مقتدى الصدر

صحوة الشيعة، والصراع على العراق

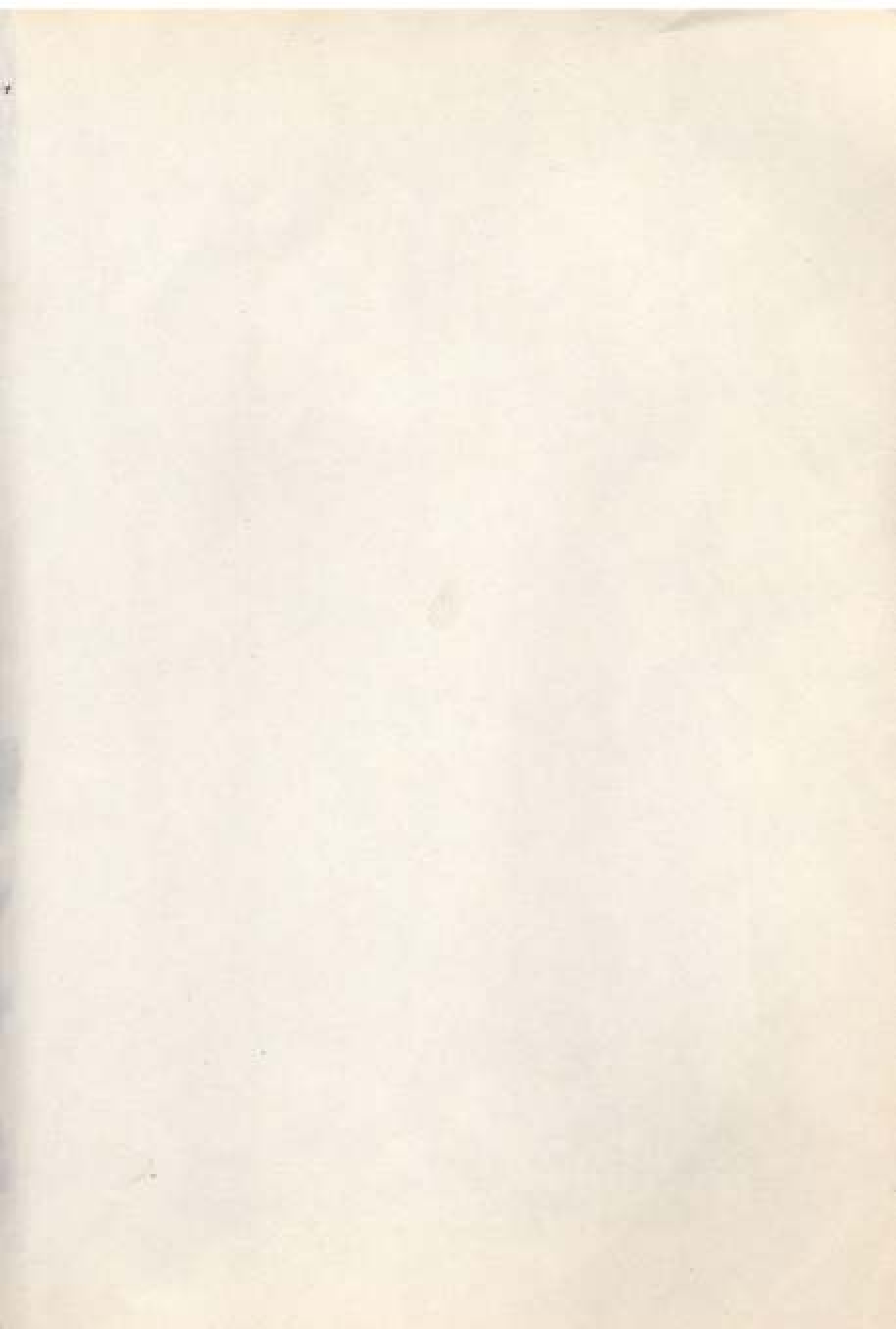
* * *

باتريك كوكبرن



مقتدى الصدر

صحوة الشيعة، والصراع على العراق



مقتدى الصّدر

صَحْوة الشِيعة، والصّراع على العراق

تأليف

باتريك كوكبرن

ترجمة

حليم نسيب نصر



الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

مقتدى الصدر

ISBN: 978-9953-0-2986-3

Authorized Translation from the English Language Edition:

MUQTADA

Published by arrangement with the original publisher,
Scribner, an Imprint of Simon & Schuster, Inc.

الناشر

الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات

Compagnie Libanaise de distribution de la Presse et des imprimes

شارع المعماري - بناية أكسا الشرق الأوسط
الطابق السابع، ص. ب. 6086
بيروت 11 لبنان

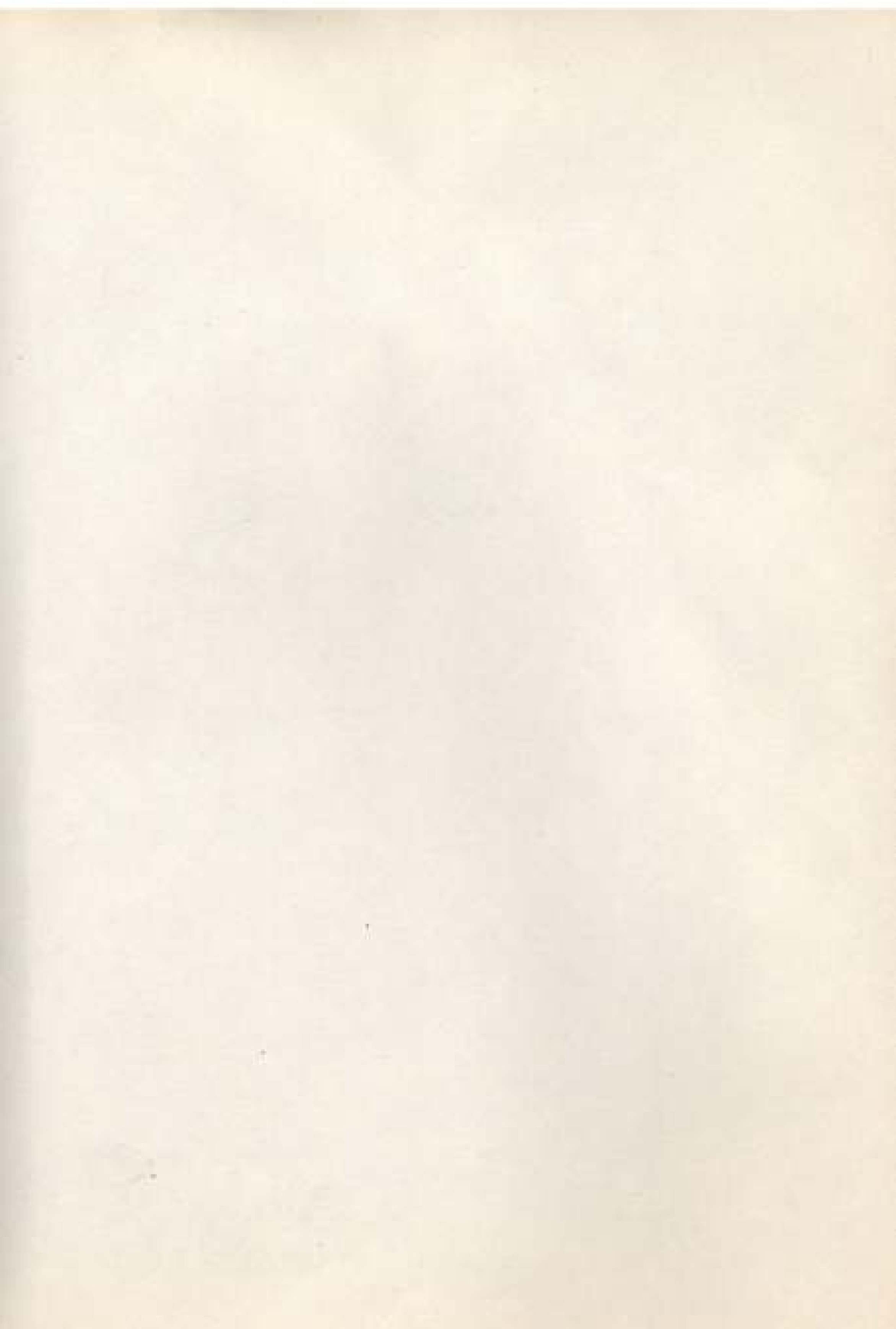
Maamari st., AXA M.E Bldg.
7th. floor, P.O. Box 6086
Beirut 11 Lebanon

هاتف Tel (+961 1) 366684
فاكس Fax (+961 1) 36683

بريد إلكتروني colidi@inco.com.lb

الإهداء

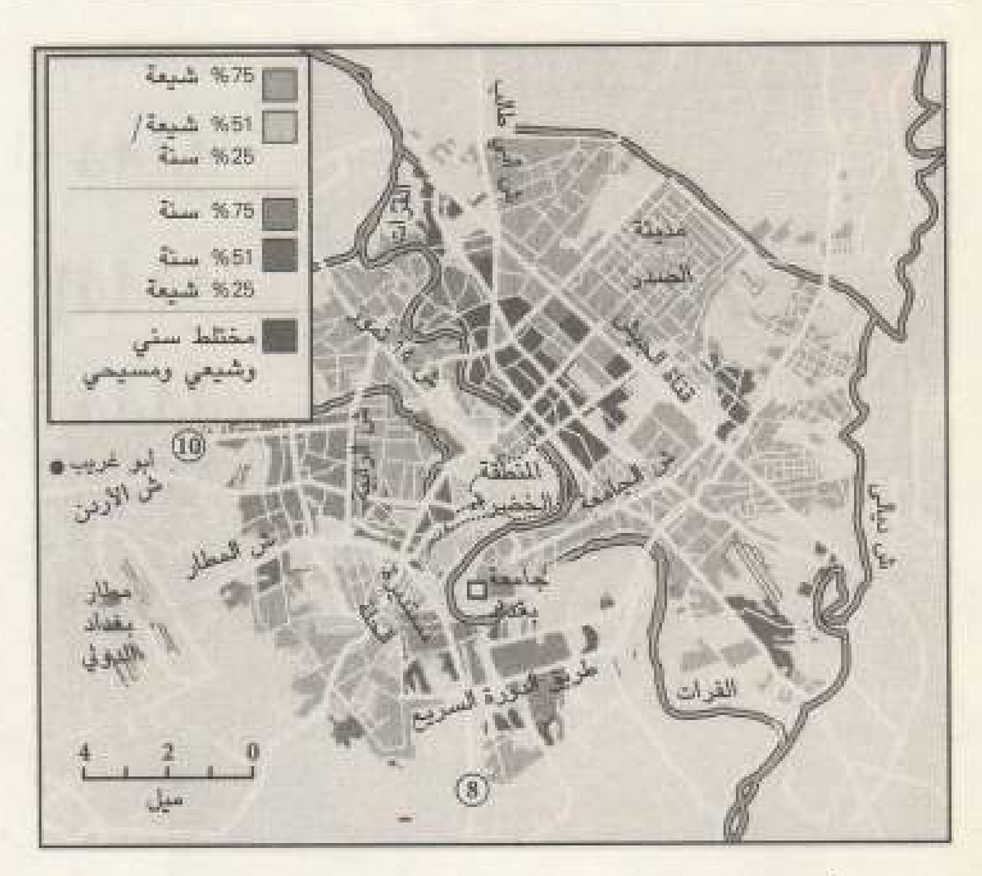
إلى جانيت وهنري وألكسندر



المحتويات

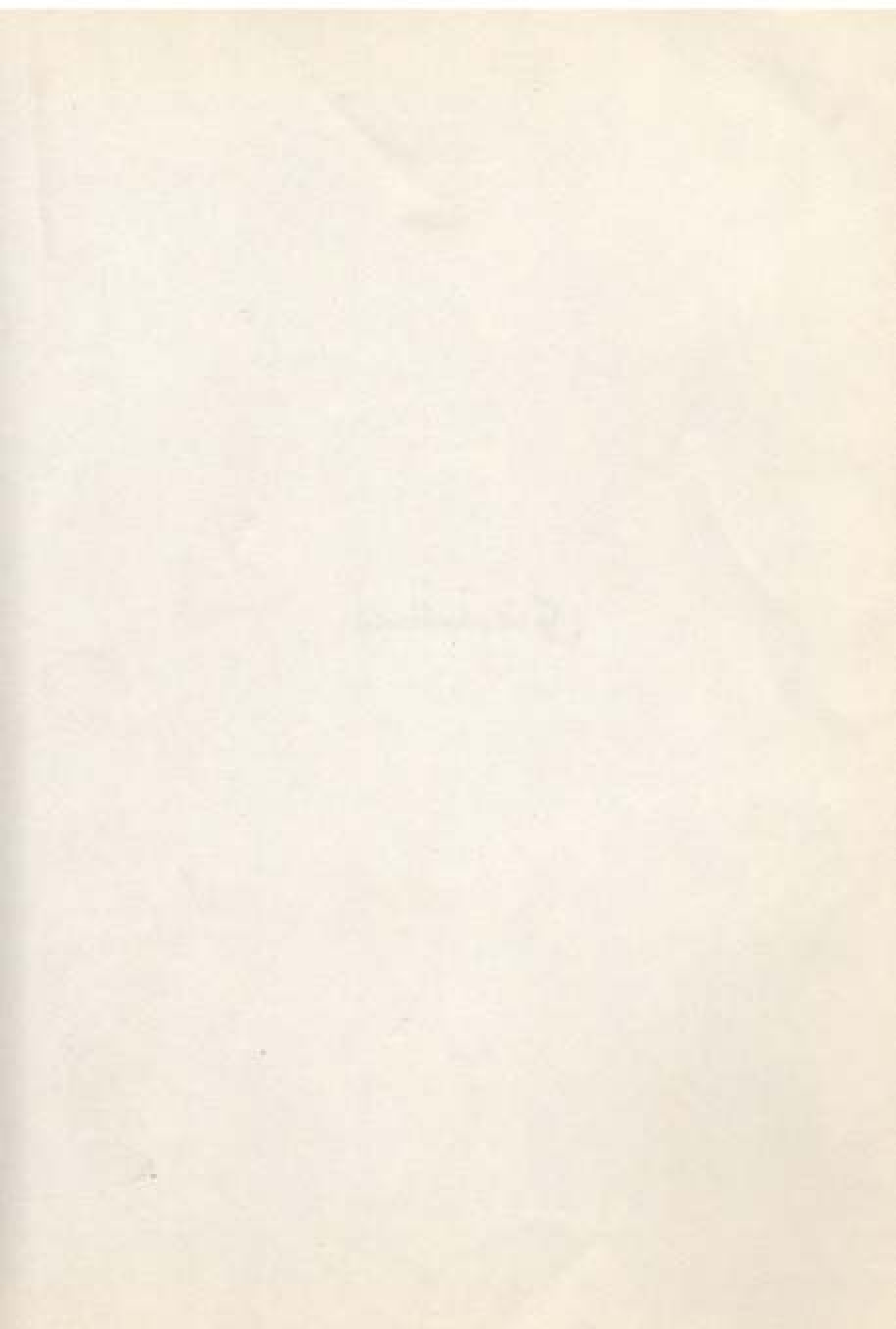


توزع الجماعات الإثنية والمذهبية في العراق



التوزُّع السكاني الديني في بغداد، في تشرين الثاني/نوفمبر 2007

مقتدی



الفصل الأول

الطريق إلى الكوفة

«إنه جاسوس أميركي»، صرخ عنصر الميليشيا التابع لجيش المهدي حالما انحنى على نافذة سيارتي ليمسك بكوفيّتي البيضاء/الحمراء التي يعتمرها العرب عادة على رؤوسهم، والتي كنت أضعها أنا على رأسي ليس سوى من أجل التمويه. كان ذلك في التاسع عشر من أبريل/نيسان 2004، وكنت يومها أحاول الوصول إلى مدينة النجف حيث يتواجد مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي الغامض الذي كان رجاله قد سيطروا على مناطق كبيرة من جنوبي العراق في وقتٍ سابق من الشهر، والذي هو الآن تحت حصار تضربه القوات الأميركية والإسبانية. وكان جنرالٌ أميركي قد صرح أنه لا بدَّ من قتلِ الرجل أو إلقاء القبض عليه حياً. ولقد عمدتُ إلى اعتمار الكوفيّة بسبب من أن الطريق الذي يمتدُّ ستين ميلاً بين بغداد والنجف يمرُّ عبر شريطٍ من الحواضر السنيّة التي يتصف أهلها بشدَّة البأس، والبطش حيث لا يأمن الأجانب شرَّ الاعتداء. فلا يخفى أن بشرتي شقراء، وأن شعري كستنائيٌ فاتح اللون، لكنني علّلتُ النفس أن مرأى الكوفيّة قد يكون كافياً لإقناع كل من يلقي نظرة خاطفة على سيارتي بأنني عراقيٌ كسائر العراقيين. ولم أكن أدري أنَّ أحداً قد يتفحصني عن مسافة قريبة.

لقد كان عليّ أن أكون أكثر حذراً، سيما وأنني أرتحلُ بسيارة مرسيدس بنز من طرازٍ غير مألوف جداً في العراق، الأمر الذي يجعلها ملفتة للانتباه بكل سهولة. ولقد كنت أجلس في المقعد الخلفيّ لأبدو أقلَّ إثارة للريبة. أمّا في المقعد الأمامي، فقد جلس إلى جانب السائق، حيدر الصافي الرجل الحادُّ الذكاء، الهادئ،

الأعصاب، وهو رجل في بداية العقد الثالث من عمره يعمل معي كدليلٍ وترجمان. وحيدر هذا، هو مهندس كهرباء من حيث التخرُّج، ويدير شركة صغيرة كانت تهتم بإصلاح ماكينات التصوير (الفوتوكوبي) خلال السنوات التي سبقت سقوط صدّام حسين. وهو يعيش في الضاحية الشيعية القديمة من حيّ الكاظمية في بغداد، وهي مكان أحد أهم خمسة أضرحة شيعية في العراق. وهو لا يدخن ولا يعاقر الخمرة مع أنه علماني القيافة. أمّا سائقي فقد كان باسم عبد الرحمن وهو رجلٌ أكبر من مرافقي بقليلٍ، وله شعر قصير الجُمّة، وهو سنيٌّ من غربي بغداد، وكان قد برهن عن أعصابٍ متينة قبل عشرة أيام مضت عندما وقعنا وسط كمين منصوب لقافلة من شاحنات نقل الوقود قرب أبو غريب الواقعة على الطريق المؤدي إلى الفلّوجة. وقد نزلنا يومها نحن الثلاثة من السيارة وانبطحنا أرضاً حتى هدأت وطأة إطلاق النار، عندها قام باسم بقيادة السيارة بنا من جديد بكل تؤدة وهدوء بين جماعات من القرويين الشديدي التسلُّح المتراكضين للانضمام إلى المعركة. وقد تكوّمتُ على نفسي يومها في المقعد الخلفيّ لسيارتي آملاً الا يتنبّه أحدٌ إليّ كأجنبي.

أمّا الآن فقد وقعنا بين رجال ميليشيا جيش المهدي المميَّزين بلباسهم المكوّن من القمصان والسراويل السود، وكنا قد بلغنا مشارف الكوفة على الضفة الغربية من نهر الفرات، على مبعدة كيلومترات قليلة من النجف. منهم من كان واقفاً، ومنهم من جلس متربّصاً على التراب إلى جانب الطريق عند المنعطف الذي تأخذه في اتجاه الكوفة قبل أن تجتاز الجسر الواقع فوق النهر. كانوا جماعة من الرجال الفتية، جيدة التسليح، يحملون بنادق كلاشينكوف الرشاشة، وقاذفات قنابل صاروخية معلّقة خلف ظهورهم، كما كانت المسدسات مشدودة إلى أحزمتهم في حين حمل العديد منهم أحزمة زاخرة بأمشاط الخرطوش تتقاطع فوق صدورهم. كان عديدهم كبيراً نسبياً قياساً على العديد المألوف على نقطة تفتيش عادية. وكانوا على حافة أعصابهم لأنهم كانوا في ما يبدو يتوقعون قيام الأميركيين بمهاجمتهم في أية لحظة. كان باستطاعتي أن أسمع طقطقة طلقات السلاح الآتية من بعيد على امتداد ضفة النهر من ناحية الشمال.

وكانت نقاط التفتيش في العراق لمّا تكتسب بعد سمعتها الرديئة كأمكنة للقتل والترويع، تلك الحواجز التي لن تلبث في ما بعد أن تصبح مقامة من جماعاتٍ من القتلة بلباسٍ موحّدٍ أو بدونه، تفتش عن شخص ما لتقوم بتعذيبه وقتله. ولعلنا كنا نشعر ساعتئذٍ بشيء من الاسترخاء لأن أسوأ الخطر كان يبدو لنا أنه قد أصبح خلف ظهُرنا في الحواضر العبوسة من أمثال المحمودية والإسكندرية واللطيفية حيث تسمح اختناقات المرور للمارة بوفرة من الوقت لتفحُّص وجوهنا. كما كان ثمة هدنة أيضاً. فاليوم يصادف يوم المولد النبوي، ولذلك كان الشيخ قيس الغزالي، الناطق الرسمي باسم مقتدى في النجف، قد أعلن أنه لن يكون ثمة قتال مع الأميركيين لمدة يومين إكراماً للمناسبة، كما من أجل حماية الزوار الذين يتدفقون نحو المدينة للاحتفال بها. وكنت قد عشت في لبنان زمن الحرب الأهلية فيه، فترة كافية لي لكي يتملّكني الشك العميق في كلّ هدنة يُعلَن عنها. إذ عندما كانت هدنة تعلَنُ في بيروت، كما كان يحدث في غالب الأمر، كنت لا أتورّع عن ممازحة أصدقائي قائلاً: «إذن سوف لن يكون تبادلٌ للطلقات سوى فوق مستوى الطاولات، لذلك عليكم بخفضِ رؤوسكم إلى ما دون مستواها». وها هي القاعدة هنا تؤكد نفسها، إذ إننا بات باستطاعتنا سماع الأصوات المخيفة لطلقات الأسلحة الأوتوماتيكية وهي تأتي من مكانٍ ما من حقول النخيل المحيطة بالكوفة. لكن الطلقات كانت لمّا تزل متقطعة وبعيدة نسبياً، كما أنها لم تكن كافية لتثنيَ آلاف الزوار من الشيعة المتحمسين الذين كنت أستطيع رؤيتهم يحثُّون السير على جانبي الطريق وهم يقرعون طبولهم ويلوِّحون بأعلامهم الخضراء والسوداء في اتجاه ضريح الإمام علي في النجف. فإنَّ إحدى أكثر المزايا الملفتة والمدهشة للعراق الجديد إنما هو الإقبال الشائع بين صفوف الشيعة على شعائر الزيارة التي كانت من قبل، محظورة عليهم، أو محدودة العدد؛ بأمر من سلطة صدام حسين.

طلب حيدر من باسم أن يتوقف ريثما نسأل رجال الميليشيا عمّا إذا كنا نسلك الطريق الصحيح إلى الكوفة - إذ لا بد لهم من أن يعرفوا ما إذا كان الأميركيون يستهدفون الطريق بنيرانهم - وعمّا إذا كانوا قد عرفوا شيئاً عن

المؤتمر الصحافي الذي يقيمه قيس الغزالي. لكن القوم ما لبثوا أن ثارت بهم الرِّيبُ حولنا على الفور. وقد انطلق بعضهم إلى سيارتنا وأخذوا يطيلون النظر إليّ. وعند ذلك شرع أحدهم بالصياح: «إنه أميركي! إنه جاسوس!» هنا ما لبثت الأمور أن تدهورت بشكلٍ سيِّئ، وبطريقة متسارعة. فما لبثوا أن سحبوني إلى خارج السيارة وبدأوا بتداول كوفيتي كدليلٍ على إدانتي. وكان حيدر يحاول أن يشرح لهم أنني مجرد صحافيٍّ من الجنسية الإيرلندية. لكن التبرير لم ينفع. إذ إن رجالاً آخرين من الميليشيا التقطوا نداء زميلهم فأخذوا يطلقونه إلى سواهم. «إنه أميركي! إنه أميركي!» استدار اثنان من رجال الميليشيا نحو حيدر قائلين: «كيف تجرؤ على إحضاره إلى ضريح الإمام علي؟». هنا بدأ حيدر يحتجُّ على سلوكهم معه منكِراً أنه يتحدَّر من عائلة من السَّيّاد الذين هم من سلائل النبي محمد، بل أكثر من ذلك، فإن أصل عائلته عائد إلى النجف.

بدأ رجال جيش المهدي يفتشون حقيبة الكتف العائدة إليّ، وكنت قد اشتريتها من البيرو قبل ثلاث سنوات لأنني وجدت حجمها كما أريده تماماً لاحتواء العدد القليل من الحاجات الضرورية لي، لحملها معي كصحافيّ. وقد وجد رجال الميليشيا في تلك المحتويات دليلاً على وقوع الشبهة وقيام التجريم خاصة بعدما استخرجوا منها الحاسوب المحمول، والهاتف الجوّال الصالح للاتصالات العالمية عبر الأقمار الصناعية، ذلك الهاتف الذي بدا أشبه بهاتفٍ خلويٍّ أسودٍ كبير الحجم، هذا إضافة إلى عثورهم على الكاميرا. فلسببٍ ما، كانت الكاميرات دائماً مثار شبهة كبيرة لدى العراقيين، باعتبارها دليلاً على القيام بأعمال التجسُّس. لوَّح رجال الميليشيا بتلك الكاميرا زاعمين أنني كنت أريد استعمالها من أجل التقاط صورٍ لهم من أجل إرسالها إلى الأميركيين لتمكينهم من اعتقالهم لاحقاً. بدأوا يدفعون بي من شخصٍ لآخر، بينما أقدم أحدهم على ركلي. وقد خُيِّل إليّ أنهم قد بدأوا ممارسة المقدمات التي ستؤدي إلى قتلنا، وكان هذا ما اعتقده باسم أيضاً. «اعتقدُ لو أن باتريك كان يحمل جواز سفرٍ أميركي أو إنكليزي، فإنهم لم يكونوا ليتورَّعوا عن إطلاق النار علينا على الفور» قال لنا في وقت لاحق.

كان أحد رجال الميليشيا يحملق بي في ريبة. وفجاة، أخذ يتشمّمني، ثم ما لبث أن أشار نحوي قائلاً: «إنه مخمور. لا بد أنه قد شرب خمرة قبل مجيئه إلى هنا». استدار رجل آخر من جيش المهديّ نحو حيدر متهماً إياه بمعاقرة الخمرة مع الأجانب. هنا شمخ حيدر بأنفه احتجاجاً على الاتهام دون أن يوفّر فرصة للتأكيد على مؤهّلاته الشيعية، وانفجر في وجه متهمه قائلاً: «كيف تجرؤ على اتهامي بالقدوم إلى المدينة المقدسة في حالة سكرٍ بينما صرتَ عارفاً بكوني أنتسب إلى عائلةٍ من السّيّاد؟ ثم لو أنني كنت مخموراً لكان بإمكانك أن تشتمّ رائحة الكحول وهي تنبعث منّي».

وبينما كان هذا الحوار الغريب يجري، فإنه لربما لم يكن لدى رجل الميليشيا أيّ فكرة حول ما يمكن أن تكون عليه رائحة الكحول. اثنان من أشد الرجال حَمَقاً شرعا في محاولة جرّي إلى سيارة منفصلة. وقد خُيِّل إليّ أنهما إذا قُدِّر لهما أن ينجحا في قيادة السيارة بي إلى مكان منفرد فإنهما سيقومان على الأرجح بقتلي. لذلك فقد وضعتُ صحنَ كفي على صدر أحدهما ودفعتُ به إلى الوراء بثبات، لكنني كنت في الوقت نفسه حريصاً على مجانبة العراك. إذ لم يكن ثمة قائد بارز لتلك الكتيبة من جيش المهدي، ولذلك لم يكن من مانع يمنع أحد عناصرها من وضعِ حدٍّ للعراكِ إذا نشب بإطلاق رصاصة عليّ من مسدسه، أو رشاشه، على الفور. لقد بدا لي أن أفراد تلك الجماعة لا يتورّعون عن الإقدام على القتل بكل بساطة.

وقد طرحوا سؤالهم المبرّر بما فيه الكفاية. ما الذي دعاني إلى اعتمار الكوفية؟ لكن حيدراً أوضح لهم: «إن سبب ذلك عائد إلى الخشية من التعرُّض للخطف في اللطيفيّة».

«هل أنت خائف على نقودك؟» سألني أحد رجال جيش المهدي.

«بل نحن خائفون على أرواحنا لا على نقودنا». أجابه حيدر الذي بقي مثابراً على القول إننا إنما جئنا لمقابلة قيس الغزالي الذي هو أحد مساعدي مقتدى الذين نأمل أن يكونوا قد سمعوا باسمه. أخيراً، شعرتُ بزوال معظم الغمّ

عني عندما قال أحد رجال الميليشيا إنهم سيقومون بتسليمنا في الجامع الكبير في الكوفة حيث سيقوم الشيخ هناك بالنظر في أمرنا. [والشيخ هو رجل دين كبير لا يتحدَّر من سلالة النبي لذلك فهو يعتمر عِمَّة بيضاء، بينما يستقلُّ السيِّاد والمتحدرون من أصل النبيّ باعتمار العمَّة السوداء، دون سواهم]. كان ثمة خِفَّة سيق بها قرار التريث بإعدامنا شبيهة بالخفة التي كاد يُتَّخذ بها من قبل القرار الرهيب الذي شارف حافة الشروع بتصفيتنا منذ لحظاتٍ خلت. سألهم باسم ما إذا كان من الممكن أن يُسمحَ له بمتابعة قيادة سيارتنا المرسيدس إلى الجهة التي يشاؤون. لكن الرجل قال له: «كلا، فإنكم رهائن لدينا». ثلاثة رجالٍ منهم يقبضون على رشاشاتهم ويتمنطقون بأحزمة الذخائر وجراباتها قاموا بحشر أنفسهم معنا في داخل سيارتنا. هنا قمنا باللحاق بسيارة أخرى مركومة بالمقاتلين بدأت تتخذ لها طريقاً نحو جامع له قبة خضراء، هو جامع الإمام علي، القائم في وسط مدينة الكوفة. كان حيدر محشوراً إلى جانب باب سيارتنا إلى درجة جعلت التفوُّه بالكلام أمراً من الصعوبة عليه بمكان. ومع كل ذلك، فإنه ثابر على الكلام، وقد شرح لي لاحقاً أن سلوكه هذا يهدف إلى تقديم صورة عنا إلى الخاطفين بأننا لسنا غرباء عنهم كثيراً. إذ لم يكن ثمة شكٌّ في صدق التزامهم بقضية مقتدى. كانوا رجالاً فقراء، جاء معظمهم ليس من الكوفة أو النجف، بل من مدينة الأكواخ الفقيرة القائمة شرقي بغداد، تلك المدينة التي دعيَت يوماً «بمدينة الثورة»، ثم تحوَّل اسمها إلى «مدينة صدَّام»، لتعود في غضون السنة الفائتة لتسمَّى من جديد باسم «مدينة الصدر»، تخليداً لذكرى والد مقتدى الجليل، الذي كان صدام حسين قد دبَّر اغتياله واغتيال ولديه معه في مدينة النجف خلال العام 1999. وقد كانت مدينة الصدر هذه أقرب إلى أن تكون ضاحية من أن تكون المدينة التوأم لمدينة بغداد. وكان مليونان من سكان هذه المدينة، المجلببين بالفقر، هم النواة التي تتشكل حولها حركة مقتدى.

وقد شرح أحد الرجال بكل حميَّة أن الانخراط في المعركة هو أسمى هدف لديه في الحياة حيث أردف قائلاً: «لقد تركتُ زوجتي التي وضعت لتوِّها ابنة لنا مولودة، من أجل المجيء إلى هنا للقتال تحت إمرة مقتدى». ثم تابع

يقول: «لقد جمعتُ لمّة من النقود من أصدقائي لتأمين نفقات السفر إلى هنا». ثم استدار نحو حيدر ليسأله: «ما دام أنك تنتمي إلى عائلة من السّيّاد، فأنت تكون بذلك ابن عمٍّ لمقتدى، إذن ما الذي يمنعك من القيام بالقتال إلى جانبه أيضاً؟ فلو قُدِّر الموت على أحدنا لمات شهيداً».

«إن على كلٍّ منا أن يلعب دوره في هذه الحياة»، أجابه حيدر، «أنت تقاتل، وأنا أكتب قصة قتالك وأقوم بشرح الحقائق عن جرائم الأميركيين وهزائمهم». وكان باسم في الوقت نفسه يعنّفهم بسبب قيامهم بالتهديد بقتل رجلٍ ذي إعاقة جسدية ـ وهو يعنيني بكلامه ـ حيث إنهم كانوا قد استطاعوا أن يروا كيف أنني كنت أمشي في عَرَجٍ شديد (نتيجة لإصابتي بعدوى شلل الأطفال عندما كنت طفلاً في العام 1956).

توقفت بنا السيارة عند بقعة مفتوحة من الأرض خارج مسجد الإمام علي، المسجد الذي سُمّي على اسم صهر النبيّ، وابن عمه. وكان هذا هو المكان الذي لبس فيه مقتدى كفناً أبيض لدى تقديمه عظة دينية منذ يومين اثنين متحدياً فيها تجمُّع القوات الأميركية قائلاً: «إنني على أهبة لمواجهة الشهادة». أمر المسلحون حيدراً وباسماً بالخروج من السيارة واقتادوهما إلى داخل المسجد. ولم يحلُ لي أمر تفريق بعضنا عن البعض الآخر، لكنني صرتُ الآن أكثر ثقة بأن رجال الميليشيا قد باتوا أقلّ عدوانية. وقد قام أحدهم بتقديم سيجارة لي. ومع أنني كنت قد امتنعت عن متابعة التدخين منذ فترة، فإن الوقت لم يكن ملائماً لي لكي أقوم بصدِّ بارقة المجاملة هذه. لذلك فقد قمت بتدخين خمس سجائر من يده على التوالي. وهنا اكتشف رجلٌ آخرَ، نسخةً من مجلة نيويوركر في سيارتي حيث كنت أقوم بتصفُّحها مضطجعاً في مقعدي الخلفي. وعند وقوع نظره على صورة كاريكاتورية لامرأة ترتدي «بلوزة» قصيرة، فإنه تمتم قائلاً: «حرام». ثم حدّق في الصورة لوقت طويل. أمّا في داخل المسجد، فقد كان يجري استجواب حيدر بكلّ تهذيب، على يدي رجلٍ جيد الثقافة يطلق على نفسه اسم سيّد عبّاس. «ليس لي علمٌ بأيّ شيء عما تذكره أمامي من أمر الهدنة»، قال لحيدر مؤكداً بذلك شكوكي حول مصداقية وقف إطلاق النار الذي كنا قد سمعنا به في بغداد،

«لم يكن يجدر بك المغامرة بالمجيء إلى هذا المكان الذي يجري الآن القتال فيه بوصفه أرض معركة». نهض الرجل ليقدم كوباً من الشاي إلى حيدر، وكوباً من عصير البرتقال لي لكي أقوم بشربها بينما أنا في السيارة. وفجأة بدأنا نختنق بفيضٍ من التهذيب. «نحن العراقيون كارهون للحرب»، قال لي عبّاس، «لكن الأميركيين طامعون في بترولنا، وكذلك يطمع الإسرائيليون في السيادة على الشرق الأوسط. أمّا بالنسبة إليك، فإننا لا نريد سوى التأكّد من أن هويتك مطابقة لما تعلنه أنت عنها. ثم لا تقلق، فلسوف نوصلك إلى النجف». وقد أعيدت إليّ كلُّ حوائجي ما عدا الهاتف الدولي الذي كنت قد شاهدت من قبل، مسلحاً يلبس ثوباً عربياً أسود، يقوم بدسّه في حزامه. وكنت قد خطر ببالي أمر طلب استرداده منه، لكنني كنت حامداً شاكراً لمجرَّد تمكُّننا من النجاة بأرواحنا، فكرهتُ مباشرة منازعة جديدة.

ركب سيد عباس سيارته الخاصة ليقودها أمام سيارتنا حتى لا يقوم أحدٌ بعد ذلك من أفراد جيش المهدي باعتراض سبيلنا. ولقد تبيَّن أنه قد كان مخطئاً عندما قال إن مخاوفنا قد انتهت. إذ لم نكد نتقدم بضع مئاتٍ من الياردات، حيث كنا نقود سياراتنا أمام حائطٍ أبيض كبير لأحد المساجد، وهو مسجد مسلم بن عقيل، في خارج الكوفة، عندما كان ثمة صلية من الرصاص بدت كأنها تصدر عن رشاش أوتوماتيكي من الضفة البعيدة لنهر الفرات. وكنت أستطيع معاينة المقذوفات وهي تصطدم بحجارة الجدار فوق مستوى رؤوسنا فينتج عن اصطدامها نثارٌ من رقاقات الطين المتطايرة في الهواء. وعند سماعهم لأولى الطلقات، شرع الزُّوّار المشاة بالهرب قُدُماً في الطريق في رعبٍ وروعٍ، بينما هم يمسكون بطبولهم وراياتهم وهم على أشد ما يكون من الرغبة في التماس ملاذٍ لهم يختبئون خلفه. ولقد خطر لنا نحن أيضاً الخاطر نفسه فانحرفنا عن الطريق بحيث استطعنا أن نتدرّأ خلف الجدار الخلفيّ للمسجد. أما فوقنا فكان ثمة رجال متجلببون بالسواد يتدافعون فوق الجدران لاتخاذ مواقع للرماية لهم. وكان ثمة قائد لهم يلوِّح بمسدسه ويوجِّه الأوامر إليهم. وفي مواجهة هذا التهديد المشترك لنا جميعاً، فإن المقاتلين الذين كانوا قد انقسموا في بداية النهار على أنفسهم

حول ضرورة القيام بتصفيتنا قد بدوا حريصين الآن على استمالتنا إلى وجهة نظرهم. وكان ثمة نقطة واحدة لا ينفكُّون عن تردادها كما لو أنها تشكّل أمراً ذي بالٍ بالنسبة إليهم. «إنه لمن الحيف»، كانوا يؤكدون، «أن يطلق الناس علينا لقب ميليشيا: بينما نحن جيش». ونقطة الممايزة هنا في أنظارهم هي أنهم ليسوا مجرَّد قوّة دفاعية شيعية فحسب، بل إنهم جيش حقيقي يعمل على خدمة قضية الإسلام، كما على خدمة أكبر قادته جدارة بالاحترام والوفاء على وجه الأرض، إنه مقتدى الصدر.

كنا مختبئين وراء المسجد، في انتظار هدوء نيران القتال. وكنت أفكّر في أمر مقتدى وفي السبب الذي يجعله قادراً على إلهام الشباب إلى القيام باقتراض مبالغ صغيرة من المال تكفي تكاليف انتقالهم إلى أرض المعركة واستعدادهم للموت من أجله عند الضرورة. فالبوليس العراقي، وكذلك الجيش الذي كانت الولايات المتحدة تحاول أن تبنيهما كانا سيِّئَي السمعة لناحية أن عناصرهما لا يتورَّعون عن التصريح علناً أنهم يقبلون التطوُّع فيهما من أجل سببٍ واحدٍ فقط، ألا وهو التمكن من القيام بأود عيالهم، دون أن يكون لدى أيٍّ منهم رغبة بالموت فداءً لأيِّ شخص، كائناً من يكون. أمّا الرئيس جورج دبليو بوش، ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، فلم يكونا ليكفّا عن التأكيد تكراراً أن الجنود الأميركيين والبريطانيين سوف ينسحبون من العراق فورما يصبح العراقيون جاهزين للحلول مكانهم. فلم يكن يبدو أن الرجلين قد أدركا يوماً أن المسألة ليست مسألة تسليح وتدريب، بقدر ما هي مسألة مشروعية وولاء. فقليل من العراقيين، ممن هم خارج نطاق إقليم كردستان، كان قد شعر فعلاً أن الاحتلال الذي فرضه تحالف القوات الذي تقوده الولايات المتحدة إنما هو عمل شرعي، وبسببٍ من هذا الشعور فإنهم لم يخلصوا مرة لهذا الاحتلال أو للحكومات العراقية التي تبنّاها. وقد يكون سيد عباس يقود من يستمع إليه، إلى دمارٍ فظيعٍ، غير ملجوم. إلا أن مستمعيه مع ذلك كانوا يعتقدون أن قضيتهم ليست قضية عادلة فحسب، بل هي مشيئة قد شاءها الله لهم، ولذلك فإنهم يرغبون في الموت دونها عن طيب خاطر.

أخيراً توقف إطلاق النار على المقلب الآخر من جامع مسلم بن عقيل. حدّقنا بحذرٍ شديدٍ حول زاوية مبناه، لكننا لم نتمكن من رؤية الكثير بسبب الأوراق العريضة الخضراء لأشجار النخيل النامية على ضفتي الفرات. وقد بدأ الزُوّار بالعودة إلى الطريق لمتابعة رحلتهم. لم يُقتل أيُّ شخصٍ، كما لم يُصَب أحد بجراح، وكان الكثيرون يتضاحكون في ارتياح لزوال الغمّ عنهم. عاد سيّد عباس إلى ركوب سيارته وقادها أمامنا على الطريق إلى النجف. كان يقود بسرعة كبيرة. وكان من البيِّن أننا لم نكن لنستطيع اختراق الصعوبات لولا مساعدته لنا. إذ كان ثمة المزيد من نقاط التفتيش العائدة لجيش المهدي التي تسدُّ الطريق، وفي مرات عديدة كان المسلحون يندفعون إلى الأمام لاعتراضنا، لكنهم كانوا سرعان ما يشيرون إلينا بمتابعة الطريق حالما يمدُّ سيّد عبّاس رأسه من نافذة سيارته ويريهم صورة وجهه.

ولم تكن مدينة النجف شديدة البعد. وفي العام 661م اغتيل الإمام علي بن أبي طالب صهر النبي محمد، وابن عمه المباشر، على يد خارجيّ يدعى ابن ملجم، فصار أتباع هذا الإمام هم الرعيل الأول لطائفة الشيعة. وقد قام ابن ملجم المذكور بضرب الإمام بسيف مسموم على رأسه بينما هو يهمُّ بدخول المسجد لأداء صلاة الفجر فيه. وقد اصطدم جزء من السيف بالإطار الخشبيّ لباب المسجد فأصيب عليٌّ بجرح بليغ، لم يمهله سوى يومين حتى الوفاة[1]، لكن هذه المدة كانت كافية له كي يوصي أتباعه بأن يحزِموا جسده بعد الوفاة على ظهر جملٍ أبيض يطلق سراحه للتجوُّل بحرية كيفما شاء. فحيثما توقفت هذه الراحلة عن السير يمكنهم حفر قبرٍ له. لكن الجمل لم يطلِ التجوال بعيداً. فبعد أن سار مسافة ستة أميالٍ إلى جنوبي الكوفة فإنه ما لبث أن توقف عند حافة الصحراء، وهكذا، تمّ دفن الإمام في تلك البقعة. ومع مرور القرون غدا الضريح مَقاماً ونمت النجف لتصبح مدينة تحيط بالضريح، وغدا الضريح مركزاً أصيلاً للمسلمين الشيعة، كما صارت مدينة النجف مثوى معظم قادة الشيعة الروحيين المبجلين، وقبلة أنظارٍ، ومحجة لملايين الزُوّار منهم.

* * *

لقد كنتُ أرى مدينة النجف على الدوام مدينة خلاَّبة للنفوس، مدينة من أغرب مدن الأرض. فهي عبارة عن أرضٍ غبراء قائمة عند تخوم الصحراء، وقد كانت تشكو نقصاً دائماً في المياه في سالف الزمن، بخلاف مدينة الكوفة التي تتربع على الضفاف الباردة لنهر الفرات. أما الطريق التي تصل بين المدينتين الصغيرتين، فهي تمرُّ بين الفِلَلِ المبهرجة الحديثة الطراز، وهي لا تبدو أفضل من سواها من شريط الطرق القابضة للنفس، التي جاء بها التطور، في سائر أنحاء العراق. لكن فجأة، ومن على امتداد المسافة، يلمح الزائر تلك القبة المذهّبة، والمآذن العائدة لذلك المزار العظيم الذي يرقد فيه الإمام علي. فهذا المنظر يشرق على الأنظار كإشراقة بهاء شمسٍ في السماء ترتفع فوق المباني الخفيضة المعمولة من الطوب الأسمر، والتي هي محيطة بالمزار. ومن يحاول من الناس أن يتلمّس سبب أهمية النجف، لا يتورّع أحياناً عن وصفها بأنها تمثل ما يمكن تسميته بـ: «ڤاتيكان الشيعة». لكن هذا الوصف حقيق بأقلّ ما لهذا التعبير من معنى ليس إلاّ. فبخلاف مدينة الڤاتيكان القائمة في روما، فإن مقام الإمام علي، لا تحيط به التحف العمرانية، بل يحيط به سوق وبازار. أمّا السوق، فدكاكينه صغيرة بالية لها أسقف حديدية مضلّعة رديئة حتى بالقياس إلى المعايير القروية العراقية. أما الجدران الخارجية للمزار فمبنية بالطابوق، وتتخللها مداخل مزينة بقطعٍ من الموزاييك ذات لوحات تمثل طيوراً وأزهاراً. وهذه البوابات تفضي إلى باحة فسيحة الأرجاء مبلّطة بالحجر، وهي تحيط بالمزار من كل ناحية. وفي العادة تكون الباحة مليئة بالزوار الفقراء في غالبيتهم، وحيث تكون جميع النسوة من بينهم في ملابسهن السوداء. والجميع يفترشون الأرض، ويأكلون من ضُرَبٍ من الطعام الذي قد جلبوه معهم. ثم إنهم ينتظمون بهدوءٍ في صفوفٍ للدخول إلى باطن المزار الذي تنيره أضواء النيون التي تنعكس على المرايا والموزاييك.

لقد كانت أوّل زيارة لي أقوم بها إلى النجف في العام 1977، وكان دليلي إلى هناك شابٌّ أنيسٌ من وزارة الإعلام في بغداد، يدعى عدنان صبري. وهو شابٌّ مسيحيٌّ ملتزمٌ، وإن عن طيب سريرة، بحزب البعث. وقد كان يتحدث بكلّ إخلاصٍ عن صدام حسين كراعٍ علمانيٍّ كبير للنهضة والتحديث. ولقد قام

مرافقي آنئذٍ بإطلاعي على أرجاء النجف كما لو أنه يرافقني إلى موقع الاهرامات، أو موقع ستون هنج، فإذا به يعرض عليَّ صوراً رائعة عاشت على الدهر من الماضي، لكن دون أن يكون لها بالضرورة صلة بحاضر العراق ولا بمستقبله. ومع كل ذلك، فإن ثقته بنفسه ما لبثت أن خانته عند أعتاب المزار الداخلية، فقال لي: بما أن كلينا من غير المسلمين، فلعله من الاكثر صواباً ألاَّ نقوم بالدخول. ولقد تبيَّن أن عدنان هذا كان مخطئاً في اعتقاده حول النجف، كما حول صدَّام معاً، لناحية مكانة كل منهما في تاريخ العراق. إذ بعد مضيّ ثلاث سنوات على تلك الزيارة، كان قائد العراق العظيم الذي أصبح رئيساً رسمياً للعراق، قد بدأ مسيرة حربٍ طويلة دموية مع إيران لم تترك سوى القليل من المال الذي يمكن توفيره لتطوير أيِّ شيء في العراق سوى المعركة. وعندما جرى تعليق صدام على عود المشنقة في بغداد في نهاية شهر كانون الاول/ ديسمبر من العام 2006، كان زعماء الشيعة الدينيون في بيوتهم المتواضعة في النجف، هم الذين باتوا يمسكون بأيديهم مستقبل البلاد. وقد قام بعض من شهد عملية إعدام صدَّام بالهتاف «مقتدى! مقتدى!» بينما كان صدَّام يمضي نحو حتفه[2].

كذلك أحمل ذكريات أُخر عن ذلك المزار. إذ إنه خلال قيام قوات التحالف التي كانت تقودها الولايات المتحدة بقصف الجيش العراقي في الكويت في العام 1991، فإنني كنت أذهب إلى ذلك المزار فأشهد بأمّ عيني تلك المواكب الحزينة التي ترفع النعوش المصنوعة من خشب رخيص، ويجللها العلم العراقي، وهي تحتوي على أجساد الجنود العراقيين القتلى. إذ في إصراره المستميت على إخفاء مظاهر خسائره العسكرية، كان النظام العراقيُّ آنئذٍ يصرُّ على جعلِ مظاهر الحزن والتشييع في حدودها الدنيا. لكنه مع ذلك لم يكن ليتجرّأ على منع العائلات من حمل أبنائها الموتى إلى هذا المزار قبل مواراة أجسادهم الثرى في وادي السلام، الذي هو مقبرة النجف المترامية الأطراف بحيث إنها تمتد فوق مساحة من الارض تزيد عن اثنتي عشر ميلاً مربّعاً. فالنظام السياسي في بغداد، الذي كان سنّياً في غالبيته، كان على الدوام قليل الثقة بالجماهير الشيعية وبقادتها الدينية على السواء. لكنه في الوقت نفسه كان يخشى استثارتها. ولقد

كانت شكوك النظام لهذه الناحية واقعة في محلها. فبعد أشهر قليلة، كنت قد رجعتُ إلى النجف من جديد بعد أن نلتُ إذناً بالذهاب إلى هناك من حكومة عراقية توّاقة إلى إخبار العالم كيف أنها قد تمكنت من سحق انتفاضة الشيعة في شهر آذار/مارس من العام 1991 التي تبِعَت هزيمة صدام الماحقة في الكويت. وقد شاهدتُ آنئذٍ كيف أن البلاط الحجريّ للباحة الخارجية قد صارت تعتريه الثقوب والحفر في الأمكنة التي أصابته فيها القنابل المتفجرة التي اقتلعت البلاط في بعض الحالات من مكانه، في مواضع حول المقام. أمّا الوجوه التي شاهدتها في المزار آنئذٍ، فلم تكن لتتعدى وجوه الجنود القاسية وهم في ثياب الميدان المموّهة، فها قد جاء الوقت للجيش العراقي كي يُظهر مدى التقدم الذي ارتقى إليه، ولكن ليس سوى عن طريق رفع صور صدّام. فعلى كرسيٍّ مرتكزٍ فوق كومة من الأنقاض الواقعة قرب مدخل المزار، رأى الجنود أن يركّزوا صورة غير مناسبة، على نحوٍ يدعو إلى الهزء والرثاء، لرئيسهم القائد. فلقد أظهرته الصورة في بذلة من التويد وهو يتسلق منحدراً جبلياً يبدو كأنه في النمساوقد كان الأمر كله يذكّر بمشهدٍ مأخوذٍ من فيلم «ساوند أوف ميوزيك» (صوت الموسيقى)، بدا فيه صدام وكأنه على وشك الانطلاق بصوته بالغناء.

لقد كانت مباني النجف ليست هي السبب الوحيد الذي يجعل من المدينة مكاناً خارقاً للمألوف. فالمزار الكبير ليس له أناقة مبنى تاج محل، ولا روعة قبة مسجد الصخرة في مدينة القدس. إن ما يجعل كلاً من مواقع الكوفة والنجف وكربلاء (مدينة أخرى تعتبر مزاراً مقدساً، وتقع على بعد خمسين ميلاً إلى الشمال) مواقع ذات انطباع قويٍّ هو كونها كانت منذ القديم موجودة هنا على رقعة صغيرة من غربي نهر الفرات، رقعة لطالما جرت فوقها الكثير من المآسي والأحداث الدراماتيكية في فجر الإسلام، أحداث دارت وقائعها منذ أربعة عشر قرناً من السنين الخوالي. وليس الأمر متعلقاً بمسألة أن يكون قد جرى اغتيال الإمام عليٍّ في هذا المكان فجرى بعد ذلك دفنُه فيه، فحسب. ففي كربلاء أيضاً يوجد ضريحا كلٍّ من ولديه الحسين والعباس اللذين قضيا بعد تعرضهما لخيانة الأصدقاء لهما، خيانة لم يكن لها ما يبررها سوى رجاء هؤلاء الأصدقاء أن

ينالهم أقلُّ ما يمكن أن ينالهم مِن نصيب من بطش أعدائهم بهم في معركتهم الأخيرة معهم في العام 680م. فالاحتفالات الكبيرة والشعائر التي يقيمها الشيعة لهذه المناسبة تدور كلها حول تخليد مأساة مقتلتهما على نحوٍ يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ قيام المسيحيين بتخليد ذكرى صلب السيد المسيح.

أمّا ما يجعل النجف شديدة الاختلاف عن القدس كما عن روما، فهو أن فعل الاستشهاد هنا لمّا ينتهي بعدُ. فقادة الشيعة الروحيون الذين يجتمعون في المدينة إنما عاشوا عند حافة العذاب والموت إبّان حكم صدّام. فكثير منهم كان قد قُتِل بطريقة وحشيّة قاسية في السجون، بينما اختفت آثار البعض منهم بعدما تمّ سوقهم إلى الصحراء ليجري هناك إما إطلاق النار عليهم، وإمّا لكي يعيشوا حياة هي أمرُّ من الموت في أحد زنزانات التعذيب. فهذا هو آية الله محمد باقر الصدر المفكّر البارز للإسلام الشيعيّ، والمناهض الشديد التصميم لحزب البعث قد جرى تعذيبه وإعدامه هو وشقيقته خلال العام 1980 على يد صدّام، وقد بات الرجل يعرف بالشهيد الصدريّ الأوّل. وهذا هو مقتدى، ابن عمّ آية الله المشار إليه يتزوّج من ابنته في العام 1994. وهذا هو والد مقتدى محمد صادق الصدر الذي تسلم جثتي الشهيد الصدريّ الأول وشقيقته بعد أن كان قد جرى التمثيل بهما، ليقوم بالعمل على دفنهما في مدينة النجف في العام 1980، ثم يقوم محمد صادق الصدر بعد ذلك برفع بنيان الحركة الصدرية خلال عقدِ التسعينيات حتى جرى اغتياله هو الآخر مع اثنين من أبنائه، حيث صار بذلك هو الشهيد الصدريُّ الثاني. ولقد كان لتداعيات الأحداث النصف إلهية التي طرأت على حياة والده، وحياة حميّه، دوراً حاسماً في نهوض نجم مقتدى وفي المهابة التي يلقاه بها أتباعه.

في فجر انتفاضة شهر نيسان/أبريل من العام 1991، كنتُ قد استُدعيتُ بواسطة بعض المسؤولين في وزارة الإعلام لمقابلة آية الله العظمى أبي القاسم الخوئي، وهو قائد روحيٌّ بارز في الهرمية الدينية الشيعية، وذلك في منزله الواقع إلى جانب نهر الفرات في الكوفة. والخوئيُّ هذا، رجل أبيض اللحية، في العقد التاسع من عمره، وكان قد لعب دوراً قليلاً في التمرُّد، لكنه وُضع رغم ذلك تحت الإقامة الجبرية في منزله. وبعد ذلك بإثنتي عشرة سنة، وبعد الغزو

الأميركي مباشرة، فإنني عدت من جديد إلى النجف ولكن لأنظر إلى الغرفة التي ثقبت جدرانها بالرصاص، تلك الغرفة التي حوصر بداخلها نجلُ آية الله العظمى السيد عبد المجيد الخوئي، الرجل الذي قُدِّر لي أن أتعرَّف عليه وأن أجلّه في لندن، على يد جماعة مسلحة غاضبة من الرعاع الذين ذكرت تقارير أنهم كانوا تحت قيادة بعض أتباع مقتدى. وبعدما استسلم الرجل لمهاجميه فقد جرى طعنه حتى الموت بالسكاكين في الشارع الواقع خارج المزار.

وإذا كان من المأثور أن دماء كلِّ شهيد هي نواة كافية لبناء كنيسة فوقها، فلقد نزف القادة الروحيون للشيعة شلالاتٍ من الدماء تحت حكم صدّام فيما بقي من المقدَّر عليهم الاستمرار على هذه السيرة. ولعلَّ هذا ما منحهم سلطة قوية في أوساط جماعتهم لم يرتقِ إليها يوماً سياسيو الشيعة الذين أمضوا سنواتٍ في المنفى بعد فرارهم من العراق، وقد حكم عليهم كثير من العراقيين حكماً قاسياً في بعض الأحيان عندما اعتبر أنهم كانوا يعيشون حياة البطر في خارج العراق في الفنادق الأجنبية الفخمة ذات الخمسة أنجم. ولم يستطع يوماً هؤلاء في كل حال أن يقارنوا أنفسهم يوماً بالفئة الأولى المشار إليها. وفي خلال صيف العام 2003، كنت قد مررت مرة وسط زقاقٍ ضيِّق في النجف يقع عند منتصفه منزل آية الله العظمى السيد علي السيستاني. وكان ثمة صفٌّ طويلٌ من الناس الواقفين خارج عتبة بابه في انتظار تقديم التماسٍ إليه، أو طلباً لمقابلته. فالسيستاني هذا، الذي غدا قائداً للطائفة الشيعية منذ وفاة الخوئي، كان قد صار أكبر شخصية شديدة التأثير في العراق. ولقد أيقن الرسميون الأميركيون في بغداد مبلغ أهمية هذا الرجل رغم رفضه لاستقبالهم. لكن هؤلاء المسؤولين المتغطرسين أنفسهم لم يدركوا مرة أن رجل الدين العجوز هذا ـ كان في سبعينيات عمره ـ الذي يجلس على حصيرٍ بالٍ سيقوم بلعب دور أكثر أهمية بكثير من أدوارهم، في تقرير مستقبل العراق.

في ذلك اليوم الربيعي من شهر نيسان/أبريل من العام 2004، الذي قُدِّر لي فيه أن أدخل مدينة النجف برفقة كلٍّ من حيدر وبلسم بعد أن كابدنا ما كابدناه من

تجربة شديدة الخطر مع جيش المهدي، فإنني وجدت المزاج هناك يشكّل خليطاً من الاحتفال الدينيّ، كما من الاستعدادات لحرب وشيكة. فلقد كان الألوف من الزُّوّار يفتعدون الأرض أمام مزار الإمام علي بكل سرور وهم يرقبون الرقصات النادبة التي تقوم خلالها جماعات من الرجال بجلد ظهورها بمضاريب معدنية رمزيّة على إيقاع ضربات طبل كبيرٍ وأدعية مُرَتّلة. ولكن كان يوجد إلى جانب أولئك أيضاً مقاتلون يحتضنون بنادقهم الأوتوماتيكية، ويتمنطقون جراباتِ ذخائرهم المنتفخة ويقومون بالتنقّل بين جماعات الزُّوّار. وفي طرف أحد الشوارع كنا قد سمعنا أصوات هتافٍ وابتهاج. فقد تبيَّن أن المناوشة العسكرية التي كانت قد جرت قرب جامع مسلم بن عقيل في الكوفة، تلك المناوشة التي كانت قد أجبرتنا على التلطّي خلف الجامع في وقت مبكّرٍ من ذلك اليوم، إنما كانت في الحقيقة قد جرت مع القوات الأميركية، وليس مع القوات الإسبانية كما كنا قد افترضنا أولاً. ذلك أن الفرقة الإسبانية المؤلفة من مئتي رجل، إنما كان قد تمّ سحبها من ذلك الموقع من قبل على يد الحكومة الجديدة في مدريد، وهي حكومة تعارض التورُّط العسكريّ في العراق. فلم يكن الجنود الذين تمّ الاشتباك معهم صباحاً، سوى رجال وحدة أميركية جديدة. فقد حدث أن بعض رجال هذه الوحدة قد أوغل كثيراً في اتجاه مواقع جيش المهدي فتم إرغام تلك الجماعة على إخلاء الأرض التي تقدمت إليها، كما أرغمت على التخلي عن عربة مدرَّعة. أما بقاياها المحترقة فهي تُستعرَض الآن في شوارع النجف كغنيمة حربٍ وسط هتافات المقاتلين والزُّوّار معاً.

أخيراً، تمّ لنا الاهتداء إلى المكان الذي سيقام فيه المؤتمر الصحفيّ الذي يعقده الشيخ قيس الغزالي، المتحدث الرسمي باسم مقتدى. وقد كان المؤتمر جارياً في باحة مفتوحة تعود إلى بناء مهدَّمٍ واقع قرب المزار، ولم يكن من الممكن الوصول إليه سوى بالتسلق فوق أدراجٍ من الأنقاض والركام. ولقد تكلمتُ مع الغزالي الرجل الطويل الصارم الذي يرتدي ثوباً رمادياً، فسألتُه عمّا إذا كان يتوقع أن يقوم الأميركيون بشنّ هجوم على قلب مدينة النجف. «أعتقد أن الأميركيين يفقهون الكثير عن الأماكن المقدَّسة في العراق»، قال لي، «ولا أظن

أنهم إلى هذه الدرجة من الغباء للقيام بمهاجمتنا. لكنني، وبعد مراقبتي لأداء بول بريمر الوكيل المفوض عن الولايات المتحدة في العراق خلال العام المنصرم، فإنني لم أكن شديد الثقة في حال من الأحوال في حكمته أو في قدرته على ضبط نزعاته الجامحة. إن معظم القادة السياسيين والعسكريين في بغداد بالغوا في تقديرهم في التقليل من أهمية قدرة العراقيين سُنَّة وشيعة على إثارة المتاعب في وجوههم. فخلال تلك السنة من سلطته كديكتاتوريٍّ واقعيٍّ على العراق، فإن بريمر قد برهن عن عجزٍ خاصٍّ عن القدرة على التعلُّم من أخطائه. أمّا في هذه المناسبة، مع ذلك كله، ومع وجود العصيان السنّيّ المسلّح الذي يتصاعد يوماً إثر يوم، فحتى بريمر ومستشاروه تردّدوا أمام اتخاذ قرارٍ باقتحام النجف، الأمر الذي لا بد له من أن يثير في وجههم موجة أشدُّ وأدهى اتساعاً من العصيان الذي لا بد عندئذٍ من أن يقوم به الشيعة.

لقد قمت بتقديم تلك الرواية المفصّلة إلى حدٍّ ما، عمّا كان قد حصل لنا على الطريق إلى النجف في يومٍ واحدٍ من أيام نيسان/أبريل من العام 2004، لأنه كان نذيراً مسبقاً سيّئاً عمّا كان لمّا يحدُث بعد[3]. ذلك أنه في السنوات التوالي كان لا بد لآلاف العراقيين من أن يموتوا بسبب أنه قد جرى إيقافهم عند حاجز تفتيش أشبه بذلك الحاجز الذي اعترض طريقنا في ذلك اليوم. فمع نهاية العام 2006، فإن الأمم المتحدة، مستندة في ذلك على الأرقام والإحصائيات الحكومية العراقية الصادرة عن وزارة الصحة عن مشرحة بغداد، قد أفادت أن ثلاثة آلاف مدني عراقي كانوا يُقتلون في كل شهر. وقد بدأ العراقيون في حمل نوعين من وثائق إثبات الهوية الشخصية، إحداها تثبت أنهم من أهل السُنَّة، والأخرى تثبت أنهم من أهل الشيعة. وكانت الأوراق الثبوتية المزوّرة تجتنب استعمال أسماء العَلَم التي تشي أن حاملها سنّي من أمثال عمر وعثمان. وقد شرعت حواجز التفتيش الشيعية بإجراء امتحاناتٍ ثيولوجية للعابرين بها كي تتأكد من أن الشخص الذي يُبرز لها أوراق هوية شيعية هو أليف فعلاً مع شعائر الشيعة وتاريخهم، وأنه ليس بسنّيٍّ مقنّع. وقد كان العديد من الرجال الخطرين الذين تولّوا الإشراف على حواجز التفتيش تلك، آتين من مدينة الصدر،

المنتمين، أو الذين يدّعون الانتماء إلى جيش المهدي، مثلَ الفرقة التي كنا قد وقعنا نحن في قبضتها. فلو كان حيدر أقلَّ قدرة على الإقناع، أو لو كنت أنا أحمل جواز سفر أميركي، أو بريطاني بدلاً من الجواز الإيرلندي إذاً لكنا قد واجهنا موتنا المحتوم.

كما أن ثمة سبباً أخيراً يدعونا إلى التوقُّف عند حادثة تعرُّضنا للخطف لفترة وجيزة على يد جيش المهدي، ذلك أنه مع أن العراق بلد شديد التعقيد، سواء كدولة، أم كمجتمع، فإنه من الممكن رغم كل ذلك، وضع الأفكار الرئيسية قبل وبعد الغزو، بطريقة يمكن أن تكون مفهومة بالنسبة لأولئك الذين لم يخبروا العراق بشكلٍ مباشرٍ خلال هذه الأيام. إنه قد بات الآن من الصعوبة أكثر من أيّ وقتٍ مضى التمكُّن من التعبير بوضوحٍ عن جوّ الخوف المستديم الذي يعيش العراقيون تحت وطأته. «هل يستطيع الشخص المستدفئ أن يتفهَّم واقع الشخص الذي يتجمَّد برداً؟» سؤالٌ كان قد طرحه الكاتب إلكساندر سولزينيتزين في روايته التي هي بعنوان: «يوم في حياة إيڤان دانيزوڤيتش». وثمة فجوة أخرى شعورية مماثلة تفصل بين الخائفين من الناس وبين الآمنين من الخوف. فالانقسام ليس هو ببساطة مجرَّد انقسامٍ بين أفراد. فحتى بعد ثوانٍ قليلة من المناسبات القليلة التي حسبتُ فيها أن حياتي قد باتت فعلاً مهددة بالخطر في العراق، فإنني قد وجدتُ أنه من المستحيل لي أن أستعيد التفكير بالرعب الذي كنت قد شعرت به في تلك اللحظات. كما أنني لم أرغب مرة أن أحاول محاولة جادَّة لاستعادة تلك المشاعر. فلطالما رغبتُ في نسيان تلك اللحظات الحالكة في حياتي في أسرع وقتٍ ممكن. لكن من الجدير بنا أن نتذكَّر أن العراق كان مليئاً بالبشر الذين لديهم كلُّ عذرٍ لكي يشعروا بالارتياع قبل وبعدَ سقوط صدام حسين على حدٍّ سواء. فرجال الميليشيا المنتمين إلى جيش المهدي، الذين كنا قد صادفناهم خارج الكوفة، والذين كانوا يتفجرون سعادة لأنهم سيقومون في وقت قريب بمحاربة قواتٍ أميركية أو إسبانية تفوقهم تسلُّحاً وتدريباً، إنما كانوا يخشون في الوقت عينه أن يموت بعضهم في هذه المنازلة.

وفي بغداد، كثيراً ما كنت أرى والدين يصبحان في حالة اهتياج من الخوف الذي يصيبهم حالما لا تقع أنظارهم فوراً على أولادهم في المدرسة الواقعة قرب الفندق الذي أنزل فيه. فقد كان هؤلاء الأهالي يقعون فريسة للشكّ الفوريّ أن أطفالهم قد تعرّضوا لعملية اختطاف. وكنتُ مرة قد رأيت بعض عناصر مغاوير الشرطة بعد إصابتهم بجراحٍ بليغة على إثر هجومٍ انتحاريٍّ بالقنابل، بينما هم محمولين على ظهر نقّالات للجرحى إلى داخل مستشفى اليرموك الواقع في غربي بغداد. لقد كانت وجوههم مخبوءة تحت أقنعة سوداء، وقد كانوا على أشدّ ما يكون من القلق خيفة أن تُزال تلك الأقنعة عن وجوههم بينما هم تحت التخدير. لقد كان خوفهم من انكشاف أشخاصهم أشدّ وقعاً على أنفسهم من الخوف من احتمال بتر أيديهم وأرجلهم. ومع تعاقب السنين، بات عديد العراقيين القتلى والجرحى في كل شهرٍ، يُعتمد كمقياس زئبقيّ لمدى استفحال أو انخفاض فداحة الحرب في العراق. لكن تلك الأرقام الإحصائية الأولية العجولة عن الخسائر البشرية في الأجساد والأرواح لم تكن بعدُ قد بدأتِ الإفصاح عن معنى مشاعر التعاسة والخوف التي كانت تبتلع البلاد بأسرها. فمع حلول حزيران/يونيو من العام 2007، فإن المفوضية العليا لهيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعلنت بلهجة تبعث على الغم: «إن الموقف في العراق مستمر في التدهور، وأنه يُعتقد أن أكثر من مليوني عراقي قد تعرضوا للتهجير في داخل العراق نفسه، وأن 2.2 مليون عراقي آخر قد تهجروا إلى البلدان المجاورة للعراق»[4]. حتى ذلك التاريخ، فإن الغزو المغولي للعراق في العام 1258 كان هو الجائحة الوحيدة التي حصلت في الألفية الأخيرة في التاريخ العراقي، التي يمكن مقارنتها بالكوارث التي أعقبت الاحتلال الذي أصاب العراق في العام 2003.

لقد أملتُ، لكنني لم أتوقع أن أتمكّن فعلاً من رؤية مقتدى في مدينة النجف. فلقد قيل لي إنه كان دائم الحركة والانتقال من بيت لآخر. ولم يكن ذلك ليثير عندي سوى القليل جداً من الدهشة، حيث إن جنرالات الولايات المتحدة كانوا يفصحون بملء أفواههم عن عزمهم على قتل الرجل. وقد كان من الواضح أنهم يؤمنون أن رحيله قد يزيح عن كاهلهم عدداً من المشاكل التي يواجهونها في العراق مع

الشيعة. كما أنه كان من البيّن أن السيد بُول بريمر، والجيش الأميركي، وساسة العراق في بغداد، قد بالغوا جميعاً في تقديراتهم في الاستهانة بقوة مقتدى، كما بقوة الحركة الصدرية التي يتزّعمها.

لقد كان مقتدى رقماً غامضاً في شهر نيسان/أبريل من العام 2004، وما يزال الرجل رقماً غامضاً حتى يومنا الحاضر. فلقد قامت الصحافة الأجنبية بوصفه على وجه العموم، بأنه شخصية «انشقاقية متذبذبة»، رغم أن سياساته العامة، من أمثال موقفه العدائي من الاحتلال الأميركي للعراق قد بقي على حاله دون تبدُّل، ومن النعوت التي تبدلت بعض الصحف في تلقفها ووصفه بها: «رجل الدين الجمرة» (Firebrand cleric) (المقصود أنه مثير للمتاعب)، لكن من الناحية العملية والواقعية، فإن الرجل قد أثبت نفسه كسياسي حاذقٍ حذِر يعرف متى يتقدم ومتى ينسحب. وقد اعترف المعلقون الصحفيون والحكوميون الأميركيون له بالأهمية رغم ميله , في العادة إما إلى إظهاره بصورة شيطان، وإما إلى التقليل من شأنه، بتقديمه تارة كرجل دين يتزعم عصابة، وكمحرضٍ ناجح للدهماء محدود الذكاء، لكنه يملك المقدرة بشكلٍ أو بآخر على قيادة الحركة الجماهيرية الوحيدة في الحياة السياسية العراقية تارة أخرى.

ولعل جزءاً من سبب الغموض الذي يحيط بشخصية مقتدى يعود في جوهره إلى مجرد الجهل بحقائق الأمور. إذ إن القليلين من الأجانب هم الذين يملكون فكرة واسعة عن التاريخ الغنيّ والشديد التعقيد معاً لشيعة العراق. لقد ثار في وجهي مرة صديق شيعي قائلاً: «يبدو أن الأميركيين يعتقدون أن تاريخ العراق قد ابتدأ عند تعرُّضه للغزو في العام 2003». نعم، إن هذه المقولة غير عادلة تماماً، لكن الصحيح أيضاً هو أن القليل من الناس ممن هم خارج نطاق الطائفة الشيعية، قد فهموا القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي تمخضت عنها الحركة الصدرية. فالبزوغ المفاجىء لمقتدى كشخصية قوية في وقتٍ متزامنٍ مع سقوط صدام، إنما هو أمرٌ لا يثير دهشة سوى من يجهل تلك الخلفية التاريخية، أو يجهل قبل ذلك كله التاريخ الدمويّ الدراماتيكي لقصة المقاومة الشيعية العراقية لحكم صدام على وجه العموم، ولدور عائلة الصدر فيه

على وجه أخصّ. وقد يعجب قرّاء هذا الكتاب أن سيرة مقتدى الصدر، وهو الشخصية الرئيسية التي يدور الكتاب حولها، لا تحتلُّ نقطة الوسط في مسرحه سوى في الفصل التاسع منه. لكن تأخير إبراز ظهوره في هذا العمل السرديّ إنما هو أمر ضروريٌّ بالكامل. ذلك أن مقتدى وأتباعه إنما هم جماعة شديدة التديُّن ترى نفسها أنها تقتدي بتقاليد الشهادة والشهداء في مواجهة الطغيان. وأن تلك التقاليد إنما كانت قد تأسست للمرة الأولى مع استشهاد الحسين والعباس على يد بني أمية فوق بطاح كربلاء منذ أربعة عشر قرناً مضت. فالقليل هو الذي يمكن فهمه وتفسيره إن عن الصدريين، وإن عن تاريخ العراق الحديث، دونما إحاطة جيدة بالعقيدة الشيعية أولاً. أكثر من ذلك كله، فإن مقاومة الشيعة البطولية لصدام حسين لا تحظى بمعرفة كبيرة بسبب يعود إلى أن معظم أبطال هذه المقاومة إما لأنهم قد ماتوا قتلاً وتمّت إزاحتهم عن الوجود، وإما لأنهم لم يسردوا مرة ما قد جرى لهم. لقد كنت موجوداً في العراق قُبيل نشوب الانتفاضة الشيعية في العام 1991 تماماً، كما كنت موجوداً هناك بعدها تماماً، ولقد قمت آنئذٍ بكتابة ما استطعت كتابته عنها. وقد دار في خلدي أن سواي من الكُتّاب سيعمدون في السنوات القادمة إلى جمع المزيد من المعلومات عن هذا التمرُّد الذي قُتل فيه حوالى 150.000 شيعي عراقي. لكن لدهشتي، فإنني قد وجدتُ أن روايات تفصيلية قليلة عن القتال - وهي روايات شديدة الأهمية لتفسير الأحداث التاريخية التي جرت لاحقاً في العراق - هي التي قد تمّ نشرها على الناس. وهذا هو ما حدا بي إلى القيام بوصف الانتفاضة وصفاً تفصيلياً.

وكُتُب سيرة حيوات الأفراد لا بدّ لها من أن تتضمّن في العادة سرداً عن الخلفية التاريخية للعائلات التي تحدّروا منها، كما لا بدّ لها من أن تتضمّن بعض الأفكار عن مدى، وعن كيفية تأثير تلك الخلفية على الشخصية التي يتناولها كتاب السيرة. وليس من شكٍ أبداً أن شخصية مقتدى تتطابق بقوة مع شخصية والده، الذي هو الشهيد الصدريُّ الثاني، ومع شخصية حميّه الذي هو الشهيد الصدريُّ الأول، إنه تطابقٌ قد بلغ حداً جعل شخصيته الخاصة، وكذلك معتقداته الشخصية، تغدو ظِلّاً مبهماً. إن مقتدى، وكذلك مستشاروه، هم شديدو التنبُّه إلى

الأسباب الكامنة خلف نجوميتهم السياسية. فإن جميع الصور التي كانت ملصقة على كل جدارٍ في الكوفة والنجف عندما كنا هناك في العام 2004، إنما كانت تُظهر بوضوح مصادر شعبية مقتدى. فالعلم العراقي بألوانه الحمراء والبيضاء والسوداء، إنما شكلت صورتُه خلفية تلك الملصقات، أما في المقدمة، فقد برزت صور ثلاثة رجالٍ في عباءات دينية سوداء. وهذه الصور، هي: صورة مقتدى نفسه، وصورة والده، وصورة حميْه. وقوّة هذا المزيج من الحمية الدينية والوطنية الشائعة في صفوف شيعة العراق قد أفصحت عن نفسها لمراتٍ عديدة في السنوات التي تلت، إلا أنها كانت قد أبرزت قوتها للمرة الأولى في شهر نيسان/ أبريل من العام 2004.

وثمة سببٌ آخر يقف وراء الغموض الذي يلفُّ شخصية مقتدى. فحكماء الشيعة وقادتهم هم تقليدياً من الشخصيات المتقدمة في العمر. ولأن مقتدى قد ولد في الثاني عشر من شهر آب/اغسطس من العام 1973، وبالتالي فهو لم يكن سوى في الثلاثين من عمره فقط، عندما وقف ليجابه جيش الولايات المتحدة في النجف، فإن مقتدى وجد نفسه في حاجة إلى التماهي مع شخصية رجلٍ من الرجال الذين كان لهم مكانة تقترب من مكانة الإمام الملهم. فبينما عُرِف عن والده أنه لا يتورّع عن رواية النكات لأصحابه وأتباعه، إلا أنه لا يوجد رغم ذلك روايات شبيهة تروى لهذه الناحية عن مقتدى. وقد ذهب أخصام مقتدى إلى القول إن والده قد تجاهله. لكن الحقيقة تقول إنه كان يلعب دوراً رئيسياً في حياة الجماعة الدينية والسياسية التي كانت تنتمي إلى أبيه في فترة التسعينيات. وقلّة هم رجال العراق الذين امتلكوا أكثر مما امتلكه هو من خبرة ميدانية في شأن تنظيم الجماهير الشيعية وتحريكها. فبعد حادثة اغتيال والده وأخويه في العام 1999، فإن مقتدى حافظ على رأسه عن طريق إقناع صدام أنه رجل شديد سذاجة الفكر، بحيث إنه لا يستحق أن يُنظر إليه كمصدر خطرٍ وتهديد. لذلك فإن كثيراً من الرواياتِ كانت قد شاعت حول عدم كفاءته للقيادة، هذه الروايات التي لم تكن عائلة مقتدى تهتمُّ لأمر دحضها وإنكارها، بكل تأكيد، وذلك من أجل ضمان عدم تعريض حياته للموت. فقليلون حقاً هم الرجال الذين عاشوا طويلاً

رغم يقينهم أن كل يومٍ من أيامهم قد يكون هو آخر أيام حياتهم. فالصورة التي تطلع علينا هي صورة رجل بالغ الذكاء، لكنه مزاجيٌّ ومتشكك. ومن الملاحظ أن ما من شخصية منافسة له قد برزت ضمن نطاق دائرته الداخلية. كما أن ثمة وجهاً آخر لشخصية الرجل لم يكن بارزاً تمام البروز خلال معاركه المسلحة الأولى التي خاضها مع الأميركيين خلال شهر نيسان/أبريل من العام 2004: ألا وهو، قابليته للتعلُّم من أخطائه السابقة. فقد لجأ هذا الرجل إلى التلفُّع بأكفان الشهادة. أما بعد معارك النجف، فقد ثابر دائماً على اجتناب المنازلات التي لا يستطيع أن يربحها، ولا أن يسيطر عليها.

فالحمية التي أظهرها الساسة الأميركيون في حملتهم لتصوير مقتدى بمظهر الشيطان إنما تعود ربما لأنه بات يجسِّد المعضلة البعيدة المدى التي انتصبت في وجه الاحتلال الأميركي منذ لحظة قيامه. فهدف الولايات المتحدة من الحرب إنما كان إسقاط صدام حسين. لكن لو قُدِّر أن يخلف حكم صدَّام حكومة تقوم على إثر انتخابات ديموقراطية حرة، فإنه لا مناص لمثل هذه الحكومة من أن تكون تحت سيطرة الشيعة حيث إنهم يشكلون أكثرية ستين في المئة من مجموع الشعب. لقد أيقن الأميركيون أن يومهم قد أتى. إذ إن الحكومة العتيدة لن تكون ذات أكثرية شيعية فحسب، بل سيكون في رأس قياداتها أحزاب دينية تربطها وشائج مع إيران. ولقد تمثل الكابوس الأميركي النهائي المرعب في شخص مقتدى. فهم لم يتجشموا عناء التخلُّص من صدام لمجرد إبداله برجل دين شيعي يعتمر عمَّة سوداء ويضمر لأميركا أشد العداء. ومهما أعطت الولايات المتحدة لنفسها وللعالم من مبررات لغزوها أرض العراق، فإنه من المؤكد أن مثل هذا السبب لم يكن ليكون له مرة من مكان بين هذه الأسباب.

الفصل الثاني

شيعة العراق

عندما تمَّ للقوات الاميركية أمرُ احتلال بغداد وخلع صدام حسين في شهر نيسان/أبريل من العام 2003، فإن هذه القوات قد شهدت منظراً لم يكن يمكنها فهمه ولا استيعابه. ذلك أن أكثر من مليون عراقي قد نفروا إلى الشوارع والطرقات قادمين في معظمهم من المنطقتين الجنوبية والوسطى متخذين لهم طريقاً نحو مدينة كربلاء المقدسة. وقد احتاج قطعُ هذه الرحلة منهم مدة كانت تستغرق من الواحد منهم يومين إلى خمسة أيام. وقد كان الزُّوّار ينامون في العادة أثناء الليل في وسط الحقول. وقد حمل الكثيرون منهم إما أعلاماً خضراء اللون، وهو لون يرمز إلى الإمام علي، وإما أعلاماً سوداء اللون، وهو لون يرمز إلى الحداد والتندُّب. أمَّا بعضهم الآخر فقد حمل سعوفاً خضراء من النخيل ما لبثت أن جفَّت وتحوَّلت إلى اللون الأصفر تحت وطأة الحرارة الشديدة للسهوب العراقية. لقد تدفق الشباب من معقل الشيعة الكبير الذي بات الآن يعرف باسم «مدينة الصدر»، (وقد كان قبل أسبوعين من ذلك فقط، يعرف باسم «مدينة صدَّام»)، وهو معقلٌ قائم في بغداد، وتوجهوا جميعاً شطْرَ كربلاء الواقعة على بُعد ستين ميلاً عن بغداد. كما انتشرت على سائر الدروب الأخرى من العراق زمرٌ من البشر تمثل كلٌّ منها مدينة أو حاضرة أو قرية من مختلف المناطق فيه. وفي العادة، كانت ترافق الجماعة من مشاة الزُّوّار سيارة قديمة الطراز، هي في الغالب عبارة عن شاحنة «بيك أب» بيضاء محطمة تقوم بحمل طعام الزوار والقليل من المسنّين بينهم، أو المرضى العاجزين عن المشي. وكان مزاج

الجماهير واثقاً وثّاباً. لكنهم رغم ذلك لم يكونوا في الحقيقة يحتفلون بسقوط النظام البعثيّ، رغم أنّ هذا النظام لو كان لمّا يزل في موقع السلطة لما تيسّر أبداً لتلك التظاهرة أن تحدث. لقد كانت حركة الزوار هذه في الواقع هي الإشارة الأولى إلى قدرة مقتدى الصدر على تحريك جماهير غفيرة من أتقياء الشيعة. وفي أول خطبة من خطب صلاة الجمعة التي أقامها في المسجد المسمى على اسم والده الشهيد في الكوفة، بتاريخ الحادي عشر من نيسان/أبريل، فقد قام مقتدى باقتباس أقوال والده بكلّ حريّة، ودعا الناس إلى الزحف سيراً على الأقدام إلى مدينة كربلاء كشعيرة من شعائر التعبير عن إيمانهم الديني[1].

أمّا القوات الأميركية التي كانت تسرع في عرباتها على الطرق بمحاذاة أولئك المشاة، فقد كانت تصاب بالدهشة لدى معرفتها أن هذه الجماهير لم تكن تحتفل في الواقع سوى بتخليد ذكرى معركة من المعارك. ولم تكن تلك المعركة معركة حديثة قد جرت لوقت قصير مضى مع تقدُّم الجيش الأميركي نحو شمال البلاد، لكنها كانت عِوضاً عن ذلك معركة قد جرت وقائعها منذ ألف وأربع مئة سنة مضت، في مدينة كربلاء. ولم تكن تلك المعركة المخلَّدة، وفقاً للقاموس العسكري، سوى مجرَّد مناوشة أدّت إلى مذبحة. لكن وقائعها كانت قد جرت هنا، ليس في مكان بعيدٍ عن ضفاف الفرات، حيث سقط الإمام الحسين شهيد الشيعة الكبير، كما سقط أحد المقاتلين معه العباس، الذي هو أخوه غير الشقيق. وقد قُتل الأخوان معاً في العام 680م. أمّا السِّبط البعيد للنبي محمد، وحفيد عليّ، فقد جرى اغتياله أيضاً في الكوفة منذ تسع عشرة سنة خلت. ففي كربلاء كانت قافلة الإمام الحسين الصغيرة المؤلفة من بعض جنوده وأفراد عائلته قد تكاثرت عليها قوة أشدُّ منها عدة وعديداً كان قد أرسلها عدوُّه اللدود يزيد، حاكم دمشق الشيطاني، ومنافِسه على حكم العالم الإسلامي. فمعركة كربلاء هي مرتكز عقيدة الشيعة. والقصة التي حدثت منذ زمن طويل على ضفاف نهر الفرات قد غدت رمزاً أشبه برمز حادثة صلب السيد المسيح في القدس عند المسيحيين، إنها مثل الحادثة الأولى، رمز للصراع بين الخير والشر. فأسطورة استشهاد الحسين والعباس ورفاقهما إنما تروي حكاية الشجاعة والشهادة والوفاء، مع أنها تمثل

التضحية والفداء في وجه من وجوهها، مثلما تمثل الغدر والخيانة والظلم والقسوة في وجهها الآخر. لكنها في الوقت عينه تروي حكاية أقليةٍ صاحبة حقٍّ تخاصمُها دولة سلطوية شريرة بطَاشة.

أمّا موكب الزوار الذي عاينته أنا على الطرقات المحيطة ببغداد بعد أيامٍ قليلةٍ على سقوطها، فلم يكن سوى «يوم الأربعين» الذي يرمز إلى اليوم الأربعين الذي تلا استشهاد الإمام الحسين. فلو خرجت جموع من الناس في أيّ مكانٍ من العالم، وفي أيّ زمنٍ من الأزمان، وانتشروا بمثل هذه الأعداد الغفيرة على سائر الطرقات في وقت واحدٍ، لكان الأمر يشكل حدثاً هائلاً. لقد فاقت تلك المواكب والتظاهرات في حجمها، حجم عديد المحتفلين باحتفالات الكنيسة الكاثوليكية الدينية في المكسيك. لقد كان عدد هؤلاء أضخم بمئات المرات من تلك الأعداد التي كنت أشاهدها في طفولتي في إيرلندا، حيث تقوم صفوف من المشاة البالغي التنظيم، والتي تنتمي إلى جماعات دينية، بإقفال الشارع الرئيسيّ لبلدة يوغول التي أبصرتُ النور فيها. وهي بلدة تقع في مقاطعة كورك. أمّا ما جعل هذه الزيارة ممتازة بحدّ ذاتها، فلم يكن ليتوقف عند ضخامة عديدها فحسب، بل إلى توقيتها الذي يأخذ مجراه بعد أيام قليلة فقط من توقف عجلة الحرب. فالطرقات لم تكن بعد آمنة، والدبابات العراقية المحترقة لم يكد يتوقف دخان احتراقها بعد، وهي التي لا تزال متناثرةً على قوارع الطرق. كما كانت جماعات النهّابين الشديدة التسلّح، لا تزال في عزّ نشاطها، وشاحنات هذه الجماعات تشاهد مركومةً بالأمتعة المسروقة. أما الجنود الأميركيون العصبيون، فقد كانوا قد بدأوا باكتساب سمعتهم الرديئة بين العراقيين بأنهم جماعة لا يتورّع أفرادها عن فتح النار لأيّ سببٍ يستثيرهم.

ومع أنه من المدهش، والحال كذلك، أن تجري إقامة الاحتفال بمثل هذا «الأربعين»، فإنه قد مرّ دون أن يستثير انتباه أحدٍ، لا في أميركا، ولا في أوروبا الغربية. لقد كان ذلك الإغفال مؤسفاً لأن ما كنا نشهده إبّان تلك الأيام في الطرق هو إرهاصةٌ إلى التأثير الكبير الذي ستأتي به التحوّلات إلى مستقبل هذا البلد. فالجماهير الغفيرة من الناس الذين لبّوا نداء مقتدى باتخاذ طريقهم نحو كربلاء

إنما كانوا يعبّرون عن أوّل استعراضٍ علني للقوة الشيعية في العراق، ذلك البلد الذي يزيد فيه عدد السكان الشيعة على ستة عشر مليوناً من أصل مجموع عدد سكان البلاد البالغ سبعة وعشرين مليوناً. كما أن تلك الزيارة قد أظهرتِ التزام هذه الجماعة الديني، ووحدة صفوف الشيعة كمجتمع ديني، وكذلك قابليتهم للتحرك السريع في أعدادٍ غفيرة. ولقد كانت الولايات المتحدة غبَّ انتصارها الابتدائي السهل، على وشك محاولة الشروع في ملء الفراغ الذي نتج عن سقوط النظام البائد نفسه، فإذا بمخططات ما قبلَ الحرب لإقامة حكومة ابتدائية في العراق تزاح كلُّها الآن جانباً. «إن شأن المحتلّين على الدوام، هو المناداة على أنفسهم بأنهم منقذون»، قال لي صديقي القياديُّ الكردي سامي عبد الرحمٰن بلهجةٍ قاطعةٍ عندما قيل له إن جميع خطط أميركا من أجل عراقٍ ديموقراطي سوف يجري تجميدها الآن. ولم يتوقف أحدٌ في واشنطن عند ظاهرة الزوار هؤلاء، بصرف النظر عن عددهم، كما لم يستشرف أحد أن هؤلاء الزوار إنما يشكلون منافسين جديين للولايات المتحدة على تسيير أمور العراق.

ولم تتوقف الحيرة في صفوف الجنود الاميركيين حول الشعائر الدينية للعراقيين على امتداد السنوات التي سَبَقت تلك المسيرة. وجاء موعد «الأربعين» التالي في شهر نيسان/أبريل من العام 2004، وبعد مرورِ عامٍ واحدٍ على الاحتلال، كان المزاج الشيعي قد بات أكثر ميلاً إلى النقمة. ففي الثاني من آذار/مارس، قام المتمردون السُّنّة بزرع خمسة قنابل في كربلاء والكاظمية أودت بحياة 270 زائر شيعي، وتسببت بجرح 570 آخرين. وكانت المواجهة بين كل من جيش المهدي والقوات الأميركية قد ازدادت في التصاعد يوماً إثر يوم. وكان الجيش الأميركي يجد صعوبة في التفريق بين عناصر جيش المهدي وبين الزوار الزاحفين مشياً على الأقدام عِبرَ الطرقات في العراق وهم يلوّحون بأعلامهم الخضراء تخليداً لذكرى الأربعين. وفي يومٍ من الأيام المبكرة لشهر نيسان/أبريل، وفيما كنت أقود سيارتي على الطريق الرئيسي في الضواحي الشمالية لمدينة بغداد، إذا بي أرى دوريّة من الجنود الأميركيين الثقيلي التسلُّح تقوم باقتياد حوالى مئة عراقيٍّ إلى داخل أحد الحقول وتقوم بإجبارهم على اقتعاد

الأثيم. لقد كان الأميركيون يرمقون أسراهم في شكٍّ وحذرٍ ويأمرونهم بالإفصاح فوراً عن سبب رفعهم لتلك الأعلام الخضراء. وقد تبيَّن أن تلك المجموعة هي من الزوار العراقيين. وكانت قد قدِمت من بلدة الدُّجيل، التي هي إحدى أماكن تركُّز الشيعة في شمالي بغداد. وكانت تلك المنطقة قد اشتهر اسمها كمكان كانت قد جرت فيه محاولة سابقة لاغتيال صدام حسين على أيدي مقاتلين من الشيعة خلال العام 1982، وقد ترتب على هذه المحاولة لاحقاً إعدام أو تعذيب 147 رجلاً من سكان تلك البلدة حتى الموت. وكان قد تمّ إعدام صدّام حسين شنقاً بسبب إدانته في هذه الجريمة بالذات، وقد جرى تنفيذ الحكم المذكور فيه في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر من العام 2006.

ولقد مررنا في طريقنا بثُلة من ستة رجال يحملون راية خضراء ويسيرون بجانب دغلٍ من النخيل قريب من الطريق الرئيسي. كان هؤلاء قد قدِموا من مدينة الصدر ولديهم رغبة في الكلام. رجل منهم متين البنية قليلاً، يلبس زياً أسود، وتبدو عليه أماراتٌ تشير إلى أنه رئيس المجموعة، ذكر لنا أن اسمه حامد العجيلي، وأنه كان قد أمضى ورفاقه اليومين الفائتين في رحلتهم سيراً على الأقدام قاصدين كربلاء. والملفت في كلامه هو أنه صرّح بقيامه بهذه الزيارة سراً في وقت سابق، أيام صدام. لكن كان عليه في تلك الأيام أن يجعل معظم مسيره في الليل. ولم يُظهر الرجل أيّ عرفان للأميركيين بسبب قيامهم بخلع الديكتاتور السابق. «إن الأميركيين يضارعون صدام حسين سوءاً»، قال لنا، «وإننا نعتقد أنهم سيقومون بمهاجمة مقتدى في مدينة النجف. وإننا ننوي الدفاع عن قادتنا الدينيين». ولم تكن تلك الآراء لتخالف التوقُّع. فقد باتت سمعة الاحتلال تزداد سوءاً يوماً بعد يوم في نظر الشيعة. ولقد قمت بسؤال هؤلاء الزوار عمّا يقومون به لكسب رزقهم في الحياة. وكشفتِ الإجاباتُ التي تلقيتها عن سؤالي، عن هشاشة قبضة الأميركيين على العراق، إذ لم يتورَّع الرجال الستة عن التصريح لنا أنهم جنود في الفيلق العراقي للدفاع المدني. وكان هذا التنظيم الشبيه بقوة عسكرية، قد تأسس على يد سلطة التحالف المؤقتة، التي كان من المفترض بها أن تتسلم المهام التي يقوم بها الآن جنود أميركيون. وقد قال لي

عباس، وهو أحد أفراد تلك المجموعة من الزوار: «لقد كنت خدمت في صفوف الفيلق العراقي للدفاع المدني لمدة سنة من الزمن، لكنني وجدتُ أن الأميركيين لا يفعلون شيئاً من أجل العراق». ولم يكن الفيلق العراقي للدفاع المدني سوى التنظيم الأول في سلسلة من التنظيمات العراقية العسكرية وشبه العسكرية التي أوجدتها الولايات المتحدة لتجد لاحقاً أنها غير جديرة بالثقة، ولا يمكن الركون إلى ما لديها من ولاء.

كنت في ما مضى قد زرت مدينة كربلاء، المكان الذي يقع فيه مزارا الحسين والعباس، اللذان ترتفع فوق كل منهما قبة مذهّبة، ولقد كان ذلك بعد بضعة أسابيع من عودة سيطرة الجيش العراقي على المدينة في العام 1991 إثر الانتفاضة الشيعية التي حدثت فيها في مستهلّ أيام هزيمة صدام في الكويت. ولقد كان يأس المتمردين الشيعة المحاصرين من قبل الحرس الجمهوري التابع لصدام لا يختلف كثيراً عن يأس أتباع الحسين والعباس الذين تكاثر عليهم أعداؤهم، وحاصروهم في المكان نفسه، في العام 680م. فالشهداء الأوّلون للعقيدة الشيعية كانوا مثل هؤلاء تماماً على يقين تامٍّ من أنه عليهم ألاَّ يتوقعوا شفقة من عدوِّهم القاتل الذي لا يعرف الرحمة. ففي كلا المناسبتين كانت الهزيمة أمراً محتوماً. ورغم أن أرض العراق مسكونة بأشباح الكثير من المآسي المفجعة، وقد بات كلٌّ من تلك المآسي الآن دفيناً من دفائن الماضي البعيد الذي عبر، لكن ما من مكان تتدافع فيه هذه الأشباح بالمناكب كما هو الحال في كربلاء والنجف والكوفة. فهنا شهدت تلك الرقعة الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات، موت الأسلاف الأوائل الذين أسسوا العقيدة الشيعية، إما اغتيالاً، وإما على أديم المعركة. وقد عكست تلك المآسي نفسها من جديد بالملاحقات والمذابح التي طالت أحفادهم خلال فترة حكم صدام حسين التي امتدت إلى خمس وثلاثين سنة.

إن أرض السهول الممتدة في منطقة ما بين النهرين هي مهد الحضارة بحق. ففيها تمَّ التعرُّف على الكثير من الكتابات. لكن القليل من العراقيين هم

الذين يردُّون نسبهم إلى مدينة أور التاريخية العائدة إلى الكلدانيين، أو إلى البابليين، أو إلى نبوخذ نصَّر، أو إلى الأمبراطورية الآشورية. (ولقد كان صدَّام حسين استثناء لهذه القاعدة، فقد تصوَّر نفسه وكأنه أحد أقدم حكام العراق التقليديين واستعمل حجارة صفراء قبيحة المنظر، حُفر اسمه عليها أثناء أعمال إعادة ترميم بعض أقسام مدينة بابل). والاعتقاد الجاري هو أنه مع قيام الجيش الإسلامي الأول باقتحام الصحراء متعدياً تخومها إلى خصوبة أرض وادي الفرات سنة 633م، تمكن العراقيون، وفي مقدمتهم الشيعة، أن يعاينوا موروثات هذا الماضي التي باتوا يشعرون أنها تعود حقاً إليهم. لقد حاول صدَّام أن ينسج أسطورة قومية مضادَّة ومعادية لإيران حول معركة القادسية التي ألحق خلالها الجيش الإسلامي العربي هزيمة ساحقة بالفُرس (الإيرانيين) في العام 637م. وكأسلوب للدعاية السياسية، فإن هذه الحبكة لم تستطع أن تخفُقَ لها أجنحة. وقد ساهم في ذلك، الإخفاقات المغمَّة التي لاقاها صدام في محاولته تحقيق نجاحاتٍ في ميادين المعارك، كما ساهمت بها أيضاً محاولاته الكاذبة لتقديم نفسه كوارثٍ كبيرٍ لمجد كبار الفاتحين العرب. ولعلَّ الناتج الإيجابيَّ الوحيد لاعتبار نفسه أسطورةً من الأساطير، قد اقتصر على فتح فرص عملٍ للفنانين التشكيليين في العراق من المهرة في رسم وتصوير مشاهد المعارك التي تشير إلى انتصارات العرب. فما زال بهو فندق الحمراء الذي أُقيمُ فيه في مدينة بغداد، تميِّزه حتى الآن لوحة عملاقة تصوِّر معركة القادسية في مشهد يتداول فيه العرب والإيرانيون الكرَّ والفرَّ بعضهم حول بعضٍ بينما هم يستخدمون سيوفهم ورماحهم بكلِّ براعة، وقد بدا في وسط الصورة فيلٌ حربيٌّ فارسيٌّ انغرست نبلة في إحدى عينيه.

تبدأ المأساة الأساسية لأتباع المذهب الشيعي، برحلة تقوم بها بعثة صغيرة مغادرة المدينة المنوَّرة منذ ألف وأربع مئة سنة. وفي وقت سابق لذلك، كان معاوية، الخليفة البالغ آنذاك السابعة والسبعين من عمره، قد توفي في دمشق في العام 680م، وذلك بعد أن كانت سلطته على الأراضي الإسلامية المفتوحة حديثاً، قد تأمَّنت تماماً إثر اغتيال الإمام علي. ولقد كان معاوية الخليفة الباني لدولة

الأمويين، رجلاً فطناً بصيراً. وكانت مطالبة الإمام علي بالخلافة تستند إلى كونه ابن عمٍ للرسول، من الدرجة الأولى، كما أنه كان زوجاً لابنته الأشد قرباً إلى قلبه، فاطمة. (إذ إن محمداً لم يترك بعده ذريّة من الأولاد الذكور)، كما أنه أيضاً كان والداً لأحب أحفادٍ محمدٍ إلى قلبه، الحسن، والحسين. وعندما قتل علي في العام 661م، فإن أتباعه ـ شيعة علي ـ كانوا يقتصرون بكل بساطة، على أولئك الذين كانوا يدعمون حقه بالخلافة. لكن هذه الحقيقة البسيطة قد تحوّلت عبر العصور إلى عقيدة أكثر ثوريّةً تقوم على الاعتقاد أن تقوى عليٍّ وفضيلته، وكذلك كونه أحد أفراد أهل البيت النبوي، كان فيها جميعاً ما لا يمكن أن تصارعه ثروة الأمويين، ولا سلطانهم الجديد الذي تأسس في دمشق، لكي يتقدّموا عليه في اختيار قائدٍ للعالم الإسلامي. وبذلك، بدأت العقيدة الشيعية باتخاذ طريقها كعقيدةٍ للمحرومين والمناهضين للقوى القائمة.

وبعد وفاة معاوية، خلَفَه ولده يزيد كخليفة جديدٍ في دمشق. لكن يزيد هذا، كان يعتبره أهل الشيعة فاسقاً سكّيراً، بل مثالاً على الشرّ. وقد خفَّ الرُسل من قادة الكوفة إلى المدينة للتوسُّل إلى الحسين بقبول النزول عند طلبهم بعبور الصحراء إلى مدينتهم حيث سيقومون بمناصرته على رفع رايته كقائد حقيقي للإسلام. وبعد أن استحثهما المناصرون في المدينة، أقدم الحسين والعباس على إجابة طلب أهل الكوفة. وفي النتيجة، ومثلما يحدث في الكثير من الهجرات لأولئك المرشحين ليصبحوا أعلام ثورة، فإن الحسين وجد أن أصدقاءه هم الفئة الأكثر تعقُّلاً وحذراً، بينما وجد أن أعداءه هم الفئة الأكثر استباقية وإقداماً. وقد فاقت مواقف الطرفين كلَّ ما كان يتوقعه. فابن عمه، مسلم، الذي كان قد سبق موكب الحسين إلى الكوفة لاستكشاف الطريق، قد وجد أن لجوءه إلى بيتٍ آمنٍ قد تكشّف عن خيانة ليس إلا، وهكذا، ألقي القبض عليه، وتمّ قتله. وعاملُ يزيد على الكوفة والبصرة القاسي الفؤاد عبيد الله، كان قد أمّن المدينتين ليزيد قبل وقت طويلٍ من مباشرة الحسين بالتقدُّم إليهما. وكان الحسين الذي غادر المدينة المنوّرة دون أن يصطحب مع موكبه سوى ثلاثين رجلاً فقط من الفرسان الخيّالة، وخمسين جندياً من المشاة، إنما كان يتوقّع أن ينضمَّ إليه بعد ذلك

جيش من المؤيدين المتحمسين قبل أن يكون قد بلغ وادي الفرات. لكن القبائل البدوية التي تمرُّ طريقه في ديارها آثرت البقاء عزوفةً عنه لخشيتها من أنه يركب مغامرة محفوفة بالهلاك. وقد ركب إليه من الكوفة شاعر يدعى الفرزدق لكي يحمل إليه نبأ وقوع الخيانة. وكان مفاد الرسالة: «إن قلوب أهل المدينة كلها معك، ولكن سيوفها تقف ضدَّك»[2].

ولأنه بات غير قادرٍ على مواصلة التقدم، ولا على التراجع، فإن الحسين قام بنصب خيامه عند تخوم الصحراء، الواقعة في شمال الكوفة، في منطقة قريبة من الضفة الغربية لنهر الفرات. وكانت مضايَقةُ تلك الجماعةِ الصغيرة تجري على أيدي فرقة صغيرة من الخيالة قام بإرسالها عُبيد الله، ثم على يد قُوَّة أكبر منها مؤلفة من أربعة آلاف فارسٍ ونبَّال آتية من الكوفة. وعند موقع المخيم، حيث تقوم الآن مدينة كربلاء، قام الحسين باحتفار خندق خلف رجاله، وقد قام بملئه بحطب الأغصان، وهيَّأه ليكون جاهزاً لإضرام النار في ما يحتويه من حطب من أجل ضمانة عدم قيام هجومٍ على رجاله من الخلف، كما من أجل إظهار عدم نيَّته على اللجوء إلى أيِّ تراجُع أو انسحاب. وقد غدا أتباعُه مفصولين عن النهر وباتوا على أشدِّ حالٍ من العطش. وعندما رأى العباس النساء والأطفال في المخيم يبكون طلباً للماء، فإنه قام بالتسلُّل إلى ضفة النهر حيث ملأ قربته الجلدية بالماء. وبينما هو في طريق عودته إلى المخيم، أحسَّ العدو بوجوده فقاتل العباس الجنود الأعداء، ودافع عن نفسه، وحيداً إلى أن بُترت ذراعه اليمنى أولاً ثم بترت اليسرى. وقد ألقى بجسده إلى جذع نخلة وحاول أن يقاوم إلى أن تمكن رجال عبيد الله من ضربه بالعصيِّ والهراوات حتى الموت. وفي اليوم الذي سبق المعركة الفاصلة طلب الحسين من أفراد عائلته المقربين تسليم أنفسهم إلى العدو، لكنهم أبوا أن يفعلوا ذلك.

وفي مواجهة الواقع اللامتكافىء الذي لا أمل لهم فيه بالنجاة، قام أتباع الحسين باندفاعةٍ جسورةٍ، لكنهم تساقطوا الواحد تلو الآخر بعد أن تمزقت أجسادهم بوابلٍ من السهام. وكان الحسين يقف على رأسهم بيد تحمل المصحف وأخرى ترفع السيف إلى أن قُتل بعد إصابته بثلاثة وثلاثين جرحاً

سببتها له طعنات السيوف والحراب. أمّا الذين بقوا من أتباعه أحياء، فقد جرى امتهانهم واحتُزَّت رؤوسهم على يد فرسان بني أمية المنتصرين.ومع حلول المساء، كانت الرؤوس المقطوعة تتدحرج من الأكياس الجلدية ليجري عرضُها على عبيد الله في الكوفة استكمالاً للانتصار، ليتكرر الاستعراض نفسه بعد بضعة أيام أمام الخليفة يزيد، في قصره بدمشق. إنها الذكرى السنوية لتلك المأساة الكبرى التي جرت في اليوم العاشر من محرَّم (العاشوراء)، وهي مأساة يقوم الشيعة بتخليدها في أنحاء العالم باعتبارها يوماً للتندُّم والحزن يكافىء احتفال المسيحيين بيوم الجمعة العظيمة. كما أن معركة الحسين الأخيرة، واستشهاده، تُقدَّم ليس على أساس أنها استعراض للبطولة المحكومة بالهزيمة، بل كقبولٍ بالشهادة عن طيبِ خاطر. شهادة جرى القبول بها طوعاً من أجل تعرية آثام الأمويين الدنيويين وهم يبطشون بالأتقياء والأخيار[3].

والقادة الروحيون للشيعة في أيامنا الحاضرة، هم على درجة عالية من الوعي لتوازي ما كان قد حصل في القرن السابع، وما يجري حدوثه من أحداثٍ في هذه الأيام. فعندما كان مقتدى الصدر عالقاً في الكوفة في شهر نيسان/ أبريل من العام 2004، فإنه قام بإدانة الرئيس بوش واصفاً إياه بأنه يزيدُ الجديد. وإن مغازي هذه المقابلة لا شك أنها قد غابت عن أذهان أصحاب القرار في البيت الأبيض. ولقد أصابتني حيرة لدى ملاحظتي على الموقع الإلكتروني العائد لآية الله العظمى علي السيستاني، حيث تجري إجابة معظم الأسئلة الدقيقة التي يطرحها المؤمنون، أن لعبة الشطرنج محرَّمة تحريماً قاطعاً. فالسائل الذي كان قد استفتى عما إذا كان يستطيع أن يلعب الشطرنج على جهاز حاسوبه، قد تلقّى إجابة قاطعة تقول: «إن لعِب الشطرنج حرام مطلقاً، أي إنه لا يجوز قطعاً تحت أي ظرف، «حتى ولو لم يستعمل من أجل المراهنة»[4]. ولقد سألتُ صديقاً لي عراقياً عن سبب تَشدُّد السيستاني في تحريم لعبة الشطرنج. ففسَّر الأمر في نفاد صبرٍ وكأنما هو يعتبر أن الإجابة على السؤال بديهية ويجب أن يعرفها كل إنسان. «إن سبب تحريم لعبة الشطرنج راجع إلى أن يزيد كان يلعبها في قصره بدمشق عندما أُحضر إليه رأس الإمام الحسين».

فالتركة المكوِّنة من جملة من الظروف الظالمة التي وُلدت العقيدة الشيعية من رحمها، تركت آثارها العميقة على معتقدات وسلوكيات أتباعها. إنها إيمان حُبل به في ظل الهزيمة والإخضاع. وهو يتباين عن الإسلام السنّي الذي هو عقيدة القوة والانتصار. فتفاصيل المناوشة الدامية التي جرت أحداثها في كربلاء قد قدّمت قطع الحجارة التي بني منها، وتشكّل، إيمانٌ دينيٌ بالغ التعقيد. مثلما بني منها أيضاً تراثٌ دينيٌ جماهيريٌ له زخمه الزاخر، وإغواؤه الخاص. فالعقيدة الشيعية في تأكيدها على فكرة تحمُّل العذاب والحرمان تحت حكم دولة قمعية، قد كان لها بشكلٍ خاص، ملاءمة واقعية للحاجات السيكولوجية لطائفة تعيش تحت حكم زعيم في وحشيّة صدّام حسين.

فالشيعة يعتقدون أنه يقع على عاتق أحفاد الرسول أمر ممارسة فعلِ القيادة في المجتمع الإسلامي. فالأئمة ابتداء من علي، إنما هم الذين كانوا ورثة محمد، كما أنهم هم الذين، عندما تنضج الظروف، سيطيحون بالحكومات الظالمة، وسيؤسسون ركائز العدالة في العالم. والذي يمكن التنبؤ به، هو أن الوقت لم يصبح بعدُ ملائماً تماماً لتأسيس هذا النظام الجديد. فالفِرَق الشيعية التي حالفها النجاح سرعان ما تبنت ادّعاءاتها الرسولية عندما غدت في السلطة، بينما من جهة أخرى، فإن الفِرَق الشيعية التي لم يحالفها النجاح قد جرى استئصالها على أساس أن أتباعها ناقمون أبديون. فالفِرْقة التي كُتب لها النجاح في إيران والعراق - وهي تشكل غالبية الشيعة في يومنا هذا - قد عُرفت بالشيعة الاثني عشرية لأن أتباعها يؤمنون أنه قد مرّ اثنا عشر إماماً متعاقباً. والإمام الثاني عشر، الذي هو المهدي، إنما كان قد احتجب في سامرّاء، إلى الشمال من بغداد، في القرن التاسع، لكنه لم يمت، وهو سوف يعود في يومٍ من الأيام ليطهّر هذا العالم من الشر. والأئمة - الذين عاش معظمهم ومات في كنف الغموض بعد مقتل الحسين - لم يعملوا من أجل السلطان السياسي. لكن الشيعة قد طوّروا تمييزاً يفرقون بواسطته بين القيادة الروحية وبين القيادة الزمنية الزائلة، وهو ما يشابه العقيدة المسيحية عندما تقوم على التفريق بين الكنيسة وبين الدولة. وعلى نقيض المسلمين السُنّة، فإن الطاعة الشيعية للحكم القائم إنما هي طاعة لها معاييرها

وشروطها. فالشيعة لم يكونوا يوماً مسلمين بلاشفة، ولا منشقين مختبئين لا ينفكون أبد الدهر عن حياكة المكائد لقلب الأوضاع القائمة، لكن العقائد والأعراف التي يقوم عليها إيمانهم كانت قد جهّزت لهم أرضاً خصبة للقيام بالانشقاق والمعارضة.

هذا وقد بقي التراث الديني الشيعي الشائع في العراق حيّاً نابضاً برغم الاضطهاد الذي مارسه نظام صدام. فالقومية العلمانية التي كان يروّج لها النظام بقيت موصومة بصيت غير ذي جمال بسبب الحرب العراقية الإيرانية المدمِّرة التي ذهب ضحيتها نصف مليون مواطن عراقي بين قتيلٍ وأسيرٍ وجريح، كما بسبب هزيمة الكويت؛ وقيام الانتفاضة الشيعية في العام 1991؛ كما بسبب الكارثة الاقتصادية التي نتجت عن العقوبات المفروضة على العراق. ولقد حاولت الحكومة في أوقات مختلفة أن تقوم في حذَرٍ مرة بالتساهل تجاه اجتماعات الصلاة وتظاهرات الشعائر الدينية، ومرات أخرى بكبحها. لكنها كانت على الدوام في شك في أمرها من أن أخصام النظام قد يستغلون هذه المناسبات ضد مصلحتها. حتى إذا قامت مناسبة من هذا النوع، عمد النظام إلى مراقبتها بعناية، وأُخذت لها صورٌ بالفيديو، بحيث يمكن التعرف لاحقاً على هوية المشاركين فيها[5]. وبرغم كل الملاحقات والمضايقات الدائمة، فقد فشل البعث العلماني في اجتثاث إقبال الناس على مثل هذه الأشكال من التعبير عن الشخصية الشيعية. وكان فشله في ذلك عظيم الأثر. فرجال الدين الشيعة ركّزوا اهتمامهم على النصوص الدينية المقدسة، كما على التقاليد الشرعية القويمة، أما أفراد الطبقة الوسطى من شيعة المدن، فقد انساقوا مع العلمانية جزئياً. لكن القوة السياسية الضاربة للطائفة الشيعية إنما كانت تنبع من السيادة الشعبية الدينية التي كانت تبسطها الملايين في بعض المناسبات إلى درجة جعلت صدام حسين ذاته يتردّد غير مرة في أمر مواجهتها بصورة مباشرة.

والمخزون الثقافي الديني الشيعي غزيرُ طُرُقِ التعبيرِ متعدّدُها، وذلك بخلاف أهل السنّة. فهي ثقافة تصويرية شديدة النبض بالحياة. وهي تعتمد

الفنون الشعبية، وتستخدم اللوحات الفنيّة الصارخة الألوان، أو فنون التوشية والزخرفة والتطريز الدقيق المتقن. وفي هذه الفنون كلها ما يستدعي إلى الذاكرة كل الأحداث الدراماتيكية التي جرت في معركة كربلاء، من أمثال تصوير حصان الحسين الأبيض النبيل الطلعة، وهو يعود إلى المخيم دون فارسه فيما الدماء تتقطر من سرجه. وكثيراً ما تتكرر في هذه اللوحات صورة ذراع العباس المبتورة. العباس الذي تروق شجاعته الشرسة كثيراً لرجال العشائر العراقية. فالقبائل الشيعية في منطقة المستنقعات الواقعة إلى الشمال من البصرة يعتبرون أن القسم باسم العباس هو قسَمٌ أصدق بكثير من القسم باسم الحسين[6].

فالشعائر الدينية المستفيضة، المروِّى بها، التي تستمر طيلة الأيام العشرة لاحتفالات عاشوراء، وكذلك مسيرة الأربعين التي تعقبها في وقت لاحق، هما شعيرتان مركزيتان بالنسبة إلى الشيعة بالمعنى الذي يُظهرون فيه شخصيتهم الجماعية الدينية المتضامنة، مع أن شكل الاحتفال قد يختلف بشكلٍ ملحوظ باختلاف مناطق العراق. ففي بلدة التويريج التجارية، التي هي مسقط رأس نوري المالكي، رئيس وزراء العراق، والتي تقوم على ضفة الفرات، على بعد خمسة عشر ميلاً من كربلاء، فإن احتفالات عاشوراء تمتد لمدة عشرة أيام. وهي تبدأ برفع الرايات الخضراء والسوداء والحمراء فوق أسطح البيوت. فالخضر منها ترمز إلى السَّيِّاد من أبناء البيت المتعاقبين نزولاً من النبي؛ أمّا السود، فترمز إلى الحزن والأسى لمعركة كربلاء؛ وامّا الحمر، فترمز إلى دم الإمام الحسين الشهيد. هذا، ويرتدي رجال البلدة للمناسبة، قمصاناً طويلة سوداء، إعراباً عن حزنهم وحدادهم. وفي شعيرة أخرى دخيلة، فإن أباريق وجرار الماء يجري عرضها وتنضيدها وهي تحمل أغطية من القماش الأسود في أماكن يقدم فيها ماء الشرب مجاناً للعطشى والشاربين تذكرة بالعطش المضني الذي قاساه أتباع الإمام الحسين تحت الحرارة الحارقة لسهول منطقة ما بين النهرين، وبذلك يستطيع كل عراقي أن يتصوَّر معاناة أولئك الذين كانوا محاصرين في ذلك المكان دون مياه للشرب. شُربة الماء التي هي رمز للحياة نفسها.

وهكذا، ولمدة الأيام العشرة، يقوم المؤمنون في التويريج بالاجتماع معاً

لمدة ساعتين أو ثلاث من كل مساء من أجل التلاوات والأناشيد والتراتيل الدينية، فيما يقوم الشباب بقرع الصدور، وجلد الأنفس، أو إحداث جرلحاتٍ طفيفة في جلدة الرأس بشفار السيوف لإسالة الدماء. أمّا المسرحيات العاطفية والأشعار الدينية العاطفية فتعيد سرد الرواية الحزينة على المستمعين من بداية المأساة حتى لحظة القتال اليائس الأخيرة. «وتلك القصص معروفة لكل شخص مشارك في تلك المناسبات والشعائر سواء أكان يؤدي فيها دوراً أم يكتفي بمجرد الحضور»، هذا ما كتبه فلاح جابر الخبير البارز بشؤون شيعة العراق، «إنها قصة ارتحال الحسين إلى كربلاء لاستعادة حقه بالخلافة. فيخونه الأعوان؛ ويتجنّبه الناس؛ ويتفوق عليه العدو المتوحش، عدة وعدداً؛ وتقطع عنه المياه؛ ويترك لمصيره وحيداً سوى من قِلّةٍ قليلة من الصحب الأوفياء؛ غريب في أرضٍ غريبة هو وأطفاله وشقيقته». وهكذا، تنسج القصص عن المصائر الفردية لأولئك الشهداء. حتى أنها لا تكتفي فقط بمقاربة العنف والقسوة والموت، بل تلامس أيضاً مسائل الحب والزواج. فالإلهيُّ والدنيويُّ يتمازجان هنا بطريقة هي أقرب إلى الاستعراضات الخصبة المنمقة لمسيحية القرون الوسطى أكثر من قربها إلى أرومة الإسلام الخالصة المتزمّتة[7].

ومع أن عدم قراءة التاريخ في الاتجاه المقلوب أمرٌ شديد الأهمية، فإننا نرى أن النشاط السياسيّ الفعّال للشيعة في الشرق الأوسط قد تطور خلال مدة النصف قرن الأخيرة. وقليلون هم الذين أعاروا كثيراً من الانتباه لاحتمالات التطور الجذرية للحركة الشيعية قبل وقوع الثورة الإيرانية في العام 1978 ـ 1979؛ وقبل نشوء حزب الله في لبنان في أعقاب الغزو الإسرائيلي له خلال العام 1982؛ وقبل اندلاع الانتفاضة الشيعية في العراق خلال العام 1991، تلك الانتفاضة التي تلاها بدء تسلُّمهم التدريجي للسلطة بعد غزو الولايات المتحدة للعراق في العام 2003. فالعقيدة الشيعية قد تكون وُلدت في أحضان حركات الانقسام والانشقاق، لكن جُلّ تاريخها كان يقوم على الإيمان المتنائي عن السياسة. وقد تكون هذه العقيدة ديناً للمحرومين والمغلوب على أمرهم، لكنها مدرسة في الاستعفاء والتنازل والمسالمة والتحمُّل في وجه الطغاة قبل أن تكون

دعوة إلى التمرد والثورة. وفي العام 750 حلَّت السلالة الحاكمة العباسية محلَّ السلالة الحاكمة الأموية، مركِّزة سلطتها في بغداد وجاعلة منها مركزاً للعالم الإسلامي بأسره. وكان أن اتخذت العقيدة الشيعية شكلها الذي تتخذه حالياً ابتداء من العصر العباسي، وليس قبله. فمنذ ذلك الوقت بدأ يمتد جذر اختلافاتها العقائدية عن عقيدة السنَّة. ولكن الشيعة كانوا ما زالوا لا يشكِّلون سوى نخْلة من الأقلية الدينية حينذاك. وإن آخر سلالة حاكمة شيعية استطاعت أن ترقى إلى الإمساك بزمام السلطة في العالم العربي، إنما هي الأسرة الفاطمية في القاهرة، تلك الأسرة التي قام صلاح الدين بإسقاط دولتها. وصلاح الدين هذا، هو قائدٌ سنيٌّ كرديٌّ، ويعود أصله إلى تكريت بشمالي العراق. وكان قد قضى على دولة الفاطميين في العام 1171. وعندما صار إبراهيم الجعفري رئيساً للوزراء، في حكومة يغلب عليها العنصر الشيعيُّ في بغداد في العام 2005، فإن مسؤولاً شيعياً ما لبث أن أشار لي بكل فخرٍ: «إنها المرة الأولى التي يصل فيها الشيعة إلى السلطة منذ زمن الفاطميين».

لقد بدَّلت ثلاثة أحداثٍ موقع الشيعة في العراق. ثلاثة أحداث كان لها وقعٌ جوهريٌّ مستمر حتى يومنا هذا: أوَّلها التحوُّل القسريُّ لإيران إلى المذهب الشيعي على يد الأسرة الحاكمة الصفوية في القرن السادس عشر؛ وثانيها ارتفاع نجم رجال الدين الشيعة الأقوياء؛ وثالثها تحوُّل قبائل جنوبي العراق إلى المذهب الشيعي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فالشاه الصفويُّ الأول، وهو الشاه إسماعيل، وهو محارب يتقن اللغة التركية، قام بتأسيس عاصمة له في تبريز وانتزع السلطة على البلاد الإيرانية في العام 1501م. وقد استعمل هذا الشاه مذهب الشيعة الاثني عشرية من أجل إيجاد لُحمةٍ إيديولوجية للجماعات المتباينة التي خضعت له، فأراد أن يوحِّد عقيدتها تحت عرش سلالته عن طريق إجبارها على اعتناق مذهب واحد. وهكذا، فقد تمَّ استقدام رجالٍ فقهاء للمذهب الجديد من لبنان والبحرين من أجل تلقينه إلى الإيرانيين. ولقد ادَّعى الشاهات الصفويون أنهم يتحدَّرون في نسبهم من الإمام علي من خلال الإمام السابع [موسى الكاظم]. ثم تعززت الشخصية الشيعية لشاهات إيران الصفويين تعزيزاً

إضافياً بسبب حروبهم المستمرة مع الإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل أقوى سلطة سياسية سنيّة. وقد جرى تداول السيطرة على مدينة بغداد لعددٍ من المرات. لكن العثمانيين كانوا يستطيعون على الدوام أن يقوموا بترميم ما يعتري شدة قبضتهم على السلطة من ضعف. وبوجود حكمٍ محليٍّ سنّيٍ في العراق، فإن شيعته قد تحوّلوا إلى جماعة خاضعة لسواهم على الدوام. ولأنهم يشتركون بإيمانٍ واحد مع الإيرانيين فقد كان الشك يخيم فوقهم دائماً بوصفهم خونة محتملين. وقد باتت كلمة «صفوي» نعتاً مهيناً يطلقه بعض السنّة على الواحد من الشيعة إشارة منه إلى أنهم مجرد بيادق شطرنج في يد إيران. وقد بصق صدام حسين هذه الكلمة ذاتها بصقاً في وجه جلاديه قبيل رفعه إلى منصّة المشنقة بلحظات.

أمّا الحدث الثاني الشديد الأهمية في التسبب برفع شأن الشيعة، فهو سطوع نجم سلطة علمائهم الدينيين الذين تطلق عليهم تسمية «العلماء». وبعبارة أشد تحديداً «المجتهدون». وهؤلاء هم الأشخاص المؤهلون لشرح قوانين الشريعة وتفسيرها، لذلك فقد بات لهم دورٌ مركزي ومكانة مرموقة في المؤسسة الدينية الشيعية. وعليّة رجال الهرمية الدينية كانوا من الذين يجري انتقاؤهم من البارزين في علوم الفقه شرط أن يكونوا راغبين في إعطاء النصح والإرشاد في جميع أوجُه الحياة. أمّا صفوة العلماء، ونخبة المجتهدين، فإنهم الذين يطلق عليهم صفة «المرجعية». أمّا أبرز شخصية في هذه المرجعية فهو مرجع التقليد الأعلى. وأتقياء الشيعة يختارون واحداً من صفوة رجال المرجعية للاقتداء به كمصدرٍ للإرشاد الروحي. كل هذه الهرمية كانت قد استلزمت وقتاً طويلاً لتنشأ وتتطوّر. لكنها أوجدت فارقاً جديداً بين الشيعة والسنّة، فارقاً يحبل بالعواقب والآثار المستقبلية الكبيرة لكلٍّ من إيران والعراق. فخلافاً للطائفة السنية، يملك الشيعة الآن هيئة نظامية من العلماء كانت فيما مضى منفصلة عن الحكم والسياسة. وهي قد باتت الآن تشكل قيادة للشيعة بديلة ومحتملة.

ولقد كان هذا تطوراً بارز الأهمية لسبب يعود إلى أن هذه الغالبية الشيعية التي يتشكل منها الشعب العراقي الآن، إنما كان مصدر وجودها فيما سبق من

الزمن هو مجرّد تحوُّل قبائل جنوبي العراق إلى هذا المذهب. ورجال الدين من علماء النجف وكربلاء إنما هم يحتاجون إلى ولاء أهل قبائل الجنوب الحديثة العهد في تحوُّلها إلى هذا المذهب. والمدن التي تأوي المزارات التي يزورها الشيعة إنما كانت عرضة للهجمات التي تُشنُّ عليها عبر الصحراء من جهة الغرب. فقد تعرَّضت مدينة النجف مرتين للحصار على يد القوات المناهضة للشيعة، القادمة من شبه جزيرة العرب. أمّا كربلاء فقد تعرضت للنهب عام 1801. وإن لدى قادة المدن التي تأوي مزاراتٍ للشيعة كلَّ سببٍ للعمل على إقناع القبائل السنية المحيطة بمدنهم، بالتحوُّل إلى المذهب الشيعي من أجل التماس الحماية من أهل تلك القبائل. وقد يكون وراء تحوُّل تلك القبائل إلى المذهب الشيعي حاجتهم إلى سبب جديد لزيادة بلورة هويتهم، خاصة بعدما تركوا حياة البداوة والرعي والترحال وتوطّنوا على حياة الزراعة، الثابتة. وهذا بدوره سبب دعاهم إلى الارتباط بشكل أوثق مع النجف وكربلاء وسواهما من المراكز المدينية[8]. هذا، وسوف يكون لتحوُّل هذه القبائل عواقبه السياسية المستقبلية التي سترخي بظلالها على سياسات العراق بكامله في القرن العشرين: إذ بات العراق بلداً ذا أكثرية شيعية، لكنه لا يزال يُحكَم من أهل السنَّة. والإحصاء الأوَّلي الذي أجراه الإنكليز في العراق عام 1919 كان قد أظهر أن الشيعة يشكِّلون 53% من مجموع السكان[9]. أمّا الإحصاء الأكثر شمولاً الذي أجري في العام 1947، فقد أظهر أن العرب الشيعة يشكلون 51.4% من العراقيين، بينما يشكل السنِّيون 19.7% منهم، ويشكل السنَّة الأكراد 18%[10].

هذا ويختلف العراق عن معظم بلدان الشرق الأوسط بطريقة أخرى بارزة. فإن أولى الحضارات المدينية كانت هي التي ترعرعت على طول الضفاف الخصبة لنهري دجلة والفرات، ويعود عمر تلك الحضارة إلى خمسة آلاف سنة. لكن للعراق بالإضافة إلى ذلك، تاريخ مكافىء في طوله، كمنطقة حدودية محشورة بين الحضارات المتمركزة على النجاد الإيرانية المرتفعة التي هي أناضوليا، وشبه جزيرة العرب، وشرقي البحر المتوسط. ولم تكن تلك البطاح منطقة حدودية فقط بل إنها كانت كذلك مسرحاً للمعارك. فقد مات الإسكندر الكبير في بابل؛ ولم

يتمكن الرومان مرة من إبقاء قبضتهم على سهل بلاد ما بين النهرين؛ وقد كان نضال العثمانيين عن هذه المنطقة عسيراً معظم فترة بسط أيديهم فوقها. فمنذ قيام الغزو المغولي لمدينة بغداد بقيادة هولاكو، في العام 1258، حتى تأسيس الحكم الملكي فيها تحت إشراف الإنكليز في العام 1921، فإن مقدار سيطرة العاصمة على المناطق كان دائماً محدوداً أو غير قائم أبداً في بعض الأحيان. وهذا ما يساعدنا على تفسير سبب استمرار قوة نفوذ الجماعات غير الحكومية من أمثال القبيلة، والعشيرة، والعائلة الكبيرة، في الحياة السياسية العراقية. وربما أن هذا يفسر أيضاً سبب الشراسة المتطرفة في الأعمال السياسية. فهنالك نزعة فوضوية عنيفة في حياة أهل العراق. وفي مجال تعليقه على ذلك بُعيد سقوط بغداد، كان جرّاح أعصابٍ عراقيٌ لم ينجح في إقناع السلاّبين بالعدول عن المباشرة بنهب مستشفاه إلاّ بشقّ الأنفس، كان قد قال لي محذّراً: «تذكّر أن صدّام حسين ذاته كان يجد صعوبة في حكم هذا البلد».

الفصل الثالث

الشهيد الأول

«لو كان خنصر كفّي بعثياً لبترته». كانت هذه هي الإجابة غير الهيّابة التي ردّ بها المفكر والقائد الشيعيّ الثوري محمد باقر الصدر في رَدّة فعله على ما طُلب إليه من الخضوع للحكومة البعثية في بغداد[1]. ولقد صارت كلماته تلك، البعيدة كل البعد عن أيّ مساومة، شعاراً على كل شفة ولسان في أوساط المقاومة الشيعية لصدّام حسين. لقد كان باقر هو الأب الأول لحركة الناشطين الشيعة، السياسية الدينية التي أصبح أتباعها يُعرفون بتسمية الحركة الصدريّة. ولقد تمّ إعدام الرجل على يد نظام صدّام في العام 1980. وعند موته، كانت شهرة باقر كافية لتجعل ابن عمه، ومريده، محمد صادق الصدر، واحداً من أخطر أعداء النظام العراقي آنذاك، إلى أن قام مسلحوه باغتياله مع اثنين من أولاده في العام 1999. حتى إذا جاء الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، كانت عائلة الصدر قد باتت مقدّسة في نظر الناس لتعمُّدها بدم الشهادة مرة ثم أخرى. وكان هذا كافياً لرفع شأن مقتدى الصدر بسرعة مذهلة من مجرّد كونه الابن الأصغر المغمور لمحمد صادق الصدر إلى مرتبة الرجل الأقوى نفوذاً بين رجال العراق، وكل ذلك وسط ذعر الولايات المتحدة وحلفائها من العراقيين.

لقد بات باقر يعرف باسم الشهيد الصدري الأول، بينما بات صادق يعرف باسم الشهيد الصدري الثاني. ولقد كان باقر هو آية الله العظمى، الوحيد الذي يجري إعدامه في التاريخ الحديث. ولقد أمل أتباعه، كما خشيت حكومة بغداد، أن يغدو هذا الرجل «خميني العراق». إذ إنه لم يتورّع عن تأييد الثورة الإيرانية علناً

في العام 1978 ـ 1979. لكن صدام حسين كان شديد التصميم على الاّ يتجرع كأس المصير نفسه التي تجرّعها الشاه عندما أُرغم الأخير على الهرب من إيران بعدما انتصرت الثورة الشيعية في شوارع طهران. لذلك فقد كان قمع القوى الشيعية المجاهرة بالعداء للنظام في العراق قاسياً ومخططاً له بدقة. ففي الرابع من شهر نيسان/أبريل من العام 1980، تمّ اعتقال باقر الصدر في مدينة النجف، كما جرى إعدامه بعد أربعة أيام من ذلك الاعتقال. كما أُعدمت أيضاً شقيقته آمنة بنت الهدى، وذلك داخل أحد السجون في بغداد. ولقد سرت قصصٌ هامسة لاقت تصديقاً واسعاً في العراق أن جلاّدي الرجل قد دقوا مسماراً حديدياً في رأسه، كما أنهم قاموا باغتصاب أخته قبل أن يقدموا على إعدامها شنقاً. وهذه الوحشية التي نُفّذ بها هذا الإعدام تفسّر سبب الكراهية للحكم البعثيّ. تلك الكراهية التي استمرّت حيّة لمدة تعدّت سقوط صدام حسين بوقت طويل. «هنالك كثير من الشيعة ممن يعتقد أنهم (البعثيون) قد قاموا باغتصاب بنت الهدى على مرأى من أخيها قبل أن يقدموا على قتلهما معاً»، هكذا قال لي صحافيٌ شيعيٌ من بغداد في العام 2007. «ومن أجل ذلك فإن تعطُش الشيعة للثأر من البعثيين هو إلى هذه الدرجة من القوة، كما أن هذا هو ما كان سبب غضبهم الشديد عندما أراد الأميركيون التراجع عن خطة تطهير الدولة من البعثيين»[2].

لقد تجرّع باقر كأس القدر الرهيب ذاته، الذي تجرعه قبلَه كثير من أمثاله القادة الثائرين في التاريخ، الذين راودهم الأمل ذاته بالاقتداء بثورة خارجية ناجحة حدثت في مكانٍ ما، في الخارج. وعلى امتداد القرن العشرين، كانت الأحزاب الإسلامية تسعى جاهدة لقلب أنظمة الحكم العلمانية في دولها. غير أن كل تلك المحاولات قد فشلت. أمّا الآن في إيران، ولدهشة وذهول العالم كله، فإن آية الله الخميني قد نجح في إسقاط نظام حكمٍ كان يبدو للناس منيعاً. فهو نظامٌ مزدهرٌ بأموال النفط، وتحميه أجهزة أمنية شديدة الشراسة، وهو فوق ذلك، يحظى بدعم الدول الغربية. وهكذا استبدت فورة من النشاط والأمل المفاجىء بجميع الأحزاب الإسلامية في المنطقة. وما دام أن الأمر يمكن له أن يحدث في إيران، فلمَ لا يحدث الأمر نفسه في العراق، حيث السكان الشيعة هم الأكثرية؟

لكن باقر الصدر لم يكن لينجرف بكلّيته مع تيار الحماسة الدينية. فلقد كان يعرف جيداً، ويعرف معه كثيرٌ من اتباعه ايضاً، انهم يواجهون نظاماً يتمتع بجهاز أمن قوي لا يعرف الرحمة. أما مصادرهم الذاتية فمحدودة. والهرميَّة الدينية الشيعية ليست موحدة الصفوف خلفهم، وهي تخاف بحقٍ شرَّ المواجهة مع الحكم البعثي. أمّا في طهران، فقد وقع القادة الإيرانيون في الخطأ نفسه الذي كان قد وقع فيه قادة الثورات الاشتراكية الناجحة في كل من موسكو، وبكين، وهافانا، قبل ذلك في سياق القرن العشرين. لقد حَسِب الإيرانيون أن الوصفة التي استعملوها في ثورتهم صالحة للتصدير بنجاح إلى البلدان الأخرى، وقد غاب عن أذهانهم أن دماءاً كثيرة كانت قد دفعتها القوى المؤيدة للاشتراكية، هدراً في أنحاء العالم من بوليفيا إلى إندونيسيا، وكل ذلك هو ثمن للمبالغة في الثقة. فكل ثورة تحتاج، حسبما يبدو إلى عنصر مباغتة يكون مختصّاً بها دون سواها لكي يكون مقدَّراً لها أن تحقق النجاح. إذ لا بدَّ من الوثوب على الحكومات القائمة وثبة مباغتة بينما تغطُّ عيناها مرّة في لحظة غفلة. أمّا في العراق، فقد كان عكس ذلك هو الصحيح. لقد كانت الحكومة هي المتنبهة لأمرها، أمّا الثوار فقد كانوا هم الغافلين. ففي صيف 1979 كان مناضلو الشيعة يهتفون بحماسة وأمل: «تحت راية كلٍّ مِن الخميني والصدر، سيكتب النصر للإسلام دائماً». أمّا باقر نفسه، فقد شعر أن مثل هذا التحدّي المفتوح للنظام سوف يقود إلى موته هو[3].

كان باقر فرداً ينتمي إلى أحد أكبر العائلات المتدينة في الشرق الأوسط. ولد في العام 1935 في منطقة الكاظمية من مدينة بغداد. وكان بفضل انتمائه العائلي هذا، جزءاً من الحلقة الأرستقراطية لرجال الدين. «فسلالة عائلتنا»، يقول ولده جعفر الصدر، «ترجع إلى النبي محمد، عَبْر الإمام الشيعي السابع، موسى الكاظم. ولقد كان أجدادنا القدماء يعيشون في جبل عامل [في لبنان] من القرن الثاني عشر حتى الثامن عشر، عندما قام جدُّنا السيد صالح بن إبراهيم شرف الدين بالهجرة إلى العراق في العام 1785»[4]. ولأنهم متجذّرون في الكاظمية فقد كانوا بارزين في التعاطي بشؤون طائفتهم. وخلال السنوات الأخيرة من فترة

الحكم العثماني كان السيد حسين الصدر مجتهداً شديد التوقير والاحترام. ولقد كان لولده السيد محمد الصدر دور بارز في انتفاضة العام 1920 ضد الإنكليز، إذ إنه كان ينادي بالجهاد ضد محتلي العراق. ثم صار بعد ذلك رئيساً لمجلس الشيوخ لمدة طويلة. كما تولى رئاسة الوزراء لمدة قصيرة في العام 1948. وكان يطلق عليه لقب «راسبوتين العراق» بسبب شدة نفوذه في دوائر القصر الملكي[5].

أمّا حيدر، والد باقر، فقد مات في عمر الشباب. فقام إسماعيل، شقيق باقر الأكبر، وهو الذي كان مهيئاً لينهض بدور القائد الديني للكاظمية، بلعب دور كبير في تنشئته. أما والدة باقر فتنتسب إلى آل ياسين التي هي أيضاً عائلة وثيقة العلاقات بصفوف القادة الروحيين للشيعة. وقد كان أخوها الشيخ مرتضى آل ياسين ناشطاً دينياً رفيع المقام في الكاظمية. وكان هذا كله مكسباً إيجابياً من وجهة النظر إلى مستقبل باقر كرجل دين مسؤول. فهو يأتي من الكاظمية، إحدى المدن العراقية الأربعة التي تضم مزارات شيعية مقدسة، حيث إن المدن الثلاث الباقية هي النجف، وكربلاء، وسامرّاء. وقد كانت الكاظمية في الأصل بلدة مستقلة بذاتها تقوم عند منعطفٍ لنهر دجلة، إصْقَ شمالي بغداد، إلى أن امتدَّ نموُّ العاصمة لتحتويها. وكان باقر في طفولته يستطيع أن ينعم برؤية قبّة المزار المذهّبة قائمة بين مآذنها الأربع السامقة المحدّدة خطوط الكفاف أمام خلفية تشكلها سماء بغداد كلما امتدت أنظاره نحو المدينة. وكان الزُّوّار الخُشّع، وبينهم كثير من الإيرانيين، يتواردون إلى باحة المزار الفسيحة. وكانوا يبتاعون عقود الزواج الذهبية من دكاكين الجوهريين التي تمتد بجانب الشوارع التي تدور حول المزار. وذلك المزار الذي كان قد بني في الأصل عام 799م، يأوي ضريحاً مزدوجاً يضم رفات الإمامين السابع والتاسع. أحدهما موسى الكاظم، جدُّ عائلة الصدر، وقد توفي في العام 799م، والآخر هو حفيده محمد الجواد، الذي توفي في العام 835م. ولأن الضريح قد تعرض للتدمير على يد المغول في القرن الثالث عشر، فقد أعاد بناؤه الأتراك العثمانيون، وكذلك الصفويون الفرس، كلٌّ إبّان فترة احتلاله لبغداد في القرنين السادس عشر والسابع عشر على التوالي.

وقد تبارى كلاهما على كسب تأييد الشيعة عن طريق إعادة بناء المزار والقيام بزخرفته.

وعندما بلغ باقر الحادية عشرة من عمره، انتقل مع عائلته إلى النجف ليتمكن من الدراسة في مدارسها الدينية، حيث تكشَّف هناك بجميع المقاييس، عن طالبٍ شديدِ النبوغ، رفيعِ المواهب. وإن استشهاده اللاحق يجعل اكتشاف الشخصية الحقيقية لطالب العلوم الدينية هذا أمراً من الصعوبة بمكان. حيث إن هذه الشخصية ترقد الآن تحت أكداسٍ من سير الصالحين الأخرى. «ففي سنته الحادية عشرة، كان قد درس العلوم والمنطق وعلم الأنساب فبرهن عن نفسه فيها أنه طالب لامع على نحو متميِّز»، هذا ما يقوله حسين الشامي الذي كان أحد تلامذته[6]. ثم انضمَّ إلى الحوزة (وهي معهد شيعي للتعليم العالي يشبه كلية أكاديمية. والعبارة نفسها تستعمل أيضاً للإشارة إلى هيئة علماء الدين مجتمعة) التي تستقبل كبار المجتهدين من أمثاله وأمثال آية الله أبي القاسم الخوئي الذي سيصبح منافسه السياسي والأيديولوجي في السنوات اللاحقة. ويقال: إن الخوئي قد عدَّل في كثيرٍ من أحكامه وآرائه بعد مناقشاته مع هذا الطالب اليافع.

وقد كان باقر بذلك ينضمُّ إلى عالمٍ شديد الهرمية والانطواء، فضلاً عن كونه سُباتياً مُحافِظاً. فرجال المرجعية هم هيئة من أكبر رجال الدين الشيعة مقاماً، وهم أشبه ما يكونون بالكرادلة في الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، مع أنهم أقل من الكرادلة عدداً (إذ لا يوجد منهم في الوقت الحاضر سوى تسعة فقط). كما أنه لا يوجد في هذه المرجعية مركز يقابل مركز البابا. ورجال المرجعية من حيث التقليد، لا يُكتفى باحترامهم وتوقيرهم فقط، بل يقوم الشيعي باختيار واحدٍ منهم للتشبُّه به كمثال شخصيٍّ أعلى مع أنه لا بد له من الذهاب إلى رجل دين أخفض مرتبة لالتماس الفتوى والنصح. فرجال المرجعية أنفسهم لم يكن ليمكن الوصول إليهم بسهولة وهم يلازمون منازلهم مع مريديهم. وحسب تعليقٍ لغانم جواد، وهو مراقب واسع الاطلاع للسياسات الشيعية[7]، فإن: «كلاً منهم يعتبر نفسه أرفع رتبة من سواه لناحية العلم والحكمة، ولذلك نادراً ما يقوم أحدهم

بزيارةٍ لعضوٍ آخر في الهرمية الدينية. ولهذا فإنهم قد لا يرى أحدهم سواه رغم مرور عدة سنوات، لكنهم يتواصلون بواسطة الرسل الذين يحملون أطباقاً من الورق». فالسلطة هنا مفتتة. ولقد كان يوجد انقسامات بين آيات الله العرب ونظرائهم الإيرانيين. وكان مرجع التقليد الأعلى (وهو أعلى سلطة شيعية دينية) عندما كان باقر لا يزال في عشرينياته، هو السيد محسن الحكيم الذي ستلعب عائلته دوراً حساساً في معارضة صدّام حسين. وقد تمّ اختيار الحكيم لهذا المركز بدعمٍ من شاه إيران. فقد أراد الشاه أن يذهب هذا المركز إلى رجل ديني عربيّ، لا إيرانيّ. لأن الأوّل لا بدّ أن يكون له عدد أقلّ من الأتباع في إيران، وبالتالي فإنه سيشكل تهديداً أقلّ لنظام الشاه. إذ إن واحداً من أوجه قوّة الهرمية الدينية الشيعية أن كبار رجال الدين الناقدين للنظام العراقي يستطيعون العيش في مدينة قُم، وكذلك فإن نظراءهم الناقدين للحكومة الإيرانية يستطيعون العيش في النجف.

والعالم الغريب لطبقة كبار رجال الدين الشيعة كان يرزح تحت تهديد سيتفاقم خطره في الخمسينيات. فالعلمانية كانت تعمل على تقويض الإسلام في الشرق الأوسط، بوجهيه السني والشيعي معاً. وقد بدا أن الدين يمشي مشية عرجاء متثاقلة خلف تياري الاشتراكية والقومية، أملاً بتلفيق استجابة مؤثرة تستجيب لضغوط الغرب الاقتصادية والثقافية والسياسية. وقد رأى رجال الدين الشيعة أن قبضتهم على التعليم والثقافة قد بدأت تتراخى. وأن المدخول الذي يأتيهم من «الخُمس» كان لا يكفي. وكانت الجماعة الشيعية منقسمة؛ فكان بينها من هم شديدو الغنى، كنخبة التجار الشيعة في بغداد؛ والمزارعين من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة في الجنوب، غير المتأثرين بالوضع الاقتصادي؛ وكان هناك فئة العمال الذين يعملون في المدن ويقعون بشكل متزايد تحت تأثير الحزب الشيوعي العراقي؛ كما كان هنالك فئة من الطبقة المتوسطة الممتهنة العلمانية العالية الثقافة. وكان الكثير من المشاكل التي تواجه العراقيين هو من نوع المشاكل التي تشترك في الشكوى منها كل البلدان الإسلامية المتطلعة نحو التحديث ونحو نفض السيطرة الإمبريالية المباشرة أو غير المباشرة، عن كاهلها.

إلا أن أمر العراق كان مختلفاً نوعاً ما، ذلك لأن مشاكله لم تكن من النوع الحاد. فلا الاشتراكيون، ولا دعاة التحرر الوطني كانوا يملكون في جعبتهم حلولاً صالحة للتطبيق لمصلحتهم. ومع الإطاحة بالحكم الملكي بعد انقلاب دموي قاده الجنرال عبد الكريم قاسم في شهر تموز/ يوليو من العام 1958، دخلت البلاد في فترة من الاضطراب الذي استمر خمسين سنة ولمّا تظهر حتى الآن بارقة أملٍ بعودتها إلى الاستقرار.

وقد بدت فئة كبار رجال الدين الشيعة للوهلة الأولى غير مهيأة، بشكلٍ أخص للتعاطي مع التحديات المنتظرة. فسقوط الأسرة المالكة الهاشمية فتح الباب أمام السياسة الجماهيرية، وتراجع دور الشعائر الدينية الجماعية، حتى إذا جاء العام 1959، كان عدد الذين قاموا بالزيارة إلى النجف وكربلاء، قد بدأ يتدنى بطريقة مضطردة. «لقد كان الشيوعيون والقوميون أقوياء في الحكومة كما في الشارع»، هذا ما يستذكره مسؤول ديني في النجف، «وكانوا يُظهرون زخماً قوياً بسبب ما يتلقونه من دعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر»[8]. وفي مواجهة تلك التطورات المنذرة بالخطر، كان الطريق مفتوحاً أمام باقر وبعض رجال الدين الأقلّ تقدُّماً في السن لمحاولة القيام ببعض الإصلاحات الهادفة إلى حماية الحوزة والجسم الجماعي لهيئة كبار رجال الدين. ولقد سلكوا المسلك البديهي القاضي بتأسيس حزب سياسي أسموه حزب الدعوة. وقد عقد هذا الحزب أول لقاءاته في النجف في العام 1957. وكان هدف الحزب هو الدفاع عن الإسلام وعن مؤسساته. وكان التقليديون من فئة كبار رجال الدين وقادته لفترة وجيزة واقعين في مرحلة خوف كافية لهم بقبول التغيير، حتى وإن كان تأسيس هذا الحزب قد يشكل تحدياً لسلطاتهم. لقد كانوا يتبينون الحاجة إلى مضاهاة الحزب الشيوعي بإقامة هيكلية تقوم على الخلايا الحزبية، والانضباط، وتراتبية القيادة. وتحت وطأة الخوف من سرعة نمو الحزب الشيوعي العراقي في صفوف جماهير الشيعة، وافق آية الله العظمى محسن الحكيم على تأسيس حزب الدعوة.

وكإجراء احترازي ضد هذا الحزب الجديد الذي جاء لينافس هرمية السلطات الدينية، فقد جُعِل الأفراد المؤسسين له في معظمهم من الرجال الشباب

الآتين من عائلاتٍ تعتبر في صميم الحلقة الداخلية لشيعة العراق - لقد كان بين أفراد الهيئة المؤسسة ممثلون عن العائلات الدينية العالية المكانة، فكان من بينهم باقر الصدر نفسه. لقد كان معظم أفراد اللجنة المؤسسة في سن الشباب، إذ إن 90٪ منهم كانوا في أعمار لا تتجاوز الخامسة والثلاثين. أمّا باقر الحكيم الذي ما لبث أن أسّس لاحقاً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، فقد كان هو الشخص الوحيد الذي لم يتجاوز عمره الأربعة عشر سنة عندما انضمّ إلى هذه الهيئة. وما لبث كثير من الأعضاء المؤسسين أن واجه في وقتٍ لاحق، إما الإعدام، أو الاغتيال، أو التعذيب حتى الموت. لكن بعد خمسين سنة من تأسيس الحزب، فإن الحكومة العراقية باتت مسودَة بأقارب وأحفاد هؤلاء الرجال المؤسسين لحزب الدعوة.

وكان باقر الصدر نفسه لم يتجاوز الثانية والثلاثين من عمره في العام 1958، وهو عمر يعتبر في الأحوال العادية عمراً مبكراً جداً للمرء كي يلعب دوراً بين نخبة كبار المسؤولين الدينيين، حيث لا تأتي السلطة سوى بعد عمر طويلٍ ودُربة طويلة الأمد. وقد كان باقر يملك أفضلية نابعة من خلفيته العائلية المميزة، لكنه كان في الوقت عينه في حاجة إلى رعاية شخصية دينية كبيرة السن، راسخة الخبرة والنفوذ، رفيعة المستوى. والطريقة التي كان يُلتمس بواسطتها مثل ذلك الهدف - هنا نشير إلى أن السياسات في دوائر القيادة الدينية في العراق لها بعض الشبه، خاصة من ناحية الغِلّ الذي تدار به، مع السياسات التي تجري في الغرب داخل الجامعات، حيث يقوم النجف هنا بتمثيل دور جامعتي أوكسفورد، وهارفارد - هو كتابة كتاب فيه امتداح لأعمال رجل دين مسؤولٍ بارز، كان في هذه الحالة هو آية الله العظمى محسن الحكيم الذي كان قد تم اختياره آنذاك قبل وقتٍ قريب. وكان الخميني قد وضع كتاباً من النوع نفسه. وقد يكون باقر رجلاً متطلّعاً إلى التحديث، لكنه لم يكن له أمل بإنجاز أيّ شيء دون دعمٍ يتلقاه من كبار السن الراسخي القدم بين رجال المرجعية. إذ إنه برغم ذكائه، وقدراته، وحيويته، وشعبيته، وارتباطاته العائلية، ورُعاته النافذين، فقد كان لا يزال أمامه درب طويل عليه أن يجتازه قبل أن يستطيع الانضمام إلى صف

المرجعية. وقد أعطى انقلاب الجنرال قاسم، باقراً وحزبه الجديد، فرصتهم. فقد كان العراق يدخل ظروفاً ثورية. وكان مشايخ المرجعية الطاعنين في السن غير شديدي الارتياح إلى ابتكارات باقر واقتراحاته، إلا أنهم نادراً ما كانوا قادرين على العمل من دونه.

فالدرجة التي كان ينقسم بها العراق دائماً ما بين سُنَّة وشيعة، قد باتت مسألة صراعٍ ضارٍ في السنوات التي أعقبت الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق خلال العام 2003. هذا وقد كانت المجادلات مريرةً، لأن العديد من أبطال الرواية كان في شُغل شاغلٍ من أمره بتقديم عذره وإثبات غيابه. ويمكن إقامة البرهان على أن العراق قد كان دائماً يتألف من موزاييك من الطوائف الدينية المتنافسة التي يضمر كلٌ منها الكراهية للبعض الآخر، وبذلك تكون الولايات المتحدة غير ملومة بإثارة النعرات المذهبية ولا الحرب الأهلية بين الإثنيات. فالسنَّة من جهتهم لم يكونوا ليستسيغوا الاعتراف بأنهم كانوا كأقلية يبسطون قوتهم فوق الشيعة الذين يربو عددهم على ثلاثة أضعاف ما يشكلونه هم من عدد.

صحيح أنه لم يكن ثمة تفرقة عنصرية بين السنَّة والشيعة. إذ كانت تحدث بينهما زيجات مختلطة من وقت لآخر. كما أن بعض الشيعة قد ارتقوا إلى مراكز عالية في حزب البعث كما في المراتب الحكومية. وبالتالي فإن الدين لم يكن هو كل ما يتوفر أمام العراقيين الشيعة من سبل لإثبات شخصيتهم وتأسيس ذواتهم. لكن في ما يتعلق بممارسة السلطة، فقد بقي العراق على الدوام دولة يسودها السنَّة، وقد تفاقم هذا الأمر خلال مدة حكم صدام حسين الطويلة.

في بداية الأمر، كان انقلاب العام 1958 قد فتح الأبواب أمام الشيعة. ولقد كان قادة الحزب الشيوعي العراقي القوي، من الشيعة، فقاموا في سرعة بتجذير دور فقراء المدن والأرياف. وكان الرئيس قاسم نفسه نصف شيعي. وقد شرع قاسم ببناء مساكن أوّلية في شرقي بغداد لإسكان فقراء الشيعة النازحين إليها من الأرياف. وبعد مرور خمسين عاماً على هذه المبادرة، ما لبثت تلك المنطقة أن أصبحت معقلاً سياسياً وعسكرياً لمقتدى الصدر بعد أن تغير اسمها ثلاث

مرات، من مدينة الثورة، إلى مدينة صدام، ثم أخيراً إلى مدينة الصدر. وقد باتت الآن تضم ثلث مجموع عدد سكان العاصمة. فلم تعد تلك الضاحية ضاحية بقدر ما صارت مدينة توأماً شديدة كثافة السكان، لبقية أجزاء بغداد.

وقد اعتُبر الانقلاب العسكريُّ الذي جرى في العراق في شهر شباط/ فبراير من العام 1963 ـ وهو الذي لعب فيه حزب البعث دوراً قائداً ـ انقلاباً مناهضاً للشيعة نظراً لأن الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى كانت تحت سيطرة سنية غالبة. وقد شكلت المجازر التي حلّت بالشيوعيين، مجازر شيعية في الوقت نفسه. وبدأت موازين القوى بالانقلاب ضد الشيعة بشكلٍ حاسم. وقد تمّ إقصاء حزب البعث عن السلطة لاحقاً في العام 1963 على يد حلفائه السابقين، ولكن مع كل ذلك بقي معظم رجال البوليس السري يُستقدمون من منطقة البليم (باتت لاحقاً تعرف باسم الأنبار) والتي كانت، كما لا تزال إلى الآن، منطقة سنيّة بكاملها تقريباً. وقد شعر الأعضاء الشيعة في حزب البعث أن قسوة قوى البوليس عليهم هي أشد من قسوتها على رفاقهم من البعثيين السنّة. وكان صدام حسين قد بدأ يبرز ككادر بعثيٍّ شديد الأهمية، مع الأخذ في الاعتبار كيف أنه استطاع أن يفلت من سجنه في العام 1966. وبعد أن روى رواية حياته لكاتب سيَرٍ ذاتيةٍ متعاطفٍ، فقد تبيّن من هذه الرواية كيف أن أهل السُنّة الآتين من المناطق، والمتمتعين بعلاقات وثيقة، كانوا يعاملون بكثيرٍ من الرفق واللين. لقد كان صدام يمثُل أمام محكمة عسكرية عالية بتهمة التآمر لاقتحام القصر الرئاسي لحصد أعضاء مجلس الوزراء المجتمعين فيه بالأسلحة الرشاشة. ولكن برغم جسامة التهمة، فإن صدّاماً قد استطاع إقناع حرّاسه وهو في طريق عودته من المحكمة إلى السجن بأن يعرّج لتناول وجبة طعام في مطعم يقع في شارع أبي نؤاس القريب من نهر دجلة. وخلال تناول الوجبة، تمكّن هو وستة من رفاقه من السير بكل بساطة إلى بوابة خلفية للمطعم حيث تمكنوا من الفرار من خلالها[9].

فالقومية العربية قد تكون مجرد قناعٍ تتستر به النعرة الطائفية بطريقة قد تخفى للوهلة الأولى على المراقب الذي هو من غير أبناء العراق. ففي العام

1964 مثلاً، جرى تأميم العديد من المصارف والشركات الصناعية. ولقد كان السبب الظاهري المزعوم لهذه التدابير هو جعل الاقتصاد العراقي متماشياً مع اقتصاد الحكم الاشتراكي المصري، الدولة التي من المفترض أن ينضمج معها العراق تحت شعار الوحدة العربية. لكن حقيقة الامر كانت أن غالبية رجال الأعمال العراقيين مؤلفة من الشيعة، وأن المديرين الحكوميين الذين تولّوا إدارة هذه الأعمال المؤمّمة إنما كانوا في غالبيتهم من السنّة. أما في عقد الستينيات فلم تكن الفجوات بين السنة والشيعة عميقة كتلك التي كانت تفصل بين العرب والاكراد، وتبدو هي وحدها أبداً في الواجهة، لكنها (الفجوة السنية الشيعية) مع ذلك لم تكن معدومة الوجود في أيّ يومٍ من الأيام.

كما أن تلك الانقسامات كانت مرشحة دائماً لكي تزداد سوءاً. فلقد عاد حزب البعث إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري في العام 1968. ولم يكن في نية هذا الحزب أن يشرك أحداً معه في السلطة. وسرعان ما تخلّص البعث من حلفائه العسكريين وأظهر مقدرة استثنائية على استعمال العنف ضد منافسيه. فلقد تركزت السلطة بين يدي الرئيس أحمد حسن البكر وابن عمه صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة. وقد اكتسب صدام قوّته في بداية الأمر، عن طريق استعانته بأجهزةٍ مختلفةٍ للبوليس السري والمخابرات. أمّا المراكز الأكثر أهمية فيها وشأناً، فقد أعطيت إلى إخوته غير الأشقاء كما إلى أبناء عمومته. وهم جميعاً من أبناء عصبة بَجّة، المنتسبة إلى عشيرة أبو ناصر من منطقة تكريت. «إذا شئت أن تعرف طريقتنا في حكم العراق»، قال أحد أقرباء صدام حسين في حديث متروٍّ له في السنوات اللاحقة، «فاعلم أننا كنا نفعل ذلك بالطريقه ذاتها التي نستعملها في حكم تكريت»[10]. فقوة الجيش، والبوليس، والعشيرة، والطاعة الحزبية، كانت كلها تستخدم مجتمعة في مهارة وحذقٍ لتجعل النظام في مأمنٍ من الانقلابات عليه. والاهم من ذلك كله هو القفزة التي شهدتها أسعار النفط بعد عام 1973، الأمر الذي زوّد البعثيين بتمويلات ضخمة كانت كافية لرفع مستوى المعيشة لدى جميع العراقيين، ولإخماد كل نقمة شعبية. فلو فكّر أيٌّ من رجال الدين الشيعة، أو من الشخصيات الشيعية السياسية الفاعلة أن

يختار لنفسه مجابهة مثل هذه الماكينة الحكومية القوية والعنيفة معاً، فإن حظه في النجاح بات مستبعداً جداً.

بينما كانت تلك الأحداث الدراماتيكية تأخذ مجراها في بغداد، فإن باقراً كان يعيش حياة متواضعة لكنها نشِطة، في مدينة النجف. «لم يكن يملك منزلاً، بل يسكن بالإيجار. كما أنه لم يكن يملك سيارة»، يقول واحدٌ من الذين تتلمذوا عليه في تلك الأيام، ويدعى حسين الشامي، «فلقد اعتاد أن يقول لنا: ما دمتُ باقياً في هذا المركز كقائد لهذا المجمع الشيعي، فمن الواجب عليَّ أن أعيش على المستوى الاجتماعي نفسه الذي يعيشه تلامذتي». لقد كان زاهداً متنسّكاً، رغم أنه لم يكن يرى التنسك أمراً جوهرياً في الدين. وعلى نقيض ذلك، فإنه كان متحمساً لاجتذاب فئة الشباب العراقي المثقف إلى حوزته عن طريق العثور على أساتذة من ذوي الكفاءات العالية. كما كان يؤمن أنه ينبغي أن تُحسن مكافأة طلبة العلم. «فلقد كفِل لهم مكانة اجتماعية واقتصادية تكافىء ما كانوا قد يحصلون عليه لو انصرفوا إلى الوظائف الحكومية». لقد التمسَ جعلَ المرجعية تدفع لأساتذة الدين بدلاتٍ نقدية جزاء إرسالها لهم إلى المناطق الأكثر فقراً. وقد كانت تلك البدلات في السابق تُلقى على عاتق أهالي تلك المناطق التي يُوَجَّه إليها أولئك الأساتذة. الأمر الذي يعني أن لا مناص من أن تغدو المناطق الغنية في العراق متخمة بأساتذة الدين في الوقت الذي تبقى فيه المناطق الأفقر منها، من أمثال مدينة الثورة (هي الآن مدينة الصدر) شحيحة الإمداد بهم[11].

لقد كان ذلك بعد مرور ثلاث سنوات على سقوط النظام الملكي، عندما التمس باقر وضع أسس إيديولوجية إسلامية مضادّة لكلٍّ من الراسمالية والشيوعية. فلقد قام بكتابة كتابين. الأول تحت عنوان: «فلسفتنا»، والثاني تحت عنوان: «اقتصادنا». وقد نُشرت أفكاره الأولى حول سُبل إنقاذ الأمة الإسلامية-مع أنه صاغها صياغة أدبية مجرّدة، في مجلة دوريّة كان قد ساعد بنفسه على إنشائها، تدعى «الدعوة» - وفي تلك الحقبة من الزمن كان قيام رجل دين شيعي يعيش في بيئة هي أقرب إلى القرون الوسطى حتى بمجرد التفكير بالسماح

لمجلة بالصدور، لا يزال أمراً يبعث على الدهشة. ولقد سببت مقالات باقر لصاحبها ما سببته من المتاعب التي لم تتأخر كثيراً عن تاريخ نشرها. ففي عام 1960 جرى إرغامه على التوقف عن الكتابة لتلك المجلة، وكذلك على قطع علاقاته العلنية مع حزب الدعوة. ومنذ ذلك الحين، ولمدة العشرين سنة الباقية من حياته التي انتهت بالإعدام، فإن جميع نشاطاته السياسية كان يجب إخفاؤها، أو على الأقل تلطيفها في العلن، هذا مع أن القناع في أوقات الشدّة كان كثيراً ما يسقط عن تلك النشاطات.

وخلال تلك المدة بكاملها، كان باقر يرى نفسه معتصراً بين حزب البعث وأجهزته الأمنية الغاشمة من جهة، وبين بعض أصحاب المرجعية الذين وجدوا فيه منافساً راديكالياً خطراً عليهم من جهة أخرى. ويستنكر حسين الشامي سوء فهم أقران باقر له واستهدافهم إياه بالنقد المستمر قائلاً: «لقد جعلوه يشعر بالوحدة والأسى إلى درجة جعلته يكاد يشتهي لنفسه الموت أحياناً، مع أنه كان يجاهد دوماً على التستر على تلك المعاملة ومحاولة التجمُّل بالصبر عليها». فالغيرة بين رجال الدين كانت تجري عميقة في الخفاء. «لقد كانت الانتقادات التي وُجهت إليه عند تأسيسه لحزب الدعوة الإسلامي شديدة القسوة على نفسه إلى درجة جعلته يقول: «إنه لأمر غريب أن بعض رجال الدين يبيحون لأولادهم الانضمام إلى حزب البعث، لكنهم يهاجمونني بسبب قيامي بتأسيس حزب الدعوة». كما شعر أن ترقيته في السلسلة الهرمية الدينية كانت تُسَدُّ بناءً على ادِّعاءات ظالمة ترد من بعض المدن التي ترى أنه شخصية جامحة العواطف، وأنه يشكل عنصرَ انقسام. ولم يتورع بعض أنداده من داخل الحوزة عن استعمال سوء علاقاته مع حزب البعث كذريعة يتذرعون بها ظاهرياً لدفعه إلى المزيد من العزلة والبقاء في الظل. «فلطالما اعتادوا على تخويف أيِّ شخصٍ يريد الاتصال به بالقول له إن ذلك قد يعرِّضه إلى قيام السلطات باعتقاله»[12].

لقد كانت أجهزة حزب البعث الأمنية التي لا تعرف الرحمة قادرة على الدوام على سحق القيادة الشيعية التقليدية. فعبقرية صدام حسين الحقيقية، مع أنه

يروق له أن يلعب دور القائد العسكري، كانت على الدوام تدور حول شخصية رجل البوليس السري. ومع أنه تمكن هو وأفراد فريقه من انتزاع السلطة عبر مؤامرة مسلحة، فإنهم مع ذلك بدوا على أشدّ ما يكون من الإصرار على منع أيٍّ كان من عَملِ الشيء نفسه معهم. فرغم كل خطاباتهم الثورية البلاغية فإنهم ما زالوا في الحقيقة ينظرون إلى السياسة على اعتبار أنها مجرد مؤامرات يقوم بها عددٌ قليلٌ من المتآمرين الذين قد تدعمهم قوة خارجية. ولهذا السبب، فإنهم أخفقوا في التنبُّؤ مسبقاً إلى النجاح الذي يمكن أن تحققه الثورة الإيرانية المرتكزة على احتجاجات الجماهير في الشوارع، حتى اللحظات الأخيرة التي سبقت نجاح تلك الثورة. ولقد درج صدام على التبجح بمهارته في اشتمام رائحة الأعداء. «لقد اعتدنا أن نحسّ بوجود المؤامرة بقلوبنا حتى قبل أن نتمكن من تجميع الأدلة على وجودها»، قال صدام مرة لقادة حزبه مفاخراً[13]. فحزب الدعوة لا يملك سوى القليل من الحظوظ في مواجهة مثل هذه الوحشية المنظّمة. أمّا المرجعية فيمكن إخضاعها للتهديد أيضاً. أمّا نقطة ضعف النظام الحقيقية، فتصبح مع كل ذلك جلية عندما تمتزج المعارضة السياسية مع الإيمان الورع للجماهير الشيعية التقيّة بينما هي تقوم بأداء شعائرها الدينية القديمة قدم العصور في مناسبتي ذكرى عاشوراء، ومسيرة الأربعين. فهذه المناسبات الدينية التي ينفر خلالها الزُّوّار المؤمنون بصورة عفوية ولا يبرز معها وجود قائد فعلي؛ كانت لا تنفك أكبر مصدرٍ لتهديد حزب البعث أثناء فترة السبعينيات.

ولقد بدأت المناوشات بين حزب البعث وبين قادة الشيعة حتى في وقت أبكر من ذلك. فقد صدر قرار في العام 1969 بإبعاد جميع المواطنين الإيرانيين عن العراق. وقد ادّعى النظام أن عدد هؤلاء يبلغ المليون، مع أن ثمة مبالغة كبيرة في هذا الرقم. وبذلك فإن جماعات بكاملها من أمثال أكراد الفايلي (جماعة كردية شيعية) ستكون هدفاً لتطبيق هذا القرار عليهم في السنوات القادمة. لقد كان ثمة قرع للطبول الإعلامية حول هذه المسألة، أشبه بالحملة الإعلامية المضخمة التي سبقت الاحتلال الأميركي للعراق في العام 2003. ولقد كانت أبواق النظام تصرُّ على القول إن نشطاء الشيعة ليسوا أكثر من بيادق تحركها

الأيدي الإيرانية. وفي كل مناسبة لم يكن هناك من مشكلة لدى النظام في العثور على مادة واقعية، مهما كانت ضئيلة، لكي يُسند إليها ادعاءاته ويعطيها شيئاً من المصداقية. ففي شهر كانون الثاني/يناير من العام 1970، ادَّعت الحكومة أنها قد اكتشفت مؤامرة لقلب نظام الحكم تتضمن بين أعضائها شخصيات شيعية مقربة من حزب الدعوة مثل نجل آية الله العظمى مهدي الحكيم، الذي أجبر على الهرب إلى خارج البلاد. وعندما توفي المرجع الأعلى محسن الحكيم نفسه في شهر حزيران/يونيو من العام 1970، فإن الجماهير الغفيرة التي حضرت مأتمه أخذت تهتف بشعارات مناهضة لحزب البعث. (وفي الحقيقة حتى وإن كان يوجد العديد من رجال المرجعية الذي هم في مرتبة آية الله العظمى، ومنهم تتشكل هيئة المرجعية مجتمعين، لكن أحدهم مع كل ذلك يُبرز نفسه في العادة بصورة واقعية على أنه الشخصية القائدة). أمّا خلَفُه آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي فقد اتخذ لنفسه خطاً سياسياً أكثر مسالمة وليونة من سلفه. الأمر الذي دعا المسيَّسين من عامة الناس الشيعة إلى التحوُّل عنه نحو باقر. كما أن عنصراً إيجابياً آخر كان قد لعب دوره أيضاً في صالح باقر: فمع أن عائلته قد كان لها علاقات وارتباطات مع إيران في الماضي القديم، إلا أنه تبقى أسرة عربية معروفة النسب، بينما كان الإمام الخوئي قد ولد في إيران.

وازدادت وتيرة القمع. فقد كانت المديرية العامة للشؤون الأمنية لا تزال تلتزم الحذر في تعاطيها مع رجال الهيئة الدينية، ولكن ليس بالضرورة مع عامة الناس. ومع أن باقراً قد اعتقل في العام 1972، إلا أن مكان اعتقاله قد جعل في مستشفى الكوفة لأنه كان مريضاً. وفي العام 1974 فإن خمسة من أكبر قادة حزب الدعوة قد تم إعدامهم. كما أن قائد هذا الحزب في بغداد كان قد اختفى في العام 1971، دون أن يعثر له لاحقاً على أيّ أثر[14]. وهكذا، فإن موجة الإعدامات والأحكام القضائية الثقيلة التي طالت ناشطي حزب الدعوة قد أدت إلى موجة فرارٍ كبيرة لمؤيديه. وقد أصدر باقر بياناً في تلك السنة يفصل أيّ علاقة بين الحوزة وبين العمل السياسي. لقد كان ذلك الإجراء في جزء منه تدبيراً دفاعياً. إذ هو خاف من أنه لو كانت الحوزة ذات صفة شديدة الارتباط بحزب

الدعوة، فإن «تقويض هذا الحزب السياسي على يد حكومة البعث سيكون له تأثير مدمر على الحوزة»[15]. وثمة دافع آخر لهذا القرار، وفقاً للمريد السابق لباقر، هو التذكير بأن الحوزة يرتبط اسمها وعملها بالطائفة الشيعية ككل، وليس بجماعة واحدة محدّدة منها فقط. فإن شدة التماهي مع حزب الدعوة، والمبالغة في الارتباط به من شأنه أن ينفّر بعض المؤمنين عنها.

وكان انتحاء باقر بنفسه في العلن عن حزب سياسي مخاصم لحزب البعث مسألة أملتها عليه الفطرة السليمة التي تقتضي حسن التصرف، لكنه بقي على ما هو عليه من ارتباطاتٍ غير علنية بالحزب المذكور. فقد قام بتعيين أحد تلامذته ليلعب دور ضابط الارتباط مع حزب الدعوة، كما كان يسرّب الأموال إلى الحزب كلما وجد ذلك ممكناً[16]. وقد يكون صحيحاً أن اختلافاتٍ عميقةً كانت توجد بينه وبين آية الله العظمى الخوئي حول المدى الذي يمكن لرجل الدين الشيعي أن يبلغه في الانغماس في النشاط السياسي، لكنه كان شديد الوعي لحساسية موقف المؤسسات الشيعية وقابليتها للعطب جرّاء الإجراءات الحكومية. فحكومة البعث تستطيع على سبيل المثال أن تحرم كثيراً من الطلبة الإيرانيين الذين يدرسون في النجف من حق الإقامة في العراق، بكل بساطة. كما أنها تستطيع أن تستدعي زملاءهم الطلبة العرب العراقيين إلى الخدمة العسكرية. وكذلك تستطيع أن تستهدف الاعتمادات المالية والصناديق التي يتصرف بها رجال الدين. وقد كان من الممكن أن يقوم بتبنّي الانخراط في النشاط السياسي ويدافع عنه، لكنه لم يكن ليتخلى عن الاحتراس والحذر. وعندما طلب منه رئيس مديرية الأمن العام فاضل البرّاك أن يقوم بحذف مقطعٍ من أحد كتبه يقوم فيه بتوجيه الانتقاد إلى الاشتراكية، بسبب أن حزب البعث ذاته هو حزب اشتراكي، فإنه أذعن للطلب على قاعدة أن عمّال الحكومة قد يقومون بتغيير هذا المقطع في كل حال.

وقد بذلت الحكومة في بغداد محاولات متفرقة لمصادقة باقر تملقاً له. ففي بادرة لافتة للنظر، كان قد طُلب منه وضعَ كتاب عن الدين على أن يظهر الكتاب عند نشره تحت اسم الرئيس أحمد حسن البكر على أنه مؤلف له، لكنه رفض

هذا العرض دون أي تردد. وفي مناسبة أخرى قال البرّاك إنه على استعدادٍ لتجاهل جميع التقارير الناقدة لباقر التي نظمتها عنه مديرية الأمن في النجف، لكنه أضاف بخبث: «لكنني لا أستطيع أن أفعل شيئاً بخصوص التقارير التي تمَّ تسليمها مباشرة إلى القيادة من بعض أعضاء الحوزة». وبكلام آخر، فإن بعض زملاء باقر من رجال الدين في الحوزة لن يكونوا آسفين كثيراً إذا رأوا أن باقراً يختفي من الوجود. وعبر السنوات التي ستلي كان ثمة شكوى غاضبة، دائمة، تشكوها الحركة الصدرية من أن منافسيها على قيادة الطائفة الشيعية قد أقدموا على خيانة هذه الحركة في الساعات الدقيقة الحرج.

أمّا أكبر التحديات للبعث فقد جاءت بطريقة مفاجئة للجميع، إذ جاءت هذه المرة من صفوف الناس. حدث ذلك بشكلٍ عفويٍّ وآنيٍّ في العام 1977 خلال مسيرة الأربعين. كان ذلك قبل ابتداء الثورة في إيران بسنة واحدة. وهي حادثة تشير إلى أن شيعة العراق كانوا في مزاجٍ نضاليٍّ حتى قبل اشتهار آية الله الخميني. فلقد كان لدى هؤلاء أسباب كثيرة للنقمة. فالشعور المناهض للبعث بين الفلاحين الشيعة كان قد فاقمته واستعجلت ظهوره مسألة القحط الذي تسبب به انخفاض منسوب مياه الفرات نتيجة لإقامة سدٍّ جديدٍ في أعلى مجرى هذا النهر في سوريا. وكذلك فإن حوالي خمسة آلاف جندي عراقي، معظمهم من الشيعة، كانوا قد قتلوا في الحرب الدائرة بين النظام والأكراد في العامين 1974 و1975، وقد أتى العديد من جثامينهم إلى مقبرة وادي السلام الكبيرة في النجف من أجل مواراتها الثرى. وكانت الحكومة قد حظرت الزيارات إلى الأماكن الشيعية المقدسة في العراق في العام 1977 بحجة أنها قد اكتشفت مؤامرة سورية لزرع قنبلة في مزار كربلاء.

لكن زحف الزُّوّار شق طريقه رغم كل ذلك، وقد قام بتنظيمه أهل القرى وسكان الأحياء المدينية. وكان الزوار السائرون على الأقدام من النجف إلى كربلاء يسيرون في مزاج نضاليّ وهم يهتفون ما معناه: «يا أهل الشهامة في النجف ارفعوا راياتكم عالياً». وفي اليوم التالي من المسيرة اقترب حشدٌ مؤلف

من ثلاثين ألف شخص من مكان يدعى خان النُّص، وهو يقع في منتصف الطريق بين النجف وكربلاء. ففتح عليهم رجال البوليس والقوى الأمنية النار. وفي ردٍّ على نيران الشرطة ـ وقد كان العديد من الزوار هم من المزارعين الذين هم أنفسهم يحملون مسدساتٍ أيضاً ـ فقد قام هؤلاء باقتحام مركز الشرطة المحلي ونهبه. وفي الوقت نفسه، فإن باقراً الذي لم يلعب أيَّ دورٍ في تنظيم زحف الزوار قد أقلقه الحادث لدرجة دعته إلى إرسال مبعوثٍ من قِبله يدعى محمد باقر الحكيم من أجل نصح الزوار بعدم الهتاف بشعارات تندد بالرئيس أحمد حسن البكر وصدام حسين. لكن الزوار تجاهلوا النصيحة وتابعوا الهتاف:

ارفع يدك يا صدام

فلا جيشنا يريدك ولا الشعب يقبل بك.

وكانت عواقب مثل هذا التحدي محتومة. فسرعان ما اندفعت طوافات هجومية، ووحدات عسكرية مسلحة، تحت قيادة ابن عم صدام حسين، خير الله الطلفاح، إلى ذلك المكان فاتحة نيرانها. وقد قتل في هذه الموقعة حوالي ستة عشر متظاهراً، وتمّ اعتقال ألفين منهم. كما تم إعدام ثمانية أعضاء من اللجنة المبادرة تلقائياً إلى تنظيم التظاهرة، كما مات اثنان منهم تحت وقع التعذيب. أما محمد باقر الحكيم وأربعة عشر آخرين فقد حكم عليهم بعقوبة السجن المؤبد. ومن أجل أن يبقى صدام حسين صادقاً في مسلكه فإنه اعتبر أن الأحكام التي نطقت بها تلك المحكمة الخاصة أحكاماً شديدة التساهل، وقام بطرد عضوين من قضاتها من حزب البعث[17].

أمّا اللحظة الحاسمة في القرن العشرين، بالنسبة إلى شيعة العراق، فقد كانت هي الثورة الإيرانية التي قامت بين العامين 1978 ـ 1979. ولقد صار باقر مدافعاً عن آية الله الخميني ومؤيِّداً له في العلانية. لكن تاريخ الشيعة في إيران يختلف اختلافاً بيِّناً عن تاريخهم في العراق. فبينما المذهب الشيعي هو الدين الرسميُّ للبلد الأول منذ العام 1501، ويتبعه تسعون بالمئة من أبناء الشعب الإيراني، فإنه ليس سوى مذهب ستين بالمئة فقط من أبناء البلد الثاني، العاطلين عن أيِّ قوة

سياسية. وليس من الضرورة الحتمية أن تنتشر الثورة من إيران إلى العراق. لكن صدّام حسين لم يكن يرغب بترك أي شيء للحظ والقدر. ففي العام 1979 قام بانتزاع السلطة المطلقة. وكبت حزب الدعوة بشكل واسع، وفي السنة التالية، شنّ هجوماً عسكرياً على إيران. ولقد اعتقد أن بإمكانه أن ينتزع انتصاراً سريعاً هيّناً جرّاء هجومه هذا، لكنه في الحقيقة قد أشعل سلسلة من الحروب الساخنة والباردة لم تنتهِ بتدمير حكم حزب البعث للعراق فحسب، بل دمّرت أيضاً حكم أهل السنّة القديم له، بعد أن مضى عليه عدةُ قرون.

وكان باقر قد تعرّف على الخميني أثناء فترة نفي الأخير التي أمضى قسماً منها في النجف من عام 1964 إلى العام 1978، وذلك مع تضارب الروايات عن مدى درجة حرارة علاقات المودّة بينهما ـ لقد كان يشجع مريديه على حضور الدروس التي يلقيها الخميني في علم الأنساب وسواه من الموضوعات مع أن تلك الدروس كانت تلقى باللغة الفارسية. وفي خطأ استثنائي في حساباته، طلب شاه إيران من صدّام حسين طردَ الخميني من مدينة النجف التي كان قد أجبر على اللجوء إليها في العام 1964، والتي كان فيها معزولاً إلى حدٍّ كبير عن العالم الخارجي. وهكذا، فإنه غادر النجف في العام 1978 إلى باريس، حيث انفتحت له فوراً أبواب الوسائط الإعلامية العالمية. وهكذا صارت كلُّ كلمة يقولها الخميني، يتم تسجيلها ونقلها أولاً بأوّلٍ إلى الملايين من المؤيدين له في إيران. وهكذا، قامت الجماهير الغفيرة بتحدي شرطة مكافحة الشغب، وكذلك قانون الأحكام العرفية، وقرارات حظر التظاهر في طهران وسواها من المدن الإيرانية. لقد تحالف رجال الدين مع الليبراليين ومن كان قد تبقّى بعد من الماركسيين المعارضين للنظام. وفي شهر شباط/فبراير من العام 1979 انهارت أعصاب الشاه فهرب من إيران ليحل محله آية الله الخميني. وقد أصابت الدهشة جراء ذلك كلاً من البعث الحاكم، وكذلك المناهضين له في العراق، حتى أن كلاً من الفريقين لم يستطع التأكد من كيفية استجابته اللازمة.

لقد كان كلٌّ من الخميني وباقر متفقين على الدفاع عن وجهة النظر الداعية إلى ضرورة اضطلاع رجل الدين الشيعي في النشاط السياسي. كما أنهما توافقا

في معارضتهما لتقاليد السكينة التي مثّلها آية الله العظمى الخوئي والتي من شأنها صرف التركيز إلى الأخلاق الفردية والسلوك الشخصي، ولهذا فإن مؤيدي هذه التقاليد يُدينون انغماس رجال الدين مباشرة في العمل السياسي ويعتبرونه سلوكاً فاسداً. ثم ما لبث الصدريون في وقت لاحق أن اقتبسوا عن الخميني، باستحسان، هزأه من رجال النخبة الدينية الشيعة عندما خاطبهم قائلاً: «إنكم تشغلون أوقاتكم بالقوانين الإسلامية المتعلقة بالحيض والولادة؛ بينما أقوم أنا بقيادة ثورة»[18]. فبالنسبة إلى الخميني ليس الإسلام سوى خطٍّ سياسي، وهو لم يكن في يوم من الأيام إلا كذلك. وخلال محاضراته في النجف، التي كان باقر ينصح تلامذته بحضورها، عبَّر الخميني عن إيمانه بعقيدة «ولاية الفقيه»، وهي عقيدة تجعل القائد الديني الأعلى مشرِّعاً للقانون الإسلامي، ومرجعاً فيه. وهكذا، اتفق باقر مع وجهة نظر الخميني حول الدور البارز الذي يجب أن يضطلع به المجتهدون، لكنه أعطى لهذه العقيدة انعطافاً نحو الديمقراطية يخفف من حدة سلطويتها. لذلك فهو اقترح اقتسام السلطة بين الأمة من جهة وبين القيادة الدينية من جهة أخرى، مُبقياً بذلك السلطات التشريعية والتنفيذية في يد ممثلي الأمة، بينما حَفِظَ الصلاحيات القضائية للمجتهدين، على أن يكون الطرفان خاضعين للمحاسبة تحت حكم القانون والدستور. فقد رأى باقر، بخلاف الخميني، أن القيادة الدينية التقليدية ليست معصومة عن الخطأ. وقد جادل عن وجهة نظره هذه قائلاً: إذا كان الله يختار الأنبياء والأئمة إلا أن اختيار أعضاء المرجعية «يجب أن يقرره الشعب»[19]. وقد كانت الانتخابات العامة هي في صميم نظرة باقر إلى الدولة الإسلامية.

وقبل شهرين من سقوط الشاه، قام قادة حزب الدعوة، من غير رجال الدين، بزيارة إلى باقر في النجف. ولقد تطلّعوا إليه لأنه هو الذي أسس حزبهم، كما أنه من أبناء جلدتهم العرب، بخلاف الخوئي الذي كان مؤيداً أيضاً للمشاركة في النشاط السياسي. لكن استجابته لهم اتسمت بالحرص والحذر. إذ إنه قال لهم أنه يحتاج إلى مدة سنتين أو ثلاث يخصصها لتعزيز موقعه الديني. لكنه لم يحصل على هذه السنوات الثلاث. فالأحداث كانت تتراكم في زخم فرضَته

مشيئتها الخاصة. فعندما طار الخميني عائداً إلى طهران وسط احتفاء الملايين، طرح باقر سلوكه الحذر السابق جانباً وبدأ يسير بخطوات أكثر اتساعاً وجرأة، فأعلن عن التعطيل ثلاثة أيام في حوزة النجف في الحادي عشر من شباط/ فبراير 1979 للاحتفال بوصول الخميني إلى السلطة. وفي هذه المناسبة رفع المتظاهرون في العراق صور القائد الإيراني. كذلك فإن باقراً أوفد تلميذه السيد محمد الهاشمي إلى طهران. أمّا في الرسائل التي تبادلها باقر مع الخميني فقد كان الأول يخاطَب فيها كمرؤوس تابع للثاني. وهكذا، وفي التظاهرات التي حصلت في شوارع العراق، حاول ناشطو الشيعة تكرار التكتيكات ذاتها التي جرى استعمالها في شوارع إيران، والتي أدت إلى إسقاط الشاه. وهنا رفع الأمن العراقي قبضته قليلاً ولكن ليس سوى من أجل جمع معلومات استخباراتية مفصّلة عن ناشطي الشيعة. وعند الساعة الخامسة من صباح الثاني عشر من شهر حزيران/يونيو من العام 1979، حضر حوالي مئتي عنصر من رجال الأمن والبوليس فاعتقلوا باقراً، واقتادوه إلى مديرية الأمن العام التي يشرف عليها فاضل البرّاك في بغداد. هنا حصلت تظاهرات واحتجاجات على نحو غير مسبوق في معاقل الشيعة في بغداد. وكذلك في بعض المدن والحواضر في أرجاء العراق، كما في لبنان، والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا وفرنسا أيضاً[20].

هنا تراجعت الحكومة فأطلقت باقراً من سجنه. لقد كان التهديد جدياً بما فيه الكفاية فوقع الخلاف داخل قيادة البعث حول درجة العنف التي يمكن أن تصل إليها الملاحقة، وقد كاد هذا الخلاف أن يكون كافياً لوقوع أزمة في داخل مجلس قيادة الثورة الحاكم، فكانت هذه هي اللحظة التي أقدم فيها صدام حسين على انتزاع السيطرة على العراق. هنا غيَّرت السلطة أسلوبها فوضعت باقراً في منزله تحت الإقامة الجبرية، لكن تلامذته وكذلك أعضاء حزب الدعوة استمروا قيد الملاحقة، فتم اعتقال أربعة آلاف إلى خمسة آلاف شخص، وتم إعدام حوالي المئتين سواهمولم يكن باقر المقيد الحرية في بيته مرتاحاً، إذ يذكر أحد مؤيديه أن قوات الأمن العراقية، «قطعت عنه إمدادات الطاقة، والمياه، وخط الهاتف.. وحتى أنها جعلت قيامه بشراء الطعام أمراً عسيراً». واستمر الحال على هذا المنوال

لمدة أشهر. «ولقد عانت شقيقة باقر من ألم شديد في ضرسها، لكنه لم يتمكن من الحصول على دواء لها». ثم ما لبث باقر نفسه أن صار خائر القوى، وكان يصرف معظم أوقاته في الصلاة. وقد انحسرت آماله بنجاح ثورة إسلامية في العراق، وكان أتباعه يعتقلون ويعذبون ويعدمون، وكان يستطيع أن يلمس بنفسه أن زملاءه الأعضاء الآخرين في المرجعية يجفون منه ويتباعدون عنه. ومع كل هذا، فإن الحكومة في بغداد قد فضلت إحباطه وشل حركته بدلاً من قتله. وقد زاره مبعوث رئاسي في منزله ليطلب منه أن يعلن إشارة تصالحية مع النظام عن طريق انتقاد الثورة الإسلامية في إيران بتصريح علني، أو أن يعلن دعمه للحكومة البعثية في بغداد. وقد أوضح المبعوث أن الخطوة الأخيرة يمكن أن تجري عن طريق قيامه علناً بامتداح أيّ إجراء حكومي رئيسي من أمثال قيامها بتاميم البترول، أو إقرار الحكم الذاتي للأكراد، أو حملة مكافحة الأمية، لكن باقراً رفض هذا العرض. «إن السيد محمد الباقر قد اختار الموت»، يستذكر نجله جعفر الصدر، «بعد أن لمس أن أصدقاءه قد انقطعوا عنه، وأن إيران قد خذلته برغم دعمه لها»[21].

وبما أن المناضلين الإسلاميين قد تمت تصفيتهم، فإن من بقي منهم حياً تحوّل تحت وطأة اليأس إلى فكرة الهجمات الإرهابية الهادفة إلى قتل قادة البعث. لقد تبعثر شمل حزب الدعوة بسبب الاعتقالات والإعدامات حتى قبل أن يصدر مجلس قيادة الثورة مرسوماً في شهر آذار/مارس في العام 1980 ينص على أن الانتساب إلى الحزب المذكور جريمة جزائية معاقب عليها بالإعدام. ولم يعد من الممكن تحريك الجماهير الشيعية. فالجهود التي قام بها الحزب لتحريك الجماهير، خشي باقر، هي التي جعلت تحركاته مكشوفة أمام أعين أجهزة المخابرات التي لا تغفل ولا تنام. فإذا كانت الوصفة الإيرانية القاضية بتصعيد أعمال التظاهر في الشوارع من يوم لآخر قد أثبتت قلة جدواها، فما هي الوسائل الأخرى التي يمكن اللجوء إليها لقلب نظام الحكم إذاً؟

ووفقاً إلى أحد الطلبة الذين كانوا يدرسون على يد باقر في ذلك الوقت، فإن القائد الشيعي كان قد لجأ سراً إلى تدابير أخرى لمجابهة صدام الذي بات منذ صيف 1979 الحاكم الفعلي الأوحد في العراق. فتطلع نحو تجنيد بعض

العسكريين لمصلحة حركته من الجنود المناهضين للبعث، وقد كان هذا هو الأسلوب التقليدي المتّبع في ذلك الحين لتهيئة المسرح من أجل القيام بانقلاب عسكري في العراق. «لذلك فإنه عمل على الاتصال بالضباط الموجودين في مواقع حساسة في القوات المسلحة. فلقد كان يعلم ما هو الدور الحاسم الذي لعبه رجال القوات المسلحة الإيرانيين في انتصار الثورة الإسلامية فيها». ووفقاً لبعض الروايات، فإن باقراً كان قد ذهب خطوة أبعد من ذلك فقد روى رجل دين مقرّب من بطانة باقر من الذين كانوا معه في الأيام الأخيرة من حياته: «إنه بدأ ببناء خلايا فدائية ترتبط به بطريقة غير مباشرة، على أن يكون هدفها الأول اغتيال صدّام حسين. وقد عين لقيادة هذه المهمة الشيخ عبد الأمير محسن السعيدي، وجليل مال الله». وقد كانت مهمتهما هي التفتيش، والعثور، على شخصٍ ما، يكون له وصولٌ إلى صدام بما يكفي لتمكينه من قتله، على أن يكون هذا الفدائي مستعداً للموت وهو يقوم بتنفيذ هذه المهمة. ولقد تمّ العثور على مرشح مناسب لهذه المهمة ـ طبيب كان قد انضمّ إلى أطباء القصر ـ لكن أمر الرجل كان قد انكشف وجرى إعدامه قبل أن يتمكن من القيام بتنفيذ مهمته»[22].

ولم يكن باقر هو الوحيد الذي بات يعتقد أن الأعمال الإرهابية الإفرادية هي كل ما تبقّى الآن من طرق تسمح بمهاجمة النظام. فإن منظمة العمل الإسلامي، التي هي جماعة مناضلة شيعية تأسست في كربلاء في السبعينيات، قد أُرغمت هي الأخرى على اختيار منفى لها في بيروت. ولقد باتت تلك الجماعة متطرفة بعد اتصالها بمناضلي ياسر عرفات في حركة فتح، وبمنظمة «أمل» اللبنانية الشيعية. وقد قامت تلك الجماعة بتدريب عدد من الكادرات بعد عودتها إلى العراق وبقائها غير مكشوفة للاستخبارات العراقية. وفي بداية شهر نيسان/ أبريل، قام أحد رجال هذه المنظمة، ويدعى سمير نوري علي، بإلقاء قنبلة يدوية على وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بينما كان الأخير يقوم بزيارة إلى المستنصرية، وهي جامعة قديمة واقعة في قلب بغداد. وحالما انفجرت القنبلة سحب علي مسدساً، فقُتِل مع العديد من الطلبة بسبب إطلاق الرصاص الذي تلا ذلك. وفي اليوم التالي للحادثة، وقف صدام حسين تحت سيلٍ من المطر يخاطب

اجتماعاً للطلبة قائلاً: «إن الشعب العراقي يشكل الآن جبلاً منيعاً هائلاً لن يستطيعوا هزّه بجميع ما لديهم من قنابل. وإني أقسم أمامكم بالله، أن الدماء البريئة التي أريقت في المستنصرية سوف لن تذهب هدراً دون أن يتم الثأر لها»[23]. وبعد أيام قليلة تم إلقاء قنبلة ثانية أثناء تشييع قتلى المستنصرية.

لقد كان ردُّ النظام الانتقامي سريعاً ومتوحّشاً، ومن المفترض أن يكون منسّقاً بعناية أيضاً. وجرى اعتقال باقر. وكذلك جرى اعتقال شقيقته التي كانت تساعده منذ مدة طويلة، وتقوم على قيادة جماعة الدراسات الدينية النسائية معه. وتذكر إحدى الروايات أنها قامت بربط أذيال فستانها بمعصميها في محاولة منها لاجتناب تمزقه عن جسدها بينما هي تحت التعذيب. وقد جرى نقل كل من باقر وبنت الهدى سراً إلى بغداد. هل قام صدام بعرض فرصة أخيرة للنجاة على باقر؟ يقول حسين الشهرستاني العالم النووي الهارب من سجن صدام أن البعثيين عرضوا في اللحظة الأخيرة صفقة على باقر. «قالوا له إنهم مستعدون لإطلاق سراحهما في مقابل وعده لهم بالسكوت. لكن الصدر (باقر) قال لهم: لا، لقد أقفلت معكم كل الأبواب، وليس لكم من مناص بعد الآن. عليكم أن تقوموا بقتلي فوراً حتى يكون دمي سبباً لقيام الناس عليكم»[24].

جرى إعدام باقر وأخته شنقاً في الثامن من نيسان/أبريل. وتقول إحدى الرويات إن جثمان باقر، دون جثمان شقيقته، قد عاد في تابوت إلى النجف في التاسع من نيسان/أبريل لكي يدفن في وادي السلام. وثمة رواية أخرى أكثر تفصيلاً أن التيار الكهربائي قد جرى قطعه فجأة في النجف بين الساعة التاسعة والساعة العاشرة من ليل التاسع من نيسان/أبريل (ويفترض أن هذا الإجراء قد اتخذ لدفع الناس إلى إخلاء الشوارع). ثم ذهب رجال الأمن إلى منزل أحد أقارب الصدر، محمد صادق الصدر، والد الرجل الذي سيعيد بناء الحركة الصدرية في التسعينيات، وأخذوه معهم إلى أحد المباني الحكومية. وهناك قاموا بتسليمه نعشين لثنين. يحتوي الأول منهما جثمان باقر، ويحتوي الثاني على جثمان بنت الهدى، وكانت الآثار على وجه كل من الضحيتين تشير إلى أنهما قد تعرّضا للتعذيب. أمر رجال الأمن محمد صادق بأن يُخرج الجنازتين ولكن شرط الأ

يخبر أي شخص أن بنت الهدى قد جرى إعدامها أيضاً. وأنه لو قام بإخبار أحدٍ عن ذلك فإنه هو نفسه سوف يموت. ولم يروِ محمد صادق هذه الرواية لأحد، إلا في لحظاته الأخيرة على فراش الموت.

وقد قامت الحكومة في بداية الأمر بالتعتيم التام على هذين الإعدامين. لكن الأخبار ما لبثت أن تسربت من خلال أعضاء حزب البعث أنفسهم في النجف، كما أيد الخميني صحتها في تصريح أعلنته محطة عربية في الراديو الإيراني. وفور إعلان النبأ جرت تظاهرات متفرقة في المناطق الشيعية. فلقد كان الناس مقموعين قمعاً دموياً. وكثيرون من الناس التزموا الصمت لاعتقادهم أن الحكومة لن تتورع عن اعتقال وقتل كل من يقوم بالتعبير عن أقلّ احتجاج. أما الذين قاموا بالتظاهر فيجب أن يكونوا عارفين سلفاً أنهم ذاهبون إلى مصارعهم. ومع كل ذلك جرت محاولة لمسيرة استنكار من النجف إلى كربلاء تقودها عشيرة أبو الكلاّل. لكن جرى تفريقها في منطقة خان النُّص على يد قوات الأمن التي قامت بقتل واعتقال المشاركين[25]. وفي حي الثورة، في بغداد، شارك مئتا شخص في تظاهرة حضرها الذين ما زالوا أحياء من أعضاء حزب الدعوة، وكان على رأس هذه التظاهرة السيد قاسم المرتضى الذي ارتدى كفناً أبيض ليعبّر عن معرفته المسبقة بأنه سوف يُقتل[26]. ولقد أُطلقت النار عليه فعلاً مع سواه من المتظاهرين. وفي الأيام التي تلت إعدام باقر فقد تم اعتقال جميع أقاربه بمن فيهم ذوي القرابة البعيدة، حيث تمّ تعذيبهم. أمّا النسوة اللواتي جرى احتواشهنّ في ذلك الوقت، فقد واجهن صعوبة في إيجاد أزواجٍ لهنّ بعد ذلك. لأن الجميع كانوا يفترضون أنه لا بد من أن يكنّ قد تَعَرّضْنَ للاغتصاب. ولقد تمّ سرد رواياتٍ رهيبة عن سجناء جرى تقطيع أجسادهم بالمناشير الآلية التي تستعمل لقطع الأخشاب، وعن آخرين جرى سكب الأسيد الحارق على جراحهم المفتوحة. ولقد عمّت المناطق الشيعية موجةٌ من الذعر. وبعد إعدام باقر، وسحقِ حركته، بدا صدّام بأنه قد حقق النصر على راديكاليي الشيعة في العراق، لكنه أيضاً كان قد أغاظ معظم أبناء الطائفة الشيعية. فلو أنه تردّد مرّة بعد ذلك في الاستمرار في قمعهم لثاروا في وجهه أيَّ ثورة.

الفصل الرابع

دوّامة السنوات الثمانية

في الثامن من شهر نيسان/أبريل، من العام 1980، وهو اليوم نفسه الذي تمّ فيه إعدام محمد باقر الصدر، أرسل عميل لوكالة استخبارات وزارة الدفاع الأميركية (دي. آي. إيه)، وهي الذراع الاستخباري للبنتاغون، رسالة مذهلة من بغداد تحمل تحذيراً من أن صدّام حسين قد يقوم بغزو إيران. وكان من الواضح أن العميل واسع المعلومات، وثيق الصلة بعلية القوم في العراق، مع أن اسمه بقي مغفلاً في وثيقة البلاغ السري، وقد جاء فيها: «هنالك احتمال يربو إلى الخمسين في المئة، أن يقوم العراق بمهاجمة إيران»، ويتابع البلاغ: «لقد قام العراق بتحريك قوات عسكرية كبيرة العدد والمعدات تمهيداً لشن مثل هذا الهجوم». وكانت المناوشات قد بدأت بالفعل. فقد قامت مجموعة من الكوماندوس العراقي بشن هجوم صاروخي على حقل نفط إيراني قبل يومين. وختم العميل تقريره بالقول: إن القادة العراقيين مقتنعون «أن القوات الإيرانية هي الآن في حالة ضعف ويمكن إيقاع الهزيمة بها بسهولة»[1].

وهكذا، تزايدت إمكانية إقدام العراق على الدخول في حرب مع إيران خلال الأيام القادمة. وقد فهمت المخابرات العراقية أن محاولة اغتيال طارق عزيز في المستنصرية لا تعني سوى أن المعارضة الشيعية التي لا تزال باقية على نضالها قد باتت «على شفير الياس»[2]. ولكن هذه المخابرات ثابرت على أسلوبها المنهجي في التهويل فبالغت في تفسير خطورة التهديد الذي قد تجره حوادث تفجير، وإطلاق نارٍ متفرقة. وكان هناك عذرٌ مقنع لتصوير القيام بإعدام

محمد باقر الصدر او قتل أيّ شخص سواه من المرتبطين بحزب الدعوة بأنه مجرد إجراء دفاعي موجّه ضد الإرهاب الذي تقوده إيران (عذرٌ مقنع بالفعل، إلى درجة دفعت بوزيرٍ بعثيٍّ سابق إلى الاعتقاد أن محاولة الاغتيال التي استهدفت طارق عزيز إنما كانت محاولة مدسوسة قامت بتدبيرها الجهات الأمنية العراقية نفسها)[3]. ثم ألقى صدام حسين خطاباً غاضباً في الخامس من شهر نيسان/أبريل وصف فيه الصراع مع إيران أنه صراع «بين العرب والفرس» وأدان فيه الخميني واصفاً إياه بأنه «شاه على رأسه عمامة». وقد طالب في خطابه إيران بإعادة الحقوق الإقليمية للعراق في ممر شط العرب المائي الذي كان العراق قد تنازل عنه عام 1975 من أجل أن تتوقف طهران عن دعمها للأكراد، وسعى صدام في خطابه إلى إعطاء الصراع الذي هو على وشك الدخول فيه مع إيران، بُعداً عروبياً واسعاً، وذلك عن طريق الطلب إلى إيران مغادرة الجزر الثلاث، التي هي صغيرة الحجم ولكن لها أهمية استراتيجية، وهي جزر الطمب الصغرى، والطمب الكبرى، وأبو موسى الواقعة جميعاً عند بوابة الخليج، وقد كان شاه إيران قد استولى على تلك الجزر في العام 1971. وفي التاسع من نيسان/أبريل قام صدام بطرد 9.700 عراقي شيعي من المفترض أن يكونوا من ذوي الأصول الإيرانية، ثم قام بطرد وجبة أخرى منهم في الأيام التالية شملت 16000 شخص. كما تم استدراج أربع مئة رجل أعمال، بسعي من وزارة التجارة في بغداد، إلى اجتماع تمّ فيه تجريد هؤلاء الرجال من ممتلكاتهم ثم أرغموا على ركوب باصات رمت بهم عند حافة الأراضي الإيرانية في المنطقة الحدودية الفاصلة بين البلدين[4]. أما بيوت هؤلاء، وعقاراتهم، وأموالهم فقد تمت مصادرتها. وكان التعريف الذي يكفي لاعتبار شخص ما، إيرانياً هو تعريف عشوائي غامض. إذ وجد أقارب الكثيرين من المبعدين أنفسهم يساقون إلى الخدمة العسكرية العراقية الإلزامية على أساس أنهم عراقيون صريحو النسب. ورداً على هذه الإجراءات صعّدت إيران من رفعها لعقيرة الهجمات البلاغية. وفي الثاني والعشرين من نيسان/أبريل قام الخميني بالكشف عن أن باقراً وأخته قد أعدما، ودعا إلى قلب نظام الحكم في العراق. كما أنه خاطب الجنود العراقيين قائلاً: «غادروا ثكناتكم، ولا تواصلوا

الصبر على أنية هذا النظام لكم ولو لدقيقة واحدة بعد الآن: قوموا بإسقاط صدام حسين كما قمنا نحن بإسقاط الشاه»[5].

وفي الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر أطلق صدام ما قام بتسميتها «حرب الإعصار»، وكانت هذه التسمية أحد أخطائه التقليدية في تسمية الحروب، إذ تكشّفت عن «نزّامة» ليس إلا، حيث إن الصراع الدمويّ الذي نشب كان عليه أن يدوم ثماني سنوات. ولقد كان دافع صدّام الأساسي للشروع في هذه المغامرة، هو اعتقاده أن ما شرحه له عميل الـ: (دي. آي. إيه) قبل ستة أشهر من أنه قادر على كسب انتصار سهل سريع على طهران، هو أمر ممكن صحيح.

كان صدام حسين يرغب في تتويج سلطته الساحقه الداخلية، بعد أن سحق مناوئيه دون رحمة؛ ودمّر حزب الدعوة كتنظيمٍ معارضٍ؛ وأرهب رجال الدين الشيعة؛ هذا إلى جانب أن التمرد الكردي الذي كان قائماً منذ زمن طويلٍ وتسبب بعدم استقرار كثيرٍ من الحكومات العراقية، قد هُزم عام 1975. ورغم جميع مناشدات الخميني الحربية لأفراد الجيش العراقي بالتمرد، فإن إيران لم تكن في وضعٍ يمكّنها من شنّ هجومٍ على العراق. هذا، ووجدت الحكومة العراقية وفرةً من المال تحت متناول يدها نظراً لارتفاع أسعار البترول المدوّي. وبعض الفضل في ذلك يعود إلى الثورة الإيرانية نفسها. وكان العراق يُحكم بواسطة حكومة ضخمة رهيبة يمسك صدام حسين وحده بكلّ مقاليدها. فتمكن من وضع حدٍّ للمنافسات بين الإدارة الحكومية، والسلطات الأمنية، وحزب البعث، والقوات المسلحة، وألزمها جميعاً السير وراء هدف واحد. وكانت طريقة ضمانة استمرار ولاء ماكينة الحكم الجبارة هذه لشخص صدام تقوم على تعيينه لأقاربه ولأفراد عائلته، في المراكز القيادية الحساسة. ولم يعد من الممكن لأيّ انقلابات عسكرية أن تحدث. أما المستقبل المتوقع للقوى السياسية المناهضة للبعث، فقد بدا شاحباً إلى درجة كبيرة.

والغريب في الأمر، هو أن تكون نقطة ضعف هذه الدولة العراقية الجبارة الجديدة تكمن في شخص الرجل نفسه الذي كان قد أوجدها. فمع أن صداماً كان بارعاً حاذقاً ليس في انتزاع السلطات في العراق لنفسه فحسب، بل بالاحتفاظ

بها أيضاً، إلا أنه كان يخطىء على الدوام في حسن احتساب موازين القوى في الشرق الأوسط من وجهة نظر شاملة. ولا عجب، فهو لم يكن ضابطاً عسكرياً ممتهِناً مع أنه كان مولعاً بتقديم نفسه كمارشال حرب. ومع أنه كثيراً ما كان يقارَن مع ستالين كقائد مستبد، إلا أنه كان يملك قابلية للوقوع في معاثر من صنع يديه، وهذه خصائص شخصية تجعله أقرب إلى المفتش كلوزيو منه إلى ستالين. لقد أحاط نفسه برجالٍ من الأذكياء الواسعي الاطِّلاع، لكنه جعل من الخطر عليهم أن يقدِّموا إليه توصيات معتدلة. «لقد فهم القادة الآخرون أن الطريقة الوحيدة المأمونة العواقب للتعاطي مع صدام هي في أن يكون الواحد منهم متفوقاً على رئيسه في التطرُّف والشدَّة بنسبة عشرة في المئة». هذا ما قاله مستذكراً أحد الدبلوماسيين الروس الذي كان مركزه في العراق معظم فترة الحرب الإيرانية ـ العراقية[6]. فبمباشرته الحرب مع إيران، بدأ الرئيس العراقي مقامرة كان لها إمكانية الانقلاب عليه بصورة بالغة السوء. فمع أن الدولة العراقية كانت على كثير من القوة التي تسمح لها بمباشرة الحرب مع إيران في صيف عام 1980، إلا أنها لم تكن قوية إلى درجة كافية تسمح لها بإيقاع الهزيمة بها. فما لم تؤدِ هجمات الجيش العراقي إلى إسقاط حكم آية الله الخميني، فإن صدام حسين كان لا بد له من أن يجد نفسه في نهاية المطاف يحارب دولة متحدة يفوق عدد سكانها عدد سكان العراق بثلاث مرات. ولقد أثبت الخميني أثناء الثورة الإيرانية أنه شخصية قيادية تملك أن تحرك ملايين الناس للخروج من أجل التظاهر في الشوارع. لذلك فهو من المؤكد أن يكون قادراً أيضاً على أن يحرك هذا القدر نفسه من الناس تحت اللباس العسكري وهم يحملون البنادق في أيديهم.

صحيح أن صدام حسين تمتع بدعم حلفاء أقوياء بدءاً من الولايات المتحدة؛ إلى الاتحاد السوفييتي؛ إلى الدول الأوروبية الغربية؛ إلى معظم الدول العربية، مع استثناء هام وهو سوريا. لكن الدولة العراقية كانت أكثر هشاشة مما بدت في ظاهر الأمر. فقد تكون المسالمة التي يبديها شيعة العراق للنظام كافية في أوقات السلم، ولكن ليس في وقت الحرب. فقد كانت نسبة هؤلاء الشيعة لا

تتجاوز العشرين بالمئة من ضباط القيادة في الجيش العراقي، بينما كانوا يشكلون نسبة ثمانين بالمئة من الجنود وصغار الضباط. أكثر من ذلك كله، فإن هذا الجيش ذي الأكثرية الشيعية إنما كان المطلوب من رجاله محاربة أبناء دينهم ومذهبهم في إيران. وقد لا يكون مدى عمق ولاء الجنود أمراً هاماً في المواجهة العسكرية القصيرة المدى. لكن النزاع الذي كانت الدولتان على وشك الانغماس فيه قد تكشف في ما بعد عن ورطة طويلة المدى يصعب التراجع عنها لاحقاً. فالصراع المسلح الدائر على الحدود ـ الذي لم يكن بمقدور أيٍّ من طرفي النزاع فيه أن يمنع تغلغله إلى داخل حدود إقليم دولته ـ بدا شبيهاً بحرب الخنادق الراكدة القاتلة التي استطال شبحها على الجبهة الغربية إبّان الحرب العالمية الأولى. فحتى وإن كان العراق دولة موحّدة ترتبط المكوّنات الإثنية لشعبها بأقوى الوشائج، فإن ولاء الجنود يبقى رغم كل ذلك عرضة لامتحان دائمٍ عسير.

وقد جرى استثمار عدم قيام الجيش العراقي ذي الأكثرية الشيعية بالتمرد الجماعيّ بين 1980 و1988، للتدليل على أن جنوده كانوا عراقيين قبل أن يكونوا شيعة. ولقد كان هذا الجدال مُضلِّلاً، مع أنه قد بدا باعثاً على الإقناع بالنسبة إلى الأميركيين في سياق غزوهم للعراق عام 2003، عندما بدت المعارضة الشيعية لصدام حسين حريصة على إقناع واشنطن أنها بقيامها بإسقاط صدام لن تستطيع الادعاء أنها قد قدمت خدمة لطهران. ففي الحقيقة، إن سلوك الجنود الشيعة كان ينطوي على ما هو أكثر من ذلك من المفارقات، وقد كان عرضة للتبدل من وقت لآخر. «في بدايات الحرب كنت أنا وسواي من بعض الجنود الشيعة نحرص على إطلاق رصاصات بنادقنا في الفضاء إبان المعارك»، يروي جعفر علي من البصرة، وقد كان رقيباً في الجيش العراقي أثناء الحرب، «وقد كنا نقول إنه كان من الأجدر بصدام أن يحارب إسرائيل بدلاً من القيام بقتل المسلمين الشيعة. ولكن بعد ذلك، وعندما بدأنا نرى زملاءنا يقتلون ويجرحون في المعارك فقد بدأنا نطلق النار على الإيرانيين ونحن ننوي قتلهم. وحتى الجنود الذين لم يؤمنوا بهذه الحرب فإنهم كانوا يستمرون في القتال فيها لأنهم كانوا يعلمون أن لا مجال واسعاً للخيار أمامهم». واستناداً إلى رواية جعفر علي

فإن الجنود كانوا يأنفون من القتال في بداية الحرب لأنهم لم يكونوا موافقين عليها، بينما بعد ثماني سنوات من المعارك صاروا يأنفون منها بكل بساطة لأنهم تعبوا منها وسئموا[7]. والدعاية الحكومية عن وحشية الإيرانيين وقذارتهم كانت تستند إلى ما يكفي من المادة الإعلامية لكي تكون مؤثرة. «في البداية كنت غير مؤيِّد للحرب»، قال محمد ياسين، وهو نقيب في الجيش من مدينة كربلاء حارب في القوات المسلحة طيلة فترة الحرب، «لكن لاحقاً، وعندما بدأنا نسمع عن الأوقات العصيبة التي كان السجناء من زملائنا يمضونها في السجون الإيرانية، وعن سوء المعاملة التي كانوا يتلقونها هناك، فقد بدأنا نكره الإيرانيين وصرنا نقاتلهم بكل قوّة. لقد بدأنا نشعر بشعورٍ من الوحدة العراقية الوطنية بصرف النظر عمّا إذا كان صدام رئيساً للعراق أم لا»[8].

وسرعان ما بات الأمر واضحاً للعراقيين أن صداماً قد ارتكب غلطة مدمرة بغزوه لإيران. فلقد حل الخامس من شهر تشرين الأول/أكتوبر قبل أن يتمكن الجنود العراقيون من الاستيلاء على خورام شهر رغم شدة قربها من البصرة، حيث إنها تقع قبالتها تماماً على الشاطىء المقابل من ممر شط العرب المائي، كما احتاج الأمر منهم حتى إلى وقتٍ أطول من ذلك قبل أن يتمكنوا من أخذ محطة النفط الإيرانية القريبة في عبادان. ولقد كان العراق يتفوق تفوقاً كبيراً في مجال المدرعات، لكن جنود المشاة الإيرانيين كانوا يقاتلون حتى الموت. وقد لاحظ الصحافيون الذين دعتهم وزارة الإعلام العراقية كي يشهدوا الانتصارات السهلة التي تحققها القوات العراقية، أن قذائف المدفعية الإيرانية كانت تنفجر حولهم قبل دخولهم إيران، بل حتى قبل مغادرتهم الأراضي العراقية بمسافة طويلة. كما لاحظ سكان البصرة المحليون أن القذائف الإيرانية كانت تسقط بينهم رغم ادعاءات المجد والبطولة التي يطلقها الراديو العراقي حول التقدم السريع الذي يحرزه جيش العراق. ولقد كانوا يسألون رجال الصحافة في قلق عن صحة ما يجري فعلاً على خط الجبهة.

لقد كانت ميادين الحرب تدور في المناطق العراقية الأكثر كثافة بالسكان الشيعة والأكراد. ولم يطُلِ الوقت بهؤلاء المدنيين من الشيعة حتى شعروا بوطأة

تلك الحرب عليهم. ففي أيام الحرب الأولى قام زميلي روبرت فيسك بزيارة شبه جزيرة المستنقعات المالحة في منطقة الفاو المواجهة للضفة الإيرانية من شطّ العرب، فاكتشف «أن الفاو كانت شبه مهجورة من السكان تقريباً، وقمتُ برؤية كثير من سكانها ـ وهم ليسوا سوى جزء من حركة ملايين اللاجئين التي لا تهدأ بوصفها سمة من سمات تاريخ الشرق الأوسط ـ وهم يقودون سياراتهم مرتحلين نحو شمالي غربي البصرة، في قافلة من سيارات الأجرة من طراز شيفروليه القديم. كانت طبقات من المفارش محزومة على أسطح السيارات، وكانت الزوجات والأمهات المنتقبات والمرتديات لثوب الشادور يجلسن في المقاعد الخلفية، وهنّ قلّما يكترثن لرؤية مصافي النفط المشتعلة في عبادان. كان أولئك السكان المهجّرون مسلمين، عراقيين، شيعة. وقد كانوا الآن يرزحون تحت نيران أقرانهم الشيعة الإيرانيين، وهذه هدية أخرى تأتيهم من صدام»[9]. إن معظم أحداث الحرب قد دارت في منطقة المستنقعات حيث يلتقي نهرا دجلة والفرات، وحيث كنت منذ سنوات قليلة قد رأيت زوارق نهرية جميلة تنساب بين القرى التي صُنعت بيوتها من القصب، وقد أقيمت فوق جُزُر اصطناعية على شواطىء البحيرات الضحلة. وقد كانت خمس عشرة سنة من الحرب القاسية ومن الظلم الحكومي كافية لمحو تاريخ يمتد إلى خمسة آلاف سنة من حياة سكان هذه المستنقعات. ومع درجة السوء البالغ التي يمكن أن تصيب بلداً يعتمد كلياً على عائدات النفط، كالعراق، فإن الإيرانيين بدأوا بإطلاق صواريخ أرض ـ أرض على مصافي الزيت العراقية الواقعة في منطقتي العمايا، والبكر، على بعد عشرين ميلاً عن الشاطىء، وهما البوابتان الحيويتان اللتان يتم من خلالهما تصدير الكثير من البترول العراقي الخام. وفي مرسى ميناء البصرة كان ثمة تسعون باخرة شحن احتجزتها الحرب فصارت عالقة مهملة في مرساها بعد إغلاق ممر شط العرب الذي كان الممر الوحيد الذي يمكن لهذه السفن أن تخرج عبره إلى البحر. وبعد أن مرّ على هذه السفن ثماني سنوات فإنها كانت قد دبّ فيها التلف البطيء بعد أن طال انتظارها عبثاً، لذلك الصراع كي يتوقف.

لقد وضع الإيرانيون حداً للتوغل العراقي، ثم بدأوا بشن هجماتهم

المضادّة. وفي العام 1981 أحرزوا انتصارهم الأول في ديزفول حيث تمكنوا من أخذ خمسة عشر ألف أسير. وفي مناسباتٍ كثيرة كانت كتائب شيعية كاملة من الجيش العراقي تستسلم دون أن تطلق رصاصة واحدة. وفي عام 1982، استعادت القوات الإيرانية مدينة خورام شهر. وفي شهر حزيران/يونيو عرض العراق هدنة، معلناً انسحاباً طوعياً من الجيوب الإيرانية القليلة التي كانت لا تزال باقية معه. لكن إيران رفضت طلب وقف إطلاق النار مشترطة إزالة صدام حسين عن السلطة كثمن للسلام. ومع نهاية العام 1982، قدّرت المخابرات الأميركية أن العراق كان قد فقد خمسة وأربعين ألف أسير، كما أنه فقد العدد نفسه من القتلى. وعند ذلك كان الخميني قد اتخذ القرار الخطير الشائك بالاستمرار بالثورة غرباً فوق رؤوس حراب الجيش الإيراني. لقد بالغت الآن إيران في تضخيم قوتها مثلما فعل العراق قبل ذلك بسنتين. عند ذلك توقفت عمليات الاستسلام الجماعية التي كانت تقوم بها الوحدات العراقية. وفي شهر تموز/يوليو من العام 1982 ألقت تسع فرق كاملة من الجيش الإيراني بثقلها في المعركة محاولة لختراق الخطوط العراقية المدافعة عن البصرة لكنها فشلت في ذلك. ولقد كان هذا ديدن القوات الإيرانية طيلة السنوات الأربع التي تلت ذلك الهجوم. ثم، وفي العام 1986، استطاع الجيش الإيراني فجأة أن ينتزع شبه جزيرة الفاو في هجوم مباغت. وقام صدام حسين بتحريك مزيد من قواته تمهيداً للقيام بهجوم معاكس. «عندما احتلت إيران الفاو صار كل شخص يقوم بالقتال فعلاً»، قال جعفر علي، «إذ كان هذا هو رد الفعل الطبيعي على الهجوم الخارجي الذي كان سائداً في جميع البلدات الشيعية»[10].

كان لدى العديد من العراقيين ولاءات منقسمة. فأحد ضباط الكوماندوس العراقيين الآتي من عائلة شيعية كان قد فقد ثلاثة من إخوته الذين أعدمهم صدام حسين، لكنه حارب رغم ذلك لأنه اعتقد أن هذا هو واجبه كعسكري محترف، وكمواطن عراقي[11]. أما آخرون، فقد اتخذوا وجهة نظر مغايرة لذلك تماماً. فرشيد عبد الغفور الذي كان صدام حسين قد أعدم الكثيرين من أقاربه كان يستمع سراً إلى الإذاعة العربية في الراديو الإيراني لأنه يستطيع أن يسمع

من خلال تلك المحطة ما يريد أن يسمعه من الأناشيد والمواعظ الدينية. لقد كان موالياً للإمام الخميني رغم أنه من الخطر أن يتحدث عنه سوى مع أفراد عائلته الذين هم في درجة ضيقة من القرابة. فهو لم يشعر بأنه آمن على نفسه بما يكفي لتزيين جدران منزله بصور الخميني والخوئي والحكيم إلا بعد سقوط صدام حسين[12].

وسبب بسيط آخر كان يحدو بالجنود العراقيين الشيعة إلى الامتناع عن الفرار من الجندية أو إلى الامتناع عن المشاركة في القتال، هو أن مثل هذا العمل خطير إلى درجة مميتة. «فكل من كان يمتنع عن القتال أثناء قيام معركة، كان يجري إعدامه على الفور»، يقول جنديٌّ سابق، «وكان يجري تمييز تابوته بكتابة كلمة (خائن) عليه، كما كان يجري تغريم عائلته بدفع ثمن الرصاصات التي استُعملت من أجل إعدامه. لقد كان جماعة صدام منتشرين في كل مكان. وعند عثورهم على أيِّ فارٍّ من الخدمة يقومون بجدع أنفه، وقطع أذنيه، كما كانوا يصمونه بوصمة خاصة في جبينه. وفوق كل ذلك، يمنع على الفار الحق بالعمل والتوظيف وتُسقَط عنه جميع الحقوق المدنية»[13]. لقد عُرف عن الجيوش دائماً استعمالها لأساليب دراكولية مرعبة لمنع الجنود من الفرار والهرب، وفي هذه الحالة كان أسلوب التشويه والإعدام ناجحاً إلى حد كبير في فرض الانتظام.

أسباب أخرى كثيرة تفسر قيام الجنود الشيعة بالقتال ضد أبناء مذهبهم الإيرانيين. فالشيعية الإيرانية كانت متلاحمة مع القومية الفارسية. ولقد تمكن الخميني من تقويض حكم الشاه وخلعه بين 1978 و1979 ليس بسبب كونه إماماً شيعياً وقوراً فحسب، بل لأنه داعية للقومية الفارسية أشدُّ إقناعاً من الشاه ذاته. فمنذ أن قامت العائلة الإمبراطورية الصفوية بتحويل إيران إلى المذهب الشيعي بالقوة منذ خمس مئة سنة مضت، فإن الشخصية القومية الإيرانية كانت ذات صفة دينية جوهرية متينة. ولقد تمّ طرد الخميني من إيران في العام 1964 لا لسبب سوى لأنه أعلن إدانته لاتفاقية تستثني الجنود الأميركيين في إيران من تطبيق القوانين الإيرانية بحقهم.

لقد كان شيعة العراق وطنيين أيضاً، مع أن تعريفهم للشخصية الوطنية

العراقية يختلف عن التعريف السني لها. فالمجتهدون، الذين هم القادة الروحيون للشيعة إنما كانوا هم الذين ألهموا الناس بضرورة الثورة ضد الاحتلال البريطاني للعراق، خلال العام 1920. وبخلاف الأكراد، فإن الشيعة لم يطالبوا يوماً بتحطيم الدولة العراقية أو إضعافها، بل كان هدفهم بدلاً من ذلك أن يشاركوا مشاركة عادلة في السلطة من داخل الدولة، كما كانوا يطالبون بإنهاء التمييز ضد الشيعة[14]. ولعل هذا ما يفسر الشعبية المدهشة التي تمتع بها التيار الصدري بعد إعادة إحيائها على يد محمد صادق الصدر بين العامين 1992 و1999، وكذلك على يد ولده مقتدى الصدر بعد الاحتلال الأميركي في العام 2003. فلقد مزج التيار الصدري الوطنية العراقية بالشخصية الدينية الشيعية في خلطة قوية. ولقد أصابت النجاحات التي حققتها الحركة الصدرية كلاً من صدام والولايات المتحدة بالدهشة في بعض اللحظات، لكن العراق ليس هو الوطن الوحيد الذي تتزاوج فيه الوطنية بالدين ليسيرا معاً جنباً لجنب. ففي أوروبا تقف بولندا وإيرلنده، وهما تقليدياً بلدان من أكثر البلدان اعتزازاً بقوميتيهما، كما أن البلدين هما أيضاً من أكثر البلدان تديُّناً، وذلك بسبب امتزاج العقيدة الكاثوليكية بكلٍّ من الشخصية الوطنية البولندية والإيرلندية.

كان صدّام حسين قد تمكن من سحق المعارضة السياسية الناشطة التي أقامها الشيعة ضد حكمه في صيف 1980. وفي أشهر الحرب الأولى، شعر بما يكفيه من الثقة ليلقي خطاباته في أحياء مدينة بغداد الكثيفة بالوجود الشيعي، كما في مدينة كربلاء أيضاً. حيث خاطب المؤمنين طالباً منهم «القتال بروح علي». كما دفع ثمن الرقاقات الذهبية التي ستستعمل لتزيين مزار العباس. ولدى زيارته النجف أعلن: «إني سوف أقاتل من أجل العدالة بسيوف الأئمة». كما أنه جعل يوم مولد الإمام علي عيداً شيعياً وطنياً. ومقابل ذلك كله كان يريد أن يسمع صوتاً واحداً مؤيداً للحرب، ذلك الصوت الذي بقي صامتاً بعناد. فأبو القاسم الخوئي المرجع الدينيّ الأعلى للشيعة، كان قد بقي ملتزماً الصمت في السبعينيات عندما اشتدت الملاحقات بحق حزب الدعوة. وكان هذا السلوك قد أغضب مؤيدي باقر الصدر الذي اتهمه بالتعاون مع البعث، لكن سكينة الخوئي

وصمته استمرا. فهو لم يصادق على فكرة أن يكون رجل الدين هو أيضاً رجل سياسة، أو أن يكون لديه طموح سياسي بأن يكون هو نفسه حاكماً للبلاد. وقد كان شديد الاعتراض على عقيدة آية الله الخميني الداعية إلى ولاية الفقيه، التي بموجبها يكون الزعماء الروحيون الأعلون هم السلطة العليا في الحكومة الإسلامية. ففي رأي الخوئي: على مرجع التقليد أن يلتزم بحدود دور هذه الوظيفة التقليدية الذي يقتصر على بذل الإرشاد الروحي والأخلاقي لعامة المؤمنين.

هذا الدور العازف عن السياسة، وكذلك المنهج الملتزم بالاعتصام بالسكينة، الذي سوف يلقى انتقاداً متكرراً من الصدريين في المستقبل، لم يكن دوراً متنسكاً أخروياً بكامله، كما يبدو في ظاهر الأمر. فقد كان الخوئي يؤمن إيماناً أصيلاً - وهذا هو إيمان خَلَفه آية الله العظمى علي السيستاني - أن الاهتمام الرئيسي لرجل الدين يجب أن ينصبَّ على الروحانية. ولكن إلى جانب هذا الموقف الإيماني الثيولوجي كان هنالك أيضاً عملية حسابية بسيطة معقولة تقف وراء موقفه العازف عن السياسة. فقد استطاع أن يتبيَّن أن كل مواجهة تقوم بين القيادة الروحية للشيعة وبين الدولة العراقية الهائلة السلطة فإن الخسارة منتظرة للأولى. فتجنُّب مثل تلك المواجهة هو ما يتلاءم مع تقليد التَّقيَّة الذي هو تقليد شيعي قديم (والتقية تعني قيام المؤمن بالتستر على حقيقة اعتقاده، والمواربة عنها، من أجل اجتناب المجابهة مع السلطات التي هي أقوى منه) هدفه حفظ البقاء. والمزاعم التي تذهب إلى أن رجال القيادة الدينية الأعلون قد وقفوا على الحياد في كسلٍ عندما كان أعضاء حزب الدعوة يلاحقون، ويُعتقلون، ويعذَّبون، ويُعدمون خلال فترة السبعينيات، إنما هي مزاعم تقلل من أهمية الحقيقة الواقعية التي تقول إنه كان ثمة القليل مما كان المعتصمون بالصمت يستطيعون قوله أو عمله من أجل مساعدة أبناء عقيدتهم. فالإمام الخوئي لم يبادر إلى تأييد الثورة في إيران علناً، لكنه لم يقم بمعارضتها أيضاً. وعندما قامت فرح ديبا زوجة شاه إيران بزيارة النجف في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 1978 وجاءت إلى بيته بغتة بمرافقة بعض المسؤولين العراقيين، فإنه قام باستقبالها. ولكن أثناء

محادثته معها فإنه انتقد بقوة معاملة الشاه للمتظاهرين في طهران[15]. وفي السنة التالية، عندما جرى إعدام باقر فقد كان أتباع الأخير شديدي الغضب بسبب قلة استجابة القيادة الروحية أمام هذا العمل. «كان من واجب الخوئي أن يؤبِّن الشهيد الصدر، لكنه لم يفعل»، قال أحد رجال الدين في النجف، «كما أنه لم يقل شيئاً عندما تمَّ إعدام واحدٍ وسبعين عالماً في يوم واحدٍ فقط»[16]. وفي طهران ادعى القادة الدينيون أن الخوئي قد ساعد الشاه في أيامه الأخيرة. وفي مؤتمر صحفي لوَّح أحد رجال الدين هؤلاء برسالة من الخوئي إلى الشاه تمَّ العثور عليها بعد فرار الشاه يشكره فيها على خاتم من العقيق كان قد أرسله الشاه إليه كهدية. وقد استنتجت طهران لاحقاً أن تلك الرسالة رسالة مزيَّفة[17]. لقد كان غضب مؤيدي حزب الدعوة ويأسهم مفهومين، ولكن في تلك الفترة كان باستطاعة حزب البعث أن يصفي المؤسسات الباقية على الزمن، والعائدة لشيعة العراق، بسهولة تامة.

في بداية حربه مع إيران، كان النظام في بغداد بحاجة أكبر إلى دعم الخوئي للجهود الحربية العراقية. فكان يصعب على النظام آنذاك أن يقوم بتحركات ضده بسبب ما قد يسببه ذلك من تأثير على الجنود الشيعة، وامتناع الخوئي عن تأييد الجهود الحربية يحكي بحدِّ ذاته مجلَّدات. وقد بدأت تظهر نغمة من قلة الاصطبار، إن لم يكن من الاستماتة، إلى رغبة الحكومة في الإعلان أنه كان يؤيد الحرب. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 1980 تمكن التلفزيون العراقي من إدراكه في مسجد في النجف كانت تقام فيه الصلاة والدعاء لانتصار الجيش العربي العراقي «على الفرس المعتدين»[18]. وفي شهر أيار/مايو 1981 أعلنت صحف الحكومة كخبطة صحفية كبيرة بأن الخوئي قد صلى من أجل دوام صحة صدام حسين[19]. ثم مورس ضغط أشدُّ من هذا، وأخفى، على الخوئي وأتباعه من أجل أن يؤيدوا الحرب. كان ذلك عندما قام النظام بتنظيم المؤتمر الإسلامي الشعبي الأول في بغداد في شهر نيسان/أبريل من العام 1983، لكن آية الله العظمى وعائلته رفضوا حضور المؤتمر. «كانت الحوزة أن تصبح مدمَّرة تقريباً»، يقول غانم جواد، وهو ناشط مهم في وقفية الخوئي في لندن، «لقد

اعتقلوا العلماء الناشطين، والطلبة الناشطين وقاموا باتهامهم بأنهم إما من مؤيدي إيران أو من مؤيدي حزب الدعوة». وقد تم حرمان الطلبة الأجانب من تأشيرات الإقامة في العراق. أما الطلبة العراقيون فقد سيقوا إلى الخدمة العسكرية الإلزامية. وقد قامت الجهات الأمنية العراقية بتشتيت حلقة المستشارين، والأصدقاء، والأقارب، التي تلتفُ حول آية الله العظمى[20]. وقد قام المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في العراق بزيارة النجف في شهر كانون الثاني/يناير من العام 1992، فقال: «إن عدد رجال الدين في النجف قد تم إنقاصه من ثمانية ـ تسعة آلاف منذ عشرين سنة إلى ألفين في السنوات العشر التي تليها، إلى ثمان مئة قبل حصول الانتفاضة في العام 1991»[21]. ولقد استمر الخوئي حياً وفي منصبه ربما بسبب خلافاته العلنية مع الخميني حول القيادة الدينية للدولة، الأمر الذي وجدته حكومة بغداد نافعاً لها، حيث إنها تُنكر سيادة القيادة الدينية الإيرانية على الطائفة الشيعية في العالم أجمع. أمّا بالنسبة إلى مناضلي الشيعة الذين أرادوا معارضة صدام بطريقة تأخذ شكلاً مباشراً أكثر من طريقة الخوئي، فإن البديل الوحيد الذي كان يتوفر لهم عن مذهب الاعتصام بالصمت، هو مجرد الهرب من البلاد.

لقد ضغط الإيرانيون أثناء ذلك الوقت من أجل إيجاد جماعة تشكل مظلة إسلامية عراقية شيعية واحدة تتأسس وتعمل تحت رعايتهم. كانت هذه هي النقطة الأوجب ضرورة من وجهة نظرهم في ذلك الوقت، سيما بعد أن تم طرد القوات العراقية عن الأراضي الإيرانية في صيف عام 1982. فلو قدِّر للقوات الإيرانية بعد ذلك أن تتقدم داخل الأراضي العراقية، وناشدت شيعة العراق أن يقوموا بإسقاط صدام حسين، فإنها سوف تكون حينئذٍ في حاجة إلى تنظيمٍ يجمع حلفاءها تحت مظلته. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1982، أعلن محمد باقر الحكيم عن تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI)، المجلس الذي سيجمع معاً كلاً من حزب الدعوة التابع للحكيم ذاته، ومنظمة العمل الإسلامي، وهي الجماعة التي كان أعضاؤها قد نفّذوا هجمات بغداد في شهر نيسان/أبريل من العام 1982. هذا المجلس الذي سيكون تحت

قيادة الحكيم ذاته. ومحمد باقر الحكيم، هو الولد الخامس لآية الله العظمى محسن الحكيم رجل الدين السابق، الشيعي، البارز، الذي كان يتولى المرجعية الدينية العليا قبل الخوئي. وقد ولد الحكيم في النجف عام 1939، وكان هو العضو المؤسس لحزب الدعوة. ولقد تم إدخاله إلى السجن سابقاً لكنه أُخرج بعد ذلك منه، وعفي عنه بعد محاولته تقديم وساطته أثناء حوادث مسيرة الأربعين الدامية في العام 1977. ثم إنه ما لبث أن هرب إلى سوريا في العام 1980، وانتقل بعد ذلك منها إلى طهران، تلك المدينة التي أصبحت، إلى جانب دمشق، قاعدة لجماعات المناضلين الإسلاميين. وكان قدَرُ عائلة الحكيم أن تدفع الثمن الرهيب بسبب معارضتها لحكم صدام، كما بسبب تحالفها مع إيران. ففي عام 1983، قام صدام، مذعوراً لتأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، بحركة اعتقالات واسعة لأعضاء عائلة الحكيم الذين كانوا لا يزالون باقين في العراق. ويقدر السيد محمد الموسوي، وهو صديق لهذه العائلة من النجف، أن ثلاثة وستين فرداً من أفراد هذه العائلة كانوا قد أعدموا على يد البعثيين خلال فترة الحكم البعثي[22]. وإثر هذه الاعتقالات، تمّ إعدام ثمانية عشر شخصاً، فيما أفرج عن شخصٍ واحدٍ فقط، هو السيد حسين الحكيم، ولكن ليس قبل أن يُجبر على مشاهدة عملية قتل أقربائه. لقد قيل له عند الإفراج عنه بأن يذهب إلى طهران ويخبر محمد باقر الحكيم عن المصير الذي لقيه هؤلاء. ولم تتوقف عجلة الموت عند ذلك الحد. فلقد كان السيد مهدي الحكيم يحضر مؤتمراً إسلامياً في الخرطوم في العام 1988 عندما أطلق النار عليه رجل مسلح كانت قد أرسلته السفارة العراقية هناك فأرداه قتيلاً في صالة الفندق الذي يقيم فيه.

كانت مصائر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق معلقة كلها على المجهود الحربي الإيراني. ولقد كان الإيرانيون يريدون قيام هذا التنظيم في أسرع وقت ممكن، حتى إذا انهار النظام السياسي في بغداد، وجدوا قيادة عراقية إسلامية يمكن إحلالها محله ـ لقد كان وضعُ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق يشابه كثيراً وضع الأحزاب الشيوعية التي واكبت دبابات الجيش الأحمر الروسي إلى داخل أوروبا الشرقية في العام 1945 لتحلَّ محل الإدارات

الحكومية المحلية التي كانت آنذاك قائمة فيها. إنما الفرق الوحيد في هذه الحالة، هو أن القوات الإيرانية لم تستطع أن تتقدم كثيراً في داخل العراق - وكان جيش بدر، وهو الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، يستقطب المنتسبين إليه من المناضلين الإسلاميين، ومن أسرى الحرب العراقيين، ومن بين صفوف مليون لاجىء عراقي من الموجودين في إيران. وكان جيش بدر تحت إمرة كولونيل إيراني في ذلك الوقت، وبالتالي كان تحت الإدارة الإيرانية المباشرة الكاملة. لذلك فقد اكتسب ذلك الجيش في سرعة، سمعةً مشبوهةً في العراق تقوم على اعتباره جيشاً يقوم بالمهام القذرة لمصلحة إيران. «لقد قاموا بتعذيب أسرى الحرب العراقيين أثناء الحرب»، يقول أحد أساتذة جامعة النجف، «لقد عذّبوا الجنود السنّة، كما عذّبوا الجنود الشيعة ضعف ما عذّبوا السُنّة لأنهم كانوا في العادة يسألون الأسير ما الذي دعاك إلى الانضمام إلى جيش صدام ما دام أنك شيعي؟»[23]. وفي السنوات التالية، لم يستطع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أن ينفض عنه تلك السمعة الرديئة. فقد بقي المجلس في نظر العديد من العراقيين تجمعاً لجواسيس إيران الذين قاموا بتعذيب مواطنيهم العراقيين.

واستمر عهد الإرهاب مستشرياً ضد كل إشارة تدل على نقمة محليّة في العراق. وكان المناضلون الإسلاميون يعرفون تماماً ما هو المصير الذي ينتظر كُلّاً منهم إذا ما اعتُقل في أي مكان من العراق. وقد صارت معاقبة أفراد عائلات المشتبه بهم، بما في ذلك الأطفال، أمراً شائعاً. وبعد حملة مداهمة على النجف في العام 1980، التي اعتقل خلالها عدد كبير من أفراد العائلات، فقد وجد سجين سابق طفلاً يبلغ عمره شهراً واحداً يبكي وهو ملقى على قارعة الطريق. وكان من المسلّم به أن الطفل قد تركته أمه هناك عامدة بعد أن تمّ حشرها في شاحنة بوليس أمني. «لقد كان هذا هو المناخ المرعب في النجف عندما عثر الرجل عليّ حتى أنه لم يجرؤ على الاستقصاء عن نسبي»، يستذكر اللقيط، الذي هو الآن رجل بالغ حسن التعليم في السابعة والعشرين من عمره وهو يعيش في العمارة في شرقي العراق، «لقد قرر الرجل أن يعتني بي، لكن ذلك خلف له

مشكلة أخرى لأن جيرانه لا بد من أن يعتقدوا أن الطفل إما ابن زنى، وإما ابن لأحد السجناء، وهذا ما سيجعله في مأزق كبير مع الحكومة. لذلك فقد قام بإرسالي إلى العمارة لكي يقوم على تربيتي زوجٌ وزوجة متقدمان في العمر، ولم أتمكن أبداً من التعرف على أهلي الحقيقيين»[24].

لم يكن قيام العراق بتحقيق أيّ نصرٍ حاسم في الحرب أمراً وارداً أبداً، مع أن المنشقين العراقيين كانوا يقومون بكثير من التفاؤل بحزم أمتعتهم استعداداً للعودة من طهران ودمشق كلما كان هناك هجوم إيراني جديد. والهزائم التي لقيها صدام في العامين 1981 و1982، عندما بدت هزيمة صدام الكاملة أمراً غير مستبعد، كانت قد أخافت الولايات المتحدة وحلفاءها. لذلك فقد قام دونالد رامسفيلد بزيارة سرية إلى بغداد في العام 1983 ليسلم رسالة مصاغة بكلٍّ دقة وعناية من الرئيس دونالد ريغان إلى صدام حسين تقول إن واشنطن تدعم العراق. عندها بدأ العراق باستعمال الغازات السامة على نطاق واسع وذلك للمرة الأولى في عمل غير مسبوق منذ الحرب العالمية الأولى، دون أن يحتج على ذلك أحدٌ في العالم كله. وقد أعيد فتح أبواب السفارة الأميركية في بغداد في العام 1984، كما قامت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه) بتمرير صورٍ مأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية تظهر فيها مواقع القوات الإيرانية. وقد قامت الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن الدول الأوروبية الغربية، بمنح قروضٍ، وفتح اعتماداتٍ للعراق. وبدأ المدُّ يتحوَّل. وفي شهر نيسان/أبريل من العام 1988، استطاع الحرس الجمهوري العراقي إعادة احتلال إقليم الفاو متقدماً خلف عاصفة ثلجية من الأسلحة الكيماوية التي تضمنت غاز الخردل، وغازيّ السّارين، والتوبان، وسواها من غازات الأعصاب. كما قامت المقاتلات الحربية العراقية بمهاجمة ناقلات النفط الإيرانية بصواريخ إكسوسِت الفرنسية. وعندما رد الإيرانيون على ذلك الهجوم بالهجوم على ناقلات النفط الكويتية، فإن الولايات المتحدة وافقت على إبحار الناقلات الكويتية وهي ترفع العلم الأميركي. لقد كانت الولايات المتحدة تشترك اشتراكاً فعّالاً في الحرب إلى جانب العراق. وبعد أن قامت باخرة حربية أميركية بإسقاط طائرة ركاب إيرانية أثناء طيرانها إلى دبي

في شهر تموز/يوليو من العام 1988، فإن الإيرانيين استنتجوا أن كفة التحامل ضدهم باتت كبيرة جداً فأعلن الخميني أنه قد صار عليه «تجرُّع الكأس المُرَّة»، ووافق على وقف إطلاق النار في الثامن من شهر آب/اغسطس من العام 1988.

قد يكون صدام حسين قادراً على توحيد جماعات من العراقيين خلف الشعارات القومية كلما لاح له أن انتصاراً إيرانياً بات يبدو ممكناً، لكن الصراع العنيف الدامي والمتطاول الأجل، قد أدّى إلى تلطيخ سمعة الوطنية العراقية. ولذلك، وعندما قام صدّام بغزو الكويت في شهر آب/اغسطس من العام 1990، فإنه وجد أن بئر الوطنية الذي اعتاد أن ينضح منه، قد نضب. لم يعد ثمة رغبة عند العراقيين بالعودة ثانية إلى القتال، خاصة في حرب كانوا يعرفون أنه يجب أن يخسرها العراق. وعندما دعي الضباط الذين سلخوا سنوات عمرهم في الجيش إلى الخدمة في خريف 1990، فإن كثيرين منهم شرقوا بدموعهم. أمّا التبجح الرسمي فكان لا يزال هو هو: فقد التزم صدام بإنشاء جيش قوي مؤلف من مليون جندي. وعندما ذهبتُ في إحدى المناسبات بناء على دعوة من وزارة الإعلام، لأرى جزءاً من تلك القوة العسكرية العظيمة وهي في وسط تدريباتها، فإنني لم أر سوى مجموعة من الخدم السودانيين المذعورين، ومن عمّال البناء المصريين التعساء وهم يتدربون على بنادق كلاشينكوف قديمة. أمّا في النجف، فقد أصدر أكبر مرجع ديني شيعي مؤثر في العراق فتوى يقول فيها إن على الناس أن يمتنعوا عن أن يشتروا من الجيش العراقي أياً من البضائع المنهوبة من الكويت. فتوى أخرى قالت إنه ممنوع على الجنود العراقيين الشيعة القيام بأداء الصلاة على الأراضي الكويتية؛ وعلى من كان منهم متواجداً في الكويت فعلاً، أن يؤدي صلاته داخل السيارات والشاحنات فقط[25]. وهذه الفتاوى ذات الدلائل الشيعية اللامباشرة، لا تعني سوى أن الخوئي يعبّر بواسطتها عن عدم موافقته على الغزو. والاجتماعات الشعبية التي حاولت الحكومة حشدها في بغداد، لتعزيز المعنويات، لم تكن تلقى استجابة حاشدة من الناس. فإن أكبر تجمع استطعتُ أن أشهدَه في شوارع العاصمة عشية ابتداء الحرب في السابع عشر من كانون الثاني/يناير من العام 1991، لم ينكشف سوى عن مجموعة من هواة

التفرج على الحَمَام. ولم تعد العقوبات الوحشية تنفع لحفظ الانضباط في الجيش. وعندما تقدمت قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة، فإنها وجدت أن نصف قوات الجيش العراقي قد هجرت مواقعها قبل أن يبدأ القتال. أما القوات التي كانت لا تزال باقية في مواقعها فهي قلَّما اشتركت في أيِّ قتال. وقد خسر العراق 2100 دبابة في الكويت، لكن فرق تقدير الخسائر الأميركية أصيبت بالدهشة عندما تأكدت من أن عشرة بالمئة فقط من هذه الدبابات هي التي كانت قد دُمِّرت في القتال. أما باقي الدبابات فقد كانت مهملة ومتروكة. إذ لم يكن قد بقي لدى العراقيين أيّ رغبة في القتال من أجل صدام.

الفصل الخامس

انتفاضة الشيعة

كان آية الله العظمى الخوئي يضطجع على أريكة قرب شباك في بيته في الكوفة، لحيته البيضاء غير الممشوطة التي تغطي صدره، فيما هو سارح في استذكار رحلة اثنتين وتسعين سنة مرت من عمره. وها هو الرجل ساهمٌ في نظرته المحدِّقة في البعيد، كما لو أنه لا يحسُّ بوجود رجال الأمن العراقيين الذين دخلوا عليه فجأة حتى كانوا يملأون غرفته. جرى ذلك بعد أسابيع قليلة من انتفاضة الشيعة في شهر آذار/مارس من العام 1991 التي حدثت على أثر الهزيمة الماحقة للجيش العراقي في الكويت، عندما سيطر الجنود الشيعة المتمردون على كل المدن الواقعة إلى الجنوب من بغداد حتى باتوا قريبين من نقطة إسقاط صدام حسين ـ هذا، ورفضت القوات التي تقودها الولايات المتحدة، أن تتدخل عندما قامت قوات الجيش العراقي التي ما زالت على ولائها لصدام بهجماتٍ مضادّة عنيفة، ساحقة بتلك الانتفاضة، وبادئة عمليات اقتصاص وانتقام رهيبة. وكنت في الأردن، بين عددٍ من الصحافيين الذين تم طردهم من العراق عندما وصلت أولى الأخبار إلى بغداد عن الانتفاضة، في بدايات شهر آذار/ مارس. ثم ولدهشتي، فقد تمَّ السماح لي بالعودة إلى العراق من جديد. إذ لا بد أن الحكومة، يومذاك، أرادت أن تُري الصحافة في العالم أن المقاليد في العراق قد عادت إلى سيطرتها من جديد. وعندما غادرنا فندق الرشيد في بغداد في الصباح المبكر من الخامس عشر من شهر نيسان/أبريل في قافلة واحدة من السيارات يرافقها أدلاء (مراقبون) من وزارة الإعلام، متجهين نحو الكوفة والنجف، لم تكن

ندري أنه سيمكننا الالتقاء مع الخوئي. ولدى وصولنا إلى المنزل الذي يصعب وصفه، والذي يقيم فيه، فقد لفتني أنني وجدت البيت محاطاً بحراسٍ من خارجه، كما كان ثمة رجال في ثياب مدنية في داخله أيضاً. وكان من البيِّن أن الرجل موضوع تحت الإقامة الجبرية في منزله ـ كما بدا لي أنه وحيدٌ، خلا عن محتجزيه. إذ لم يكن باستطاعتي أن أتبيَّن وجود أحدٍ ممن هم يقدَّرون بعشرات الآلاف من الأقارب والأتباع والمريدين الذين يتوقع المرء أن يجدهم حول آية الله العظمى الذي هو بعد كل شيء، القائد الروحي الأعلى لما يزيد عن مئة وخمسين مليون شيعي حول العالم. ولقد كان من شأني عدم الشعور بالارتياح بينما أقوم بمهمة أخذ حديث من السجناء. والسبب، هو أنه من المستحيل معرفة مدى الضغوطات، أو التهديدات المسبقة التي قد تكون عُمِلت ومورست عليهم. ولقد بدا الأمر في هذه المناسبة بالذات، أبعد ما يكون عن الإنصاف لما فيه من مضايقة لرجل طاعنٍ في السن يحيط به رجالٌ أمنيون عراقيون من البوليس السرِّي. ومع كل ذلك، فقد قمت بسؤال الخوئي عما يعتقده بخصوص الانتفاضة الشيعية. بقي بضعة دقائق على صمته، حتى خُيِّل إليّ أن الرجل ربما لم يسمع سؤالي. ثم بدأ كلامه بصوت لاهثٍ شديد الانخفاض فقال: «إن الذي حصل في النجف وسواها من المدن هو شيء غير مسموح به، وهو مخالف لشرع الله تعالى». لقد كانت إجابته مصاغة بعناية كافية، وبقدرٍ من الغموض مقصود. إذ لم يكن في العبارة ما يوضح ما إذا كان قصده إدانة الأعمال التي قام بها المحتجون، أم تلك التي صدرت عن قوّات السلطة. لكنه تابع كلامه قائلاً: «لا أحد يأتي إلى هنا لزيارتي، لذا، فإنني لست على علمٍ بما يجري. وإنني أجدُ صعوبة شاقة في التنفُّس»[1].

لقد كنت مصيباً في اعتقادي أن الخوئي موضوع تحت ضغوطات قوية من النظام، تدفعُه إلى إدانة الانتفاضة. لقد بدأ الأمر كله في البصرة في الأول من شهر آذار/مارس، وبحلول الرابع منه، كانت الانتفاضة قد امتدَّت إلى النجف. ولم يمضِ يومان على سيطرة القوات المعارضة للحكومة على المدينة حتى أطلق الخوئي أولى فتويين كان قد أفتى بهما يحث فيها المسلمين «على المحافظة على المزارات المقدسة، وعلى المحافظة على أملاك الناس، وعلى المؤسسات الحكومية.

كما ناشد الجميع القيام بدفن جثث القتلى الملقاة في الشوارع، ولم يفلح ذلك النداء. أما الفتوى الثانية فكانت قد صدرت عنه بعدما عزّز المحتجون انتصارهم، وذلك بتأسيسهم للجنة عليا يقوم الشيعة تحت إشرافها بتأمين الأمن والانتظام العام في مناطقهم. وبالنسبة لشخص شديد التشكك مثل صدّام حسين، فإن مثل هذا القرار لا بد من أن يبدو له وكأن الخوئي قد أجاز قيام سلطة إدارية بديلة لإدارته. لذلك، فعندما أعادت القوات العراقية بسط يدها على النجف، فإنها قامت باعتقال الخوئي. وقد أفاد أحد المقيمين في النجف عندما استمعت إليه منظمة حقوق الإنسان في وقت لاحق، بما يلي: «لقد شاهدتُ من منزلٍ مجاور كيف أن بعض الجنود قد قام بإلقاء القبض على الإمام [الخوئي] وعلى أربعة رجال من القيادة الدينية، بالإضافة إلى المتمردين. ولقد قاموا بإجبار الإمام الذي قد تجاوز التسعين من عمره، على المشي دون أن يساعده أحد، وحيث إنه عاجز عن المشي بمفرده، فقد سقط أرضاً. ثم ساعده نجله على القيام، وتمّ اقتياد الجميع بعد ذلك»[2]. وهكذا، تم اقتياد الخوئي ونجله محمد تقي إلى مقر المخابرات العسكرية في بغداد، في اليوم التاسع من شهر آذار/مارس، وفي اليوم التالي جرى استدعاؤهما إلى مقابلة غاضبة مع صدام حسين. وقد روى محمد تقي، الذي بقي صامتاً طوال تلك المقابلة، في وقت لاحق أن صداماً قال لوالده: «لم يخطر في بالي أن تُقيم على القيام بأيّ عملٍ شبيه بهذا العمل». وقد أجاب آية الله العظمى إن كل ما كان يحاول أن يفعله هو محاولة السيطرة على أعمال العنف. «كلا، بل إنك أردت أن تسقطني من الحكم»، أجابه القائد العراقي، «والآن، ها أنت قد خسرتَ كلَّ شيء بعدما قمتَ بكلِّ عملٍ أراد لك الأميركيون أن تفعله»[3].

وقد أجبر صدّام الخوئي على الظهور إلى جانبه على شاشة التلفاز، وعلى تلاوة بيان يدين فيه العنف. ولم يكن لآية الله العظمى بُدٌّ من الانصياع. ولقد قام البوليس السريُّ باعتقال مئة وخمسة أشخاص من المقربين من الخوئي في مدينة النجف في وقتٍ ترافق مع اعتقاله، بما فيهم صهره محمود الملاوي، وآية الله مرتضى كاظمي خلخالي البالغ تسعة وثمانين سنة من عمره، بالإضافة إلى

عشرات سواهم من علماء الشيعة. أما عائلة الحكيم فقد جرى استهدافها بالملاحقة مرة أخرى، باعتقال رجلي دينٍ وثمانية أعضاء آخرين من رجالها. ورغم الحملة المستديمة التي قامت بها منظمة حقوق الإنسان للكشف عن مصير هؤلاء المعتقلين، فإن معتقلاً واحداً منهم، هو من الجنسية الباكستانية، كان وحده هو الذي تمّ تحريره. أمّا باقي المعتقلين، فقد انتهى الأمر بهم إلى المقابر الجماعية التي آوت عشرة آلاف من سواهم من الشيعة الآخرين الذين جرى قتلهم في ذلك الوقت. ولم يسمح سوى للخوئي وولده محمد تقي بالعودة إلى منزلهما المشدَّد الحراسة في النجف، حيث كنت قد قابلتُه بعد أسابيع قليلة من عودته.

إن العصيان الذي عُرف فيما بعد في العراق باسم انتفاضة شعبان، والذي انفجر مع بدايات شهر آذار/مارس، ما لبث أن أعاد تشكيل المشهد السياسي والديني في العراق. فقد سرى العصيان سرياناً فورياً متفجراً ناجحاً في الجنوب الشيعي، كما في كردستان، لكن ليس في بغداد، ولا في المناطق الاستراتيجية المتوسطة السنية. ففي هذه المناطق كان صدام قادراً على البقاء ممسكاً بالسلطة بشكل جيد. فالخوف السنيّ من الشيعة والأكراد، ربما قد ساعد في تعزيز دعم طبقات المجتمع العليا تلك، لسلطته. وقد أعاد الضباط السنّة الذين كانوا يخططون للإطاحة بصدام بعد الهزيمة المدوّية في الكويت، النظر في تحركهم هذا[4]. أحد أصدقائي، وكان رفيع الثقافة من رجال الصحافة، لم يكفّ عن الإسرار إليّ سراً عن قرفه من النظام وعن أمله بأن يراه قد سقط يوماً. لكنه كان أيضاً رجلاً سنياً. وهكذا، فإنه اعترف لي أثناء الانتفاضة أنه لا بد له من أن يشعر بالخوف على حياته وعلى حياة عائلته في ما لو تمكن المتمردون من السيطرة على بغداد. وكان مبلغ خوفه هذا كافياً لكي يجعله يتمنى أن يتمّ سحقُ هذه الانتفاضة ـ ولعلّ الرجل كان مبالغاً في خشيته من قيام مذبحة تستهدف السنّة، لكنه كان مصيباً في شكوكه التي تذهب إلى أنه حالما تتراخى القبضة الحديدية لصدام، فإن بئراً مطمورة من الحقد ضد نظام الحكم لا بدّ لها من أن تنفجر حالاً في أوساط الطائفة الشيعية. أمّا سناء محمد، وهي امرأة شيعية موظفة في

دائرة حكومية محلية في كربلاء، فقد شرحت كيف أنها كانت قد قابلت بعد سقوط المدينة فوراً في يد المتمردين، امرأتين في الشارع، كانتا تسألان بعض الأسئلة عن مكان وجود رجالٍ معينين. وهاتان المرأتان كانتا شيعيتين، وقد شرحتا لها أنهما قد جاءتا من مسافة مئة ميل عبر مناطق العراق التي مزقتها الحرب لأنهما «تبحثان عن رجلين من رجال صدام الأمنيين، كانا قد أقدما على قتل إخوانهما. ولذلك فإنهما تريدان الانتقام من هذين الرجلين ثأراً لإخوانهما»[5].

فعمليات الانتقام التي تعرّض لها موظفو البعث خلال الانتفاضة، وحتى ردّة الفعل البعثية التي كانت أشدُّ عنفاً وأدهى، قد جعلت الفجوة بين السنّة والشيعة في العراق فجوة تكاد تستعصي على الترميم. فكل طائفة باتت تمتلك نظرة مغايرة تماماً لنظرة الأخرى في فهمها لما كان قد حصل خلال الانتفاضة. على سبيل المثال، لم يكن ثمة دليل على أن الدور الإيرانيّ فيها كان ذا أهمية أو تأثير. وهذا الأمر، أغضب المتمردين والمتعاطفين معهم. فخلال القصف الأميركي في بدايات العام 1991، فإن حسين الشهرستاني، وهو عالم نووي عراقي، وعضو في حزب الدعوة، كان قد استطاع الهرب من سجن أبو غريب، بعد أن كان قد أمضى فيه اثنتي عشرة سنة من الاعتقال. وكان الرجل قد اعتقِل، وتمَّ تعذيبه تعذيباً وحشياً في العام 1979 بسبب إصراره على رفض مساعدة صدّام على بناء قنبلة نووية. لقد كان هذا الرجل شديد الانتقاد للدور الإيراني حين قال: «لقد قاموا بتشجيع قيام الانتفاضة ثم أقدموا على خيانتها بعد ذلك»، وتابع «لقد سمحوا لعددٍ قليلٍ من الناس بعبور الحدود لتقديم المساعدة، ولم يسمحوا لأيٍّ منهم بنقل سلاحٍ معه. وهم بالطبع لم يضعوا شارات واضحة فوق رؤوسهم [لآية الله الخميني] فلقد كانوا خائفين من ردّة الفعل الأميركية»[6]. لكن الطائفة السنيّة كانت قد اقتنعت أنّ الانتفاضة قد تمَّ التحريض عليها وتعزيزها بواسطة إيران. وهذا ما دفعهم لممارسة أشدّ الضراوة في معاملتهم لأي شيعيٍّ تجعله قلّة حظه قيد الاعتقال بعد ذلك. لقد بات السنّة ينظرون إلى الشيعة باعتبار أنهم مجرّد بيادق في يد إيران، بل عناصر خائنة للبلاد. فالكولونيل عثمان، وهو ضابط سابق كان مركزه في مدينة كربلاء في وقت قيام الانتفاضة لا يخالجه

أيُّ ندمٍ أبداً بسبب الدور الذي قام به من أجل قمع الانتفاضة، فهو ما يزال على ثقته الثابتة حتى هذه الأيام «بأن إيران كانت تقدم المساعدة [للمتمردين] عبر الحدود، على شكل مواد غذائية، وأسلحة، وعملاء مخابرات سرية، وكانت إيران تقوم على مساعدة الأوباش والغوغائيين، وتساندهم معنوياً ومالياً»[7].

لقد كان سبب الانتفاضة هو الهزيمة المذلّة للجيش العراقي في الكويت. تلك الهزيمة التي أسقطت هيبة النظام وأضعفت أدواته القمعية. ففي الأشهر الستة التي تلت غزو صدام للكويت، اعتقد كثيرون من العراقيين أن رئيسهم لا بدَّ من أن يقدم على عقد صفقة مع الولايات المتحدة في ربع الساعة الأخيرة. فهم كانوا يدركون أنه ليس باستطاعة العراق أن يصمد أمام تجمُّع القوى الواسع الذي كان قد حشده الرئيس الأميركي جورج أتش. دبليو. بوش ضدهم. «لم نكن نتوقع اشتعال حرب بالفعل»، قال جنرال هرب لاحقاً إلى إنكلترا ، «لقد حسبنا أن الأمر كله مجرَّد مناورة سياسية»[8]. وعندما صار الجيش العراقي في الكويت يتعرض لنيران القصف على مدار الساعة في التاسع عشر من شهر كانون الثاني/يناير فإن جنود هذا الجيش، ومعظمهم من الشيعة والأكراد المجندين تجنيداً إلزامياً، أدركوا أنه لن يكون لتلك الحرب سوى نتيجة واحدة محسومة. لذلك فإنهم قاموا بإخلاء مراكزهم كالقطعان. وبعد ذلك ببضعة أشهرٍ، أجريتُ مقابلة في كردستان مع النقيب آزاد شيروان، وهو ضابط استخبارات في لواء مدرَّع كان متمركزاً في الكويت. فأخبرني أنه في الوقت الذي بدأ فيه هجوم قوات التحالف في الرابع والعشرين من شهر شباط/فبراير، فإن معظم رجاله كانوا قد اختفوا: «في لوائنا كان معظم المقاتلين من الضباط أنفسهم. والسبب في ذلك يعود إلى أن معظم الجنود كانوا قد لاذوا بالفرار»[9]. فالعراقيون من جميع الفئات فطنون جداً لاشتمام الأرياح السياسية. ولقد كانوا على حيطة كبيرة بالأمور بسبب قيامهم بالاستماع سراً إلى أجهزة الترانزيستور؛ فلقد علم الجنود في الكويت أن المعركة باتت خاسرة حتى من قبل أن تبدأ. وعندما أمر صدام حسين جنوده بالانسحاب من الكويت، بعد يومٍ واحد من بدء هجوم قوات التحالف، فإن الجيش العراقي قد تفرّق شمله بكل بساطة.

«لقد كنا متلهّفين للانسحاب، من أجل وضع حدٍّ لتلك المغامرة الخرقاء، عندما أعلن صدام حسين أوامره بالانسحاب بعد أقل من أربع وعشرين ساعة، مع أن ذلك الأمر قد جرى دون اتفاق رسمي يضمن سلامة القوات المنسحبة»، روى أحد الضباط بمرارة ملحوظة. لقد كان هذا الضابط ورجاله في شكٍ من أمرهم أن صداماً كان لا يبالي حتى وإن أبيدت وحدات عراقية نظامية بكاملها ما دام أنه يستطيع المحافظة على فِرَق حرسه الجمهوري القيصري، «كان علينا التخلي عن دباباتنا وعن عرباتنا من أجل اجتناب الغارات الجويّة علينا. لقد سرنا مشياً على الأقدام مسافة 100 كلم في اتجاه الحدود العراقية، جائعين، عطشى، ومنهكي القوى»، حتى وصلوا إلى بلدة الزبير جنوبي البصرة. «وفي الزبير اتخذنا قرارنا بوضع حدٍّ لصدام حسين ونظامه. قمنا بإطلاق النار على صوره، وقد تبعنا المئات من الجنود المتقهقرين إلى تلك البلدة وانضمُّوا إلى العصيان؛ ومع حلول بعد ظهر ذلك اليوم، كان عددنا قد بات يربو إلى عدة ألوف. ثم انضمَّ المدنيون إلينا وبدأت التظاهرات، فقمنا بالهجوم على مبنى الحزب، وعلى مبنى الخدمات الاجتماعية»[10].

ثم ما لبث التمرد أن امتدَّ بسرعة إلى البصرة حيث امتلأت الشوارع بالجنود الغاضبين التاركين لوحداتهم. وقد صار جزءاً من ميثولوجيا ذلك التمرد أن الطلقة الأولى فيه قد أُطلقت في ساحة سعد في البصرة في اليوم الأول من شهر آذار/مارس من يد رامي دبابة، وقد قام بإطلاقها من مدفع دبابته على الوجه المبتسم لصورة صدام حسين المعلقة على أحد الأعمدة العملاقة التي كانت تزين كل شارع في العراق. ويقال إن هذه الطلقة كانت بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت الانتفاضة، ولذلك فقد كانت تلك اللحظة لحظة رمزيَّة في ذلك التمرد. فكلُّ شخص يتذكر أنه كان قد سمع بهذه الحكاية، وهي اللحظة الأولى التي أطلقت عجلة التحدي في وجه الديكتاتور، لكن اسم رامي الدبابة نفسه بقي غامضاً ومتستراً عليه. وعلى كلِّ حال، ليس من شكٍّ حول ما جرى من أحداث في بقية ذلك النهار. فالجماهير المناهضة لحزب البعث هاجت في الشوارع. «لقد كانت الشوارع مليئة بالناس، ومعظمهم من الجنود»، يروي رجل أعمال عراقي

مهجَّر كان قد عاد إلى العراق من إيران قبيل الانتفاضة بقليل، «كانوا ينادون بالشعارات، ويقومون بكتابتها على الجدران، كما كانوا يمزقون صور صدام ويحطمون الأنصاب التذكارية التي تعلو عليها صورته. كما كانوا يقتلون أعضاء حزب البعث»[11]. ولقد كان القتال بشكلٍ خاص كثيفاً لأن ستة آلاف عسكري موالٍ من الحرس الجمهوري كانوا في مواجهة خمسة آلاف فار من الجيش النظامي.

وقد تمَّ حشر وإضافة أحداثٍ كثيرة إلى ساعات النشوة الأولى ـ لكن الدموية أيضاً ـ للانتفاضة بحيث إن المشاركين فيها رووا روايات مختلفة عمّا قد حدث. وبعد شهر من ذلك، وكانت دبابات صدام حسين قد أعادت السيطرة من جديد على المدينة، قمت بسؤال الدكتور وليد الراوي، وهو المدير الرصين الرابط الجأش لمستشفى البصرة التعليمي، عن ذكرياته عن ذلك التمرد. فقال لي إن تطور نسق التمرد كان في الحقيقة أبطأ مما جرى تصويره من قبل الآخرين. وكانت أول معرفته بذلك الحدث عندما أخبره رجل بوليس أن ثمة أحداثاً عنيفة في المدن الصغيرة والقرى عند أطراف المستنقعات الواقعة ما بين البصرة، والعمارة، والناصرية، وهي أمكنة ما برحت مأوى يختبىء فيه الثوار المناوئون للحكومة. «وفي وقتٍ لاحقٍ من ذلك النهار، حضرت عصبة من خمسين متمرداً إلى المستشفى وانتزعت منه ثلاثة مرضى كانوا من أفراد القوى الأمنية. وقد أطلقوا النار على أحدهم في حرم المستشفى نفسه». وعندما تجولتُ في وسط المدينة رأيت مكاتب حزب البعث التي كان قد تمَّ إحراقها. لكن عدا عن ذلك، فإن الأضرار المرئية كانت محدودة. فمنذ بداية التمرد، أظهر المتمردين اعتقاداتهم الإسلامية التطهرية. وقد روى لي محمد قاسم، وهو مدير فندق برج البصرة أن رجالاً مسلحين كانوا قد حضروا في اليوم الأول للانتفاضة إلى فندقه: «لقد سألوني عن وجود أي نزلاء بعثيين عندي، أو عن أيِّ وجود للكحول. وقد قلت لهم كلا.. فانصرفوا». ولم تكن كل الفنادق محظوظة مثل هذا الفندق. فعصبة أخرى من المنشقين اندفعت إلى داخل فندق الشيراتون الرديء السمعة بوجود مضيفاته الفيليبينيات أثناء حرب العراق مع إيران. لقد كان الفندق مقفلاً لكننا

لستطعنا أن نرى من الأسفل في الشارع آثار السخام الأسود حيث قام المتمردون بإشعال النيران في طبقته العليا وأحرقوا تسع عشرة غرفة من غرفه[12].

كما جرت أعمال شنق متفرقة في أجزاء أخرى من المدينة. فقد جرى اقتحام دائرة الاستخبارات العسكرية على يد جماعة من المتمردين في اليوم الثاني من الانتفاضة وتمَّ قتل الجنود الذين كانوا بداخل المبنى، وعند الأرض المحاذية لرصيف شط العرب وُجد جسد لمسؤول بعثي مربوط في عنقه مع حربة ناشبة في صدره. وكان ثمة من سرق فردتي حذائه لأن القدمين كانتا حافيتين[13].

لقد كان الدكتور الراوي مصيباً في اعتقاده أن حوادث الانتفاضة الأولى قد بدأت في القرى خارج البصرة. ومن داخل فيلاً كان قد تمَّ تجهيزها على عجلٍ في بغداد، كان الجنرال وفيق السامرائي الذي لا يكاد يتجاوز الاربعين من عمره، وهو رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية، يراقب الأحداث والتطورات لمصلحة الرئيس صدام حسين، ويقوم بإعلامه بها، وذلك في الأيام الكارثية التي أعقبت الهزيمة في الكويت. وكان قد هرب مسرعاً إلى هذا المركز الطارىء قبل بدء العمليات الحربية وذلك وفقاً لتوقعاته التي جاءت صحيحة، أن المكاتب الرسمية الضخمة للاستخبارات العسكرية سوف يجري تدميرها بواسطة الصواريخ والقنابل الذكية خلال الساعات الأولى من الحرب. وكانت تلميحاته الأولى تقول إن هجمات فدائية صغيرة متفرقة قد بدأت وإنه قد أُعلم بها في مكالمة هاتفية مقلقة من البصرة. وكان متمردون قد نصبوا كميناً لحامد شكر، وهو جنرال في الجيش، عندما كان يقود سيارته مع مرافق شخصي له عند مصنع للورق على بعد ثلاثين كيلومتراً من البصرة. كان هذا عند طرف المستنقعات حيث الكثبان الواسعة المكتظة بنباتات القصب، وهي إحدى المناطق القليلة المناسبة لاختباء رجال العصابات في جنوب العراق بكامله. وقد قام السامرائي بالاتصال بصدام حسين الذي أسرع إلى مركز قيادته، وحالما وصل إليه صدام كان ثمة اتصال

هاتفي ثانٍ، وكان الاتصال هذه المرة من الجنرال نزار الخزرجي آمر الجنوب الغربي للعراق بكامله، والذي يتخذ من مدينة الناصرية مكاناً لمركز قيادته. والناصرية مدينة شيعية يزيد عدد سكانها عن مليون شخص. كان الخزرجي ينادي بأعلى صوته فوق سماعة الهاتف، حيث كان خط الاتصال ضعيفاً جداً بحيث إن الجنرال السامرائي كان لا يكاد يسمعه. وقد قال الخزرجي: «إن المتمردين يحاولون مهاجمتنا». وخوفاً من ألاّ يجري تصديق كلامه، فإنه رفع سماعة هاتفه وسأل: «ألا تستطيع أن تسمع أصوات إطلاق الرصاص؟» وبسبب رداءة الاتصال الهاتفي، فإن السامرائي لم يكن قادراً على سماع شيء من ذلك. وقد طلب الخزرجي إرسال طائرة هليكوبتر إليه لإخلائه. «وقد أخبرتُ صداماً الذي كان يجلس في مكتبي بما يدور في الناصرية فأمر بإرسال طائرة هليكوبتر لإخلاء الخزرجي»، روى الجنرال السامرائي. لكن الجيش العراقي كان يتفسخ بصورة سريعة. فلقد قال الضابط الذي يتولى إمرة الطوافات بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً لأننا «لا نملك أية طائرة هليكوبتر في المنطقة». لكن سرعان ما سمع صدام حسين والجنرال السامرائي أن الوقت قد تأخر كثيراً: فالمبنى الذي يتحصن فيه الخزرجي قد تم اقتحامه على يد المتمردين وأن الجنرال قد أصيب بجراح بليغة وتمّ اقتياده أسيراً»[14].

وثمة حكايات أخرى تروى في العادة عن أحداث تلك الفترة، إما على ألسنة رجال الحكومة، أو على ألسنة أخصامها، لكن من النادر أن تروى الحكاية نفسها من المصدرين معاً. أمّا الرواية عن إلقاء القبض على الخزرجي على الأقل، فيوجد شاهد ثقة على هذه الرواية، وهو رجل بارز من رجال الناصرية يدعى كاظم الرّيسان، وكان قد رأى الذي جرى. وروايته شديدة الجدارة بالتصديق لأنها تطابق ما كان قد رواه لي السامرائي بعد هربه إلى لندن بعد عدة سنوات من ذلك. كما أنها تثبت كيف أن عصابات متفرقة من الثوار الشيعة الذين يختبئون في المستنقعات كانوا قادرين على الاستفادة من انكسار شوكة سلطة الحكومة. فقد كان الريسان قد رأى أربعة عشر شاباً مسلحين بأسلحة خفيفة يأتون من منطقة المستنقعات ويتجهون نحو وسط الناصرية. وقد كان الرجال يرددون قول

«الله أكبر! الله أكبر» بينما هم يتقدمون. وفجأة انضم إليهم المئات من زملائهم الريفيين. فانهار مسؤول حكوميٌ كبير هو الجنرال الخزرجي، وعلق في وسط القتال وحوصر في أحد المباني مع ستين أو سبعين من الموالين. ولعله في تلك اللحظة كان قد عمد إلى القيام بمكالمته الهاتفية التي شكا فيها كربه ولكن عبثاً استطاع أن يحصل على أيِّ مساعدة من بغداد. ويقول الريسان إن القتال قد استمر لعدة ساعات وأن كل من كان في داخل المبنى قد قُتِل ما عدا الخزرجي الذي أصيب بجراح بليغة. ومن العجيب أن المتمردين لم يشاؤوا قتله، لكنهم بدلاً من ذلك، قاموا بنقله إلى مستشفى محلي. ومن هناك، تم إخلاؤه بواسطة فريق إنقاذ هجومي مجوقل استطاعت بغداد أخيراً تأمينه. والريسان هذا، الذي ما لبث أن هرب لاحقاً إلى المملكة العربية السعودية، لم يدرِ ما هو السبب الذي كان وراء الاحتفاظ بحياة الخزرجي، في الوقت الذي كان فيه بعثيون كثر أقلّ أهمية منه بكثير، تجري مطاردتهم وقتلهم[15].

لقد انتشرت الانتفاضة بسرعة غير اعتيادية من البصرة إلى الناصرية شمالاً، ثم إلى المدن الشيعية المتناثرة على طول مجريي نهري دجلة والفرات. ومع أن منزل آية الله العظمى الخوئي في النجف، الذي هو قلب الإيمان الشيعي، كان محاطاً من قِبل النظام بالشكوك والرِّيَب، كما أنه كان دائماً يعجُّ بجواسيس البعث، فإنه بالرغم من كل ذلك، كانت توجد بعض الدلائل على وجود متمردين فيه منذ أوائل شهر شباط/فبراير. ففي الرابع منه، وأثناء تشييع جنازة يوسف الحكيم، وهو رجل دين معروف جداً، وفرد من عائلة شهيرة بعدائها للنظام، فإن المشاركين في جنازته قد هتفوا بهتافات معادية لصدام حسين. لقد عرف الناس أن الحرب في الكويت لا تسير سيراً حسناً. وكنت أنا نفسي قد وقفت في باحة مقام الإمام علي بعد ابتداء حملة القصف بالقنابل، أراقب النعوش الخشبية المتواضعة للجنود القتلى، الملفوفة بالعلم العراقي، وهي تمر محمولة أمامي. والغارات الأميركية الجوية التي قتلت خمسة وثلاثين شخصاً في النجف قد برهنت أيضاً أن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئاً لوقاية أبناء شعبها شرَّ الضربات الجوية. ولقد قمت مرة بزيارة الأنقاض العائدة لبيت مدمَّر، ذلك المنزل

الذي كان مرة بيتاً لعائلة الحبُوبي التي قُتل ثلاثة عشر شخصاً من أفرادها بسبب قنبلة حصل خطأ في توجيهها، وكانت على ما يبدو موجهة إلى محطة ثانوية للطاقة الكهربائية واقعة على مقربة من ذلك المنزل.

وفي الثاني من شهر آذار/مارس، كان الجنود الغاضبون الفارُّون من الكويت، قد بدأوا بالوصول إلى النجف، وكان أحدهم جندياً محترفاً من أهل المدينة ويدعى عبد الحسن الخفاجي. والأخير يروي بمرارة كيف أنه هو ورجاله قد «طوردنا مثل الجرذان» إلى خارج الكويت خلال المعركة الخاسرة، وكيف كانت «الشوارع مليئة بالهاربين»، وكيف أن «كل هيكلية الجيش قد ضاعت، وأن كل نفرٍ بات رئيس نفسه. وقد وصلت إلينا أنباء أن شخصاً ما، قد أطلق النار على صورة صدام في البصرة». وفي اليوم التالي ذهب إلى تظاهرة في باحة مقام الإمام علي القريبة من المزار. «في البداية كان هناك حوالي مئة شخص، وكثير منهم ضباط في الجيش من النجف قد فرُّوا من الخدمة. وقد كانت القوى الأمنية تعرف بذلك، وكانت موجودة هناك أيضاً. لقد كان المتظاهرون يهتفون: ارفع يدك يا صدّام. فشعب العراق لا يريدك». وقد فتح رجال الأمن النار على الجمهور. وكان القليل فقط من بين أفراد الجمهور، من هو يحمل مسدساً، لكنهم ردوا على النيران بمثلها. وقد أمكن الإمساك بأحد المسؤولين البعثيين المحليين المهمين فتم طعنه بالسكاكين حتى الموت. وقد اجتذب صوت إطلاق النار مزيداً من الناس، ومعظمهم من المراهقين الشباب أو ممن هم في العقد الثاني من عمرهم. وقد قام رجال الأمن بمطاردتهم إلى البازار، وهو متاهة من الدكاكين الصغيرة والأكشاك واقعة في منتصف مدينة النجف. وقد جرى هناك قتال ملتبس لمدة عشرين دقيقة، أو نصف ساعة، هرب بنهايتها رجال الأمن إلى معقلهم. وكان تقهقرهم حاسماً. فاستولت الجماهير على مقام الإمام علي الذي كان فيه مولّدٌ كهربائي ليغذي مكبرات الصوت بالكهرباء، تلك الأبواق التي تستعمل لرفع الأذان إلى الصلاة. وهنا قام المتظاهرون المبتهجون باستعمال نظام الصوت من أجل تجييش الناس ضد البعثيين، وكانت تسمع من الأبواق نداءات من أمثال: «ابحثوا عن المجرمين وطاردوهم».

وكان من ميراث حروب صدام حسين، أن كلُّ عراقيٍّ ذكرٍ بات يُحسن استعمال البندقية. وكانت البنادق متوفرة في أعداد تدعو إلى العجب في النجف وسواها من المدن العراقية، وذلك بسبب أن القائد العراقي قد قام بخطوة غير حكيمة منه بتكديس الأسلحة في المدارس في طول البلاد وعرضها من أجل تسليح الشعب في حال قيام الأميركيين بأي عملية إنزال جوي. ومع حلول مساء الثالث من آذار/مارس، قام المسلحون المتمردون الذين تزايد عددهم باقتحام مدرسة للبنات كان يستعملها جهاز بوليس الأمن الخاص وقتلوا ثمانية أو تسعة أشخاصٍ بداخلها. ومن المرجَّح أن الوحدات البعثية من الجيش التي كانت سابقاً تقوم بحراسة المزار نيابة عن النظام، قد تمَّ إرسالها جميعاً إلى الكويت. أمَّا فرقة القدس المؤلفة من الحرس الجمهوري والتي هي متمركزة خارج مدينة النجف بالضبط، فقد كانت ثكناتها فارغة سوى من الطاقم الإداري. وهؤلاء لم يقاوموا عندما اغتصب المتمردون منهم مدافع مورتر عيار 82 ملم وقاموا باستعمالها لمهاجمة معقل البعث. «وقد قتل هناك عبد الأمير جيثون مدير مدرستي»، روى الكولونيل خفاجي «وكذلك نجم مزهر القائد البعثي الوحيد في المدينة الذي يعود أصله إلى النجف، وقد كان محبوباً جداً، بسبب أنه أطلق النار على أحد المتظاهرين». وفي طول المدينة وعرضها، كان يجري اصطياد البعثيين ومطاردتهم بينما قام آخرون منهم بالاختباء في مقبرة الشيعة الفسيحة التي تحيط بالنجف[16]. وكثيرون، ولكن ليس الجميع، من الذين أُدرِكوا كانوا يتوسلون للإبقاء على حياتهم بكل ذلٍّ وحقارة. لكن يونس السامرّائي، رئيس قوات البوليس في الكوفة، رفض عرضاً عُرض عليه للإبقاء على حياته مقابل الإدلاء للمتمردين عن مخابىء الأسلحة. وبينما كان يجري اقتياده إلى حيث سيتم إعدامه نادى بأعلى صوته: «لقد عشت كلَّ حياتي بعثياً وسأموت بعثياً»[17].

وفي كربلاء، إلى الشمال من النجف، دهشت سناء محمد، وهي موظفة حكومية شيعية، للسرعة التي بات النظام فيها يتفسخ من حولها. فبعد استماعها إلى الراديو كانت قد علمت عن التقهقر العراقي عن الكويت، لكنها لم تستطع أن تصدِّق أن كربلاء ووسط منطقة الفرات قد سقطت أيضاً في أيدي المتمردين

وذلك «بسبب الصورة الرهيبة لصدام ونظامه في الأذهان». ثم ما لبثت أن سمعت أصواتاً غريبة من الشارع خارج باب منزلها. «كان الشباب يهتفون: لقد صرنا أحراراً، وانتهى أمر صدام. كما كانوا يهتفون بمجد الإمام الحسين والحوزة»، ولكن وعلى الفور تقريباً، ما لبث القتل الانتقامي أن بدأ. «اثنان من أعضاء حزب البعث قتلا في شارعنا»، تقول سناء «كنت وعائلتي خائفين لأن إخوتي يعملون في وظائف حكومية. لهذا فإنهم هربوا من كربلاء. أما في الحقيقة فإن القتل لم يكن يستهدف سوى العاملين مع الأجهزة الأمنية، وكان القتلة يعرفون أمكنة المتعاملين ولم يكونوا في حاجة إلى إرشاد أحد. وكنت قد رأيت أنا نفسي رجلاً متوسط العمر يرتدي من نوع البذلة نفسها (سفاري) التي اعتاد أعضاء حزب البعث على ارتدائها، وكان يركض هارباً في الشارع إلى أن تقطعت أنفاسه وكان اثنان أو ثلاثة من الرجال المطارِدين يجرون في أثره وهم يطلقون عليه النيران. وكان الرجل ينحرف في جريه يميناً ويساراً لتحاشي الإصابة بالعيارات النارية، لكنه أصيب في نهاية الأمر وسقط ميتاً هناك. لقد قام مطاردوه بإلقاء جسده فوق كومة من الأجساد الأخرى العائدة لقتلى آخرين كانوا قد قتلوا في وقتٍ سابق من ذلك النهار». وقد تصاعدت وتيرة القتل الانتقامي بعد أن تمَّ نهب مراكز حزب البعث ومباني الأجهزة الأمنية وتمَّ العثور على الوثائق السرية التي كشف العثور عليها أسماء المخبرين والمتعاملين مع الأجهزة الأمنية والنظام.

لكن التحرير لم يلبث أن أعقبته موجة من الانغماس في أعمال النهب. وكل شيء بدا لعبة مقبولة يمكن التسامح تجاهها. «لقد رأيت بنفسي كيف أنهم قاموا بنهب المؤسسات الحكومية والمدارس»، تقول سناء في استنكار عميق «لقد سرقوا الماكينات من مزارع تربية المواشي، وهي آلات ليس من المحتمل أنهم يستطيعون استعمالها، لكنهم سرقوها مع ذلك لمجرد متعة التخريب. والشيء نفسه كان قد حصل في مصنع كربلاء للتعليب: لقد تمَّ توزيع بعض المواد الغذائية على الناس أما الباقي فقد اختفى. وقد حصل ذلك بالرغم من وجود إعلان من المرجعية يحرِّم سرقة أموال الحكومة وأملاكها، هذا الإعلان الذي لم

يلق اهتمام أحد»[18]. لقد كان السلب شيئاً داخلاً في التقاليد العراقية إلى حدٍّ كبير بين الأكراد، ولعل تفسير هذه العادة يتماهى مع التاريخ البدوي القائم على الغزو والسلب، تلك العادات التي كانت لا تزال قائمة في الماضي غير البعيد، هذا بالإضافة إلى نزعة العداء لأي سلطة. فخلال أعمال الانتفاضة في النجف، فإن إشارات المرور في الشوارع قد تعرَّضت للتحطيم بصفتها ترمز إلى النظام[19]. والنهابون يكونون عادة في الصفوف الأمامية لأولئك الذين ينتزعون المباني الحكومية (كانت هذه القاعدة صحيحة في حرب 2003، بحيث إنني كنت أتجنب الدخول إلى الثكنات وسواها من المرافق الحكومية ما لم أتبين قبل ذلك وجود جماعات النهب، وذلك على قاعدة أنهم لو اعتبروها أماكن خطرة تصعب السرقة منها، فإن تقديرهم لذلك يكون على الأرجح مصيباً). كما كشفت الانتفاضة أيضاً أن العراق مليء بالناس المتلهفين إلى الثأر والانتقام من عملاء الدولة. ففي مدينة الكوت على نهر دجلة إلى الجنوب من بغداد التي كانت مسرحاً لمحاصرة واستسلام جيش بريطاني صغير في العام 1916، فإن النظام قد فقد السيطرة هناك ليوم واحدٍ فقط. لكن علي محمد، وهو مدرس من الكوت، يقول إنه رغم ذلك، «فقد شهدت مدينتنا مقاتل البعثيين نفسها، كما شهدنا أعمال النهب نفسها تتعرض لها الممتلكات الحكومية تماماً مثلما حصل في بقية المناطق التي حدث فيها ذلك. لقد سرقوا الأقمشة من مصانع النسيج في الكوت. ولكن بعد أن استعادت السلطات سيطرتها وأعلنت بواسطة مكبرات الصوت أنه سوف يكون هناك عمليات تفتيش من منزل لآخر، بدأ الناس برمي البضائع المسروقة في الشوارع»[20].

لقد كان نجاح الانتفاضة يعتمد على سلوك الأميركيين. وقد رأى أصحاب النظرة الصافية من الشيعة هذه الحقيقة منذ البداية. «فالسبب الأكبر لنشوب الانتفاضة هو أنهم (المتمردون) اعتقدوا أن الأميركيين سيؤيدونهم»، قال لي ذلك السيد عبد المجيد الخوئي الرجل الذكي والمتنور والجيد القدرة على الاستشراف، وهو الابن الثاني لآية الله العظمى، «لقد كانوا يعرفون جيداً أنهم لن يستطيعوا هزيمة صدام بمفردهم. لقد اعتقدوا أنهم قادرون على السيطرة على المدن، وأن الأميركيين

سيقومون بمنع صدام من التدخل ضدهم». ففي فورة انتصارهم في أيام الانتفاضة الأولى، كان هذا هو الاعتقاد السائد بين الناس في الشوارع. لكن السيد عبد المجيد فتح دفتر ملاحظات يومية. ففي ليلة الرابع من آذار/مارس، بُعيد استيلاء المتمردين على النجف، كان قد ذهب إلى مزار الإمام علي وقام بتدوين ما سمعه من أقوال الناس. وبتصفحه لصفحات تلك الدفتر البالي القديم بعد سنوات، فإنه قرأ عليّ تلك الأقوال التي التقطها يومذاك من أفواه الناس. «لقد انتهى أمر العراق»، قال أحد الرجال «الجيوش الغربية صارت في البصرة والسماوة». لقد صدّق الناس إشاعات تتحدث عن فرار صدام إلى خارج العراق. «لقد صارت النجف وكربلاء في أيدينا»، قال آخرون متجمعون في المزار، «لنذهب إلى بغداد»[21].

ولبضعة أيام، بدت فكرة الزحف إلى بغداد فكرة معقولة. فلقد بات النظام عرضة لهجمات مختلف أعدائه عليه من جميع الجهات. ففي الخامس من آذار/ مارس بدأ الأكراد انتفاضتهم الخاصة بهم، وقد انتصرت تلك الانتفاضة على الفور في جميع أنحاء كردستان. ففي مدينة الحِلّة التي لا تبعد سوى ستة وستين ميلاً إلى الجنوب من بغداد، انضمَّ قائد في سلاح المدرعات إلى المتمردين واقترح القيام بقيادة هجوم على العاصمة بست دبابات. «إن الطريق إلى بغداد مفتوحة»، قال لهم. لكن وحدته تفككت عندما ما تفرق رجاله لمطاردة أعضاء حزب البعث المحليين وقتلهم. وفي النجف كان ثمة الكثير من ضباط الجيش الفارّين، بمن فيهم الكولونيل خفاجي الذي، وبتشجيع من آية الله العظمى، أسس لجنة عسكرية مهمتها محاولة تنظيم الألوف من الجنود الشيعة والشباب المسلحين الذين يتجولون في الشوراع. وقد فشل الهجوم الحكومي الأول المضاد على كربلاء عندما قام قائد فوج عسكري بإطلاق النار على رأس قائده الأمني الأعلى، وانضم إلى المتمردين. «لكن اللجنة لم تستطع أن تحافظ على وحدته مجتمعة»، اعترف الكولونيل خفاجي، «وكان علينا أن نطلب من رجالنا إبدال زيِّهم العسكري بالدشداشات (أثواب مدنية عربية) وأن يذهبوا إلى بيوتهم»[22].

والمتناقض في الأمر أن الطبيعة العلمانية المفرطة لنظام صدام حسين التي

كانت هي ما أثار التمرد في الوحدات الشيعية والكردية، قد باتت الآن السبب الذي مكَّن هذا النظام من البقاء. فالشيعة والأكراد ـ وهم يمثلون معاً نسبة ثمانين بالمئة من عدد السكان العراقيين ـ أرادوا قلب هذا النظام، لكن أهل السنَّة، ورغم المصائب الأخيرة التي جرها هذا النظام، لم يكونوا ليوافقوا على إخراج صدام من السلطة على أيدي الطائفتين الكبريين في العراق. فأجهزة الأمن، وحزب البعث، ووحدات الحرس الجمهوري المنتقاة، كانت كلها ذات أغلبية سنيَّة، وقد بقيت متماسكة. فبالرغم من الخسائر في الكويت، فإن قوى هائلة بقيت تحت إمرة النظام. ووفقاً لتقرير كانت وكالة استخبارات وزارة الدفاع الأميركي (دي. آي. إيه) قد أعدته في شهر آذار/مارس سنة 1991، فإن سبع فرق من الحرس الجمهوري قد بقيت في وضع متماسك (مقارنة باثنتي عشرة فرقة قبل الحرب)، ثلاث منها هي فِرَق مدرَّعة، وواحدة مؤلَّلة، والثلاث الباقية هي فرق مشاة. هذا بالإضافة إلى أربع وعشرين فرقة أقلّ منها مستوى، تابعة للجيش النظامي، وبينها ثماني عشرة فرقة من المشاة. وقد قدَّرت وكالة (دي. آي. إيه) أن حجم الجيش العراقي قد بات أقل من نصف حجمه الذي كان عليه قبل خسائره المدمرة التي لحقت به في الكويت، لكن ذلك الجيش كان لا يزال قوياً من الناحية العسكرية بما يكفي للتغلب على الحركة الانشقاقية الشديدة الحماس، وفوق ذلك أنها غير منظمة[23]. فهؤلاء المتمردون الخفيفو التسلح لم يكونوا ليستطيعوا الصمود لدبابات النظام ومدفعيته. ولو قام المتمردون باندفاعة ناجحة في اتجاه بغداد في لحظات الانتفاضة الأولى، فهل كان يمكن لذلك النظام المرصوص بشدة أن يتفسخ؟ لقد كان الشيعة هم الغالبية العظمى من سكان بغداد[24]. فلربما كان هؤلاء السكان قد انتفضوا أيضاً، لكن هذا الاحتمال لم يكن شديداً. فقد كان لا يزال رغم ذلك لدى صدام وحدات يمكنه أن يعوِّل عليها. وفي كل حال، فلو أن فرصة كهذه وجدت حقاً، فلا بد من أن تكون فرصة خاطفة زائلة.

وكان من المرجح دائماً أن صدام حسين قادر على تجاوز كل معارضة يلقاها ما لم تتدخل الولايات المتحدة وتوقفه عند حده عن استعمال دباباته ومدفعيته. وبعدما تمَّ سحق الانتفاضة بكل شراسة، باتت الاتهامات تُوجَّه إلى

الرئيس جورج هـ. دبليو بوش بأنه قد شجّع على قيام الانتفاضة ضد صدام، حتى إذا انتفض العراقيون اكتفى بالتفرج عليهم. ففي الخامس عشر من شباط/ فبراير كان الرئيس الاميركي قد دعا «العسكريين في العراق، وأبناء الشعب العراقي، بأن يمسكوا شؤونهم بأيديهم وأن يرغموا الديكتاتور صدام حسين على السقوط». ولم يكن هذا الخطاب بالضبط بمثابة رصاصة أولى لانطلاق العصيان، إذ إن التمرد كان قد انطلق ليس بسبب كلمات بوش، رغم كونها مشجعة، لكن الهزيمة النكراء في الكويت هي التي كانت قد أشعلت الانتفاضة الأهلية. وعندما اشتعلت، بات من المنطقي أن يتوقع الشيعة مساعدة من الولايات المتحدة من أجل الإجهاز على نظام صدام. أمّا بوش في المقابل، فقد أمل أن يتخلص العسكريون العراقيون من صدام بهمّتهم الخاصة وطريقتهم الذاتية. إذ إن بوش لم يكن يتوقع انتفاضة شعبية، بل انقلاباً عسكرياً على الدولة يقوم به كبار القادة العسكريين. «لقد كنا في قلقٍ من أن تتسبب الانتفاضة في إعاقة إمكانية التخلص من حكم صدام وذلك عن طريق دفع القادة العسكريين إلى الاجتماع حوله مخافة تعريض البلاد للتقسيم». وأوضح بوش لاحقاً، «وهذا ما قد حصل أخيراً في واقع الأمر»[25].

ومنعُ «تفكك العراق» كان في الواقع هو الشعار اللذيذ الذي يلجأ إليه كل من أراد تغطية دعمه للسنّة في مواجهة الشيعة والأكراد. فلم يكن ليدور في بال الشيعة في آخر الأمر، أمر محاولة تجزئة العراق، بل بالأحرى كانوا يتطلّعون إلى الحصول على نصيبهم العادل من السلطة فيه. ومستعملاً عبارات مختلفة قليلاً، كتب زالماي خليل زاده، الذي ما لبث أن صار منسّق السياسة الخارجية في وزارة الخارجية الأميركية، ما يلي: «إن تقسيم العراق سوف لن يخدم مصالحنا البعيدة المدى. لأن تفسّخ العراق سوف يعزّز من إمكانية سيطرة إيران على الخليج وسوف يزيل الضغط عن سوريا»[26]. وسرعان ما لاحظ المتمردون الشيعة الفاعلون في الميدان، تأثير هذا السلوك الأميركي عليهم. فالقوات الأميركية كانت على مسافة قريبة من كل من البصرة والناصرية والسماوة، ولكنها تجنّبت في تعمد وإصرار القيام بمساعدة المتمردين. لقد رأى المنشقون

كيف أن أماكن تجميع أسلحة الجيش العراقي، التي هم في مسيس الحاجة إليها، تدمَّر وتضرم فيها النيران على يد المهندسين الأميركيين. لقد بدت الولايات المتحدة فجأة تراعي في احتشام كلُّ حساسية قد يجرها تدخُّلها في شؤون العراق الداخلية على علاقاتها مع حلفائها العرب. وفي الخامس من شهر آذار/ مارس، أعلن وزير الدفاع الأميركي ديك تشيني من واشنطن بكل ورع وزهد أنه سيكون من الصعب جداً بالنسبة إلينا، أن نحافظ على اتفاق اتحاد القوات المتحالفة معاً على أي سلوك محدَّد للعمل الذي يتعاطى مع السياسات الداخلية للعراق»[27]. وفي اليوم نفسه صرَّح الماجور جنرال البحرية مارتين براندتنر، المدير المساعد لرئيس الأركان المشتركة، لشؤون العمليات قائلاً: «ليس هناك من خطة [من جانب] القوات الأميركية تسمح لأية أسلحة بالانزلاق [إلى أيدي المتمردين]، أو يلعب أي دور، من أيِّ نوعٍ كان من شأنه إثارة أي جهة [داخلية] أو مساعدتها»[28].

فالنية الواضحة لقوات الولايات المتحدة بالبقاء على الحياد بينما كان سحق الانتفاضة جارياً، كان تطوُّراً مرعباً بالنسبة إلى الجماعة المحيطة بآية الله العظمى الخوئي. وكانوا قد بدأوا يشاهدون كيف أن الجيش العراقي يقوم باستخدام الطوافات الهجومية دون أن يلقى ردعاً أو إعاقة من القوى المتحالفة. وقد كان هؤلاء (المحيطين بالخوئي) هم قادة الشيعة أنفسهم، إذا كان هنالك من قادة للشيعة. وقد قام السيد عبد المجيد، بمباركة من والده، برحلة يرافقه فيها الكولونيل خفاجي وجماعة صغيرة أخرى من الأشخاص، في التاسع من شهر آذار/مارس، كان القصد منها إجراء اتصالات مع القوات المتحالفة. «قف على آرائهم حولنا، وعلى ما هم عازمون على القيام به من عمل» كانت هذه هي الإرشادات التي زوَّد بها آية الله العظمى ولده. ولقد كانت رحلة الوفد رحلة باعثة على القنوط منذ أن استقلوا السيارات متجهين جنوبياً في بحثهم عن قادة للقوات المتحالفة يمكنهم أن يتحدثوا معهم، مع علمهم أن صداماً كان قد شرع في شن هجوم كاسح مضاد ليس لهم أملٌ في الصمود أمامه. تقابلوا مع وحداتٍ أميركية متمركزة في خارج الناصرية وشرحوا أهداف رحلتهم لقائد تلك الوحدات. غاب

الرجل عنهم عشر دقائق ليعود مدّعياً أنه قد تعذّر عليه الاتصال مع مركز قيادته. هذا العذر لم يبدُ مقنعاً جداً بالنسبة إلى البريجيدير علي لأن القوات الأميركية مثقلة بوسائل الاتصال. لكن الضابط نصحهم بالتحدث مع الفرنسيين الذين هم على بعد ثمانين ميلاً إلى الغرب. وكان الفرنسيون قد سمعوا باسم الإمام الخوئي وكانوا في البداية متعاونين. لذلك فقد تمّ أخذ وعدٍ لمقابلة القائد العام لقوات التحالف نورمان شوارتزكوف، لكن ذلك الوعدَ لم ينفّذ. أخيراً شرح الفرنسيون ماهية المشكلة لعبد المجيد: «عرفتُ أن الأميركيين قلقين بشأن الإيرانيين. وقد سألوا عن الذي جلب صورة الخميني إلى العراق. وقد شرحت لهم أنني لم أرَ أية صورة للخميني في أيٍّ من المدن التي مررت بها. وقد قلت لهم إن الناس يخلطون بين صور الخميني وصور والدي آية الله العظمى الخوئي، وذلك بسبب أنهما رجلان مسنان ولكل منهما لحية بيضاء»[29].

إلى أيّ حدٍّ كان الإيرانيون قد لعبوا دوراً في الانتفاضة، حسبما كانت بغداد تدّعي في لهجة حادة يصنّفها الكثيرون في واشنطن بهدوء؟ فحسين الشهرستاني، العالم النووي العراقي الذي كان سجيناً في سجون صدام حسين ثم ما لبث أن أصبح وزيراً للبترول في العراق في العام 2006، يدين إيران بسبب تشجيعها على قيام الانتفاضة ثم القيام بخيانتها. ولكن كثيرون من رجال المعارضة كانوا يعتقدون أن رجال صدام هم الذين علقوا صور الخميني من أجل إخافة الولايات المتحدة. «لقد أرسل رجال مخابراته الخاصة إلى الجنوب وهم يحملون معهم صور الخميني» كان قد قال لي القيادي العلماني المعارض سعد جابر، «أمّا فيلق بدر فلم يحضر منه أحد أبداً. وعندما تكلمنا إلى الإيرانيين أقسموا بالقرآن أنهم لم يقوموا بإرسال هذه الصور»[30]. ولكن في البصرة والعمارة، وهما مدينتان قريبتان من الحدود الإيرانية، كان ثمة دلالاتٍ على أن محمد باقر الحكيم قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو القائد السياسي لفيلق بدر، كان ينوي لعبَ دورٍ ما. فلقد ظهرت صوره هناك، كما ظهرت إلى جانبها ملصقات سياسية تقول: «على جميع القوى العاملة من داخل الأراضي الإيرانية أن تلتزم أيضاً إطاعة أوامر الحكيم، وأنه لا يجوز لأي فريق

تجنيد المتطوعين، كما أنه لا يجوز إذاعة أي آراء أو أفكار، سوى الإسلامية منها»[31]. ولم يكن هناك من شكٍ في أن العراقيين الذين كانوا قد عاشوا طويلاً في إيران يعودون إلى العراق، ولكن ليس دائماً من أجل الاشتراك في القتال. فلقد كان هناك قبل كل شيء، حوالي مليون لاجىء عراقي في إيران. وكانت سناء محمد قد قابلت مهجراً عراقياً عائداً من إيران إلى كربلاء لكي يطّلع على ما حدث لأملاكه التي كانت الحكومة العراقية قد صادرتها. ولقد كان غاضباً لأن جيرانه لم يكونوا حريصين لرعاية مصالحه[32].

والكولونيل عثمان، الذي لعب دوراً فعّالاً في قمع الانتفاضة، كان على قناعة بأن «جماعات من بدر، والدعوة، والحرس الثوري الإيراني، كانوا يتدفقون إلى العراق من إيران، وأن العلماء الشيعة كانوا يساعدونهم ويستعملون الحسينيات (دوار شيعية تستعمل لاجتماعات مختلفة: اجتماعية، دينية، سياسية...) كقواعد لهم وكأمكنة لتخبئة السلاح. فإيران كان لها دور شديد الأهمية في تلك الأحداث». وكانت هذه هي أيضاً وجهة نظر معظم أبناء الطائفة السنية في داخل حزب البعث وفي خارجه أيضاً. «لقد تمّ تحويل الجوامع السنية إلى حسينيات شيعية، ويمكن سماع أصوات الأناشيد الدينية التي تصدر عنها»، يروي الكولونيل عثمان، «ففيلق بدر، وتنظيم القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وحزب الدعوة الإسلامية، كلها مرّت عبر الحدود عند نقطة العبور الواقعة بين مهران وبدرة [بلدتين واقعتين عند الحدود الإيرانية ـ العراقية إلى الشمال من الكوت]، وبعد أن يجري تجميعهم في الحسينيات، يجري توجيههم وإرشادهم بواسطة رجال الحوزة إلى مخيمات ومراكز كل من حزب البعث والقوى الأمنية حيث يقومون بإعدام الضباط والجنود»[33].

إن أكثر الروايات إقناعاً عن الدور الإيراني، وكذلك عن دور المجاهدين الإسلاميين في الانتفاضة هو ما يرويه حسين، وهو منشق شيعي من البصرة. فهو يؤكد أنه «خلال حرب الكويت، كان لنا علاقات مستمرة مع تنظيم بدر الذي كان له مركز سري في مدينة الكوت، كانوا يصلون إليه من مهران [بلدة على حافة الحدود العراقية] ولم يلعبوا أيّ دور في إشعال نار الانتفاضة، التي بدأت

كردة فعل فورية على هزيمة الجيش في الكويت، وعلى الاعمال الطائشة التي كان يقوم بها صدام. فمحمد باقر الحكيم وجماعته الذين يتلقون دعم بدر، كان من المفترض بهم الإتيان إلى مدينة الكوت من خلال مهران، لكنهم لم يأتوا أبداً. ولقد كان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى العداوات لاحقاً بين الصدريين والحكيم، والتفسير الأقرب لفشل الحكيم في الحضور والمشاركة، إنما كان يعود إلى أن الإيرانيين قد منعوه عن فعل ذلك. لقد كان هنالك تعطش شديد إلى القادة المعروفين، في صفوف المتمردين المنتصرين. «وفي البصرة عندما تمت السيطرة على المنطقة، سرت شائعة بأن محمد باقر الحكيم قد قدِم إلى المدينة»، يقول حسين، «ولقد كان بالفعل ثمة رجل يعتمر عِمَّة يركب في سيارة الحاكم [السابق] وكان نصف جسده بارزاً من فتحة سقف السيارة وهو يقوم بالتلويح للجموع، وقد جروا وراء السيارة. لكن عندما وجدوا أن الرجل ليس هو الحكيم، لكنه رجل معروف من البصرة، فقد انتابهم الغضب»[34]. لقد بدا أن الإيرانيين قد فوجئوا بالانتفاضة مثلما فوجيء سواهم، وكانوا خائفين من إزعاج الولايات المتحدة. فلو أن فيلق بدر، وهو يشكل قوة عسكرية حسنة التدريب وجيدة التجهيز، قد قام بدعم الانتفاضة، لكان على الجيش العراقي أن يقاتل قتالاً أقسى قبل أن يتمكن من إعادة السيطرة على الجنوب. فبعد أسبوع من انتزاع المتمردين لجنوبي العراق، بات من الواضح بشكل مؤسف أنهم لن يتلقوا أيّ مساعدة من الإيرانيين أو من الأميركيين.

وكان صدام حسين قد بات متأكداً أنه يستطيع المضي قُدماً في سحق المتمردين دون أن يستثير ذلك تدخلاً أميركياً. ويقول الجنرال السامرائي رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية إن المعلومة القاطعة عن موقف الولايات المتحدة كانت قد أتت عن طريق اعتراض مكالمتين بالراديو كانتا قد حصلتا بين اثنين من المتمردين الشيعة في مكان ما، قرب الناصرية. والحقيقة التي تقول إن اعتراض تلك المكالمة كان قد تمّ وأنها أُرسلت إلى محطة التنصُّت في الرشيدية بشمال بغداد، إنما تدلُّ على أن ماكينة العراق العسكرية كانت قد أعادت ترميم نفسها. فبعد إلقاء نظرة على النسخة المكتوبة عن تلك المكالمة، فإن السامرائي أدرك

فوراً أهميتها فلستعجل إرسال نسخة عنها إلى صدّام. ويتذكّر السامرائي أن المكالمة تبتدىء بقول أحد المنشقين: «ذهبنا إلى الأميركيين لنطلب منهم المساعدة لكنهم قالوا لنا لن نقوم بمساعدتكم لانكم من جماعة السيد [محمد باقر الحكيم]».

«كرّروا السؤال عليهم» يستجيب المتحدث الآخر «اذهبوا إليهم من جديد واسألوهم مرة أخرى».

أما نسخة مكتوبة عن مكالمة أخرى، فهي تحتوي على جواب الأميركيين الذي لا بد من أن يكون خبراً مدمّراً بالنسبة إلى المتمردين، كما لو انها كفالة بموت الانتفاضة. فالمتمرد الأول يجيب بما يلي: «يقولون، لن نقوم بمساعدتكم بسبب انكم شيعة، وانتم تتآمرون مع إيران». يقول السامرائي إن هذا قد أقنع صدام حسين أخيراً، بما كان يشك به أصلاً، ففي ذلك الوقت على الأقل، لم يكن في نية الأميركيين السماح للشيعة بقلب نظامه. «بعد تلك الرسالة»، يقول رئيس الاستخبارات، «صار أركان النظام فوراً أكثر ثقة بالنفس، وبدأ [صدام] الآن بمهاجمة الانتفاضة».

الفصل السادس

انتقام صدام

كنت قد رأيت الإشارات الأولى الدالّة على هجوم الجيش العراقي على المتمردين الشيعة في مكان يدعى العون إلى الشرق من كربلاء. فعلى جانبي الطريق ظهرت الجذوع المتفحمة البتراء لأشجار النخيل التي كانت قد اشتعلت إما بفعل قذائف المدفعية، وإما بعد أن تمّ إحراقها عمداً على أيدي الجنود من أجل حرمان المتمردين من الاختباء ونصب الكمائن خلفها. وإذا بالأرياف والضواحي المحيطة بالمدينة، تبدو خالية من الناس موحشة بشكلٍ غير اعتياديٍّ، ما خلا وجود الجنود الضجرين الواقفين عند عدة نقاط تفتيش على الطرق. لقد كان القتال في كربلاء نفسها، هو الأعنف. خاصة في محيط مزاريْ العباس والحسين. ففوق بوابة المدخل إلى مزار العباس ظهرت آثار قذيفة صاروخية قد انفجرت بعد اصطدامها بكسوة المدخل الزرقاء - الصفراء، مما أدى إلى نزعها عن اللّبنات البُنيّة اللون الموجودة تحتها. وفي داخل إحدى الغرف الواقعة إلى زاوية من زوايا البناء المستطيل الذي يحيط بالفناء الداخلي للمزار، أرشدنا أدلاؤنا إلى مشنقة تتدلى من السقف، وإلى آثار دماء قاتمة فوق الأرضية الإسمنتية، حيث كانت تُقطع حناجر البعثيين. أمّا في خارج البوّابات المحطّمة فقد كان ثمة أربع دبّابات ضخمة من طراز سنتوريون البريطاني الصنع، وكان قد تم للجيش العراقيّ الاستيلاء عليها خلال أيام انتصاراته الأولى في حربه السابقة مع إيران. وقد بدت الماسورة الطويلة لمدافعها، متجهة إلى الأمام عبر ثغرة من الفضاء واسعة، تفصل بين مزار العباس ومزار الحسين، وتمتد إلى حوالي أربع مئة

باردة. وقبل شهرين من الآن، كانت هذه الباحة مليئة بالحوانيت الصغيرة والزواريب الضيِّقة الملتوية التي كانت قد تعرَّضت إلى قصفٍ ثقيلٍ ثم تمَّ جرفُها بالجرَّافات. وقد استطعت أن أرى تلالاً من حجارة البناء المهشمة، ومن بقايا الأخشاب المحطمة، على جانبي تلك المساحة المدمَّرة. ولقد ذهبت مع سواي من الصحافيين لمقابلة الجنرال عبد الخالق عبد العزيز الذي بدا لنا رجلاً نشيطاً واثقاً، وقد تمَّ تعيينه حاكماً على كربلاء. وكان ينظر إلى المدينة نظرته إلى أرض يحتلها الجيش العراقي. وقد حاول إقناعنا أن الإيرانيين كانوا هم القوة الدافعة خلف المنشقين في المدينة. وقد أشار إلينا نحو بضعة صناديق من عبواتٍ الـ تي. أن. تي. الناسفة مدَّعياً أنها لا يمكن أن تكون قد جُلِبت سوى من إيران.

ثم توجهنا بالسيارات جنوباً إلى النجف حيث بدت القبة المذهَّبة لمزار الإمام علي سليمة للوهلة الأولى. أما بعد دخولنا إلى باحة المزار نفسه فقد وجدنا أن البلاط الحجريَّ الذي يغطِّي أرضها باتت تعتوره حُفَرٌ بسبب تساقط قذائف المورتر، والقذائف الصاروخية، وانفجارها فوقها. وحتى القبة نفسها فقد بدت عليها ثقوب من آثار رصاص البنادق الأوتوماتيكية. وقد بدا الجنود رابطي الجاش لا مكترثين، فيما هم يقومون على حراسة المداخل. ولم يكُ ليبدو أثرٌ لزائرٍ واحدٍ في الباحة التي اعتادت أن تكون محجة يتقاطر إليها الزوَّار الشيعة من أيِّ زاوية من الأرض يتواجدون فيها. وثمة خادمٌ وحيدٌ كان يكنس شظايا الآجرِّ الأزرق من قرب الحائط الجانبيِّ للمزار نفسه. ولقد ذهبت لمقابلة حاكم النجف عبد الرحمن الدوري الذي أخبرنا الحكاية نفسها التي كنا قد سمعناها من زميله في كربلاء حول كيف أن الحرس الثوري الإيراني قد قام بغزو النجف لكي يجري اجتثاثه على يد القوى العراقية الموالية للحكومة. غادرت مكتبه ومشيت عائداً إلى المزار. ومرَّة جديدة شعرتُ بالذهول بسبب خواء الشوارع التي كانت مرة تعج بالناس: من رجال دين يعتمرون العِمَّة السوداء، إلى الزُّوَّار الذين يملؤهم التوق، إلى الباعة الذين يدفعون عرباتهم التي يبيعون عليها البضائع الرخيصة. وكنت أمشي في بطءٍ على رصيف يحاذي صَفّاً من الدكاكين المغلقة بمغاليق معدنية متينة، وعلى مبعدة أمتارٍ قليلة إلى يساري، وبينا أنا أتحدث مع زميل

صحافيٌ آخر. يبدو أن شخصاً ما قد سمعنا. وفجأة، ومن وراء أحد الأبواب المقفلة سمعت صوتاً رفيعاً يائساً يقول بلغة إنكليزية تخالطها اللكنة العراقية وهو ينادي: «ساعدونا! ساعدونا!».

في ذلك الوقت، كان كثير من أهل كربلاء والنجف وغيرهما من المدن التي انتفضت يوماً ضد صدام حسين قد بدؤوا يصبحون خارج نطاق أيّ إمكانية للإنقاذ. وقد كان هجوم الحكومة المضاد يتم تحت قيادة الجنرال حسين كامل ابن عم صدام وزوج ابنته، وهو الذي لا ينفك عن المفاخرة بأنه مؤسس الحرس الجمهوري. وكان تقدمه الاختباري الأول قد تمّ صده في بلدة العون، لكن قوات الحرس الجمهوري ما لبثت أن اندفعت جنوباً وأحاطت بكربلاء من الخلف فاصلة هذه المدينة عن النجف. ومع قدوم الثاني عشر من آذار/مارس، كانت قواته تدخل كربلاء. «لقد بدأنا نسمع أصوات طائرات الهليكوبتر فوق رؤوسنا، وهدير الدبابات وهي تدخل الضواحي»، تقول سناء محمد، الموظفة الحكومية المحلية التي وجدت أن الانتفاضة فوضوية ومخيفة. «لقد وزّعوا علينا قصاصاتٍ من الورق يأمرون فيها الناس بمغادرة كربلاء، فهربنا إلى مزرعة واقعة عند أحد أطراف المدينة. ولقد رأينا المنشقين بلحاهم الشعثاء وثيابهم الملطخة بالدماء وهم يطلقون نيران أسلحتهم بين أرجلنا». كان ثمة طعام في المزرعة، لكن سناء ما كانت لتسمع من حولها سوى أصوات الطلقات والانفجارات. وقد أتى أخوها بأخبار من كربلاء تقول إن كثيراً من الناس قد التمسوا الحماية داخل المزارات وحولها في اعتقادٍ منهم أن هذه يمكن أن تكون أكثر الأمكنة أماناً. لكنهم بدلاً من ذلك وجدوا أنفسهم عالقين وسط أكثر المعارك ضراوة، وقد امتدت لما يزيد عن أسبوع كامل. وعندما تلاشت حدّة المعارك قررت سناء وعائلتها العودة إلى منزلهم. «وفي طريق عودتنا إلى البيت شاهدنا جثث القتلى متناثرة في الشوارع، وفيها ما فيها من جثث مقطوعة الرؤوس، كما شاهدنا الأبنية المحترقة»، تقول مكملة كلامها.

وقد أصدر حسين كامل أمراً باعتقال جميع الشبان الذي تجاوزوا الخامسة

عشرة من العمر. وقد سرت شائعة بين الشيعة تقول إنه قد أمر بتفجير مزار الإمام الحسين معلناً: «إن اسمي حسين، مثل اسم رجلكم، لنرى الآن من هو الأقوى بيننا». ومثلما صارت حكاية قائد الدبابة الذي أطلق الرصاصة الأولى على صورة صدام حسين حكاية رمزية عند بدء الانتفاضة، كذلك صارت حكاية حسين كامل حكاية رمزية أخرى فيها، لكن من غير الممكن التأكد من صحة هذه الرواية (فحسين كامل ليس الآن في مكان يسمح له بالإجابة عن أيّ استفسارات، فقد جرى إطلاق النار عليه حتى الموت على أيدي أقاربه في بغداد بعد انشقاقه عن صدام وهربه إلى الأردن في العام 1995 ثم عودته غير الحكيمة إلى العراق في العام 1996). كما أن سناء محمد كانت قد سمعت رواية أعظم وأدهى تشير إلى الرعب الذي أحس به الناس في كربلاء: رجل عجوز كان يمشي مع ابنته عندما التقيا حسين كامل. فسألهما الجنرال «من هو الأفضل، أنا أم الإمام الحسين؟» وكان الرجل العجوز خائفاً فقال «أنت»، لكن الفتاة أجابت دون تردُّد «بل الإمام الحسين». قام حسين كامل بإطلاق النار عليها فماتت على الفور، أما الرجل العجوز فقد بكى بحرارة لأنه تخلّى عن الإمام الحسين، بكى إلى درجة قادته إلى العمى. وهذه الرواية تمتلك الإحساس غير الملموس لروايات الاستشهاد المسيحي في سبيل الإيمان، القادمة من أيام مسيحية القرون الوسطى. لكن الانتقام الذي لا رحمة فيه، الذي مارسه البعث على الشيعة إنما هو انتقام ثابت بالبراهين المتينة، ولا يمكن استبعاد حقيقة ما جرى فيه من وحشية وفظاعة[1].

ومع حلول التاسع عشر من آذار/مارس، كانت كربلاء أخيراً قد عادت إلى السيطرة الحكومية. فبدأ الجنود على الفور عهداً إرهابياً؛ فحمام شاب يدعى أبو مقتاد يقول إنه رأى الجنود يقومون برمي مريض من فوق سطح مستشفى الحسيني[2]. ولقد كان الشيعة يُقتلون لسبب بسيط، هو كونهم شيعة. وقد قدر الكولونيل عثمان أن مئة وخمسين ألفاً من الشيعة قد قتلوا إبّان الانتفاضة[3]. فالروايات عما حصل في مدن كربلاء والنجف والكوفة وما يجاورها جميعاً تشابه قصص الروع التي تُحكى عن تحويش اليهود في بولندا وأوكرانيا في بدايات

تقدم الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية. فعائلات كثيرة كانت قد قتلت بجميع أفرادها عرضاً في أعقاب انتفاضة العام 1991، ولقد كانت قصص الوحشية والترويع تلقى تصديقاً عاماً جماعياً رغم صعوبة البرهان عليها حكاية حكاية. ثم، وفي شهر أيار/مايو من العام 2003 ظهرت مقابر جماعية تحتوي على جثث الآلاف من الناس الذين قُتلوا مع نهاية الانتفاضة. لقد وجدت تلك المقابر حول مدينة الحلّة، والمحوّل، وهي قاعدة عسكرية سابقة تقع على مسافة اثني عشر ميلاً إلى الشمال من الحلّة. فمن قبرين جماعيين فقط، تمّ نبش 2300 جثة. وكثير من المفقودين الذين اختفوا أثناء الانتفاضة قد تمّ التعرف عليهم إمّا للعثور على وثائق لحوالهم الشخصية معهم، وإما بسبب العثور على حاجيات شخصية عائدة لهم كساعات يدٍ كانت قد وجدت معهم وهي لا تزال في حالة صالحة لاستعمالها في التعرف على أشخاصهم. ففي العادة كان يتم اعتقال هؤلاء الناس عشوائياً ليتم سوقهم إلى الإعدام لاحقاً. وثمة ولد في الرابعة عشرة من عمره كانت والدته قد أرسلته ليجلب الماء لها من النهر فقام الجنود باعتقاله عند الجسر، وثمة رجلين ذهبا لابتياع الطعام من سوق قريب؛ وثمة محام مع ابنه التلميذ قد خرجا للبحث عن قريب لهما مفقود، ما لبثت أجسادهم أن ظهرت بعد اثنتي عشرة سنة في مقبرة جماعية في المحوّل.

وهنالك ناجٍ وحيد خرج من حُفرة الموتِ حياً، وشهادته تبدو مقنعة. أمّا اسمه فهو ناصر خضر حازم الحسيني، وكان عمره يومها لا يتعدى الثانية عشرة. كما تستحق هذه الشهادة أن تروى بشيء من التفصيل لأنها تُظهر كيف أن نظام صدام قد تعمد إنزال العقوبات الجماعية على الشيعة بسبب ما قاموا به من عصيان بصرف النظر عمّا إذا كان الواحد منهم ضالعاً في هذا العصيان أم لا. وناصر هذا، هو من مدينة الحلّة الواقعة إلى الجنوب من بغداد، وترقى نسبة سكانها (الحلة) الشيعة إلى سبعين بالمئة من مجموعهم، والباقي من السنّة. وفي السادس عشر من آذار/ مارس أخذته أمه البالغة آنذاك الثامنة والعشرين من عمرها، واسمها خلود عبود ناجي، كما أخذت معه أقارب اثنين له في عمر الثالثة عشرة، وهما خاله مهنّد عبُود ناجي، وابن عمه محمد ياسين محمد، وذلك من

أجل زيارة جده في حيٍّ آخر من الحلّة. وفي طريقهم أوقفهم جنديٌّ ليتهمهم بأنهم سارقون. ثمّ سوقُهم بادىء ذي بدء إلى مدرسة حيث أُودِعوا فيها إحدى غرف التدريس، التي ما لبثت أن امتلأت بسجناء آخرين. «لقد قاموا بعصب أعيننا، وقيدوا أيدينا، وحشرونا في سيارات لاندكروزر لها نوافذ ذات زجاج مضبّب، بالإضافة إلى حافلة»، يقول ناصر، «نقلونا إلى قاعدة المحوَّل العسكرية». وهناك أجري معهم تحقيق روتينيٌّ لا مبالٍ على يد ضباطٍ كبارٍ قاموا بتدوين أسمائهم. ولم يقدَّم لهم أيّ طعام، كما جرى سوقهم إلى قاعة كبيرة. «كنا نجلس في جماعات [عائلية]، فكنت أنا مع أقاربي، والآخرون مع أقاربهم، ولم يكن أحد ليجرؤ على الكلام مع أفراد المجموعات الأخرى». ومع نهاية اليوم التالي، في الثامن عشر من آذار/مارس 1991 جرى نقل المحتجزين إلى الخارج حيث جرى إيقافهم في صفوف في الباحة الخارجية لهذا المجمّع حيث «أحضروا [الجنود] بعض البطانيات التي قاموا بتمزيقها [إلى قطع مستطيلة] ثم قيدوا أيدينا وعصّبوا أعيننا بها»، حسبما يتذكر ناصر. «لقد طمسوا على أعيننا وحشرونا في داخل باصات تي، آي، تي، آي - كانوا قد نهبوها من الكويت». وكان يحشر حوالي خمسة وأربعين إلى خمسين شخصاً في داخل الباص الواحد، وقد تحركت الباصات على طريق ترابي، وقد أجلسوا ناصراً إلى جانب نافذة الباص، وصار بمستطاعه أن يرى بعض الشيء من خلال ثغرة في خرقة القماش التي تغمُّ عينيه. وهو يتذكر مرورهم بالقرب من ترعة مهجورة، كما يتذكر مبنى عرف لاحقاً أنه كان عبارة عن مصنع لأحجار الطابوق.

توقف الباص وبدأت الإعدامات على الفور. وكانت حفرة قد تمّ إعدادها سلفاً. وإذا بالناس يُجرُّون من الباص وتُطلق النار عليهم من أسلحة أوتوماتيكية. «وعندما شرعوا بإخراجنا من الباص بدأ بعضنا بتلاوة الشهادة [إعلان المسلم لإيمانه]. وقد قالت لي والدتي كرِّر قول الشهادة، لأننا على وشك الموت. ولقد سمعتُ صراخ الأطفال فأمسك كلٌّ منا بيده يد سواه. أنا، وأمي، وخالي، وابن عمي. قاموا بجرّنا وكنا لا نزال ممسكين بعضنا بالبعض الآخر». ثم دفعَ ناصر وأفراد عائلته إلى داخل الحفرة المحفورة سلفاً لتكون قبراً جماعياً لهم ولسواهم،

وكانت مجموعة من الرجال تتولى هذا العمل، بينما كانت مجموعة أخرى تتولى إطلاق النار على نزلاء الحفرة. «عندما سقطتُ [في الحفرة] كان قد تراكم الكثير من الجثث تحتي، وهكذا استلقيت فوق تلك الجثث. بدأوا بإطلاق النار علينا، وبعد مرور بعض الوقت توقف إطلاق النار. لكنه شعر بشخصٍ ما يهزُّه من ثيابه ويقول: «هذا لم تطلَق عليه النار بعد، قم بإطلاق النار عليه». سمع إطلاق عياراتٍ ولكنه رغم ذلك لم يُصب. ثم أعطي الأمر إلى جرّافة لتقوم بدفن الأجساد. لكن ناصراً، الذي كان لم يصب بأي جرح بعد، كان عند حافة القبر، وعندما باتت شفرة البلدوزر قريبة منه استطاع أن يزحف إلى أحد جوانب القبر. سمعت صوت الرجل الواقف عند التلة يعطي إرشاداته لسائق الجرافة ليزيد من إهالة التراب علينا - حيث إنه لاحظ أنني لم أطمر بعد - لكن السائق غادر المكان ولم يفعل ذلك». سمع ناصر هدير العربات وهي تنصرف من المكان، فحبا إلى خارج القبر تاركاً أهله الموتى وراءه، شق طريقه إلى الطريق الذي يصل بغداد بالحلة، وهناك أسعفه الحظ بمقابلة أربعة من الجنود الشيعة المتعاطفين. وقد ساعدوه في العودة إلى منزله(4).

كان القتل يحيق على الوجه الأعمّ، بأهالي الحلّة، بالإضافة إلى الذين قد جرى اختيارهم عشوائياً، مع أن معظم الضحايا كانوا من الفتيان. وكان بين الضحايا ما يزيد عن اثني عشر عاملاً مصرياً من الذين يعملون في جوار الحِلّة. وقليل من هؤلاء الضحايا كانوا من كربلاء والنجف والديوانية. وهذا ما يدل على أن أولئك الذين اختفوا من تلك المدن التي كانت فيها مقاومة الحكومة أشدُّ بكثير مما كانت عليه الحال في مدينة الحِلّة، لا بد من أن يكونوا قد دُفنوا في موقع آخر. وإسكندر جواد الوتويت، وهو ضابط جويٌّ رفيع الرتبة، يعمل في مدينة المحوِّل قال إن الانتفاضة في الحلة كان قد تمّ سحقُها بحلول الحادي عشر من آذار/مارس، ثم تبع ذلك موجة من الاعتقالات الجماعية للرجال والنساء والأطفال. «وكانت الإعدامات تجري في كلّ يوم»، يقول «وقد قتلوا الآلاف من الناس». والوتويت نفسه كان قد شمله الاعتقال في السادس عشر من آذار/مارس بعد أن وُجِّهَت إليه تهمة التعاطف مع الانتفاضة، لكن شهادته مع ذلك هامة لأنه،

كجندي، قد خالط مرتكبي المجازر. وقد حدَّد هوياتهم بأنهم أعضاء في حزب البعث، أو من رجال الأمن العام، أو من قوات الأمن الخاصة، أو من رجال المخابرات، أو من الأعضاء البارزين للقبيلة الحليفة للنظام، التي هي قبيلة البو علوان، بمن فيهم شيخ القبيلة الأول. أمّا تورُّط أفراد الحرس الجمهوري الخاص، وقوات النخبة المجنَّدة من القبائل السنيَّة، فتكشف عنه بوضوح رواية رجلٍ عسكريٍّ آخر هو سالم مرغان جِطبان. فإبّان عودة هذا الرجل من إجازة لمدة ثلاثة أيام في النجف، مع ابن عمٍ له، هو الآخر جندي أيضاً. فقد تمّ التقاطهما عند حاجز تفتيش تابع لقوات الحرس الجمهوري الخاصة ثم جرى لاحتجازهما في ظروف قاسية في قاعة في القاعدة حيث تم إطلاق النار بعد ذلك على ابن عمه. ولم ينجُ جطبان إلا بسبب أن أحد أعضاء «لجنة الإعدام» كان يوماً ما، ضابطه الآمر في الموصل[5].

كم هو عدد الناس الذين تمت تصفيتهم في المحوَل؟ يقول السيد جابر محسن الحسيني، وهو مزارع محلي شهد أعمال التصفية: إن التصفيات كانت تبدأ عند الساعة التاسعة صباحاً، وتنتهي عند الساعة الخامسة بعد الظهر، وكانت تتناول مجموعة يجري إطلاق النار على أفرادها، ويتراوح عددها من 120 إلى 150 شخصاً. وامتدت هذه الحملة من السابع من شهر آذار/مارس إلى السادس من شهر نيسان/أبريل من العام [6]1991. وهذا يعني أن ما يزيد عن عشرة آلاف شخص قد قتلوا في منطقة الحلّة وحدها. الأمر الذي يجعل رقم 150.000 شخص الذي قدره الكولونيل عثمان لمجموع القتلى في جنوبي العراق بكامله، رقماً معقولاً جداً. ومجازر لها هذا النطاق الواسع لا بد لها من أن تكون قد جرت بناء على تعليمات من صدام حسين نفسه. فهدف هذه الإعدامات، إذا كان لها من سبب معقول، إنما هو ترويع الشيعة كجماعة في العراق عن طريق إيقاع عقوبة جماعية بهم تكون من الدموية بمكان بحيث لا يمكنهم نسيانها أبداً.

أفضى الهجوم الحكومي المعاكس على مدينة البصرة إلى إعادة السيطرة عليها بعد ثلاثة أيام من القتال. فإن وحدة دبابات تابعة للواء المؤلل الحادي والخمسين،

وهي وحدة لم تضطلع أبداً بأعمال التمرد، قامت بالسيطرة على الطريق التي تشرف على مناطق سكن الطبقة العاملة في شمالي البصرة. وبعد ستة أسابيع كان بمستطاعي أن أرى أين استقرت رصاصات الرشاشات الآلية الثقيلة، وكيف أنها اخترقت جدران البيوت المبنية من حجر الطوب الخفيف، وكيف أن قذائف الدبابات قد دمرت محطة للوقود كان المنشقون يستعملونها كمركز لمقاومتهم. وكما هو الحال في مناطق أخرى من جنوبي العراق، كان هنا كثير من الفظاعات قد جرت. رجل كان قد دخل المدينة ومعه مواد إغاثة في السابع من شهر آذار/ مارس كان قد رأى من خلال منظاره رتلاً مؤلفاً من عشرين دبابة يتجه نحو قلب المدينة. «وقد رأيت أن الدبابة القائدة للرتل، كانت تحمل في مقدمتها ثلاثة أطفال مربوطين إليها»، قال الرجل «وقد فعلوا ذلك لأنهم قبل ذلك بأربع ساعات كانوا قد حاولوا الهجوم بالطريقة ذاتها، فما لبثت فتاة في الرابعة عشرة من عمرها محزَّمة بالمتفجرات، أن قفزت إلى الدبابة الأمامية وفجرتها [كذا]، الأمر الذي أجبر الرتل بكامله على الانسحاب»[7]. ولم أعاين هنا بنفسي تلفاً في أي شيء يعادل ذلك الذي شاهدته في كربلاء، وقد يكون سبب ذلك عائدٌ إلى أن مقاتلي المقاومة يستطيعون هنا الهرب إلى إيران. «إنني أسمح لنفسي بالقول إن ما يزيد عن ألف رجلٍ كانوا قد قُتلوا»، أخبرني الدكتور الراوي في مستشفى البصرة التعليمي، «فالمستشفى المركزي في البصرة كان قد أصدر ستَّ مئة شهادة وفاة، كان الوقت عصيباً، وكان بمستطاعك أن ترى الكلاب تنهش لحم الجثث في الشوارع»[8]. وقد استمرت أعمال المقاومة في الضواحي والقرى عند الجانب الشرقي من شط العرب حتى نهاية شهر آذار/مارس، لأن الجسور كانت قد دُمرت على يد طيران القوات المتحالفة في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ولم تعد القوات البرية قادرة على عبور الحواجز المائية[9]. وكلما كانت القوات الحكومية تستعيد منطقة كانت تجري أعمال الاعتقال العشوائية التي لا رحمة فيها، للمدنيين، وقد كان هؤلاء إما يجري قتلهم بإطلاق النار عليهم، أو إغراقهم في مياه النهر.

أمّا في كردستان، فإن الهجوم المعاكس الناجح الذي شنه الجيش العراقي ضد

قوات البيشمركة (قوات المحاربين الأكراد)، فقد جاء بنتيجة غير متوقعة. لقد كان الأكراد مروَّعين من انتقام صدام حسين، ذلك الانتقام الذي كان قد قتل منهم مئة وثمانين ألف شخص بين العامي 1988 و1989، فقد هربوا بالملايين إلى تركيا وإيران تاركين قتلاهم وجرحاهم على قوارع الطرق، وقد صوَّرت شاشات التلفزة مآسيهم في جميع أرجاء العالم. وفي البداية، لم يكن الرئيس جورج أتش. دبليو. بوش ينوي أن يعمل للأكراد أكثر مما عمل من أجل الشيعة، لكن الضغط الشعبيّ الذي واجهه كان ضغطاً لا يمكن مقاومته. لذلك فإن منطقة لمنع تحليق الطيران الحربي كان قد جرى إعلانها من جانب الولايات المتحدة. وهكذا بدأ الأكراد مرحلتهم الأولى لخلق مقاطعة نصف مستقلة في المناطق الثلاث من شمالي العراق. لقد كانت معاناة الشيعة أقلُّ ظهوراً إلى العلن بكثير، ولهذا، فإنها استثارت ردود فعلٍ عالمية أقل بكثير. فرجال الإعلام قد يستطيعون إجراء مقابلاتٍ مع المهجَّرين الفارين إلى إيران أو إلى المملكة العربية السعودية، والذين يحملون معهم روايات مروِّعة، لكنهم لا يستطيعون إرسال التقارير الطازجة المباشرة بينما القتل يكون لا يزال دائراً.

ومما يدعو إلى العجب، أن أحد الأفلام المصوَّرة قد ظهر للعلن. وكان الفيلم قد جرى تصويره على أيدي البعثيين أنفسهم. فالحزب المذكور كان قد ارتقى إلى ما يقارب طقوس العنف، ويبدو أنه قد قام بعرض الفيلم من أجل تشجيع أعضائه ومؤيديه، كما من أجل إرسال الرعب إلى قلوب أعدائه، وذلك عن طريق جعلهم يطَّلعون على المصائر التي تنتظرهم. لكن مثل هذه الأفلام تتسرب في بعض الأحيان إلى أيدي أعداء مجهولين للنظام، فيقوم هؤلاء بتهريبها إلى خارج البلاد.

وفيلم من هذا النوع كان قد عُرض مرة عند نهاية شهر آذار/مارس بواسطة مصوِّر من رجال البعث، والفيلم يصور اثنين من قادة البعث وهما يشتركان في أعمال البحث عن المنشقين في أرضٍ سبخة قرب بلدة الرميثة التي تبعد حوالي عشرين ميلاً من السماوة الواقعة عند الفرات إلى الشمال الغربي من الناصرية. وهذا الفيلم كان قد سُلِّم إليّ في وقتٍ لاحقٍ في لندن وهو يصوِّر ما

يجب أن يكون بحثاً نموذجياً عن الجماعات المنشقة. ويبدو في الفيلم بكل وضوح وزير الداخلية المعيَّن حديثاً علي حسن المجيد، الملقب أيضاً بلقب «علي الكيماوي»، وقد نال ذلك اللقب بسبب حملته القاتلة في الأنفال ضد الأكراد في العام 1988، حيث تمَّ استعمال الغازات السامة في تلك الحملة بشكلٍ متكرر في وجه المدنيين. وفي بداية الأمر خلتُ أن فيلم الڤيديو هذا لن يكون فيه الكثير مما يلفت النظر، والسبب أنه خلوٌ من ضبط الصوت مع الصورة، لكنني بعد ذلك اكتشفت أنني إذا ما رفعت درجة الصوت إلى أقصاها، فإنه يصبح بإمكاني أن أسمع ما يقال من كلام. والمجيد هذا الذي يتمتع بسمعة دموية في النظام لا يرقى لها أحد سواه، يُسمع في هذا الشريط وهو يعطي توجيهاته إلى طيار طوّافة وهو في طريقه إلى مهاجمة منشقين يحتلون جسراً. «لا تعد إلا بعد أن تكون قد أحرقتهم» قال له، «وإذا لم تتمكن من إحراقهم فإياك أن تعود». وكان إلى جانبه محمد حمزة الزبيدي الذي لم يطل الوقت حتى أمسى رئيساً للوزراء بسبب سمعته كشخص متشدد لا يعرف الرحمة. وكان الزبيدي يقوم بصفع السجناء وركلهم بينما هم يستلقون على الأرض في ذعرٍ ورعبٍ. «لنقم بإعدام أحدهم حتى يقوم الآخرون بالاعتراف»، هذا ما يقترحه الرجل. أما المساجين الأربعة أو الخمسة، فجميعهم في ملابس مدنية رثّة مترهّلة، تنبىء بأنهم ليسوا سوى عمّالٍ زراعيين، وهم لا يقولون شيئاً سوى واحدٍ منهم يسترحم قائلاً بصوت ذليل: «أرجوكم الاّ تفعلوا ذلك». أمّا المجيد فيظهر دائماً والسيجارة لا تفارق فمه بينما هو يقوم باستجواب السجناء. بينما صوت إطلاق النار يسمع في خلفيّة الصورة. وهو يقول إذ يبدو مشيراً إلى أحد السجناء: «لا تعدم هذا، فسيكون لنا حاجة به». أما الجنود الذين يظهر أنهم ينتمون إلى الحرس الجمهوري الخاص فيقومون بركل السجناء وهم ينادون على كل منهم «يا ابن العاهرة» و«يا قوّاد».

وأعضاء حزب البعث لم يكونوا ليتجرّؤوا على الظهور بمظهرٍ يكونون فيه أقلّ حماسة من سواهم لتصفية أعداء النظام. لذلك فقد بات كلُّ شاب شيعي عرضة لكي يعتقل ويُعدم على الفور. ففي معظم الحالات لم يُظهر الجلادون أيّ

تهيُّبٍ أو تردُّد. ولكن في إحدى الحالات في البصرة، فإن مجموعة من مئة وخمسين من الشباب، ومعظمهم من الطلبة، كانوا قد حُشروا في داخل قاعة تابعة لمبنى إداري تابع لقسم ناقلات النفط، في شركة الجنوب للزيت، قد جرى إخلاء سبيلهم بطريقة غير متوقعة. فبينما كانوا في القاعة قام بزيارتهم قائد بعثيٌّ محنك قديم، علاوة عن كونه صديقاً لصدام، وكان يرافقه ولده جاسم. ولم يكن جاسم هذا يقاسم والده كل عواطفه بالضرورة، لكنه كان يرى أن التجوال برفقة والده هو أكثر أماناً في تلك الأوقات التي اعتاد فيها رجال الجيش على إلقاء القبض على الشباب بطريقة عشوائية في شوارع المدينة. لقد رأى الطلبة ينتحبون ويستعطفون جلأّديهم لإطلاق سراحهم بسبب أنهم لم يفعلوا شيئاً. وكان هو أيضاً يعلم أن علي حسن المجيد على وشك القيام بزيارة إلى المدينة في الصباح التالي، وكان من المرجَّح أنه سيقوم بإصدار الأوامر للقيام بعملية إعدام جماعية للشباب. وعند منتصف الليل، قام جاسم بضرب رأس الحارس البعثي الوحيد الذي يقوم على حراسة مدخل القاعة بعقب مسدسه ثم فتح الباب. وقد وضع جاسم يده على وجهه حتى لا يسمح لأحد بالتعرف إليه ثم طلب من المحتجزين أن يهربوا بأقصى ما يستطيعونه من سرعة وهدوء. بعد ذلك، عاد جاسم إلى سريره، واثقاً من نفسه أن لا أحد يمكنه أن يتصوَّر أن نجلاً لمثل هذا البعثي القوي الراسخ الإيمان بالبعث يمكنه أن يقوم بضرب الحارس بعنف ويقوم بتحرير السجناء. لكن الرواية لم تنته نهاية سعيدة. «فعندما رأى البعثيون الآخرون أن الخفير يستلقي فاقداً الوعي، وأن السجناء قد لاذوا بالفرار، فإنهم قد اضطربوا أيما اضطراب، لأن علي حسن المجيد كان آتياً وهو يتوقع أن يكون بإمكانه أن يعطي أمراً ما، بإعدام جماعي»، يقول صديق لجاسم، «لذلك فإن البعثيين اندفعوا إلى الشوارع وقاموا بإلقاء القبض على كل شخص صادفوه حتى امتلأت القاعة من جديد بمئة وخمسين رجلاً، وقد تمَّ إعدام هؤلاء في الصباح مثلما كان مخطَّطاً»[10].

الفصل السابع

الليث الأبيض

لقد أكّد صدام حسين تثبيت قبضته على السلطة بسرعة مذهلة في أعقاب هزيمته في الكويت وما تبعها من انتفاضة على حكمه، قام بها كل من الشيعة، والأكراد. فقليلون هم الحكام الذين يمكنهم الاستمرار في الحكم بعد مثل هذه الكوارث التي يصنعونها بأنفسهم من أمثال هزيمة 1991، ولكن صداماً يتمتع بمعرفة أكيدة عن المشهد السياسي العراقي، وعن مهاويه القاتلة، وعن كيفية النجاة منها. لكن ذلك كان على نقيض تام مع جهله بالمشهد السياسي في الدول الأخرى، وهذا هو الأمر الذي أدى به إلى اتخاذ قراره الكارثي بغزو إيران في العام 1980، والكويت بعد عشر سنوات من قراره الأول. وبعد مرور اثنتي عشرة سنة من العام 1991، ما من مؤامرة سياسية ولا انتفاضة استطاعت أن تدنو بصدام حسين من التنازل عن الحكم رغم حصول محاولاتٍ عديدة. «لقد أصابنا أسوأ ما يمكن أن يصيبنا»، قال لي صديق عراقي بكثير من الغمّ في العام 1992، «فلقد أصبنا بهزيمة كاملة، بينما لا نزال نرى صداماً باقياً في السلطة».

فبعد قيامه بتوطيد سلطة نظامه بنجاح، ارتكب الحاكم العراقي غلطة قاتلة. لقد كانت غلطة مستهجنة، رغم كونها نموذجية بالنسبة لأخطاء صدام، نموذجية بالنسبة لرجل ينظر إلى أقرب المقربين إليه، حتى من الأعوان والأهل، نظرة ريبة وانعدام ثقة. فهو لا ينفكُّ عن النوم في بيوت مختلفة في كل ليلة للتشويش على أعدائه الذين من المحتمل أن يفكروا في اغتياله. ولم يحصل في مجمل تاريخ صدام حسين السياسي أن بالغ في وضع ثقته بأحد. فمن انتفاضة الشيعة كان

قد استقى دروساً تقول إن الجماهير الشيعية تكره نظام حكمه، وأن رجال الدين الشيعة من أمثال آية الله العظمى الخوئي، لا يمكن الركون إليهم. ومهما كان أسلوب قمعه للشيعة قاسياً، فإنه لم يكن ليركن إلى أسلوب القمع وحده. لذلك وبعد وفاة آية الله العظمى الخوئي وفاة طبيعية، بعد أن بلغت به السن ثلاثاً وتسعين سنة، وذلك في شهر آب/أغسطس من العام 1992، إلا أن صداماً فكر في خطة يقوم بموجبها بتنصيب مرشحه الخاص على رأس الهرمية الدينية الشيعية. لذلك بدا أن لا بد له من اختيار شخص ما، يكون عربياً لا إيرانيّ الأصل مثل الخوئي، ليكون هذا المرشح هو المرجع الديني الأعلى (مرجع التقليد). فينبغي لمثل هذا المرشح أن يكون عراقياً وطنياً إلى جانب كونه قائداً دينياً. كما يجب أن يكون مؤيداً للنظام في صراعه مع الولايات المتحدة. وكانت ملاحقة الشيعة، والتنكيل بقياداتهم الدينية على أشدهما بين سنتي 1991 و1992. وحتى صدام حسين نفسه يقال إنه قام بتحرير سلسلة من المقالات المناهضة للشيعة في صحيفة الثورة التي هي الجريدة الرسمية الناطقة بلسان حزب البعث، وقد وُجهت في هذه المقالات تهمة إلى الشيعة بكونهم يعتقدون عقائد «منحرفة»، وبأنهم ليسوا عراقيين على وجه كامل[1]. وكثيرٌ من علماء الحوزة كانوا إما ماتوا، أو سُجنوا، أو تفرقوا شذر مذر. كما أن مدارسهم ومعاهدهم، قد أُغلقت. لقد كانت تراود صداماً فكرة تستند إلى قيامه بضربة معلّم سياسية تقوم على تخفيف الملاحقات والمطاردات وأعمال التنكيل، وإقامة تسوية مع الطائفة الشيعية عن طريق اختيار عضوٍ من عائلة الصدر يكون مخلب قط للنظام في بغداد. والمرشح الذي يسميه صدّام سيكون له أكثر ما يكون من الشرعية بسبب ما له من علاقة نسب مع شهيد الشيعة المبجّل محمد باقر الصدر الذي كان النظام نفسه قد أعدمه بطريقة متوحشة منذ اثنتي عشرة سنة مضت.

والرجل الذي وقع اختيار صدام عليه كقائد ديني للطائفة الشيعية هو محمد صادق الصدر الذي هو ابن عم محمد باقر الصدر، وتلميذه، وكبير مساعديه. وفي الوقت الذي أبرم فيه محمد صادق الصدر صفقة مع النظام في العام 1992، فإن عائلته كانت مشهورة ومعروفة، لكنه هو نفسه لم يكن كذلك.

وهو شخص شديد الذكاء، وله ذهن ثاقب أصيل، وكان داهية بما فيه الكفاية لمخادعة المخابرات العراقية التي هي جهاز مكرَّس لاشتمام أيِّ خيانة أو غدر، إلى درجة دفع هذه الاستخبارات إلى الاعتقاد أنها تستطيع التلاعب به من أجل مصالحها الخاصة بها. وقد استعمل الرجل هذا المتنفَّس الذي أعطاه، وأعطى مؤيديه، فرصة لإنعاش الروح المعنوية، والارتباط الديني للشيعة بعد المذابح التي أصابتهم في العام 1991 على أثر تصفية الانتفاضة والاضطهاد الذي تبع ذلك. فهذه الجبلة التي اجتمعت للرجل من إحياء للروح الإسلامية، إلى نزعةٍ وطنية، إلى إطلالةٍ شعبية، كان لها استساغة عميقة عند الشباب الشيعي الغاضب والمهمَّش والمروَّع. «لقد جعلنا نستعيد الثقة بالنفس، بينما كنا قبله مسيرين بالخوف»، يذكر علي حسين خضر، وهو شاب ورعٌ في السابعة عشرة من عمره، من الناصرية، وقد سافر علي مع أصدقائه الذين هم في مثل عمره ليرى محمد صادق في النجف في العام 1997. «لقد شعرنا أنَّ رجلاً قوياً يقف إلى جانبنا، لذلك لم نكن نخشى شيئاً»[2]. وكقائد ديني، كان الصدر مهتماً بالدرجة الأولى بإعادة الروح إلى الإيمان في أوساط الجماهير الشيعية، وبمخاطبة المشاكل اليومية المباشرة التي تعترضهم، وبإحباط الدعاية السياسية للنظام بطريقة خفية لبقة ذكية. ففي البداية، لجأ إلى التعبير عن مشاعره الحقيقية بطريقة غير مباشرة، لكن تلك المشاعر كان كل عراقي قادر على استشفافها. فهو عادة ما يبدأ صلاة الجمعة بطريقة أدخل فيها خرقاً راديكالياً للتقاليد الشيعية وذلك بجعل آلاف المصلين في المسجد يهتفون: «نعم، نعم للإسلام؛ نعم، نعم للإيمان؛ لا، لا للظلم؛ لا، لا لإسرائيل؛ لا، لا لأميركا؛ لا، لا للشيطان». ولم يكن في كل هذا من شيء يمكن للنظام أن يعترض عليه، لكن الجمهور المصلي معه لا بد له من أن يلاحظ أنه لم يكن ثمة دعوة لتأييد الزعيم العراقي. والشيخ ياسين السعدي، الذي سمعه يخطب، قال: «إن ما كان يقوله هو مناهضة ذكية عامدة لشعارات النظام من أمثال: نعم، نعم للقائد صدام حسين، وبالروح بالدم نفديك يا صدَّام، وكثير من شبيهات هذين الشعارين»[3].

كان هناك فرق جوهري بين أسلوب صادق الصدر وبين مقاربة أستاذه

وقريبه باقر الصدر. فالقائد الجديد لم ينتوِ شنَّ هجوم مباشرٍ على الدولة، محاولاً الوصول إلى السلطة عن طريق دعم حزب سياسي، أو عن طريق انقلاب. فهو نادراً، أقلُّه في البداية، ما أتى على ذِكرِ الموضوعات السياسية في فتاويه. ومحمد حسن إبراهيم، البالغ السابعة عشرة من عمره، والآتي من مدينة الكوت الشيعية الفقيرة الواقعة إلى الجنوب من بغداد، رأى بوضوح مفارقة الأسلوب بين هذا الصدر، وبين سلفه. فالأوّل قام بتأسيس حزب سياسي مرتبط بالنخبة من علماء الحوزة، بينما كان الثاني منغمساً في حياة العشائر وفي مواضيع الحياة اليومية، وتابع «لقد أراد الأول قيام ثورة سياسية، بينما هدف الثاني إلى صحوة شيعية ثقافية يلعب فيها ما تراه في السينما، وما تسمعه من موسيقى دوراً هاماً. لقد أراد أن يؤسس قاعدة إسلامية شعبية قوية بما فيه الكفاية لتصمد في وجه نظام قاتل طاغية»[4].

لقد كان محمد صادق ناجحاً بطريقة غير اعتيادية في مهمته، خاصة بعد الأخذ في عين الاعتبار مصادره الشحيحة وقوة الدولة العراقية. والآن، إن وجهه هو الذي يُرى على الصور المرفوعة على جدران المناطق الشيعية في العراق، إذ كثيراً ما نراه مصوَّراً إلى جانب ابن عمه باقر الصدر، وولده مقتدى. وهو يبدو أكبر سناً من عمره الحقيقي، فملامحه تغلب عليها لحيته البيضاء الطويلة المنتشرة في غير ما نظام، تلك اللحية التي قادت إلى تلقيبه «بالليث الأبيض». وفي عام 1998 بدأ يلبس كفناً أبيض فوق ملابسه، في إشارة منه إلى أنه يتوقع أن يسقط شهيداً. ولم يكن بخافٍ على المراقبين معرفة الجهة التي يعتقد أنها تنوي القيام بقتله. وفي غضون ذلك الوقت تقريباً، فإنه عمد إلى تسجيل قرص مدمج (سي. دي.) جرى توزيعه على نطاق واسع قبل وبعد مماته، وقد شرح في هذا القرص كل تفاصيل سيرته العلمة. كانت تلك الخطوة كما لو أنه أراد أن يضع سجل حياته واضحاً مبسوطاً من أجل دحض أيٍ افتراء قد يفتريه عليه أيٌّ من منافسيه من قادة الشيعة الدينيين، الذين ما انفكّوا عن نعت محمد محمد صادق الصدر كعميل للبوليس.

وكان محمد محمد صادق الصدر قد ولد في النجف في الثالث والعشرين

من آذار/مارس من العام 1943، ولأنه الولد الوحيد لأبيه السيد محمد صادق الصدر، فعن طريق الخلط في الأسماء، درج الناس عموماً، على دعوته باسم والده. ولقد عاش في كنف جده لأمه آية الله محمد رضا آل ياسين، وتزوج باكراً ورزق بأربعة أبناء - مصطفى، ومؤمَّل، ومرتضى، ومقتدى - وبابنتين. ولأنه نابه سابق لعمره في الذكاء، فقد بدأ دراسته في الحوزة في العام 1954 وهو لا يزال في الحادية عشرة من عمره. وهنالك قُيِّض له أن يتقابل، وأن يتتلمذ على أيدي رجال سيتسببون في إعادة تشكيل العالم الشيعي في العراق، من أمثال ابن عمه آية الله محمد باقر الصدر، وآية الله الخوئي. ولقد ولج كلية الفقه في العام 1960 فدرس العلوم واللغات، مكتسباً معرفة عملية في اللغة الإنكليزية. ثم أكمل دراساته تحت إشراف كل من قائد إيران المستقبلي آية الله الخميني؛ والسيد محسن الحكيم، الذي ما لبث أن أصبح العضو الأكثر بروزاً في عائلة مشهورة بما أنجبته من قادة دينيين سيصبحون في ما بعد من أشد أنداده خصومة له. وبحلول العام 1977، صار محمد صادق مجتهداً وهو لم يتجاوز بعد الرابعة والثلاثين، الأمر الذي لم يؤهله لتفسير الفقه الشيعي فحسب، بل ليصدر الأحكام والفتاوى حول الأسئلة السياسية والاجتماعية.

ومنذ عقد مضى، فإن هذه الإنجازات الأكاديمية التي لا شك فيها، إلى جانب عضويته في أرسطوقراطية القيادة الدينية الشيعية كان من الممكن لها أن تفتح أمام محمد صادق سُبُل التمتع بحياة قيادية دينية في النجف شديدة الوقار والاحترام. وكان لا بد من أن يحصل بعض المشاحنات والمنافسات بينه وبين بعض العائلات الدينية مثل عائلة الحكيم، أو بعض الشخصيات النخبوية الدينية مثل علي السيستاني. والمنافسات بين كبار رجال الدين، سواء في الإسلام، أم في المسيحية، لها تقاليد قديمة من الشحناء والخصومات حول الأفضليات والفوارق التي من المفترض أن يكون ظاهرها مسائل تتعدى القضايا الدنيوية. وحتى بالنسبة إلى مؤسسة دينية حريصة على احتشام سمعتها مثل الكنيسة البريطانية في القرن التاسع عشر، فإن أنتوني ترولوب يصف في دقة ممتعة الصراعات الشرسة التي تدور بين رجال الكهنوت حول الوظائف والترقيات

والنفوذ. وقد حصل في النجف في القرن العشرين ما كان قد حصل في القرن التاسع عشر في بارشستر، المدينة الإنكليزية الوهمية التي تضم الكاتدرائية التي تدور فيها أحداث روايات ترولوب، والحقيقة الراهنة التي تقول إن هؤلاء المتنافسين إنما نشأوا معاً، واحتكّت أكتافهم معاً لعشرات السنين، لم تكن في الحقيقة سوى لتجعل صراعاتهم أكثر ضغينة وسُمّاً. ولكن بعد أن قام حزب البعث بانقلابه العسكري في العام 1968، فإن جميع مقومات التوازي والمقارنة بعد هذا التاريخ بين رجال القيادة الدينية الشيعية في العراق، وبين الهرميات الدينية الكنسية في بلدان أخرى، وكذلك بين الوضع الذي كانت عليه هذه القيادة في ما سبق ذلك التاريخ، إنما هي مقارنات لم تعد تصدق ولا تصحّ. فقبل ذلك كانت نخبة هرم القيادة الدينية تقود وجوداً دينياً متوحّداً، نادراً ما واجهت خلاله أيَّ ملاحقة أو اضطهاد. فإن أسوأ عقوبة واجهها مجتهد كان قد أثار عصياناً في العام 1920 ضد الاحتلال البريطاني لم تتعدَّ إقامة وجيزة في السجن ونفياً من البلد قسرياً أو طوعياً. كل هذا الأسلوب سيتغير بعدما دخل القادة الدينيون الشيعة عهداً باتوا يواجهون فيه ضروباً من الاضطهاد لا ترحم ولا تلين. فمنذ بدايات هذ الانقلاب، بات واضحاً أن البعثيين ليس في نيتهم إشراك أحدٍ في السلطة معهم. وقد قاموا بتصنيف قادة الشيعة الدينيين، وقبلهم كذلك أولئك المتعاطفين مع حزب الدعوة بأنهم أعداء خطرون، ولذلك فقد اندفعوا لسحقهم بالضراوة التي باتت هي العلامة الفارقة لهذا الحزب.

ولقد جرى اعتقال محمد صادق مرتين. كانت الأولى في العام 1972، عندما اعتُقِل مع ابن عمه محمد باقر الصدر، ومع محمد باقر الحكيم. أمّا اعتقاله الثاني، فقد جرى في العام 1974 عندما جرى تعذيبه في مكاتب المخابرات في النجف. وعندما قام بالاحتجاج على المعاملة الوحشية التي يلقاها سواه من السجناء، فإنه نُقل إلى مركز أمنيّ آخر في الديوانية بجنوب النجف هذه المرة حيث تعرَّض لضروب من التعذيب هي أكثر قساوة. وهذه المعاملة السيئة التي لقيَها كان لها تأثير خطيرٌ يمكن تفهُّمه على شخصيته كما على آرائه الدينية. وبعد إطلاق سراحه من السجن في العام 1975، فقد كرَّس نفسه بشدة للصلاة

بائناً بذلك بإتلاف صحته، حتى وجد أستاذه محمد باقر نفسه ملزماً بتقديم النصح إليه بالاعتدال في ممارساته لطقوس العبادة الدينية. وقد اتّخذ رجل الدين الفقيه الفتي ذلك الوقت على أساس أنه وقت للاعتكاف لأنه، ومع أنه كان خارج السجن، إلاّ أنه كان يقيم في بيته إقامة جبرية وقليلون هم الذين كانوا يتجرّأون على القيام بزيارته. وعندما سُمح له بقسطٍ زهيدٍ من الحرية، كان لا يزال موضوعاً تحت المراقبة الشديدة من قبل أجهزة الأمن العراقية. وعندما قام بزيارة إلى مقام الإمام علي، كان الناس لا يزالون يخشون إلقاء التحية عليه[5]. في ذلك الوقت بدت الدلائل الأولى تُظهر أن أفكاره كانت تسير في اتجاه مختلف بصورة دراماتيكية عن أفكار سواه من المجتهدين. فقد تطورت لديه رغبة في الإسلام المتصوّف، وهو ما لبث لاحقاً أن صرّح أن هذه النزعة كان قد أخذها عن رجل هو مجرد عامل عاديّ في النجف، اسمه الحاج عبد الزهراء القرعاوي، وهذا التصريح بحدّ ذاته، اعتراف شديد التعبير والدلالة لأنه يأتي من مجتهدٍ ديني من النخبة العارفة التي جاء تعليمها على يد كبار العلماء المشهود لهم بالعلم والفقه، وذلك طيلة سنوات من الدراسة[6].

وفي ثمانينيات القرن العشرين، لم يعمل محمد صادق سوى القليل مما يجتذب الأنظار إليه، لكنه طوّر أفكاراً أصيلة عن كيفية استجابة الإسلام الشيعية من جهة، وقادته من جهة أخرى لأعمال الملاحقة والاضطهاد التي ما فتئت تأتيهم من السلطة الحاكمة. فالمقاومة التي تقوم على الصبر والمسالمة، وهي الوصفة الشيعية التقليدية من أجل البقاء رغم جور الحكومات الظالمة، لم يعد يجدها الآن كافية. لذلك فإنه قام بمعارضة مبدأ التقية (الاستتار والمراءاة، ومداراة كشف الحقائق) عند التعامل مع صدّام حسين، مجادلاً عن ذلك، بأنه على العكس من ذلك كله، فإن هذه الساعة هي ساعة قادة الشيعة الدينيين لكي يرفعوا قاماتهم علناً دفاعاً عن معتقدهم ـ وهو (مقتدى) لم يتورّع عن الإشارة بسخرية، في وقت لاحقٍ، من المرجعية الصامتة المسالمة: في مقابلة المرجعيّة النشيطة المناضلة ـ وكان قد أخذ كثيراً من آرائه حول إقامة الدولة الإسلامية عن محمد باقر

الصدر، لكنه أعطى الأولوية إلى الشروع في ثورة إسلامية ثقافية لا بد لها من أن تسبق مرحلة القيام بالاستيلاء على السلطة.

أمّا الخيار الثاني، فقد كان بكل حالٍ خياراً غير عملي في فترة التسعينيات، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار شدة التفاوت بين موارد الشيعة الضعيفة، وبين قوة النظام البعثيّ. وقد اعتقد صادق الصدر أن القيادة الدينية الشيعية باعتزالها العالم الدنيويَّ إنما قد تخلّت عن شعبها وأناسها. هؤلاء الناس الذين باتت معاناتهم أكبر وأشدّ سوءاً بعد العام 1991. لقد كانت خطته تقوم على إقناع النظام بأنه باقٍ تحت سيطرته، بحيث يتسنّى له بناء حركة جماهيرية تجعل العقيدة الشيعية مرة أخرى ذات صلة وثيقة بحاجات المؤمنين بها، الروحانية، والوجدانية، والاقتصادية. كما أن مكانته كخلفٍ لمحمد باقر، وهو الصدريُّ الأول، قد تعزّزت أيضاً بعلاقة زواج قامت بين بنات الصدر الأوّل الثلاث وبين أبناء الصدر الثاني. قال جعفر الصدر، ابن الصدر الأول، والمعاون الرئيسي للصدر الثاني: «لقد تزوج مقتدى من صغرى أخواتي في العام 1994، بعد أن كان السيد مصطفى قد تزوّج من كبراهن في العام 1987، والسيد مؤمّل من الثانية بينهن في العام 1992»[7].

الاقتصاد العراقيّ، وكذلك المجتمع، كانا يتدهوران تحت وطأة العقوبات التي قامت الأمم المتحدة بفرضها أثناء فترة غزو الكويت في العام 1990 والتي لم تُرفع حتى حلول العام 2003. فلقد شهد ملايين العراقيين كيف أن حياتهم كانت تتدهور، وهذا ما يفسر شدة انفتاحهم على رسالة صادق الصدر الدينية. فقساوة العقوبات وتأثيرها المدمِّر على عامة الشعب العراقي لم يكن أحد ليفهمها في خارج العراق. فتلك العقوبات لم تكن كسابقاتها في العالم، من أمثال تلك التي جرى فرضُها يوماً على جنوبي إفريقيا أو على روديسيا، كمجرد إشارة إلى اعتراض الأسرة الدولية؛ لكن العقوبات هذه المرة كانت أشبه بحصارٍ يجري في القرون الوسطى، وأكثر من ذلك، فإنها قد استدامت ثلاث عشرة سنة. وكان هدف تلك العقوبات المفترض: حرمان الحكومة العراقية من الوصول إلى مواردها

البترولية، لكنها في الحقيقة كانت تصيب بالدرجة الأولى أفراد الشعب ونخبه السياسية، وقد يستطيع أفراد الفئة الثانية مضاعفة مداخيلهم الشخصية من خلال عمليات السوق السوداء، كما من خلال أعمال التهريب التي تبيحها الحكومة. لقد كانت العقوبات كارثة حلت بالعراقيين العاديين لأن عدداً كبيراً منهم كان يعتاش بشكل مباشر أو غير مباشر من الوظائف الحكومية التي لم تعد الحكومة تملك مالاً كافياً كي تدفع لهم أجورهم وأتعابهم المترتبة عليها. فالموظفون الحكوميون، والمعلمون، وجنود الجيش وضباطه، والمحالون على المعاش، باتوا فجأة دون رواتب. وثمة صديق لي يدعى جواد، وهو بروفيسور للهندسة، عالي السمعة في جامعة بغداد، كان من سوء الحظ بحيث إنه عاد إلى العراق في صيف العام 1990 من أجل أن يرعى طلاباً مرموقي المعرفة من خلال درجة الدكتوراه التي يحملها، عندما خطر لصدام حسين أن يقوم بغزو الكويت. ولقد وجد جواد نفسه عالقاً في العراق لأن أيَّ دولة من الدول التي قام بالتدريس الجامعيّ فيها، لم تعد ترضى إعطاءه تأشيرة دخول إلى أراضيها. ولقد وجَد أن دخله الشخصي قد تدهور ليلامس خمسة دولارات في الشهر. وفي العام 1995 كان يسألني بكثير من الحياء عما إذا كان بمستطاعي تأمين وظيفة له كسائقٍ في مكتب هيئة الأمم المتحدة في بغداد. لقد انهارت العملة العراقية بعد غزو الكويت وطارت المدَّخرات هباءً. وعندما ذهبتُ إلى العراق للمرة الأولى، فقد كان الدولار يساوي ثلث دينار؛ أما مع حلول العام 1992 فقد صار الدولار الواحد يشتري ألفي دينار. وعندما قمت بصرف ورقة مئة دولار لتحويلها إلى الدنانير العراقية من الصرافين في شارع سعدون في وسط بغداد، فقد قام هؤلاء بتسليمي كيساً ثقيلاً من البلاستيك مملوءاً بحزماتٍ وسخة من أوراق الدينار المضموم بعضها إلى بعضٍ بواسطة أربطة بلاستيكية.

لقد بات العراقيون مذعورين خائفين بفعل الكارثة المتمادية التي خلَعت مفاصل حياتهم بكلِّ قساوة دون أن يبدو لها أي بشائر تشير إلى نهاية قريبة لها متوقعة. فكثيرون كانوا قد راهنوا حتى اللحظة الأخيرة أن الحرب في الكويت سوف يجري تجنبها في نهاية الأمر، وأنها لن تحدث أبداً. وحتى أكثر الناس

تشاؤماً لم يذُر في خلدهم يوماً أن بضعة أيام فقط ستكون كافية للقنابل والصواريخ كي تتمكن من تدمير البنية التحتية في العراق، من محطات لتوليد الطاقة، إلى مصافي النفط، إلى سنترالات الهاتف، إلى محطات معالجة المياه؛ التي كانت جميعها قد حوّلت العراق إلى بلدٍ حديث خلال النصف قرن الفائت. وكان بعض من هم في حالٍ أفضل من سواهم قد ملأوا ثلاّجاتهم المنزلية الكبيرة باللحوم ليقتاتوا عليها خلال الأزمة. ولكن بعدما توقفت شبكة الكهرباء عن العمل خلال الأيام الأولى من القصف في العام 1991، فإن الثلاجات قد توقفت عن العمل بدورها، وبدأت اللحوم الحسنة التخزين تصاب بالفساد. وفجأة بدأت تتصاعد روائح كريهة نفّاذة في أحياء أبناء الطبقة الوسطى، لأن الناس باتوا مضطرين إلى إلقاء ما لديهم من لحوم بات يغزوها الدود، ليجدوا أن عمال النظافة لا يأبهون لأمر إزالتها من الشوارع. فعمال النفايات باتوا لا يجدون وقوداً لمحركات شاحناتهم لأن صداماً لم يأبه حتى لاتخاذ أبسط الحيطة بتخزين بعض الوقود في الأسابيع التي سبقت تعطيل مصافي النفط. وعندما عاد عمال جمع النفايات أخيراً إلى استئناف أعمالهم فإنهم اكتشفوا اكتشافاً له ما له من المضاعفات والدلالات. فبينما كان ثلث ما يجمعونه من قمامة في السابق هو عبارة عن فضلات طعام، فإن الحال لم تعد هكذا بعد الحرب. ففي بلد لم يعد فيه ما يكفي من الطعام لإطعام سكانه، فإنه لم يعد يرمى إلى القمامة أيّ شيء يمكن أن يؤكل، حتى وإن كان قشرة بطيخ.

إن أقرب تشبيه للكارثة التي ألمّت بالعراق والعراقيين في سنة 1991، إنما هي أيام كارثة الكساد الكبرى التي ضربت الولايات المتحدة الأميركية خلال العام 1929. فكلا حادثتي التدهور الاقتصادي حدثتا فجأة، وبشكل لم يتوقعه السكان الضحايا أبداً. ففي سنوات الكساد الثلاث التي وقعت من سنة 1929 حتى سنة 1932، فإن أرقام البطالة في أميركا قد ارتفعت من مليون ونصف مليون أميركي عاطل عن العمل إلى ثلاثة عشرة مليوناً. وفي العراق كانت البطالة عن العمل صفراً في العام 1990، وكان سوق العمل يستوعب مليون عامل مصري إضافي، يعملون كلهم في البلاد. أما بعد سنتين، فإن وزارة العمل العراقية أحصت أنّ نسبة البطالةِ قد ارتفعت إلى

عشرين بالمئة بين أبناء الفئة القادرة على العمل. وعندما قامت القوات الأميركية بغزو العراق خلال العام 2003 وعاينت ما عاينته من مدن الأكواخ على طريق بغداد، فإن أفرادها حسبوا أن هذه هي الحالة الطبيعية التي اعتاد أن يعيشها العراقيون. والحقيقة أن هذا الفقر الطاحن كان تجربة جديدة يعيشها عدد كبير من العراقيين للمرة الأولى. فخلال السبعينيات كان نظام العناية الصحية في العراق يضارع في جودته النظام الصحيّ السائد في اليونان. لكنني ولدى زيارتي إلى أحد المستشفيات في ضواحي بغداد، خلال العام 1996، فإنني وجدت أن الباحة المخصصة لوقوف السيارات فيه ملأى بالشاحنات والعربات المعطلة بسبب أن عجلاتها أو محركاتها قد فُكّكت منها من أجل تأمين حسن استمرار استعمال عددٍ قليلٍ منها. وخلال وجودي في ذلك المستشفى فإن طفلاً كان يحتضر بسبب عدم توفر أسطوانات من الأوكسيجين.

وفي الواقع، فإن ما جرى للعراقيين خلال عقد التسعينيات، كان أسوأ بكثير مما جرى للأميركيين خلال عقد الثلاثينيات. فبينما الذاكرة الشعبية في الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بصورة الرجال والنساء الذين أجبرهم الجوع على البحث عن الطعام في أكوام القمامة التي تعجُّ بالدود، فإننا نرى مع كل ذلك أن هذه الذكرى إنما تعود لكارثة مرت وعبرت وصارت في الماضي البعيد الذي يمكن الجزم بسهولة أنه لن يعود أو يتكرر. أمّا في ما يعود إلى العراقيين، فيبدو أنه لم يكن ثمة إحساس مطمئن يدعوهم للاعتقاد أنهم حتى وإن كانوا قد عانوا من سنوات قليلة من الحرمان، فإن الحياة سوف تبدأ بالتحسن من جديد. فالعقوبات كان يمكن أن تستمر ما استمرّ صدام حسين في حكم العراق، ولم يكن ثمة إشارة تشير إلى أن حكمه سوف ينتهي. وفي واقع الأمر، بدت هذه العقوبات وكأنها مصمَّمةٌ لكي تبقي العراق في حالةٍ من الضعف، أكثر مما هي مصمَّمة لإزالة صدام عن السلطة. فمع كل وحشيّة النظام وسمعته الرديئة، فإن العراقيين الذين باتوا يموتون بسبب العقوبات التي فرضتها هيئة الأمم المتحدة في عقد التسعينيات، كانت في الواقع تفوق عدد العراقيين الذين كانوا يُقتلون أو يعذّبون أو يسجنون على أيدي النظام.

وفي تلك الوقت، كانت وزارة الإعلام في بغداد تصرُّ على أن أيَّ صحافيٍّ أجنبي يريد التجوُّلَ خارج بغداد يجب أن يكون مصحوباً برقيب «minder» من تلك الوزارة. وقد اعتدتُ أن أسأل الرقباء أن يأخذوني إلى قراهم التي ينتسبون إليها، الأمر الذي كانوا يرغبون عمله بكل ترحاب. وكثيرون من بين هؤلاء كانوا من الرجال الجيِّدي التعليم الذين يمتعضون في سرِّهم من صدام لإيكال مثل هذه الوظيفة إليهم، وهي وظيفة أقلُّ في مستواها من مواهبهم. وفي يوم من الأيام ذهبت مع مرافقي إلى قرية ديالا التي تزرع فيها أشجار الفاكهة ـ وديالا قرية أرضها جيدة الري وتقع في مقاطعة إلى الشمال الشرقي من بغداد. وبعد عشر سنين من زيارتي هذه القرية تم تدميرها في نطاق المجازر الثأرية التي جرت بين السنَّة والشيعة. لكن في ذلك الوقت، فقد كان أهل تلك القرية ينعمون بحياة أفضل من معظم الأماكن في العراق. فهم يُنتجون طعامهم الخاص ويبيعون إنتاجهم من الفاكهة في أسواق بعقوبة عاصمة الإقليم، وفي بغداد أيضاً. لكن ازدهار منطقتهم لم يكن سوى ازدهاراً نسبياً. «يبدو الأمر كما لو أننا أثرياء في أحسن أحوالنا» قال لي بهاء حسين السيف، وهو مزارع محلي عندما جلسنا على شرفة منزله الظليلة المطلَّة على بستانه المزروع بأشجار الرمان والنخيل المثمر. ثم تابع ليشرح لي أن مصنع تصفية المياه العائد لهم، قد توقف عن العمل منذ فترة طويلة، ولهذا فإنهم الآن يشربون مياهاً ملوَّثة آتية في أقنية جعلت الكثيرين منهم يقعون ضحية الأمراض. وبعد أن اتخذنا طريقنا للخروج من القرية، شاهدت بعض الناس يهرولون خلفنا مطاردين سيارتنا. ولقد تبيَّن أن سبب ذلك هو أنهم اعتقدوا أنني طبيب أجنبي. وعندما توقفتُ أوضحت لهم أنني لست سوى صحافي، لكنهم رغم ذلك بقوا على اعتقادهم أنه لا بد أن تكون لي خبرة في شؤون الطب. والعديد منهم عاد إلى منزله ليحضر أفلام صورٍ مأخوذة بأشعة إكس يعلوها الغبار، كانت قد أُخذت لأطفالهم، الذين لا يزال بينهم عدد من المرضى. وكانت هذه الأشعات قد أُخذت منذ بضع سنين إمّا في عمّان بالأردن، أو في مستوصف محلي قد أقفل الآن. رجلٌ من هؤلاء يدعى علي أحمد سويدان، أصرَّ عليَّ كي ألقي نظرة إلى صورة أشعة كانت قد أُخذت لرأس ابنته فاطمة التي كانت تلهو على الأرض قربنا «ثمة خلل ما، في توازنها» قال لي

بصوت حزين، «إنها لا تستطيع الوقوف». رفع الابنة الصغيرة إلى الأعلى لثوانٍ قليلة ثم أرخى قبضتيه من حولها فما لبثت أن تداعت فوراً إلى الأرض بين أقدامنا.

إن التأثيرات المدمِّرة للعقوبات تفسر سبب نفاذ عداء محمد صادق المفتوح للولايات المتحدة، ومعارضته الباطنية لصدام حسين، مباشرة إلى أعماق قلوب ملايين الشيعة في العراق. فهم من جهة أولى يكرهون نظام بغداد، لكنهم من جهة ثانية يمقتون أيضاً الحكومة الأميركية التي يلومونها بسبب وقوفها وراء العقوبات التي تدمر حياتهم وحياة أطفالهم. ولقد كان من الممكن لي أن أرى نتائج العقوبات في القرى كما في شوارع المدن. وإذا كان الأمر لا يزال في حاجة إلى أيّ دليلٍ آخر، فلقد كان هذا الدليل يتوفر في الترادف المروِّع للتقارير والإحصاءات الطبيَّة. فقد قام فريق طبي أجنبي بإجراء مسح طبي في بغداد في صيف 1995، شمل 2.120 طفلاً ممن هم تحت السنة الخامسة من العمر. وقد تبيَّن من هذا المسح أن 29% من هؤلاء الأطفال يعانون من نقصٍ في الوزن عن المعدل الطبيعي مقابلة بـ 7% فقط في العام 1991. وعدد الأطفال «المقزومين» قد ارتفعت نسبته في هذه المدة من 12% إلى 28%. وقد قال واضعو التقرير إنهم لم يعثروا على حالاتٍ يمكن مقارنتها بما وجدوه في العراق سوى في مالي[8]. ولقد شرح وفدٌ طبيٌ أجنبيٌ في كثيرٍ من الاشمئزاز كيف أنهم قد شاهدوا الأطباء العراقيين وهم يحاولون إجراء عملية جراحية لم ينجحوا خلالها حتى في قطع جلد المريض بسبب أن المشرط الذي كانوا يستعملونه كان شديد الكلال.

فالفقر الجماعيُ للعراقيين، وفشل الحكومة أو تقصيرها في أن تعمل شيئاً حيال ذلك، شكَّلا المقدمات الضرورية للارتفاع السريع لنجم محمد صادق الصدر في بدايات عقد التسعينيات، كما لارتفاع نجم ولده مقتدى في العلم 2003 وما بعده. فالطائفة الشيعية قد نالها من الفقر ما لم ينل الطائفة السنية لسبب أنها كانت من الأصل فقيرة، ولأن الوظائف ذات الريع الكبير إنما كانت تذهب إلى أبناء الطائفة السنية من الموالين للنظام. وقد يكون أن صدام حسين بقي عنده

موارد كافية لبناء القصور والجوامع، لكنه لم يعد يتحكم بالموارد المالية للبلاد إلى درجة كافية تسمح له بتوفير أموال لشراء رضى المتمردين في وجهه. فإسكات المعارضة بالمال تكتيك شائع لدى قادة الدول البترولية، وقد استعمله صدام في الماضي استعمالاً فعّالاً. ففي أثناء السنتين الأولتين من أيام حربه السيئة السمعة على إيران، قام صدام بإعادة بناء الكثير من مناطق وسط بغداد، مستعملاً من أجل ذلك قروضاً ضخمة من المملكة العربية السعودية ومن الكويت. وكان سبب ذلك جزئياً، هو محاولة إفهام العراقيين أن هذه الحرب لا تشكل خطراً على التقدم الاقتصادي، ولا عائقاً له. كما أنه أعطى الوظائف، وفرص العمل، والعقود، والأموال النقدية، والمنح الدراسية، والسيارات، والبيوت لكلّ من وجد أن تعاونه مع النظام ضروري. ومع هذا، فإن الاستمرار في هذه السياسة بعد العام 1990 لم يعد أمراً ممكناً. ففي عام 1989 كانت عائدات البترول السنوية في العراق تصل إلى ثلاثة عشر بليون دولار أميركي. أما بعد ثلاث سنوات فإن هذه العائدات قد تقلّصت إلى أربع مئة مليون دولار في السنة. وحتى هذه العائدات، إنما كانت تستخلص من أيدي سائقي الشاحنات الأتراك الذين يقومون بتهريب النفط عبر الحدود الشمالية، وهي تجارة كانت تلقى عيناً مغمضة من الولايات المتحدة بسبب مربوبيتها على تركيا وعلى الأكراد معاً. وكان من بين مضاعفات نقص موارد الخزينة، وبالتالي عجز الدولة عن تأمين الخدمات لمواطنيها، ازدياد الطلب والإقبال على خدمات وأعمال المؤسسات الخيرية الدينية التي أسسها صادق الصدر سابقاً، وولده مقتدى لاحقاً. فبرنامج النفط في مقابل الغذاء الذي أُدخل في العام 1996 قد دفع شرّ المجاعة وسوء التغذية، لكنه لم يكن ليقدم أيّ خدمة تتعدى ذلك.

وقد دأبت كلٌ من الولايات المتحدة وبريطانيا، وسواهما من الدول المؤيدة للعقوبات المفروضة على العراق، لعدة سنوات - وبما يخالف كلّ برهانٍ أو دليل قدّمته منظمات الغوث العالمية - على الادعاء أن الكلام عن تأثير هذه الأعباء والعقوبات على الشعب العراقي هو كلام مشوب بالكثير من المبالغة. وقد كانت هذه الدول تجادل بالقول إنه إذا كان أفراد الشعب قد افتقروا فعلاً، فإن الخطأ

في ذلك يكون خطأ صدام الذي يقوم بتحويل الأموال العامة إلى جيبه الخاص أو بتبديد الموارد المالية على بناء القصور الضخمة. ولكن في المناطق العراقية الثلاث التي تتشكل منها كردستان في الشمال، وحيث فقد صدام كل نفوذ أو سلطة بعد العام 1991، فإن تأثير العقوبات كان سيئاً على تلك المناطق مثلما كان هو سيء على مناطق الجنوب، إن لم يكن أشد سوءاً. ففي العام 1991 كنت قد ذهبت إلى قرية تدعى بنجوين في محافظة السليمانية في منطقة كردستان بشمالي العراق، وهي تقع على الجانب العراقي من الحدود الإيرانية العراقية. وبما أنها كانت تقع على خط الجبهة أثناء الحرب العراقية الإيرانية فقد زُرعت أراضيها بوفرة من الألغام. وفي شارع القرية كان قد لفت نظري العدد المدهش من الناس الذين إمّا قد فقدوا ساقاً أو ذراعاً، ولقد فسّر لي أبناء تلك القرية أسباب هذه الظاهرة، بكل حزن، فإنهم ومن أجل إطعام عيالهم، كان الواحد منهم يمتهن أخطر مهنة على وجه الأرض. فقد كان الواحد منهم يقوم بتحديد موقع لغم إيطالي يدعى ڤالمارا، ومن خصائص هذا اللغم أنه يتطاير في الهواء مدفوعاً بشحنة صغيرة من المواد المتفجرة، إذا ما لامسه أحد. وعندما يبلغ اللغم في ارتفاعه مستوى منتصف قامة الإنسان فإنه ينفجر ناشراً حوله المئات من الكرات القاتلة في جميع الاتجاهات. وقد دأب الناس في بنجوين على تعطيل تلك البدعة الغربية من أجل جني بضعة دولاراتٍ يحصلون عليها من وراء بيعهم للألومينيوم الذي يغلّف ما فيها من مواد ناسفة. لكن بعض هؤلاء لم يكن حسَنُ الحظّ للنجاة بحياته في هذه المغامرة الخطرة، أما بعضهم الآخر، من أمثال الناس الذين شاهدتهم، فكان عليه أن يعيش بقية حياته مشوّهاً أقطع.

وكان هنالك من فهم بالضبط ما هو الفعل الذي تفعلُه هذه العقوبات حقيقة في المجتمع العراقي، لكن تحذيراتهم كانت تقابل بالهزء والتجاهل في واشنطن ولندن. فالسيد دنيس هوليداي، وهو رجل إيرلندي في الخامسة والسبعين من عمره، ومعيّن كمنسّق للخدمات الإنسانية في هيئة الأمم المتحدة قد أعلن في شهر آب/ أغسطس من العام 1997 ما يلي بكل بساطة: «إن البنى التحتية تنهار وستحتاج إلى مدة تتراوح من عشر إلى عشرين سنة لاستعادتها،

وبعد استقالته من وظيفته احتجاجاً على هذه العقوبات بعد عامٍ على هذا التصريح، فإنه باح بتأثيرات تلك العقوبات في الأمد البعيد ليس على الصحة العامة فحسب، بل على نسيج المجتمع العراقي ذاته أيضاً: الازدياد الكبير في معدل الجرائم، قلة الزيجات بسبب العجز المالي للعزاب عن مقتضيات الزواج، مرارة الشباب وميلهم إلى العنف بسبب انسداد أبواب المستقبل. وقد قام بتشبيه هؤلاء بأيتام الحرب الأفغانية الذين يشكّلون نواة حركة طالبان. لقد رأى هذا الرجل جيلاً ينمو في العراق، ملؤه الحقد. «والذي يدعو إلى القلق هو إمكانية تنامي الفكر الأصولي الإسلامي»، قال هوليداي في كلام يشبه التنبوء، «فلم يُفهم جيداً ذلك المُنتَج الثانوي الذي من المحتمل أن يجلبه نظام العقوبات هذا. إذ إننا ندفع [به] الناس لكي ينحازوا إلى المواقف المتطرفة»[9].

توضح فترة تمرس محمد صادق القصيرة الملتهبة بوظيفته كقائد ديني للشيعة أسباب القوة المتنامية للأصولية الإسلامية. فهي رواية درامية تقع على وجه العموم في ثلاثة أجزاء غير متساوية. فهو كان قد دخل السجن بعد الانتفاضة الشيعية، مثله في ذلك مثل الكثيرين من رجال الدين الشيعة. وبعد خروجه من السجن، وفي الفترة الواقعة بين عامي 1992 و1996، فقد بدا الرجل متعاوناً مع النظام، مركّزاً اهتمامه على القضايا الاجتماعية والدينية، ومجانباً الخوض في المواضيع السياسية. وعندما سئل عن علاقته بالسلطات أثناء مقابلة صحافية كانت قد أجريت معه، فإنه قال: «إنهم يجتنبون إيذاءنا ما دمنا لا نقوم بإيذائهم»[10]. لكن مثل هذه العلاقة لم تكن لتدوم طويلاً. فلم يكن صدّام، ولا حزب البعث، بقادرين على تحمُّل حلفاء للنظام يُظهرون أيَّ قدرٍ من الاستقلال عنه. «لقد كان النظام خائفاً من المعارضة الداخلية، لذلك فقد كان أهله يبحثون عن قائد ديني يستطيعون السيطرة عليه وتوجيهه»، يقول جواد الخالصي، وهو رجل دين على علاقة وثيقة مع التيار الصدري، «لقد خُيِّل لهم أن صادق الصدر هو الرجل المثالي لهم، فقد ظنوا أنه شخص ضعيف تسهل إدارته. لكنه خدع ظنونهم»[11]. فلقد كان في أول أهدافه بناء شبكة من الوعّاظ والكوادر التنظيمية لإنعاش المذهب الشيعي بين جماهير الشيعة في بغداد كما في جنوبي العراق.

«ولقد لجأ إلى تكتيك شديد الذكاء بإقامته نوعاً من الهدنة [مع النظام] من أجل إعطاء نفسه فسحة للعمل»، يقول الشيخ ياسين الأسدي الذي عرفه أثناء تلك الفترة[12]. ففي بعض الأحيان، كانت علاقاته المتكافئة مع النظام مدعاة لقيام أرباب النظام بملاطفته. ففي منتصف عقد التسعينيات، عندما كانوا لا يزالون يثقون به بعض الثقة، جاءه مسؤول عراقيٌّ كبير ليعرض عليه تزويده ببعض المرافقين من الحراس الشخصيين. لكن صادقاً ردَّ هذا العرض ردّاً قاطعاً قائلاً إنه لو قبل بمثل هذا العرض بالحماية، فإنه سيدمر بذلك مصداقيته كقائد ديني، وقد أضاف قائلاً: «ثمة أشخاص كثيرون يعتبرونني الآن عميلاً للحكومة. فإذا زدتُ على ذلك بقبولي حمايتكم فإن أحداً لن يرضى القيام بالصلاة معي. لذلك بلِّغ شكري للرئيس بسبب اهتمامه بسلامتي الشخصية، لكن الله هو الذي يحميني وإنني راضٍ بمشيئته»[13]. لكن فترة الثقة لم تكن لتدوم طويلاً. فعين القوات الأمنية العراقية التي لا تنام رأت في خيبة أمل كيف أن القائد المحسوب على الحكومة يقوم بخلقِ حركة جماهيرية حوله، فحاولوا القيام بشدِّ اللجام له. ومنذ العام 1997 أخذ محمد صادق يتجه اتجاهاً أكثر صدامية، فزادت الحكومة إمعاناً في التضييق على تحركاته مقلِّصة عدد المصلين في الكوفة حيث يقوم هو بتقديم عظاته، وذلك بالإضافة إلى منع التظاهرات الدينية. وهذه المرحلة من تواتر الاحتكاكات، تبعتها مرحلة امتدت لأشهر قليلة في نهاية العام 1998، وبداية العام 1999، ذلك عندما بات مقتنعاً أن صدام حسين إنما صار عازماً على قتله.

فمحاولة النظام تجنيد صادق الصدر إلى جانبه كانت مجرَّد جزءٍ من جهوده الواسعة لاستعمال الدين كملاط يلصق حجارة بنيان سلطته ويبقيه في الحكم. فحزب البعث اعتاد أن يكون حزباً شديد العلمانية خلال عقد السبعينيات، لكنه وقبيل اندلاع الحرب في الكويت أضاف عبارة «الله أكبر» إلى العلم العراقي. وفي أعقاب الهزيمة، كان ثمة طفرة من التقوى العامة سرت في أوساط الشيعة والسنَّة. فلقد انخفض اعتبار الأفكار القومية والوطنية بعد مغامرات صدام العسكرية المكلفة وبعد فشل النخب الثقافية الفاسدة في أجزاء أخرى من العالم العربي. هنا أراد زعيم العراق أن يركب موجة الصحوة الإسلامية. لذلك فإنه

شرع بما سماه حملة الإيمان في العام 1994. فالمطاعم على امتداد شارع أبي نؤاس، حيث كان من عادتي أن أحتسي العرق، وهو شراب روحي معطّر بطعم اليانسون وحيث اعتدت على تناول السمك المسكوف المستخرج من نهر دجلة، صارت كلها مطاعم يُمنع تقديم المسكرات فيها. وفي عام 1996 قمت بزيارة مطعمي اللبناني المفضل هناك، والذي يسمى مطعم المضيف في شارع أبي نؤاس، ذلك المطعم الذي اعتاد على تقديم الخمور لزبائنه في السابق. ولأنني كنت عارفاً بتلك السياسة الجديدة القاضية بتحريم بيع الخمور، فإنني أحضرت معي شيئاً من النبيذ الأحمر في زجاجة مغلقة. «ارمها بعيداً»، همس النادل في أذني عندما رآها. ثم اغبرَّ لون وجهه وضم معصماً من معصميه إلى الآخر في إشارة منه إلى أنه يخشى أن يُلقى القبض عليه وتقييد معصميه، «هل تريدني أن أذهب إلى السجن؟». أما في شوارع بغداد، فصار من الممكن ملاحظة ازدياد عدد النسوة المحجبات. فصدّام الذي كان من شأنه أن يبالغ في أيّ اتجاهٍ ينعطف إليه أعلن عن عزمه على بناء مئة جامع جديد، بما فيها جامع في مطار المثنّى المحلّي، وهو جامع كان يفترض به أن يكون أكبر الجوامع في العالم قاطبة. إذ سيكون له قبة تغطي مساحة ملعب كرة قدم، سترتفع فوق منتصف بحيرة صناعية لها شكل خريطة العالم العربي. وصديقي الذي كان أستاذاً في الهندسة في جامعة بغداد - ولم يستطع أن يداري خطراً على الاستقالة من الوظائف الحكومية سوى بالادّعاء زوراً أنه قد أصيب بذبحة قلبية - كان هو مستشاراً لشؤون تصميم هذا الجامع العملاق. ولقد كان يتحسّر على تعذُّر تنفيذ ذلك المشروع، الذي لم يكن له ليكتمل أبداً لأن العراق تعوزه مواد البناء، كما المعدات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع. قال: «فنحن لا نملك قضبان الفولاذ الشديد التوتر، ولا آلاتِ جرِّ الركائز والأعمدة، ولا قضبان التسليح اللازمة، ولا المواد الصناعية المضافة إلى الإسمنت». أمّا الجزء الوحيد الذي كان سيكتمل من مشروع هذا الجامع فسيكون مقتصراً على الجناح الأنيق الذي سيستطيع صدّام حسين، الذي عين نفسه المهندس الأعلى للمشروع، مراقبة تنفيذ بناء الجامع منه.

وقد قام صائق الصدر بعد ذلك، بتثبيط وتيرة تعاونه مع السلطات، ذلك التعاون

الذي كان مرة غزيراً، «لقد أعطوه الأموال، كما سلّموا إليه مفتاح المدرسة التي انتزعت من محمد باقر الصدر في العام 1980»، يقول مناضل سابق في حزب الدعوة، وهو رجل غير متعاطف معه بصورة عامة، «كذلك فإنهم منحوه حق إجازة إصدار تأشيرات إقامة للطلبة الشيعة من غير العراقيين وإلى العلماء في النجف، وهذا حق شديد الأهمية لأن كثيرين من هؤلاء إنما كانوا يأتون من بلدانٍ أخرى». وكان من المسموح لمحمد صادق بالكلام والسفر وإرسال المبعوثين إلى جميع أنحاء العراق. أما منبره الأساسي الذي يصل منه إلى الجمهور العاديّ من أهل الشيعة، فكان أثناء [خطبة] صلاة الجمعة التي وإن كانت شعيرة مركزية من شعائر الإسلام السنّي، إلاّ أنها لا تعتبر واجبة في هذا العصر في نظر بعض علماء الشيعة. فبالنسبة إلى غير العراقيين، قد لا يبدو إدخال صلاة الجمعة خطوة راديكالية، لكن عندما صارت هذه الصلوات تأخذ شكلها الرسمي الثابت في منتصف التسعينيات، فقد صار ينظر إليها شيعة العراق وسنّته باعتبارها تطوّراً بارزاً غير اعتياديّ. والتبرير الثيولوجي (الخاص لعلم الكلام واللاهوت) لعدم إقامة صلاة الجمعة هو أن القيام بها يعني تكريس شرعية حكم الحكّام الدنيويين. وقد بدا أن الصدر قد صار الآن جاهزاً للقيام بهذه الخطوة. «لقد نظرنا إلى الأمر باعتباره دلالة على أن الشيعة يجنحون نحو التسوية مع صدام»، يقول الصحافي العراقي غيث عبد الأحد، الذي كان يعيش في بغداد في تلك الوقت، «وإني لأتذكر كيف أن الدينار قد ارتفعت قيمته في مواجهة الدولار فور انتشار هذا الخبر»[14].

ولقد بدأ محمد صادق بإرسال موفديه إلى جميع المناطق الشيعية في العراق، مكرساً أهمية خاصة لكل فقير، ولكل القبائل والعشائر. «بدأت حركة محمد صادق سنة 1992، وكانت منذ انطلاقتها حركة جماهيرية شعبية اجتذبت إليها الفقراء والمحرومين»، يقول جعفر الصدر ابن باقر الصدر، وهو رجل كان من كبار الكوادر المحيطة بصادق. وهو يقول إن هذه الصفة هي ما ميّزها عن الحركة التي قادها والده حيث كانت حركة والده أكثر ميلاً إلى «الذهنية والثقافية، والنخبوية»[15]. ولقد حاول رسُل صادق وممثلوه النفاذ حتى إلى أقصى أجزاء

العراق، مثل أراضي المستنقعات في الجنوب، وهي الأراضي الرديئة السمعة بكونها موئلاً لرجال العصابات وبؤرة للأمراض. وحيث إن العراقيّ شديد الارتباط بأصله المحليّ، فإن الدعاة كان يجري توجيههم وتشجيعهم على العودة إلى المناطق التي قدموا منها في الأصل حيث يمكن أن يكونوا هناك معروفين وموضع ثقة. ولقد كان لوصول هؤلاء الممثلين وقعٌ كبير ومثير، في نفوس الجيل الشاب مثلما كان له وقع مخيّب في نفوس رجال الدين الشيعة المحليين البارزين. لقد كان محمد حسن إبراهيم في السابعة عشرة من عمره في العام 1996، عندما وصل مندوبو صادق الصدر، في وقتٍ غير متوقَّع، إلى مدينة الكوت التي هي مدينة فقيرة تقع إلى الجنوب من بغداد، وأعلنوا أنهم قد قدموا لإقامة صلاة الجمعة فيها. «ولقد جرى الإعلان عن إقامة صلاة الجمعة بواسطة ملصقات على الجدران، كما بواسطة انتشار الخبر شفاهاً»، حسبما يتذكر، «ولقد ذهبنا للصلاة في جامعٍ غير مشهورٍ لأن الجوامع والحسينيات كانت كلها وثيقة الصلة بعضها بالبعض الآخر، ويقوم على دعمها وتغذيتها [آية الله العظمى] السيستاني. ولقد كان خلقٌ كثيرٌ هنا، وبدا المشهد رائعاً. وبدت الصلاة هامّة بالنسبة إلينا، ودارت معظم الخطبة حول المشاكل الاجتماعية»[16]. وفي أحيان كثيرة قد لا يجري استعمال أيٍّ من جوامع الشيعة. فعلي حسن خضر الذي كان في السابعة عشرة من عمره ويعيش في الناصرية المدينة الشيعية الكبيرة، على الفرات، يقول: «كنت في الناصرية في العام 1997 عندما نودي على صلاة الجمعة للمرة الأولى من مكبرات الصوت والتي سيؤمّ المصلين فيها السيد مؤمّل [الولد الثاني لمحمد صادق]. وبما أن جميع المساجد والحسينيات كانت تحت سيطرة أتباع السيد السيستاني فقد تجمّعنا في شارع الحبوبي، الشارع الرئيسي في الناصرية. وقد جاء الناس للتفرج على هذا الحدث الغريب. فهم لم يكونوا قد شهدوا صلاة جمعة. ومعظم الذين قدموا للصلاة كانوا من الشباب الذين وقفوا في صفوف ومناكبهم متلاصقة»[17].

ما هو نوع المواضيع التي تحدّث عنها ممثل صادق الصدر؟ إن التركيز على المواضيع الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من التطرق إلى المسائل السياسية

الخطرة لم يكن لمجرد تجنب المجابهة مع السلطات الحاكمة فحسب، فلقد كان اعتقاد الصدريين أن المرجعية التقليدية قد خسرت تماسَّها مع الحياة التي كان العراقيون العاديون يعيشونها حقاً، وإن الخوئي والسيستاني قد عاشا في عزلة أرسطوقراطية عن العالم الذي يعيش فيه أتباعهم. وانطلاقاً من حقيقة أن معظم العراقيين في عقد التسعينيات كانوا مستميتين في محاولتهم من أجل الكفاح مع الأزمة الاقتصادية الرابضة، فقد أظهروا شهية قويّة لتلقي النصح والإرشاد حول سبل البقاء والعيش. وثمة تلميذ سابق لمحمد صادق يروي طرفة تحكي عن براغماتيكية أستاذه: «في يوم من الأيام كنت أجالس محمد صادق في مكتبه عندما دخل علينا رجل ليسأل عن سعر الطماطم»، يقول التلميذ، «لقد أغاظني السؤال، وخِلْت أن الرجل إنما جاءنا بقصد الهزء منا. ولكن الصدر الأشد ذكاء والأوسع صدراً مني، قام بإعطائه إجابة مفصّلة، معطياً إياه أسعار الأنواع المختلفة من الطماطم. لقد فهم ما هو المقصود بالسؤال. قمت بإدراك الرجل حال مغادرته المكتب وسألته عن غايته من وراء طرح هذا السؤال. أجابني: عندما أسأل رجلاً مرجعياً [شخصية دينية يمكن الاقتداء بها والقبول بأحكامها وفتاويها]، فإنني أكون قد اخترتُ رجلاً يعرف عذابي، رجلاً قريباً من الفقير ومن الذين لا إرث لديهم»[18].

والصدريون كما باتوا يُعرفون، التمسوا دمجَ أنفسهم في جميع مجالات الحياة. ولم يكن هدفُهم تأسيسَ دولةٍ إسلامية، بقدر ما كان هدفُهم إحياء القيم والمعتقدات الإسلامية. وقد قام محمد صادق بتأسيس محكمة لا تنظر في القضايا الجنائية، لكنها تتعاطى بقضايا الطلاق والصدقات التي تسلَّم لرجال الدين. كما أنه أصدر أحكاماً مستندة إلى القانون العشائري تغطي مسائلَ درجَ العلماء على اجتناب الخوض فيها مثل قضية دفع ديّة القتلى، أو مسألة ترتيب الزيجات بين القبائل لمنع الحزازات الدموية، أو لوضعِ حدٍّ لها. وخلال تلك الفترة، بات الصدريون أقوياء في المناطق التي ستصبح معاقلهم السياسية والدينية تحت قيادة محمد صادق ثم مقتدى. وكانت مدينة الصدر أهمُّ هذه المعاقل، وقد أعيدت تسميتُها لتتّخذ هذا الاسم الأخير بعد العام 2003 نسبة إلى

صادق الصدر. ويبلغ تعداد سكان هذه المدينة مليونين يكادون أن يكونوا جميعاً من الشيعة. وهم جماعة من الفقراء المرتبطين في أصلهم العشائري بإقليم ميسان في جنوبي العراق. ويشرح ياسين سجّاد، وهو شاب من مدينة الصدر أسباب اتّباع أهلها لمحمد صادق، قائلاً: «إن السيد الصدر تربطه علاقات جيدة مع قبائل مدينة الصدر التي تضمُّ أعداداً كبيرة من أهل الجنوب. وعندما بدأ بإقامة الصلوات فقد وجدنا أنه هو المرجع الوحيد الذي يتكلم مباشرة إلى جمهور الناس عن تفسخ المجتمع العراقي وفساده نتيجة للحصار الاقتصادي. كما أنه تكلّم عن الخدمات، والطاقة، والمياه، وعن أشياء أخرى تنقصنا. وحيث إن له علاقات جيدة مع القبائل، فقد تبعته معظمها ولم تتبع [آية الله العظمى علي] السيستاني لأن صادق الصدر تكلم إلى الفقير والمعدم. وهذا شيء لم تقدم عليه المرجعية قطُّ من قبل»[19].

لقد كان ثمة عنصر ثوريٌّ في الحركة الصدرية بالشكل الذي تطورت عليه في التسعينيات. هذا وقد استمرت في فعاليتها لأن الكثيرين من العراقيين الشيعة قد كانوا دائماً فقراء من الأصل، وإن عدداً كبيراً آخر ينضم إليهم. «فقاعدة قوة صادق الصدر كانت دائماً واضحة الهوية، أما أتباع مقتدى الحاليون فينتمون إلى الطبقة الاجتماعية ذاتها»، هذا ما تستنتجه جماعة الأزمات الدولية المتمركزة في بروكسل في دراسة لها رفيعة المصادر، «إن الطبقة الميسورة نسبياً من المدينيين والمتعلمين والأوساط التجارية نظرت إليه [إلى صادق الصدر] بعين الحذر، ناظرين إلى شيعيته العاميَّة، المناضلة كمصدرٍ لعدم الاستقرار، بل كتهديد لمصالحها»[20]. أما الطبقات المتملّكة سابقاً في الطائفة الشيعية، فقد كانت قد تدهورت بفعل العقوبات، أو أن أعضاءها كانوا قد هاجروا إلى الخارج، وقد شوهد كبار المثقفين يقفون لمدة ساعات خارج أبواب السفارات العربية يتأبطون سيَرَهم الذاتية التي تعرض أن الواحد منهم يتكلم ثلاث أو أربع لغاتٍ، على أمل الحصول على وظيفة تعيسة الدخل، للتدريس في ليبيا، أو في سوريا.

لقد أثبت الصدريون نشاطهم وحميَّتهم الرسولية. فقد تابعوا بإصرارٍ، وأحياناً بعدم إنصافٍ، مقارنة حملاتهم الشعبية من أجل العقيدة الإسلامية

ومناهضة السلطات، مع مبدأ «السكونيّة» الذي تبعه أتباع الخوئي والسيستاني، لكن هذه الروح النضالية لم تكن دائماً لتلقى قبولاً جيداً. فلقد أرسل صادق الصدر ممثلاً له إلى المستنقعات الواقعة حول البصرة ليقدم المواعظ لمزارعي الأرزّ الفقراء ومربي الأبقار. وقد كان الرجل يسافر على ظهر قارب صغير عندما سأله صاحب القارب سؤالاً عن أمرٍ ديني، ولما تلقى الرجل إجابة لم تقنعه فإنه قام من فوره بإلقاء الممثل هذا إلى الماء، مجبراً إياه على السباحة إلى البر الآمن، وعاد الرجل إلى النجف شاكياً بمرارة إلى محمد صادق سوء المعاملة التي لقيَها في الجنوب، لكنه عاد فأُقنِع بالعودة من حيث أتى للمحاولة من جديد.

فإحياء النزعة الدينية يترافق في العادة مع سلوكياتٍ شخصيةٍ، تطهريةٍ، زمّيتةٍ، ولقد كان هذا هو شأن المبعوثين الصدريين. وفي البصرة، أكبر المدن الشيعية، والتي يربو عدد سكانها عن مليونين، تقام الصلاة في الشوارع، لأن المساجد ليست فسيحة بما فيه الكفاية لاستيعاب العدد الكبير من المصلين. ويقول علي قاسم، وهو فاضل صدريّ من المحلة، إن الصلوات التي كان يؤمُّها الشيخ صالح الجيزاني الذي ألقى موعظة «دعا فيها جماعة الغجر إلى التوبة شارحاً كيف أن صوت الإسلام لم يصل إليهم، وكيف أنهم ولغوا في شهواتهم، وأن علينا هدايتهم عن طريق التحدث إليهم. وهذا ما قد حدث بالفعل. وفي البصرة ثمة شارع يدعى شارع بشار، في ضاحية الحيَّانيَّة، وكذلك ناحية الخمسة أميال، وهي جميعاً مناطق ذات سمعة رديئة، ولكن سرعان ما صار هناك رقصٌ أقل صخباً، كما أقفلت بيوت الدعارة».

أما أكبر ميل إلى التيار الصدري، فقد كان يتمثل عند الشباب الشيعي الحانق الذي كان يقارب سن البلوغ في التسعينيات، تماماً مثلما كان دنيس هوليداي، ممثل هيئة الأمم المتحدة قد تنبّأ من قبل. شاب دون «مستقبلٍ يؤملُ، ودون أملٍ يرتجى». وفي كلامه عن مدينة الكوت، يقول محمد حسن إبراهيم إنه بعد مضي أربعة إلى تسعة أسابيع على صلاة الجمعة الأولى التي أقيمت هناك، فقد حدث «انقسام بين أولئك الذين يتبعون السيستاني، وبين الذين يتبعون الصدر. والحقيقة أن أتباع السيستاني كانوا أوفر عدداً، لكن أكثرية الشباب كانوا

مع السيد الصدر، وقد توجه الصدريون عن سابق وعي نحو فئة الشباب. وبلغ التيار أعلى درجة من التعاون مع النظام في العام 1996 عندما سمح النظام للتيار بنشر مجلة دعيت «الهدى» والتي كان يقوم مقتدى - وهو الابن الأصغر لصادق - بمهمة الإشراف على تحريرها. «وكانت الغالبية الساحقة من أتباع الصدر هم من فئة الشباب، فقد كان أكبرهم قد ولد في العام 1964»، يقول علي حسين خضر وهو شاب متين شديد الحماس من الناصرية، «لقد كنا شديدي الحماس بفضل آراء الصدر الوجدانية الثورية بعدما نلنا كفايتنا من الخضوع والسكوت والتقية». لقد كان دائماً ثمة نفَسٌ مسيحانيٌ قويٌ في الشيعية يدور حول فكرة أن العالم سيعود إلى الحق بعد عودة الإمام الثاني عشر، الذي هو المهدي المحتجب الذي لم يمت أبداً. ولكن مثلما هو الحال مع عودة مسيح النصارى، فإن تأجيل التبدُّل الثوري على هذه الأرض إلى حين عودة المهدي في زمنٍ مستقبليٍ غير معلوم، يسمح للجيل الحاضر بشكلٍ مقنعٍ ليتابع حياته دونما ضرورة لإجهاد نفسه كثيراً حولها. أما محمد صادق فقد رفض هذا التوجه، ويقول علي حسين مصادقةً على ذلك: «لقد كان السيد الصدر يقول لنا في عظاته إن المهدي ليس مسروراً من هذا النوع من التقية، وإن علينا أن نخلق النوع الملائم من الظروف تمهيداً لظهوره».

إن محتوى المواعظ الصدرية يدور حول إحياء التقاليد والضوابط الإسلامية مثل منع شرب الخمور والاتّجار بها. ولقد بدأ أتباعه بالطلب إلى سائقي سيارات التاكسي الامتناع عن إركاب النسوة معهم ما لم يكنَّ يضعن عليهن الحجاب. وقد صدرت فتوى تحرِّم على الناس مشاهدة قناة تلفزيون الشباب التي يملكها عدي ابن صدام، المنغمس في الملذات، تلك القناة التي وإن كانت مشهورة بسبب عرضها للأفلام الغربية، إلا أنها كانت تُعتبر مصدراً من مصادر الإفساد (وعندما استولى الاميركيون على بغداد في العام 2003، فقد اعتقدوا أن العراقيين لا بد من أن يكونوا في شغفٍ لمشاهدة آخر أفلام هوليوود، ولكن فوجئوا أن هؤلاء قد سبق لهم وأن شاهدوا نسخاً مقرصنة عن هذه الأفلام على شاشة الشباب من قبل).

لقد كانت المجابهة مستحيلةً. فتحتَ حكمِ صدام كان تاريخ تأسيس حزب البعث، بالإضافة إلى روايات منمّقة خيالية، تُكرَّر على أذهان التلامذة في المدارس العراقية، بينما لم يكن يُدرَّس شيء عن أئمة الشيعة، ولا يدرَّس سوى النزر القليل عن إسلامية العراق. لقد كان محمد صادق يقدم الثقافة الإسلامية والشيعية كترياقٍ مباشرٍ للتداوي من التفكير البعثي. وسرعان ما ظهرت علاماتٌ منذرةٌ بالشر، تدلُّ على أن صداماً قد بدأ يأتيه اليقين أن خطته لتعيين مرشحه الخاص للقيادة الدينية لشيعة العراق قد ارتدَّت عليه بطريقة مشهدية. رجلٌ واحدٌ لم يكن لديه شكٌّ حول المحصّلة النهائية لذلك الصراع المتصاعد بين الحكومة وبين مرشحها المحسوب عليها سابقاً. «سوف ينتهي الأمر برصاصةٍ واحدة»، كان قد تنبأ محمد صادق الصدر أمام تلامذته[21].

الفصل الثامن

الاغتيال الثاني

استُقبل طلاب العلم الذين دخلوا قاعة المحاضرات في حوزة النجف في مستهل العام الجامعي 1998 بطلب غريب يطلبه منهم أستاذهم. إذ إنه طلب من كل منهم أن يحلَّ القماش الذي تتكوَّر منه عِمَّته بحيث يصبح مجرد قطعة قماش مستطيلة. وعندما استجاب جميع الطلبة لهذا الطلب الغريب، طلب الأستاذ إلى كل منهم أن يبادر فوراً إلى إعادة تكوير عِمَّته لتعود كما كانت. فالبعض الذي أتى إلى الحوزة من عائلة متدينة استطاع أن يقوم بتنفيذ هذا الطلب بيسرٍ وسهولة وسرعة، لكن الباقين، ومعظمهم من الذين انتسبوا إلى هذا المعهد في زمن متأخر، شقَّ عليهم النجاح في أمر إعادة تكوير عمائمهم. لقد كانت الغاية من وراء هذا الاختبار، كما يروي الشيخ أكرم الأسعدي، الذي كان لا يزال طالباً في الحوزة في ذلك الوقت، إنما كان تمييز الطلبة الذين يشي جهلهم في أمر العمائم بأنهم قد يكونون جواسيس للبوليس. «فالحكومة كانت قد أرسلت ما بين مئةٍ إلى مئة وخمسين ضابط مخابرات لكي يكونوا طلبة ومدرسين في الحوزة»، يقول الشيخ الأسعدي «وبعض أولئك الذين يتولون وظائف هامة في مكتب [محمد صادق] الصدر لم يصيروا طلبة سوى بعد انتفاضة 1991، أي بعد صعود نجم الصدر نفسه. ولهذا فإن ثمة الكثيرين من الطلبة الغرباء والجدد الذين باتوا يتسربون إلى الحوزة كانوا معروفين لدينا أنهم آتون من وكالاتٍ استخباراتية»[1].

والطلب الغريب القاضي بسؤال الطلبة الإقدامَ على حلِّ العمائم وإعادة تكويرها يمكن النظر إليه كعرضٍ من الأعراض التي تساعد على تشخيص حالة

القلق والرهاب التي لا بد من أن تعيش في ظلها كل جماعة من الناس تعيش في كنف دولة بوليسية. والرقم العالي جداً الذي تحدث عنه الشيخ الاسعدي لعدد جواسيس البعث الذين تسرَّبوا إلى الحوزة هو موضع شك بسبب انه يندر أن يكون جميع هؤلاء غير أكفاء إلى درجة عدم القدرة على مداراة انكشاف هويتهم من البداية، ويمثل هذه السهولة. والصحيح أيضاً انه في اي دولة متسلِّطة فإن دوائر الاستخبارات كثيراً ما تعمد إلى نشر إشاعات مفادها انها تبثُّ عيونها ومخبريها في كل مكان، وذلك من أجل تهديم معنويات المتمردين عليها. لكن في بلدٍ كالعراق، فإن الدولة لها أعدادٌ متراكمةٌ من المخبرين الذين يمكن تجنيدهم بكل سهولة عن طريق العطاءات النقدية، والخوف من التعرض للاعتقال، وتحت الإغراء بصرف المنافع والتهديد بحجبها. وصدام لا يمكن له أن يكون قد شرع في تكتيكٍ خطرٍ يهدف إلى بسط سيطرة صادق الصدر على الحوزة، وأن يسمح له أيضاً بتولية المئات من ائمة المساجد في المدن والحواضر دون ان يقوم بمراقبة أدائه مراقبةً تجري عن كثب.

وحتى قدوم اللحظة التي أقدم فيها عملاء الاستخبارات على قتل الصدر وولديه الأول والثاني مصطفى ومؤمَّل في كمين كانوا قد أعدوه لهم عند دائرة مرورية في النجف في التاسع عشر من شهر شباط/فبراير من عام 1999، فإن كثيراً من الشيعة المعارضين له كانوا لا يتورَّعون عن إدانته في العلن بوصفه متعاوناً مع النظام. ولكن في أعقاب اغتياله، وبعدما انكشف لهم مدى الشعبية والثقة الواسعة التي يتمتع بها صادق الصدر في أوساط الجماهير الشيعية، فإن هؤلاء الناقدين شعروا بحرجٍ عميقٍ جرّاء اتهاماتهم السالفة له. لذلك سرت موجة غير لائقة من المسارعة إلى طمس الكتيبات والمقالات التي كتبتها الجماعات المهاجرة في ذم الرجل وإدانته. وكان في طليعة تلك الجماعات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتخذ له قاعدةً في طهران، بقيادة محمد باقر الحكيم، وما تبقى من قيادات حزب الدعوة، وكانت هذه الجماعة في تلك الآونة قد انقسمت على نفسها إلى زُمرٍ متفرقة مختلفة. والآن بات يصعب الحصول على نسخة من أيٍّ من هذه الكتابات، لان مؤلفيها يحرصون على حمايتها وسترِها بعد أن لاذوا

إلى الصمت مدفوعين إلى ذلك بسوء التوقيت الذي يمنعهم أن يطعنوا تلك المطاعن برجلٍ يحترمه كثيرٌ من الشيعة بكل إجلالٍ، ويحيطه بعضهم بنعوتٍ تقديسية. أمّا في أوساط الصدريين، فكان ثمة شعور يتغلغل ببطءٍ، بخيانة بقية القادة الشيعة لهم. شعور يدفعهم إلى الاعتقاد أنه في الوقت الذي كانوا هم فيه منصرفين إلى مجابهة صدام، والموت في سبيل ذلك، فإن الآخرين من أمثال آية الله العظمى السيستاني، لبثوا صامتين، أو عاشوا في المنافي عيشاً ناعماً هانئاً، مثلما هو حال الحكيم في طهران، والسيد عبد المجيد الخوئي في لندن.

إن التوقف عند الصراعات التي قامت بين الأحزاب الشيعية هي من الأهمية بمكان. لأن الانقسامات والأحقاد التي فرّخت من أحداث عقد التسعينيات، وهي بالغة الأهمية من أجل فهم حقيقة الرجال الذين ما لبثوا بعد عقدٍ من الزمان أن أصبحوا المهيمنين على الحكومة العراقية. فمع حلول العام 2007، لم يعد قائد حزب الدعوة نوري المالكي شريداً مطارداً في دمشق، بل صار رئيساً لوزراء العراق، الذي يتكلم عبر الهاتف المزوّد بشاشة ڤيديو إلى الرئيس جورج دبليو. بوش كل نصف شهر. وإن أكثر الأحزاب الشيعية قوة ونفوذاً في داخل التحالف الشيعي الديني الذي يقوده إنما هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. أما حليفهم أحياناً، وخصيمهم مراراً، في داخل إطار الطائفة الشيعية، فهو مقتدى الصدر الذي يقف الآن في قيادة حركةٍ كان الرئيس بوش قد صنّف ميليشيات جيش المهدي التابعة لها، بأنها أكبر الأخطار التي تهدد الولايات المتحدة في العراق. أمّا آية الله العظمى علي السيستاني الذي أدانه محمد صادق الصدر بوصفه بيدقاً تابعاً إلى السيد عبد المجيد الخوئي، فإنه لا يزال يحتفظ بنفوذٍ بالغٍ في أوساط الطائفة الشيعية.

والاتهامات التي سيقت في وجه صادق الصدر جديرة بالتوقف عندها بشيء من التفصيل، لأنها توضح لنا الأساليب الفجّة كما الخفيّة التي كان صدام حسين قد استعملها من أجل تدعيم سلطته خلال العقد الأخير من فترة حكمه. فالشيخ أكرم الأسعدي يورد لائحة الاتهامات المساقة في وجه الصدر مع أنه يوضح لنا أنه لا يعتبر نفسه مؤيداً بالضرورة لها جميعاً. وأسُّ هذه الاتهامات

يقوم على اعتبار أن الصدر ما هو سوى صنيعة النظام البعثي الذي قام بإخراجه من السجن في العام 1990، بعد ثلاثة أشهر على اندلاع الانتفاضة. ومنها أيضاً أنه شخص ساذج كثيراً ما يبدّل في آرائه، وكذلك أنه يسهل التأثير عليه من أولئك الذين يحيطون به، وأنه قدم اعترافاً صريحاً كاملاً لمستجوبيه خلال الأعوام 1972 و1974 و1991، وأنه قد أيد الانتفاضة في بداية الأمر لكنه ما لبث أن انتقدها عندما فشلت، وأن النظام أراد استعماله من أجل إحكام سيطرته على الحوزة، ومن أجل ذلك أُطلقت يده على المدارس الدينية، وصار لا بد لكل طالب جديد من أن ينال أولاً موافقته. وأنه بات هو الوحيد الذي باستطاعته الحصول على تأشيرات الإقامة اللازمة لكثير من الطلبة الوافدين من أمكنة أخرى من العالم الشيعي. كذلك فإن الحكومة العراقية كانت تمده بالتمويل، وسمحت له بالإشراف والمراقبة على الكتب الدينية التي كانت تنشر من النجف. وقد بلغت هذه الاتهامات حدَّ الادعاء أن روكان عبد الغفار التكريتي ابن أخت صدام حسين ومعاونه، كان يعمل كضابط ارتباط بين النظام وبين صادق الصدر من خلال ابنه الأكبر مصطفى. وفي العام 1998 كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، يعلن من طهران عبر بعض النشرات المكتوبة أن على المناضلين أن يتوخّوا الحذر في تعاملهم مع الصدر، وأن عليهم «عدم الكشف عن أسمائهم الحقيقية أمامه لأنه محاط بأعضاء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية»[2].

أمّا محمد سالم، وهو تلميذ لمحمد صادق، فيدحض هذا الاتهام وسواه من الاتهامات قائلاً إن «السيد الصدر أراد أن يستغلَّ نقاط ضعف النظام بعد قيام الانتفاضة رغم أنه في الحقيقة يعارض الحكومة معارضة تامة. وقد كان ينتظر حلول اللحظة المناسبة للقيام بحربه على النظام، لكنه في بداية الأمر وجد نفسه في حاجة إلى إقامة هدنة مع النظام». ويوافق سالم على أنه كان يوجد ثمة عملاء للجهات الأمنية بين تلامذة محمد صادق الصدر مع أنه يجادل أن الأمر نفسه قد ينسحب على سواه من رجال الدين المعارضين. أمّا في ما يختصُّ بروكان عبد الغفار التكريتي، الذي كانت إحدى وظائفه القيام بدور

ضابط ارتباط مع القبائل الجنوبية الشيعية، فإن محمد سالم يقول إنه قد قدم مرة واحدة لمقابلة صادق الصدر، وقد كان ذلك في أواخر العام 1998، وكان هدف الزيارة أن يطلب منه التوقف عن إقامة صلاة الجمعة. وقد كانت ردّة فعلِ الصدر هو أن وَضَعَ رأس عصاه البنية التي يتوكأ عليها عند المشي، عند صدر روكان وقال له في لغة متحدية: «قل لسيدك إنني لن أوقف صلاة الجمعة ما دمت حياً»[3].

ومهما كان من أمر ما توقعه صدّام حسين وقواه الأمنية من صادق الصدر، فإنه قد خيَّب آمالهم فيه، وكان هذا هو سبب إقدام النظام على اغتياله واغتيال أكبر ولديه معه. وقد كان من الواضح أن منفذي الاغتيال إنما هم من عملاء البوليس المندسين في حاشيته مثلما هم مندسون في كل ناحية أخرى من أنحاء العراق. لكن محمد سالم يجادل جدالاً مقنِعاً أن قلّة من ممثلي الصدر هم الذين كان بإمكانهم أن يلعبوا دور العميل المزدوج، بسبب أن «أكثر من مئة وعشرين إماماً وواعظاً من أتباع الصدر قد جرى اعتقالهم وإعدامهم قبل، أو بعد، اغتياله». وفي الوقت نفسه، فإن محمد صادق، ولعدة سنواتٍ على الأقلّ، لا بد من أنه قد تمكنّ من إقناع السلطات البعثية، الذين هم بعض أكثر الناس شكوكاً في العالم، أنه كان يتعاون معهم تعاوناً مخلِصاً. أما الإشاعات عن لقاءات روكان مع مصطفى فهي مثيرة للاهتمام لأن روكان قد لعب دوراً أساسياً في تكتيكٍ آخر من تكتيكات صدام. وهذا التكتيك كان يتجه نحو ضمان سلطته أثناء عقدِ التسعينيات؟ وكانت تلك الخطة تقضي بالتقرب من القبائل الشيعية في جنوبي العراق، الحضري منها والبدويّ، عن طريق إجزال العطاء لقادتهم مرة، والانتقام منهم مرة أخرى، وبالتالي استعمالهم كأداة إضافية من أدوات السيطرة الحكومية. وكان صدام يعرف مبلغ الضعف الذي اعترى ماكينة الحكم بسبب نقص التمويل، كما كان يعرف أن القبائل الشيعية التي سعى البعث في الماضي لتبديد نفوذها قد بدأت الآن تبدو أشدّ قوة من ذي قبل. وبدلاً من الوقوف في وجه ازدياد ذلك النفوذ، فقد سعى إلى تجييره لمصلحته لأن ذلك يشكل تمكيناً لنفوذه. وفي اجتماع مبكرٍ مع مشايخ قبائل الشيعة، لم يتورّع صدام حتى عن الاعتذار عن

عمليات استصلاح الأراضي التي أطاحت بسلطاتهم العشائرية. هذا وقد تمّ تعيين مشايخ مكان المشايخ المناهضين للحكم، كما في الأمكنة التي لم يكن فيها ثمة مشايخ من قبل، لكي يتم تعهُدهم بالرعاية وممالاتهم. وكان هؤلاء المشايخ معروفين، على سبيل الازدراء، بلقب «مشايخ تايوان» بسببٍ من اعتبارهم زائفين مخادعين، أو لأنهم نسخ بالية أشبه ما تكون بالبضاعة التايوانية الرخيصة الثمن(4).

لقد اعتدتُ على رؤية هؤلاء الشيوخ القادمين من المناطق البعيدة يقيمون على نفقة الحكومة في فندق الرشيد ببغداد. ولقد كان موظفو الفندق يتندرون عليهم بأنهم «المشايخ الطيارون» بسبب ولعهم بركوب مصاعد الفندق حيث إنهم لم يشهدوا مثلها من قبل. فقد كانوا لا ينفكون عن ركوب هذه المصاعد صعوداً ونزولاً برفقة حراسهم الشخصيين المدججين بالسلاح، وذلك في متعة غامرة. ولكن بالرغم من استخفاف موظفي الفندق بهؤلاء المشايخ كونهم ريفيين أجلافاً، إلا أن زعماء القبائل الشيعية كانوا يتمتعون بسلطة حقيقية. والمستويات المختلفة للتعويضات المالية لضحايا العنف يكشفها اتفاق جرى توقيته بين شيوخ أربعة من العشائر الموجودين في بغداد في ذلك الوقت: «فالاعتداء الجسدي باستعمال الأيدي العارية يبلغ تعويضه 75,000 دينار عراقي، أما إذا استعملت هراوة خشبية في الاعتداء دون أن يُسيل الاعتداءُ دماً، فتعويضه يتراوح حينئذٍ من 100.000 إلى 150.000 دينار عراقي. أما الاعتداء الذي يجري بآلة حادةٍ دون أن يتسبب بفقدان رجل أو ذراع، فيتراوح التعويض عنه بين 200.000 و300.000 دينار عراقي. أمّا دِيَة القتيل فترقى إلى الملايين. ويعتمد تحديد المبلغ على جنس الضحية أو عمرها أو نوع عملها»(5).

إن معظم حملسة مبعوثي محمد صادق الرسولية كان يتم توجيهها نحو القبائل، خاصة أولئك المقيمين في الأكواخ الفقيرة في المنطقة التي باتت تعرف يومها بمدينة صدّام (وهي الآن تدعى مدينة الصدر) وهي واقعة في نطاق بغداد. فقوانين وتقاليد هذه القبائل كانت كثيراً ما تتناقض مع تلك التي يتبعها رجال الدين الشيعة التقليديون. وهذا ما جعلهم بشكل خاص منفتحين على

حركة الإنقاذ والإحياء الديني التي كان يتولاها أئمة المساجد الموفدين من الصدر. «إن امتزاج القبائلية العراقية، مع التطهُّر الديني الشيعي، قد أنتج قوة ثقافية فعّالة»، حسبما يرى ماهان عابدين، وهو محلل للسياسات العراقية والإيرانية، «ولعل ذلك في جزء منه، يشكل سبباً لتبني الحكومة لمحمد صادق الصدر، ففي كتابه المثير للجدل، تحت عنوان (فقه العشائر)، التمس محمد صادق الصدر التوفيق بين التقاليد العشائرية وبين الشريعة، ومنح رؤساء العشائر الحق في إقامة العدل وفقاً للشريعة الدينية»[6]. وقد وجد صدام أن دور محمد صادق هذا يشكل إحدى الطرق المؤدية إلى تأمين سلطته على أسوأ مناطق وقبائل الشيعة فقراً بين تلك التي انتفضت على حكمه خلال العام 1991.

فبالنسبة إلى أناس من أمثال محمد صادق، من الذين يعيشون على أعصابهم بسبب الموت العنيف الذي يترصدهم على الدوام كامناً لهم في الزوايا، فإن النزاعات التافهة باتت تلاقي تضخيماً يفوق كل مقدار. ومناحراته مع قادة الشيعة الدينيين الآخرين في بعض الفترات، والتي يشهد عليها بعض تلامذته، إنما يمكن العثور عليها أحياناً في بعض ملاحظاته المسجلة بصوته. ففي مرحلة من المراحل، أصدر محمد صادق فتوى يسمح فيها بالتدخين أثناء الصوم، وقد سُئِل عن السبب الذي يدعو أعضاء آخرين في المرجعية إلى إصدار فتاوى مخالفة. فأجاب على السؤال في قلة اصطبار: «حبيبي اذهب واسأل هؤلاء الآخرين لماذا يسمحون بِلَوكِ المذُاغات [أثناء الصيام]. هل يمنعون التدخين لسبب واحدٍ فقط، هو أن الصدر يؤيده؟»[7]. وثمة شريط مسجَّل بصوت محمد صادق في العام 1998 يشير إلى الخصام مع عائلة الحكيم حول الحق في إدارة مدارس النجف، وعن تساؤلهم حول مؤهلاته العلمية. وهو يقول إنه يرغب في تسوية هذا الخلاف، لكن عروضه قد رُفضت. وعندما قام الصدر بزيارة إلى السيستاني في منزله، فقد جُرحت كبرياؤه بسبب امتناع آية الله العظمى عن مخاطبته سوى ببعض الكلمات العرضية، كما بامتناعه عن مرافقته إلى عتبة الباب لتوديعه. وفي مكانٍ آخر يتعجب محمد صادق عن الحق الذي يعطي السيد عبد

المجيد الخوئي، الذي كان يومها يدير وقفية الخوئي في لندن، في إنفاق الأموال التي يجري التبرع بها فقط بسبب الاعتبار الكبير لوالده[8].

والتركيز على مثل هذه المناكفات يجعل من السهل نسيان حقيقة أن معارضة صدام حسين في العراق بينما هو لا يزال في السلطة هو عمل يحتاج إلى الكثير من الشجاعة. فالموت والاعتقال لم يكونا يحوّمان على مسافة شديدة البعد، ولم تكن هذه الشجاعة لتقتصر على الصدريين فقط. فكثيرون من المعارضين الموجودين في المنافي قد فقدوا أفراداً من أُسرهم. فمن بين الأخوة الثمانية لمحمد باقر الحكيم، فإن ستة منهم قد قتلوا على يد صدام. ورجال الدين الذين كان يطلق عليهم لقب الصامتون، من أتباع الخوئي لم يكونوا أبداً يتمتعون بأي حصانة من أمرهم. فلقد اختفى حوالي مئة من هؤلاء، بمن فيهم صهر الخوئي، خلال حملة الاعتقالات الجماعية التي جرت خلال العام 1991. كما أن ولده محمد تقي قد قتل أيضاً في حادث سيارة تعتقد عائلة الخوئي أنه كان حادث قتلٍ مدبّر من الحكومة. وقد حصل ذلك بين النجف وكربلاء في الحادي والعشرين من تموز/يوليو 1994. وهذه المَقَاتل كانت تنزل منزلتها في التقاليد الشيعية التي تعود رجوعاً إلى الإمام الحسين، إلى عقيدة الاستشهاد في مواجهة الطغيان.

أكثر من هذا، فإن كثيراً من المسائل التي يجري حولها جدلٌ حامٍ بين قادة الشيعة الروحيين لا تقتصر على العراق وحده. فلقد كانت مثل تلك المسائل في صميم المنازعات الدينية والفلسفية في بلدان أخرى على امتداد مجرى التاريخ. وعائلة الصدر نادت بانخراط رجال الدين الشيعة في العمل السياسي المباشر دفاعاً عن الناس في مواجهة صدام حسين. أما آية الله العظمى الخوئي والسيستاني فقد عارضا ذلك الاتجاه مجادلين عن رأيهما أن عليهما البقاء فوق مستوى الجدل السياسي، وإلا فإن نقاء الدين سوف يصيبه التلطيخ وسوء السمعة. وأسلوبهما هذا، لم يكن مختلفاً جداً عن أسلوب يسوع المسيح قبل ألفي سنة عندما سأله أخصام الاحتلال الروماني لفلسطين حول دفع الضرائب الثقيلة إلى السلطات الحاكمة فأطلق قوله الشهير: «اعطِ ما لقيصر لقيصر».

* * *

لقد بلغت العلاقات بين محمد صادق الصدر، وبين النظام في بغداد، ذروتها في العام 1996، ثم ما لبثت أن أصبحت مُرّة بعد ذلك. فالأعداد الغفيرة التي باتت تشارك في صلوات الجمعة، أقلقت سلطات الأمن العراقية. وكانوا قد بدأوا أيضاً يشكُّون في أنَّ تعاونَ الصدر معهم لم يكن سوى تدبير مؤقت له طابع تكتيكي، وأنه في واقع الأمر ليس سوى أحد أخطر أعداء صدام حسين. هذه الرؤيا لم تأتِ سوى بطريقة متدرِّجة، وكان محمد صادق يحاول تأجيل المنازلة الأخيرة قدر المستطاع، لأنه كان يفترض بكل دقة أنها لا بد من أن تقود إلى موته الخاص، «لقد أيقن أنه من طريق صلوات الجمعة يستطيع مقاتلة الطاغية بطريقة غير مباشرة، بمواجهته إيديولوجياً، وببناء قاعدة شعبية واسعة»، هذا ما يقوله الشيخ ياسين الأسعدي الشاهد المعاصر لهذه الأحداث في النجف، «كان في البداية يحاذر استعمال الكلمة التي تستطيع السلطة أن تستعملها كدليلٍ ضده لإلقاء القبض عليه، ولذلك فإن نقده للسلطات كان يأتي فقط عن طريق استعمال الإشارات والتلميحات».

ولم تبدأ صلوات الجمعة التي يقودها محمد صادق، في الكوفة سوى في العام 1998، لكن في الحاكميات الجنوبية الأخرى فإنها كانت قد ابتدأت في وقت أسبق من هذا. ففي الكوت، كانت هذه الصلوات قد بدأت في العام 1996[9]، وقد أصدر الصدر فتوى بالشروع في هذه الصلوات في مدينة الثورة ببغداد خلال العام 1997[10]، وكان توّاقاً أيضاً إلى استئناف شعائر الزيارة إلى كربلاء والنجف، وهي شعيرة مركزية جداً في التقاليد الدينية الشيعية. وهذه الشعائر كانت قد حُظِرت أو قُطِعت، على مرور السنين. فمحمد حسن إبراهيم من الكوت كان قد احتسب لنداء يوجهه الصدر للمشاركة في مسيرة إلى كربلاء في العام 1997 من أجل الاحتفال بذكرى ميلاد الإمام المهدي. أما ما تبع ذلك، فيشهد أن لا السلطة، ولا الصدر نفسه، ولا منافسيه الشيعة أيضاً، كانوا على أهبة الاستعداد لمواجهةٍ جديدة. ويتذكر محمد حسن أن مسؤولي البعث رفضوا طلباً من الصدر لإقامة مسيرة مرخَّصة لأنهم «خشوا من أن المسيرة قد تتحول إلى

تظاهرة إسلامية سياسية ضد النظام. ولقد أمر الصدر الجمهور الذي كان قد باشر في مسيرة الزيارة بأن يتوقفوا عن متابعة المسيرة والعودة إلى بيوتهم حقناً للدماء. وقد كنت أنا من بين هؤلاء المشاركين في المسيرة. كان الطقس شتوياً والبرد شديداً. وكنا أحياناً نسير على الطريق الرئيس، وأخرى نعبر خلال المزارع، حيث يقوم الناس بإيوائنا وإخفائنا عن عيون البوليس، أو يتسترون علينا باعتبارنا من أقربائهم. وكنا أحياناً نرى رجال البوليس يماشوننا في ثياب مدنية، لكنهم لم يفعلوا لنا شيئاً، بل اكتفوا بجمع المعلومات عنا». ورغم سماعهم للأمر الذي وجهه الصدر إلى المشاركة في المسيرة بوجوب التوقف عنها، إلا أنه قرر متابعة السير مع اثنين آخرين من أصدقائه. ولقد بقي في كربلاء من أجل التمكن من سماع عظةٍ سيلقيها محمد صادق، و«ألمح فيها بصراحة إلى أن النظام في بغداد قد أسدى خدمة إلى الاستعمار والمستعمرين والصهاينة بإيقافه للزيارات إلى ضريح الإمام الحسين». ثم تابع كلامه مهاجماً سكونية قادة الحوزة ومسالمتهم حول مسألة المسيرة. وقد قال الصدر: «يلاحظ المرء في موضوع المسيرة وفي موضوع منعها، تلك الصمت التقليدي لرجال الحوزة ولممثليهم الذين لم يقولوا شيئاً، كما لو أنهم ليس لهم علم بشيء عما يحدث في المجتمع العراقي».

ومع حلول السنة التالية، كان محمد الصدر يخاطب مئات الألوف من الناس الذين تجمعوا حول الجامع في الكوفة. وهنا يستحق الأمر إيراد رواية علي حسين خضر بشيء من التفصيل. وخضر هذا، هو شاب من الناصرية، في السابعة عشرة من عمره، وتكشف روايته عن حماسة المراهقين الشيعة للحركة الصدرية. فقد ذهب هو وأصدقاؤه تكراراً إلى الكوفة لحضور صلاة الجمعة. «كنا نسافر بعد ظهر الخميس في سيارة إلى الكوفة»، يقول «وفي الشتاء ننام في بيوت أصدقائنا، أو أحياناً يقوم أحد العاملين مع الصدر بتدبر مكانٍ لنا كي ننام فيه رغم العدد الكبير من الناس الذين هم في مثل حالنا. أمّا في أيام الصيف فكنا ننام إما في المسجد، وإما على الرصيف. كان لدينا استعداد لتحمل الطقس الحار من أجل التمكّن من رؤية الصدر. لكن النظام بدأ بمضايقة الشباب الصغار

المسافرين من الناصرية إلى الكوفة. ودأبت السلطات البعثية على إعطاء سائق الحافلة ورقة يبدو في ظاهر الأمر أنها تهدف إلى تسهيل دخول حافلته إلى الكوفة، لكن ما إن يقوم بتسليمها إلى الحراس عند مدخل المدينة [كان هنالك على الدوام حواجز تفتيش على الطرق الموصلة بين المدن العراقية وبين الحواضر] فإنهم يقومون باعتقاله». هذا الأمر خفَّض عدد الذاهبين إلى الكوفة، ولكن إلى درجة جزئية، وصار علي حسين وأصدقاؤه بكل بساطة، يسافرون متطفلين في السيارات الخصوصية. أو يسافرون في سيارات يملكها صدريون ملتزمون. وهو يقول إن عدد الاعتقالات لم يكن كبيراً، «لأن النظام لم يكن يريد الاصطدام مع هذا العدد الكبير من الناس، خاصة مع الشباب، في أعقاب الانتفاضة».

ويصف علي حسين إحدى صلوات الجمعة النموذجية كما يؤمها محمد صادق الصدر في مسجد الكوفة الكبير: «كان ثمة وفود كبيرة جداً من الناس الذين ينشدون الأناشيد ويطلقون عقيرتهم بالشعارات التي تحيِّيه. ترجَّل من سيارة ميتسوبيتشي قديمة يعود تاريخ صنعها إلى العام 1982، وكان يرافقه أولاده مؤمَّل، ومقتدى، ومصطفى. ولقد وجدوا صعوبة في الدخول إلى داخل الجامع بسبب كثافة الحشود. حتى إذا صار في داخل المسجد، انتحى بنفسه قليلاً في غرفة صغيرة قريبة من الباب، ولم يعد أحدٌ يراه حتى يعتلي المنبر ويبدأ خطبته. وهو عادة يبدأ بالصلاة على النبي، ثم يبدأ خطبته دون مقدمات. وبعدما يكون قد انتهى من إلقاء خطبته الثانية، كنت أرى الناس يحاولون ملامسة عباءته، أو تقبيل يده. وكان يلبس كفناً أبيض، وينحني على عصا بنِّيَّة. وبينما هو يمشي مرة، لمح طفلاً صغيراً له وجه جميلٌ، فمشى معه إلى المكان الذي سيتكلم منه. ثم شكر كلَّ أولئك الذين قدموا لإقامة الصلاة معه. وطلب من رجال الأمن والمخابرات الذين يواكبونهم أن يشاركوا معهم في الصلاة. ثم كرر شعاراته المعروفة بادئاً بالقول: لا، لا لأميركا، لا، لا لإسرائيل. ثم يلقي خطبة تهدف إلى إنهاء الفروقات ما بين السنَّة والشيعة، ويدعو فيها أهل السنة إلى إقامة الصلاة في الجوامع الشيعية، ويسؤال الشيعة ألاَّ يرفضوا الصلاة وراء إمامٍ سنِّيٍّ»[11].

وفي كل ذلك الوقت، فإن نبرة صوته تصبح أكثر حدة، وتغدو معارضته للنظام أقلَّ تحفُّظاً. فعلى سبيل المثال، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 1997، كان هنالك استفتاء شعبي، وكانت نتيجة الاستفتاء مقرَّرة بعناية مِن قَبلِ الشروع فيه، على مركز صدام حسين كرئيس للبلاد. ولقد كان شعار النظام «نعم لصدام حسين». ولكن في أثناء العظة المقدَّمة في الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1997، فإن محمد صادق قال: «كلا! ليست كلمة نعم سوى لله فقط».

وشخصية محمد صادق شخصية محيِّرة لأن أولئك الذين قدموا للتحدث إليه في النجف أو في الكوفة، قد وجده أكثرهم يعيش عيش القديسين. وكثير من هؤلاء، كان من فئة الشباب. وقد وجدوا أنه شخص قريب منهم بل على كثير من التواضع، ومن الرغبة في أن يناقش معهم المسائل التي يجدون الولوج فيها مربكاً لهم مثل (الزواج المؤقت). لقد كان أسلوبه أسلوباً ديموقراطياً متعمَّداً. وكان يلقي مواعظه بلغة يستعمل فيها الكلمات العراقية الشائعة. بينما اللغة التي يلجأ إليها في محاضراته أمام طلابه يكون قوامها الكلمات العربية الأكثر بلاغة وفصاحة. وهذا يشرح السبب الذي دعا خصومه إلى نعته بأنه شخص ساذج بسيط. لقد نجح في إعطاء أتباعه الذين هم عادة حديثو السن، ثقة بأنفسهم. «عندما دخلنا مدينة النجف شعرنا وكان الصدر يقول لنا بأننا نحن أصحاب هذه الأرض»، يتذكر علي حسين خضر «بدا الأمر كما لو أنه يقول لنا إنكم شيعة، إنكم بعض أتباع الإمام علي، إنكم أقوياء»[12].

وفي جُلِّ حياته العامة القصيرة، ركَّز محمد صادق على الموضوعات العملية التي تواجه جماعة الشيعة مواجهة مباشرة. إلا أن تحاشي الخوض في المسائل السياسية كان جزءاً من جهوده المنصبَّة على تأجيل المجابهة مع السلطة. وفي الوقت نفسه، فإنه كان يعتقد أن المرجعية المكافحة، والقوية، عليها أن تمهِّد الطريق لظهور الإمام الثاني عشر، أي لعودة المهدي المحتجب الذي سيقوم بوضع نهاية للطغيان على وجه هذه الأرض. أما على المدى الطويل، فإنه يدعم قيام دولة إسلامية يحكمها العلماء المتنورون (مذهب ولاية الفقيه)؛ وهذا

من إرث محمد باقر الصدر وآية الله الخميني. وهو لم يكن يرى أن هذه السلطة الروحانية العليا ينبغي فرضُها على المسلمين جميعاً، مثلما ذهبَ إليه القادة الدينيون الإيرانيون. وهذه المسألة تبقى في الإطار النظريّ في المستقبل، ما دام أنه، حتى وإن كان ستون بالمئة من أهل العراق على المذهب الشيعي، فإن هنالك أيضاً أربعين بالمئة من السنّة العرب، ومن الأكراد الذين هم سنّة في غالبيتهم الساحقة. فالولاية الروحية الشيعية الكاملة، بدت أمراً غير ميسور، ولا معتدلٍ أبداً. ولكن عندما أعلن الصدر ولايته العامة على شيعة العراق، فإن حركته هذه لاقت امتعاضاً عميقاً في إيران. فمكاتبه في إيران سرعان ما تمّ إغلاقها فوراً، كما تمّ طرد ممثليه إلى خارج إيران. «لقد انفصمَت جميع العُرى فور إعلان محمد صادق ولايته كفقيه، لأن ذلك... قد ناقض ولاية الفقيه العائدة إلى السيد علي خامنئي»، قال واحدٌ من أعوان مقتدى، «وإنّي لاعتقد أن هذا هو السبب الذي جعل إيران تغلق مكاتب الصدر فيها، في ذلك الوقت»[13].

كانت المجابهة المتصاعدة بين التيار الصدري وبين صدام في العام 1998 تأخذ مداها على خلفية من الضغط الاميركي المتصاعد على صدام حسين. والأزمة التي نشبت حول السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية المفترضة قد فارت قِدْرها أخيراً في السادس عشر من كانون الاول/ ديسمبر من العام 1998، عندما شنت الولايات المتحدة هجومها على العراق، ذلك الهجوم الذي أطلقت عليه تسمية عملية ثعلب الصحراء. ومرة جديدة تساقطت القنابل والصواريخ فوق بغداد والمدن العراقية الأخرى. ولقد حلّل الرسميون العراقيون أن هذه الموجة القصيرة من القصف كانت مجرد خطة تكتيكية قام بها الرئيس بيل كلينتون بهدف صرف الانتباه عن مغامراته مع مونيكا لوينسكي. لكن المشكلة العالمية حول السماح لفريق المفتشين الدوليين بالعمل، جعلت النظام موتوراً. لذلك فإن صبره على الصدر قد بدأ ينفد. والسياسة الأكثر قمعاً للشيعة كان قد أنبأ عنها النذير المتمثل بالاغتيال الغامض لاثنين من آيات الله البارزين ـ آية الله الغرعاوي، وآية الله البروجردي ـ في وقت سابق من العام 1998. والقيت المسؤولية عن هذين الاغتيالين على نطاق عالمي،

على عاتق النظام العراقي، من قبل الطائفة الشيعية. ولقد أوردت هيئة الأمم المتحدة في أحد تقاريرها، أن ألفين وخمس مئة شخصٍ قد تمَّ إعدامهم في سجن أبو غريب منذ نهاية عام 1997، بمن فيهم بعض السجناء الذين كانوا قد شاركوا في انتفاضة عام 1991[14].

لقد ضاق النظام ذرعاً بمداورات صادق في ما يعود إلى ما يتوقعه منه من دعم صريح لصدام حسين. كان النظام يريد منه امتداح صدام مباشرة وعلناً في خطبة الجمعة. كما أمره النظام بإلغاء المسيرة إلى كربلاء في نهاية عام 1998، وأن يحدَّ مِن جمعِ الناس وتحشيدهم لإقامة الصلوات. ووفقاً لما يقوله الشيخ ياسين الأسعدي، فإن محمد صادق أيقن آنذاك أن شرخاً كبيراً بينه وبين النظام قد صار محتَّماً، وأن هذا الشرخ لا بد من أن ينتهي بمقتله. ومن أجل ذلك، رفض الدعاء لنصرة صدام والدعوة باسمه رغم إصرار أعوان صدام على أن القيام بذلك هو ضرورة سياسية يفرضها العدوان الأميركي البريطاني[15]. وفي خطبة له من خطب الجمعة، في الثاني عشر من شباط/فبراير من عام 1999، دعا إلى إطلاق سراح مئة وواحد من رجال الدين ومن طلبة العلم الذين كانوا قد اعتقلوا في الوقت عينه مع آية الله الخوئي في العام 1991. وعندما نادى بهذا الطلب بأعلى صوته، فإن الجمع الغفير المكوَّن من عشرات الألوف في جامع الكوفة ردَّد صدى كلماته هاتفاً بصوت واحد: «فوراً! فوراً! نصرٌ على ذلك! نصرٌ على ذلك! نصرٌ على ذلك!». ولقد نقل عنه مساعدوه بالتواتر، أن صدام حسين ما لبث أن اتصل به بنفسه هاتفياً، طالباً منه التراجع عن هذا الطلب، وعندما رفض الامتثال، فإن الرئيس العراقي أقفل خط الهاتف في وجهه[16]. وحتى وإن لم يكن صدام قد أجرى هذه المكالمة بنفسه، فإنه لا شكَّ قد أرسل سلسلة من الرسل الذين يحملون رسائل تهديد، من أمثال محمد حمزة الزبيدي الحاكم السيء السمعة في بطشه، لمنطقة وسط الفرات، وهو الذي كان قد التُقِط له شريطٌ مصوَّرٌ بالفيديو وهو يقوم بإساءة معاملة المتمردين الشيعة خلال العام 1991. لقد أخبر هذا الرجل محمد صادق: «إن هنالك قراراً رئاسياً بحظر صلاة الجمعة هذا الأسبوع». فأجاب الصدر قائلاً: «بل سأصلي، بل سأصلي، بل سأصلي».

وزاد من قلق الحكومة أيضاً إشارات تحدث للمرة الأولى منذ عام 1991، تشير إلى أن المناضلين الشيعة قد باتوا يتحوّلون إلى استخدام أسلوب المقاومة المسلحة. وكان أصعب انفجارات هذه المقاومة في مدينة الناصرية. ويروي علي حسين خضر، وهو تابع ملتزم من أتباع محمد صادق، رواية عن إجهاض لانتفاضة شيعية دارت رحاها في تلك الوقت فيقول: «كنت مع الشيخ عبد الكريم إسماعيل، وكان معنا جماعات من أتباع السيد [محمد صادق] الذين خططوا لإسقاط الحكومة. لكن عملاء السلطة عرفوا بمخططاتنا، فأوقعونا في كمين، وقاموا باعتقال الشيخ عبد الكريم مع جماعة من الشباب اليافعين. وقد حصلت صدامات عنيفة في الناصرية وتمت مهاجمة سرايا الحاكمية بالصواريخ. وهكذا فقدت الحكومة سيطرتها على المدينة لعدة أيام. أما أنا، فقد هربتُ مع عائلتي إلى القرى تحاشياً لقيام السلطة باعتقالي أو بإعدامي مثلما حصل للشباب الآخرين. ولقد كنا في قرية ينتمي أهلها إلى عشيرة الجوبر، وقد اكتسبت هذه القرية اسم تلك القبيلة ذاته. وقد نشر محمد حمزة الزبيدي قوات الحرس الجمهوري. لكن أهل القرية والعشيرة كانوا جيدي التسلح، إذ كان في حوزتهم أسلحة مضادة للطائرات وأخرى مضادة للدروع، وكان قد زوّدهم فيلق بدر بهذه الأسلحة من إيران. وعندما وصل الزبيدي إلى القرية، فإنه قام بتدميرها تماماً: فقد قطع عنها إمدادات المياه وقام بقصفها، وأعدم العديد من القرويين، بمن فيهم النساء والأطفال، أما أنا وأفراد عائلتي، فقد تمكنا من الفرار بأعجوبة لأننا كنا على بعد معين من القرية. لقد سمعنا أصوات القنابل وإطلاق الرصاص والصرخات إلى أن تلاشت جميعاً. لقد كان الموقف عصيباً في المدينة، وفي جميع مدن الجنوب»[17].

وقد رأى الناس في النجف الدلائل المنذرة بالشر الذي يُعِدُّ له النظام ضد محمد صادق. إن الدكتور حسان مصطفى الذي كان في الثلاثين من عمره، في تلك الوقت، وهو الآن بروفيسور في جامعة النجف، وينتسب إلى عائلة متدينة ذات علاقات طيبة مع الحوزة، كان شاهداً دقيقاً على الأيام الأخيرة للصدر. وهو يقول إن الجو في المدينة كان شديد التوتر. وعندما دخل الصدر مسجد الكوفة،

فإن موظفاً رسمياً تقدم منه وطلب إليه عدم إقامة الصلاة، لكنه رفض هذه النصيحة. وكانت قوات البوليس السري ذات حضور واضح جداً في المسجد، يقول الدكتور مصطفى: «لقد عرفنا وجوه معظمهم، لكن هذه المرة كان ثمة المزيد منهم، وقد بدوا في مظهر عدائي، ولم يكن أحدٌ منهم من أهالي النجف، وكانت هيئاتهم تدلُّ على أنهم من مناطق غربي العراق، وليس من جنوبه». (وبعبارة أخرى، فقد كانوا من ذوي البشرة البيضاء، الآتين من المناطق التي يغلب فيها وجود أهل السنَّة في غربي العراق، ولم يكونوا من الرجال الأكثر سمرة، الآتين من الجنوب). وفي النجف بدأت نقاط التفتيش تنبت كل مئة إلى مئة وخمسين ياردة، وكان يقيمها جنود من كتيبة حمورابي التابعة للحرس الجمهوري. بدأت هذه الإجراءات قبل أسبوعٍ واحدٍ إلى عشرة أيام من الاغتيال، ثم ما لبثت السُّحَنُ والوجوه على نقاط التفتيش أن تبدَّلت مرة جديدة: «كان هنالك قوّة خاصة تدعى: فدائيي صدام. وهم جماعة قساة، عتاة، مدربون على أعمال القتل والتخريب، وهم معروفون ببطشهم وهيئاتهم المرعبة». وكان النظام في الوقت نفسه يرسل قوات إضافية جديدة إلى المناطق الشيعية من أمثال مدينة الثورة (هي الآن تدعى مدينة الصدر)، والحريّة، والبيعة، في بغداد، كما في الكوفة والنجف. وقد عُرض على صادق تزويده بحراس مرافقين لكنه رفض العرض. وثمة دليلٌ يقدمه مرجع آخر على أن محمد صادق قد بات على يقين بما هو على وشك الحدوث له. وحوالي الخامس عشر من شهر شباط/ فبراير تلقَّى مصطفى الكاظمي، وهو مناضل سابق في حزب الدعوة، وكان يعيش في لندن، رسالة من محمد صادق عن طريق جعفر الصدر، ابن محمد باقر ، وكان من كبار معاوني محمد صادق. وكان المطلوب تمرير هذه الرسالة إلى أحمد شلبي أحد قادة المعارضة العراقية. وقد ورد في الرسالة بكل بساطة ما يلي: «إنني في حاجة إلى المساعدة. صدام سوف يقتلني»[18].

وفي التاسع عشر من شباط/ فبراير، بينما كان محمد صادق عائداً إلى منزله برفقة كل من ابنه الأكبر مصطفى، والابن الذي يليه مؤمَّل، وسائقهم، ووفقاً لرواية الدكتور مصطفى، فإنهم بينما كانوا يدخلون إلى المستديرة المرورية

لساحة ثورة 1920، فإن سيارة أخرى، تمّ تحديدها لاحقاً على أساس أنها من طراز أولدزموبيل، كانت هنالك في انتظارهم. وكانت مليئة برجال مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية. وقد قاموا بنخر سيارة الصدر بالرصاص. حيث أدّى ذلك إلى مقتلِ سائقه وولديه على الفور. وقد بقي الصدر حياً رغم إصابته إصاباتٍ ردِيئة في رأسه وقدميه. وقد تمّ نقله إلى مستشفى صدّام، على مبعدة ميلين من المكان. «لقد كنت برفقة أحد أصدقائي، وقد قاموا بمنعنا من الاقتراب من البوابة الرئيسية للمستشفى. وهكذا، فإننا حاولنا الدخول من مدخل آخر جانبي ولكننا فشلنا في ذلك أيضاً». ويتابع الدكتور مصطفى إن رجال البوليس كانوا منتشرين في كل أرجاء المكان، وجميعهم من أرجاء أخرى من العراق، ولكن ليس من النجف. وكان جمعٌ من الناس خارج المدخل يتصايحون ويجاهدون للدخول. وقد أخبر موظفو المستشفى الدكتور مصطفى، في وقت لاحقٍ، أن هؤلاء الرجال قد منعوا الأطباء من الدخول إلى الغرفة التي أُدخِل إليها محمد صادق وولداه. «إن أحد الأطباء قال إن السيد الصدر كان لا يزال حياً عند وصوله إلى المستشفى، لكنهم تركوه ينزف حتى الموت».

أمّا في مدينة الثورة، وفي سواها من المدن الشيعية الواقعة في جنوبي العراق، فقد كان ثمة ردّات فعلٍ متفجّرة لدى انتشار الأخبار عن مقتل الصدر. ولم يكن ثمة ذرّة من الشكّ في ذهن أيٍّ من الناس حول الجهة التي تقف وراء هذا الاغتيال. وكان النظام قد أعدّ العدّة لمواجهة ردّة فعلٍ شعبية غاضبة إزاء هذا الاغتيال. ولكن مع كل ذلك فقد بدا مذعوراً متباغتاً بالمدى الواسع الذي بلغته انفجارات العنف. فرغبة هذا العدد الكبير من الناس في الموت، أو مواجهة الاعتقال، بينما هم يقومون باحتجاجاتهم اليائسة، أظهرت المدى الذي كان ينظر إليه الناس إلى الصدر، وكأنه مسيح مخلِّص. «ولقد كنت أحد الذين أحبّوا السيد الصدر»، يقول سجّاد علي، وهو شاب في السادسة والثلاثين من عمره، وهو من أهالي مدينة الصدر، «لأنه كان الرجل الوحيد الذي حاول أن يساعد الفقير والمعوز، خاصة من فئة الشباب، في وقتٍ كانت تسود فيه البطالة، والحصار الاقتصادي، وتعسف السلطات». ولقد تجمّع المتظاهرون حول جامع محسن في

مدينة الثورة، وأخذوا بالهتاف: «ليسقط النظام»، وكانوا يطالبون بالثأر. وقد استدامت الصدامات بين المتظاهرين وبين قوات البوليس هناك، لعدة ساعاتٍ، وسقط من رجال الأمن خمسة عشر عنصراً، كان من بينهم ضابط برتبة رائد، كما تم إحراق العديد من السيارات. لقد فتح البوليس النار على الناس دون تمييز، متسبباً بقتل وجرح عدد كبير من المتظاهرين. ويقدِّر سجَّاد علي عدد الذين قتلوا تحت وابل الرصاص بأربع مئة متظاهر. أما الدبلوماسيون الأجانب فقد قدَّروا هذا العدد بأربعين إلى ثمانين قتيلاً. وقد أفضى مسؤول عراقي في لقاء خاص له مع أحد الدبلوماسيين الأجانب أن الرقم الحقيقي هو أربعة وخمسون قتيلاً[19]. وعندما بلغني نبأ وفاته [محمد صادق] فقد أحسست بصدمة (وكنت في الثامنة والعشرين من عمري في ذلك الوقت)، وقد ذهبت مع أصدقائي إلى الجامع، واتفقنا مع إمامه الشيخ علي الكعبي على إقامة صلاة احتجاج يوم الجمعة القادم، حين قام يومها ذلك الإمام بالهتاف ضد النظام. بعد ذلك حصلت صدامات وتمَّ اعتقال الشيخ علي. ولقد قالوا له إنهم مستعدون لإطلاق سراحه شرط موافقته على الامتناع عن انتقاد الحكومة، لكنه رفض ذلك العرض. وفي أثناء اعتقاله قام الشيخ بضرب أحد المحققين. ولهذا، فقد طال احتجازه لمدة طويلة، كما تعرَّض لأشدِّ أنواع التعذيب. والمدهش، أنه ما لبث أن أُفرج عنه، لكنه تابع هجماته على الحكومة فاعتقل من جديدٍ وتمت تصفيته.

لقد بدت شجاعة مؤيدي الصدر، وتصميمهم، مدهشة. وفي يوم الجمعة الذي تلا يوم الاغتيال، عاد أتباع الصدر إلى جامع محسن. وكانوا مصممين على مواجهة الموت. ويقول سجَّاد علي: «في هذه المرة قمنا بربط أقدامنا وكواحلنا معاً بحبلٍ متين بحيث لم يعد يمكن للواحد منا أن يهرب لدى مهاجمة قوات الأمن لنا، وبحيث إننا نستمر في صلاتنا حتى الشهادة. وبدلاً من ذلك، فقد انهالوا علينا ضرباً بالعصي التي ترسل في جسومنا صدمة كهربائية لم تكن لتميتنا لكنها أوقفتنا عن الاستمرار في الصلاة». ومع هذا، فإن بعض المصلين في المسجد قد أطلقت النيران عليهم وماتوا، «ولم تكن السلطات لتوافق على إعادة جثة إلى أهلها، إلا إذا دفع الأهل ثمن الرصاصات التي استُخدِمت في قتل

الضحية، وإلا بعد أن يتعهدوا بعدم إقامة أيّ مراسم عزاء»[20]. وقد بدا القمع في نهاية الأمر مؤثراً. لقد تلاشت أعمال المقاومة بسبب الاعتقالات الجماعية، وأعمال القتل التي طاولت صغار الشباب. وسجّاد علي يقدّم اعترافاً مدهشاً بالنسبة لرجل على هذه الدرجة من الارتباط بصادق. فهو يقول إنه حتى في مدينة الثورة، فإن المعارضة لصدّام لم تكن كلّية بسبب «أن في كثير من البيوت، مع أن ذلك لا ينطبق على جميع البيوت، كان ثمة أخ أو أخت، منتسب إلى حزب البعث».

وبعد شهرٍ على تلك الموجة من العنف العفوي الذي كان ابن ساعته، كان ثمة انتفاضة أخرى سيئة التنظيم، باتت تعرف بانتفاضة الصدر. وهي لم تكن باتساع حجم انتفاضة 1991، وقد تمكّن النظام هذه المرة من سحقها بسرعة وقساوة بحيث إن القليل من الأخبار هو الذي أمكن تسريبه عن أحداثها الدامية، إلى خارج العراق. ولقد كان من المقرر أصلاً أن تندلع انتفاضة شاملة في جميع المدن في جنوبي العراق في وقت واحدٍ في الثامن والعشرين من شباط/فبراير، ولكنها بدلاً من ذلك بدأت تشتعل في أماكن متفرقة واحدة بعد الأخرى. أمّا أشرس تلك التمردات فقد حصل في مدينة البصرة في السابع عشر من شهر آذار/ مارس من العام 1999. كان ذلك عندما قامت مجموعات مسلحة، أثناء الليل بمهاجمة المباني الحكومية، ومراكز رجال الاستخبارات، ومكاتب حزب البعث. وقد جرت أعمال قتالية واسعة قتل فيها ما لا يقل عن أربعين بعثياً»[21]. وهنا يقول جاسم، وهو شاب متعاطف مع الحركة الصدرية، في السادسة والثلاثين من عمره آنذاك، وأحد الناجين القلائل من تلك الفترة العصيبة التي لم يتسرب من أخبارها سوى القليل: إن تلك الانتفاضة كانت جهداً مشتركاً قام به خليط من الجماعات المختلفة. «لقد اشترك فيها حوالي 168 طالباً من كلية الهندسة بجامعة البصرة»، يقول، وجماعة أخرى من حزب الله (وهي حركة عراقية ليس لها صلة بالحركة الحزبية الموجودة في لبنان والتي تحمل الاسم نفسه)، كما اشتركت فيها قوات من فيلق بدر. «وكان المقصود أن تحصل انتفاضات أخرى متزامنة في جميع المقاطعات الجنوبية». لقد انتظر المتمردون قدوم لواءٍ من فيلق بدر

مؤلف من عشرة آلاف رجلٍ قويٍّ، يتمركزون في إيران، للاشتراك في القتال، لأن ذلك الأمر ضروري جداً إذا ما أريد أن يكون فرصة لنجاح الانتفاضة، لأن رجال الفيلق المذكور هم جنود ممتهنون جيدو التدريب والتسلُّح. ويقول جاسم إن القادة كانوا: كريم محمود، وهو قائد فدائي مشهور، من مدينة العمارة، وهو الرجل المشهور أيضاً بلقب سيد المستنقعات، وكان يقوم على قيادة جماعة حزب الله. كما كان في القيادة أيضاً، الشيخ صالح الجيزاني، وهو من مدينة البصرة؛ وكذلك الشيخ عبد الكريم إسماعيل، الذي هو أيضاً من البصرة. ولكن في اللحظة الأخيرة، فإن محمد باقر الحكيم، قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يسيطر على جماعة فيلق بدر، قرر تأجيل الانتفاضة. «ونحن لا نعلم ما هو السبب الذي استوجب التأجيل، لكننا شعرنا بأننا قد خُذِلنا»، يقول جاسم. ولكن أعمال العصيان استمرت حسب خطتها على كل حال، وقد «سقط شهداء كثرٌ بينما هم يقومون بتنفيذ اقتحاماتٍ على المراكز الأمنية وسواها من المقرات التابعة للحزب، حيث استطعنا قتل عددٍ كبير من قوات الأمن، بما في ذلك مسؤولين كباراً في الأجهزة الأمنية، وفي حزب البعث، وفي أجهزة الاستخبارات». ويقول جاسم إنهم (المتمردون) قد سيطروا على وسط مدينة البصرة لمدة ليلتين قبل أن تستعيدها منهم القوات البرية العائدة إلى فيالق الجيش العراقي الثالث لتسلمها إلى البعثيين من جديد[22].

لقد كان انتقام الحكومة شديداً ومتوحشاً. فقد عثر النهّابون على وثيقة مؤلفة من أربع صفحات، في مكتب المديرية العامة للأمن العام بعد دخول القوات البريطانية إلى البصرة في العام 2003، وقد ورد في الوثيقة لائحة مؤلفة من مئة وعشرين اسماً من أسماء الأشخاص الذين تمَّ إعدامهم. وكان أصغر الضحايا عمراً لا يتجاوز السادسة عشرة، أما أكبرهم فلا يتجاوز السادسة والثلاثين. وبعض هؤلاء الضحايا قد تمَّ إعدامهم على يد أفراد عائلات البعثيين الذين كانوا قد قتلوا في أحداث الانتفاضة، وفقاً لملاحظات مدوّنة على اللائحة، وقد تمَّ دفن الجثث في مقابر جماعية بالقرب من مطار البصرة. أما أعمال تنفيذ الإعدامات فقد جرت تحت إشراف علي حسن المجيد الذي كان قائداً لمنطقة جنوبي العراق.

لقد قام علي باستدعاء قادة ومشايخ القبائل والعشائر الشيعية إلى اجتماع حيث قام أثناءه بتوبيخهم بعنف قائلاً إن كلَّ من ذهب إلى صلاة الجمعة إنما هو مجرم مذنب، ومدّعياً أيضاً كذباً وزوراً أن فتوى قد صدرت عن بعض قادة الشيعة الروحيين تبيح زواج الإخوة من الأخوات، كما طلب منهم التوقف عن مساعدة الصدريين وأن يتعاونوا مع الحكومة في تعقُّبهم وقتلهم.

ولعلَّ محمد باقر الحكيم قد حجب الدعم عن الانتفاضة لأنه رأى أنه محكوم عليها بالدمار. أما الإيرانيون الذين يملكون حق الڤيتو على قراراته، فمن المحتمل أنهم أيضاً قد قاموا بمنع القوات البرية العسكرية التابعة لفيلق بدر، من عبور الحدود من إيران إلى العراق. ولكن الانتفاضة الفاشلة، واغتيال صادق الصدر نفسه، وهو الشخص عينه الذي درجت جماعة الحكيم على إدانته بصفته عميلاً للبوليس العراقي، قد عمّقت الخلاف بين الصدريين وبين الجماعات المعارضة الأخرى، الموجودة في المنفى، تلك الخلاف الذي كان يصل أحياناً إلى درجة الحقد والكراهية. وقد كان لتلك الرواسب تأثير بارز بعد عام 2003، عندما بدأ زعماء الشيعة يؤكدون أنفسهم كقادة جدد للعراق.

وثمة حقبة أخرى دراماتيكية في قصة محمد صادق، ولعلها تفسر الطاعة المطلقة التي كان يمحضه إياها العراقيون البسطاء. وهذا الجزء من القصة قد جرى مجراه في مدينة قم، المدينة الإيرانية المقدسة التي كانت تأوي الآلاف من اللاجئين العراقيين، ومن جنود العصابات التابعين لفيلق بدر، ومن طلبة الدين الآتين من العراق. ولقد سمعوا بأنباء اغتيال الصدر بعد يوم واحد من حصول ذلك. وبعد شعورهم بالذعر، اندفع معظم هؤلاء فوراً إلى منزل ممثلهم في إيران، السيد جعفر الصدر، الذي هو ابن محمد باقر الصدر. وقد كان جعفر هو الذي قام بنقل الرسالة من محمد صادق إلى لندن قبل أيام قليلة من اغتياله، قائلاً لهم إن السيد صادق كان يتوقع أن يقوم صدام بقتله. «وهكذا، تجمعت الجموع أمام بيته، كما في الشارع، من أجل التعبير عن ألمها وحزنها بسبب الذي جرى»، وهذا ما يستذكره شاهد عيان: «لقد بدأوا بالهتاف ضد السيد محمد باقر الحكيم

وكذلك ضد صدام. وقد قام بعضهم بتبادل الصفعات مع منتقدي الصدر. لكن الموقف في أي حال، لم يفلت من زمامه»[23].

إن مصرع محمد صادق على يد قائد العراق وضع الحكيم والإيرانيين معاً، في موقف حرج، فالحكيم كان لا يتورّع عن إدانة صادق علانية بأنه عميل لحكم صدام، والحكومة الإيرانية كانت قد أقفلت مكتب جعفر لديها عندما أعلن محمد صادق نفسه المرجع الأعلى لشيعة العراق، متحدياً مرجعية السيد علي الخامنئي، المرشد الأعلى في إيران. وفي مبادرة تصالحية وإن تكن مرائية، فإن مكتب الخامنئي رتب لإقامة مأتم تأبيني في جامع عظُوم، وهو أحد أكبر الجوامع في مدينة قم. ولقد امتلأ الجامع حتى فاض عن رحباته باللاجئين العراقيين، والمسؤولين الإيرانيين، وقادة الشيعة الدينيين. وهكذا، تحتم على أولئك الذين تأخروا في الوصول البقاء خارج المسجد. وقد قرّر الحكيم حضور المناسبة، في قرار منه غير حكيم. لكنه حالما جلس في مقعده، فإن الجمهور المحتشد في الجامع بدأ بالهتاف: «يعيش الصدر! إن آل الحكيم خونة!». وقد توجّه الخطيب إليهم بالتوقف عن الهتاف بهذا الشعار، لكن دون أن يلقى تجاوباً في ذلك. وقد حاول جعفر الصدر، الذي كان يستقبل الوفود والمبعوثين، أن يهدىء من روع الحشود، لكنه لقي تجاهلاً منها بدوره. «وقد بدأ بعض الناس برشق الحكيم بنعالهم وبعلب سجائرهم وبأي شيء استطاعت أن تطاله أيديهم»، هذا ما رواه عراقيٌ كان يشاهد الحدث. «لقد قرر [الحكيم] مغادرة الجامع فور وصول سيارته وحراسه الشخصيين. وبينما كان يتحرك للوصول إلى سيارته، انهال عليه المزيد من الأحذية».

إن التنامي المتفجر للحركة الصدرية، واغتيال قائدها، ونشوب انتفاضة الصدر التي أعقبت اغتياله، إذا أُخذت كلها مجتمعة، شكّلت أخطر أزمة داخلية واجهت نظام صدام بين سنتي 1991 و2003. لقد كان ذلك إنجازاً خارقاً قد حققه محمد صادق بخلقه مثل هذه الحركة الجماهيرية القوية تحت أنظار السلطات العراقية. فالخلطة التي جاء بها، والمتكونة من صحوة إسلامية، وتوجُّهٍ شعبيٍ، وعاطفة وطنية عراقية، قد لاقت استحساناً عميقاً من جماهير الشيعة.

وبعد أن أخمدت هذه الحركة بسبب أعمال القتل الجماعي، والفرار الجماعي، والاعتقال الجماعي، فإن الحركة لختفت عميقاً تحت الأرض لكنها لم تغب عن المشهد العام، وهذه الحركة ما لبثت أن عادت إلى الظهور العلني بعد سقوط صدام، وذلك على يد أصغر أبناء صادق الصدر، مقتدى، الذي تزعّم هذه الحركة. إن أكثر التفسيرات إقناعاً لصعود نجمه، وفقاً لأحد أعضاء حزب الدعوة، هو أن «حركة مقتدى كانت قد أُسست على يد والده، وكان ما فعله [مقتدى] هو المساعدة في إنمائها، وفي متابعة العملية التي كان قد ابتدأها محمد صادق الصدر نفسه»[24].

الفصل التاسع

نجاة مقتدى

لقد كان مقتدى محظوظاً بأن بقي على قيد الحياة. ولعله مدين باستمرار حياته إلى قيامه بالتظاهر بتصديق النظام الذي ادّعى أن لا يد له في عملية اغتيال والده وأخويه مصطفى، ومؤمّل. فقد قام المسؤولون الحكوميون بكل وقاحة بحضور مراسم العزاء في النجف، من أجل مؤاساته في مصابه. وقد كان مقتدى، الذي بات الآن مسؤولاً عن إعالة أمه وأطفال أخويه وزوجتيهما، بدا حريصاً على المضيّ في لعبة التغافل مع النظام. لذلك فإنه قام بإرسال برقية رسمية يشكر فيها الحكومة على تعاطفها معه. ومع كل هذا، فإن مكتباً أنشأه مقتدى لتقبُّل العزاء من معزِّين أكثر صدقية، قد جرى إقفاله بسرعة على أيدي رجال المخابرات[1]. وقد أصدر النظام تفسيره البعيد الاحتمال للحدث الذي جرى. فجريدة الجمهورية الناطقة الرسمية باسم الحكومة، قد فسرت حادث القتل الجماعي هذا بأنه «حلقة من حلقات التآمر ضد العراق»، وأنه جهد يهدف إلى «زعزعة الاستقرار الأمني الداخلي»، لكنها لم تتورع عن الإضافة بلهجة مؤكَّدة أن ثمة عدداً من المشتبه بهم هم الآن قيد الاعتقال. أما وكالة الأنباء العراقية، فقد أعلنت في السادس من نيسان/أبريل من العام 1999 أن اثنين من رجال الدين الشيعة، هما الشيخ عبد الحسن عباس الكوفي، والشيخ علي كاظم هجمان، ومعهما طالبان دينيان هما أحمد مصطفى أربيلي، وحيدر علي حسين قد تمّ إعدامهم جزاء إقدامهم على ارتكاب هذه الجريمة. وقد جاء في النبأ الذي أوردته الوكالة المذكورة، أن هؤلاء الرجال الأربعة هم «غرباء»، في محاولة للإيحاء بأنهم

إيرانيون. وفي نشرة إعلامية أخرى فإن النظام ألقى اللوم في الجريمة، على عملاء أجانب مأجورين يشكلون جزءاً من المؤامرة الاميركية الصهيونية. غير أن هذه الادعاءات لم تنطلِ سوى على القليل من الناس، إن في داخل العراق، أو في خارجه. فأحد هؤلاء الرجال الاربعة، وهو الشيخ الكوفي، إنما كان قد تمَّ اعتقاله في مدينة النجف، في الرابع والعشرين من شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 1998، ولا يمكنه أن يكون مشاركاً في عملية الاغتيال[2]. «فتلفزيون بغداد»، يقول الدكتور حسن مصطفى، «عرض على شاشته عملية اعتراف المعتقلين، الذين كانوا قد أُلبسوا ملابس تشبه ملابس رجال الدين الشيعة، وقاموا بالتحدث عن عملية اغتيال الصدر وولديه مصطفى ومؤمَّل، لكنه كان من الجليّ أن تلك الاعترافات كانت قد انتزعت في داخل غرفة التعذيب ولم تكن لتخدع أحداً، ولا لتطمس الحقيقة التي تقول إن نظام صدام هو المسؤول الوحيد عن الجريمة»[3].

إلا أن هذه الرواية غير البارعة لتغطية الحقيقة، كان لها النفع من وجهة نظر مقتدى. فبعد ادِّعاء النظام أنه قد نجح في إلقاء القبض على قتلة أفراد عائلته، لم يعد باستطاعة هذا النظام أن يتابع تحركه بسهولة ليقوم بقتله هو أيضاً، مع أن الذي يتبصَّر في تاريخ صدَّام يعرف أن أمراً مثل هذا قد يحدث أيضاً إذا ما شعر رجاله الامنيون أن مقتدى بات يشكِّل أيَّ قدر من التهديد له. وفي السنوات الأخيرة، درجت وكالات الأنباء الغربية على استعمال عبارة لا تحيد عنها في الإشارة إلى مقتدى وهي وصفه برجل الدين الجمرة (Firebrand cleric). لكن هذا التشبيه المنطوي على إعطاء الانطباع أن صاحبه ذو شخصية جاهزة للاشتباك دون تقدير لأي عواقب، إنما هو تشبيه قد يكون خادعاً إلى درجة بعيدة. بل على العكس من ذلك، فإن نجاح مقتدى في السياسة العراقية كثيراً ما يمكن إرجاعه إلى قدرته على اتخاذ قرارات سريعة بالتراجع، إن سياسياً، وإن عسكرياً، عندما يصطدم بخصم له ذي قوَّة راجحة. وقد تكون مواقفه السياسية متطرفة. ولكن هيهات له أن يحافظ على رأسه بعد العام 1999 لولا سلوكه السياسي المحسوب بكل دقة، ذاك السلوك الذي اقتضى منه عدم إثارة أية ريبة عند المخابرات بأنه يشكل خطراً على النظام. فهو لم يقدم على

اتهام الأجهزة الأمنية العراقية بالمسؤولية عن اغتيال والده وأخويه، كما أنه لم يشارك في أيِّ دورٍ في الانتفاضات المتفرقة التي نشبت في أعقاب تلك الاغتيال. وقد يكون صدام قد خشي من أن الإقدام على اغتيال شخصية أخرى من آل الصدر قد تحوِّل تلك الانتفاضات المتفرقة إلى ثورة شيعية عامة. «لقد تهيَّبت الحكومة عن الإقدام على قتلِ مقتدى الصدر لأنها خشيت أن مثل هذا العمل قد يشعل انتفاضة شعبية عارمة»، هذا ما قاله الشيخ علي، وهو الاسم المستعار لأحد أعوان مقتدى الذي ما لبث أن صار لاحقاً قائداً لجيش المهدي، «فأعضاء المرجعية ورموزها الدينيون الرفيعو المقام، كانوا قد نصحوا مقتدى أن يكرِّس أوقاته لحضور الدروس الدينية فقط، وبأن يقلِّص من عدد الأشخاص الذين يلتقي بهم إلى أقصى درجة ممكنة، وكل ذلك حفاظاً على حياته. وقد لفتوا نظره إلى أنه لم يبق من أحدٍ من أفراد عائلته المباشرة سواه وسوى أخيه مرتضى، الذي لا يزال حياً، وهو الذي لا يحتل مركزاً كبيراً». (وقد وُصف مرتضى في مناسباتٍ مختلفة بأنه مريض أو ناسك حبيس وبأنه قد صار بحكم الميت حوالي العام 2005).

فابتعاد مقتدى عن الأضواء خلال السنوات الأربع التي أعقبت الاغتيال لم يكن مجرد مسألة اختيار يختاره هو. فكل تصرُّف من تصرفاته كان مراقباً عن كثب. «فقوات الأمن كانت تتعقب كل تحركاته حتى في داخل منزله الخاص»، هذا ما يستذكره الشيخ علي «فكل شيء وكل شخص، يجب أن يخضع لتفتيش دقيق قبل السماح له بدخول منزله الذي كان محاطاً برجال الأمن»[4]. والعذر الذي يتسلح به النظام دائماً، لتبرير هذه الإجراءات، هو أن مراقبته الدقيقة لمقتدى إنما تنطلق من الحرص الدقيق على حمايته من المصير الرهيب ذاته الذي أحاق بأهله. أحد المعلقين ذهب إلى الافتراض أن وطأة الإرهاق الدائم الذي عاش مقتدى في ظله طيلة تلك السنوات «قد يكون أثر على نفسية هذا الرجل المتديِّن الشاب»[5]. وبالتأكيد، فإن هذه السنوات من العيش تحت هذه الرقابة الأمنية الدقيقة، بحيث إنه لا يستطيع التأكد من أنه سيعيش يومه بكامله دون أن يُقتل أو أن يزجَّ به في السجن على يد النظام، مثلما كان قد جرى لأفراد عائلته، فإن هذا يفسر الحذر والاحتياط والريبة التي لا بد من أن يشعر بها تجاه المحيطين به.

* * *

ومقتدى هو الابن الرابع والأصغر لمحمد صادق الصدر. لقد ولد في الثاني عشر من آب/أغسطس من عام 1973، وهذا يعني أنه كان لا يزال في الخامسة والعشرين من عمره عندما جرى اغتيال والده وأخويه. ولقد اقترن بإحدى كريمات محمد باقر الصدر في عام 1994 لكنهما لم يرزقا بأطفال. وقد ادّعى خصومه لاحقاً أن والده لم يكن قد أعطاه كثيراً من الاهتمام، وأنه لم يثمّن مواهبه بصورة عالية[6]، الأمر الذي ينفيه أتباعه نفياً حماسياً. فمحمد صادق الصدر مارس السياسة إلى حد كبير، معتمداً على أبنائه الثلاثة الناشطين سياسياً، وقد كانوا على الدوام أقرب مساعديه إليه. فآيات الله، في العادة، يعوّلون كثيراً على أبنائهم، جاعلين منهم رأس مجلس أركانهم السياسي. لكن اعتماد صادق على أولاده كان اعتماداً مضاعفاً بسبب حاجته إلى احتياطات أمنية دقيقة بينما هو يخادع النظام بالادعاء أنه حليف له. وقد كان ولده الأكبر مصطفى بارزاً بين الشيعة أكثر من أخيه مقتدى، وكان صادق يكنّى أحياناً بأبي مصطفى. لكن مقتدى مع كل ذلك كان قد لعب عدداً من الأدوار الدقيقة. ففي أواخر العام 1997، أو بدايات العام 1998، عندما كان حزب البعث يضع أكبر ثقته في أن الحركة الصدرية تعمل وفقاً لما يخدم مصالحه، فإن هذا الحزب قام بقرار غير مسبوق بالسماح للصدريين بإصدار مجلتهم الإسلامية الخاصة. وكانت هذه المجلة تدعى: «الهدى»، وكان مقتدى هو رئيس تحريرها. وقد درجت المجلة على نشر خطابات والده، إلى جانب فتاويه وأحكامه حول ما يعتبر حراماً أو حلالاً (أي ما هو ممنوع وما هو مسموح به)، هذا إلى جانب مقالاتٍ بأقلام بعض العلماء الشيعة. «وكانت أعداد المجلة تنفد بسرعة»، يقول أحد الشهود، «وذلك بسبب كونها المجلة غير الحكومية الوحيدة التي كانت تصدر في تلك الحقبة التي تميزت بالملاحقات السياسية والاحتكار السياسي. وكانت مجلة الهدى تصدر مرة كل نصف شهر، وكنا نجهد لجعلها تصدر كل أسبوع عندما جرى اغتيال الصدر»[7]. أما دور مقتدى، فهو الإشراف على المساهمات في التحرير، كما على الطباعة والتوزيع.

ولقد أمسك مقتدى عدداً مختلفاً من المسؤوليات الأخرى. فالشيخ علي

يقول إن مقتدى كان مسؤولاً عن أمن والده، خاصة حينما يكون صادق يلقي خطبه على الجماهير الغفيرة المحتشدة في مسجد الكوفة، حيث كان حارسان شخصيان يقفان أمامه، وثلاثة خلفه. «كما كان عميداً لجامعة دينية أنشأها والده في النجف. والأهم من ذلك كله، فإن مقتدى كان مسؤولاً عن مدينة الثورة (صار اسمها لاحقاً مدينة الصدر) في بغداد، وهي التي ستتحول إلى معقل رئيسي لقوة مقتدى. والعديد من الرجال الذين صاروا من كبار مساعديه، من أمثال مصطفى اليعقوبي، كان قد جرى تعيينهم على يديه. والتفاصيل الدقيقة لسيرة مقتدى الذاتية تبقى مثاراً للجدل والخلاف بسبب ما أشاعه هذا الرجل بعد سقوط صدام من أجواء أوحت بالغلوّ في توقيره، كما في الغلوّ في الحقد عليه. لكن مما لا شك فيه أنه كان سياسياً محنكاً، وله صلات متينة في الوقت الذي جرى فيه اغتيال والده وأخويه».

ويذهب مؤيدو الرجل إلى الاعتراف بأن ظروف عزلته القسرية في ما يشبه الإقامة الجبرية في منزله قد منعته من القيام بأيّ حركة صدريّة تعمل تحت الأرض خلال السنوات الأربع التي تلت مقتل أبيه. فكان عليه أن يتوخى الحذر في اتصالاته بشيوخ الدين لأن مراقبة المخابرات له كانت من الشدة بحيث لا تسمح له بعقد اجتماعات غير مراقبة. أما ملاحقة بقايا التيار الصدري فكانت لا تزال شديدة. وقد كان من الصعوبة بمكان وحتى من الخطر، قيامه بزيارة ضريح والده في النجف دون أن يبدو كباحث عن الاعتقال. وكثيرون من أولئك الذين سبق وأن كانوا من قادة الحركة، من أمثال علي الكعبي في مدينة الثورة قد ماتوا في السجون، أو هربوا إلى خارج البلاد. وقد جرت محاولات لإقامة صلوات تذكارية لمحمد صادق في الديوانية، وفي مناطق من بغداد مثل الشعلة، والكاظمية، في العام 2000، لمناسبة مرور سنة على مقتله، لكن كل من أتى بأيّ حركة من أجل ذلك ألقي القبض عليه فوراً.

وقد تابع مقتدى دراساته الفقهية، الأمر الذي كان لا بد منه للارتقاء في الهرمية القيادية الدينية. وكان قد بدأ هذه الدراسات على يد والده، يدرس إلى

جانب محمود حسن الساركي، والسيد حسن الحسيني، وقاسم الطائي. ولقد دخل الحوزة في العام 1988، لكنه لم يتعدَّ في دراسته حدود الأبحاث المؤهلة للتخرج، وقد قُطعت دراسته بعد مقتل والده. ولدى سؤاله عما فعله مقتدى في التسعينيات، فإن جعفر الصدر، كبير مساعدي الصدر الثاني، أجاب بكل بساطة: «لقد كان يعمل بكل جهد وعزم في مكتب والده»[8]. وكان من القواعد المتَّبعة في الحوزة، أن جميع دراسات الطالب ينبغي أن تجري تحت إشراف الأستاذ عينه قبل الترقي إلى درجة فقهية أعلى. وقد انتقل مقتدى في دراسته ليصبح تحت إشراف آية الله محمد إسحاق الفياض، وهو أفغاني يعيش في النجف، وكان والد مقتدى قد أشار إليه بالتتلمذ على يد هذا الأستاذ الذي هو أهل للمشورة، وذلك مع أن الفياض كان أميلَ إلى سياسة الصمت والمسالمة التي ينتهجها آية الله العظمى علي السيستاني أكثر مما هو ميَّال إلى الحركية النضالية التي يدعو إليها الصدريون. لكن الصدريين مع ذلك كانوا لا يزالون يعتبرونه «رجلاً كريماً طيب القلب رغم تنائيه عن الحياة السياسية»[9]. أمَّا كخلفٍ رسميٍّ، أو بالأحرى كرجلٍ ينصح أتباعه بالإصغاء إلى كلامه، فإن صادقاً كان قد عيَّن آية الله خادم الحائري الذي هو من أصل عراقي، إلا أنه عاش في مدينة قم بإيران عقدين متتابعين من الزمان. أمَّا من حيث الممارسة الواقعية، فلم يكن الرجل يملك الطاقة والخبرة التي تؤهله كي يلعب دوراً قيادياً في سياسة العراق المعقَّدة العنيفة.

وكان مقتدى حريصاً على تلميع مؤهلاته العلمية الدينية. ولذلك، وبرغم تحسن أوضاعه كثيراً بعد سقوط صدام، فإنه لم يتورَّع عن العودة إلى متابعة دراسته تحت إشراف آية الله الفياض. وقد قام أخصامه بانتقاده لاحقاً بسبب مكانته المتواضعة في سلم الهرمية الدينية الشيعية، ملمحين إلى أنه محدود المعرفة والمؤهلات الأكاديمية. ولقد برهنت السنوات الأربع اللاحقة أن مقتدى سياسي فطِنٌ بصير، لكن أخصامه العراقيين والأميركيين على السواء، أصرُّوا على التقليل من شأنه. أمَّا مسألة نقص مؤهلاته العلمية الدينية، فلم تكن لتؤثر عليه إلا قليلاً في خضمِّ الفوضى السياسية التي أعقبت سقوط صدَّام. وعلى كل حال، فإن الحركة الصدرية، حتى تحت قيادة والده، كانت معتادة دائماً على التوتر

الذي يأتيها من جبهة القيادة الداخلية الشيعية الدينية، الذي يتركز على رشق المرجعية بسهام التقصير عن عمل أيّ شيء للتخفيف من بؤس العراقيين العاديين ورفع الاضطهاد اللاحق بهم. ولأن مقتدى شاب في مقتبل العمر، فإن ذلك قد أعطاه ميزة خاصة. لأن ذلك يعني أنه قد شبّ في عقد التسعينيات، في الذروة التي أعقبت هزيمة الجيش العراقي في الكويت، وما رافقها من قمعٍ لا رحمة فيه للانتفاضة الشيعية، ومن تدميرٍ للاقتصاد، كما للمجتمع العراقي، بسبب العقوبات التي فرضتها هيئة الأمم المتحدة. وحتى عدم عضوية مقتدى في المرجعية الدينية جعله أكثر اجتذاباً لكثير من جمهور الشباب من الشيعة الفقراء، الذين كانوا قد فقدوا ثقتهم بجميع السلطات الدينية كما السياسية. ولقد وجد هؤلاء الشباب إمكانية أكبر للتماهي مع مقتدى الذي بقي في العراق ولم يغادره، مما هم قادرون على محضه من ثقةٍ لأناسٍ من أمثال السيد عبد المجيد الخوئي، الذي كان قد عاش اثنتي عشرة سنة في لندن، أو محمد باقر الحكيم، قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي كان قد قضى ثلاثاً وعشرين سنة في إيران. ولقد كان مقتدى نفسه عارفاً بأهمية الوزن الذي اكتسبه جرّاء عدم مغادرته أبداً للعراق. ففي مقابلة أجريت معه في حزيران/ يونيو من العام 2003، اعترف أنه وإن كان لم يصل بعد إلى رتبة المجتهد، إلا أنه رغم ذلك أحقُّ من سواه بالقيادة استناداً إلى تضحيات «أولئك الذين لم يغادروا البلد، وآثروا البقاء فيه مع شعبهم في العراق يشاطرونهم الآلام والأعباء»[10].

أما نقطة القوة الأساسية التي يستند إليها مقتدى، فهي كونه ابن محمد صادق الصدر، وصهر، وابن عم، محمد باقر الصدر. وهما أكبر شهيدين في تاريخ الشيعة الحديث في العراق. ولقد أمضى معظم وقته بينما كان تحت الإقامة الجبرية في منزله بين عامي 1999 و2003 وهو يعمل في أرشفة أعمالهما وخطاباتهما. وعندما سُئل في وقتٍ ما، من السنوات الأخيرة عمّا تعنيه عبارة «الحركة الصدرية»، فإنه أنكر أن تكون هذه الحركة حزباً سياسياً. فقد اكتفى بالقول إنها بكل بساطة حركة صنعها الناس الذين آمنوا بتعاليم محمد صادق الصدر (المعروف باسم الشهيد الثاني، أو الصدر الثاني). ثم تابع ليضيف،

بالمعنى الأوسع، إن هذه الحركة تضم أيضاً كل من يجل الحوزة المبايرة الناطقة - في مقابل الحوزة الصامتة - ويتبع تعاليم آية الله باقر الصدر (المعروف بالشهيد الأول، أو الصدر الأول). وكلاهما كانا يدعوان إلى مجتمع إسلامي يمهد الطريق لعودة الإمام المهدي المخلِّص الذي سينهي حكم الطغاة ويملأ الدنيا قسطاً وعدلاً»[11].

وقد بدا مقتدى في بعض الأحيان يمزج هويته الخاصة بهوية كل من قريبيه الشهيدين المبجّلين. فهو لم يكتفِ بالتعبير عن الفكر الديني لكلٍّ منهما فحسب، لكنه عمد إلى محاكاة السلوك الشخصي لكلٍّ منهما أيضاً. فأسلوبه في تقديم خطاباته منسوج بوضوح على منوال أسلوب والده. فكل كلمة يجري التأكيد عليها بالإيماءة القاطعة ذاتها حتى، وعلى حدِّ تعبير أحد المراقبين «يجعلك تغدو دائخاً». أما النقطة التي يختلف فيها عن والده، فهي أنه لا يحيد طيلة خطبته عن الجديَّة الصارمة، في الوقت الذي كان محمد صادق يلطف جو خطاباته ببعض النكات والأحاديث الخفيفة. ففي حياته كشخصية عامة دأب مقتدى على تقديم نفسه كشخصية حزينة مغتمَّة، كما لو أنه يسعى إلى كشح أيِّ تهمة يمكن أن تلصق به أنه لا يزال شاباً صغيراً خفيف الوزن والعيار، بينما تراه في حياته الخاصة يوصف بأنه ذو ذهن عملي، مزاجي، وطباعٍ حادة أحياناً. «إنه لا يطيق تكرار سؤال أو مثال»، يقول أحد مؤيديه معلِّقاً، «أما إذا انحرف الحديث عن موضوعه الأساسي، فهو يعود به إلى المجرى الأساسي للنقاش بطريقة سريعة. أمَّا تعليقاته الخاصة فمقتضبة».

وفي سعيهم لالتماس وصف لمقتدى، كثيراً ما يلحظ المعلِّقون الغربيون بأنه يملك شخصية كاريزميَّة (charismatic)؛ كما أن بعضهم قد يصفه عرضاً بأنه ليس من هذه الموهبة في شيء. ولكن لمرة قد أصابت هذه المقولة كبد الحقيقة، مع أن هذه العبارة لم تعد تعني الآن أكثر بكثير من أن من تطلق عليه هو شخص صاخب، ساحر، وذو جاذبية وفتنة. أما معنى الكلمة الأصلي فإنه يشير إلى أن صاحب هذه الصفة له سِمةٌ خاصة من القداسة التي تحيط بشخصه في نعمة نصف إلهية. وهذا صحيح بكلِّ تأكيد بالنسبة إلى مقتدى

الذي يتمتع بشخصية تكاد تكون معبودة في نظر أتباعه الذين يعتقدون أن له علاقة خاصة تربطه بالله. إلا أن هذا الاعتقاد ليس شديد الشيوع في أوساط غالبية الشيعة، لكن ثمة حلقة من الناس حول مقتدى ترى فيه المخلِّص الحقيقي الذي طالما انتظره الشيعة وصلُّوا من أجل رجوعه منذ أكثر من ألف عام.

والصدريون الذين هم حركة دينية في بلد يكاد يكافح السياسيون الدنيويون فيه ليجدوا أذناً تصغي إليهم، إنما أدهشهم شدة إقبال الناس عليهم بعد تناثر نظام صدام إلى شظايا في أوائل شهر نيسان/أبريل 2003. ومثل كلِّ جماعة عراقية أخرى، فإنهم قلَّلوا من تقدير شأن الشكِّ في عودة العراقيين المنفيين. فالفوارق الطبقية كانت عميقة الشرخ في الطائفة الشيعية، وكان الصدريون لا يمثلون سوى ملايين العمال العاطلين عن العمل. وفي الوقت نفسه، فقد يصحُّ القول إنهم كانوا يشعرون بنقطة ضعفهم الخاصة. ذلك أنه بالرغم من تمتعهم بعدد كبيرٍ من المتعاطفين مع حركتهم، وبعددٍ محدودٍ من الناشطين المناضلين في الميدان، إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى البنية السياسية الحقيقية. فحتى انهياره النهائي في التاسع من شهر نيسان/أبريل، كان نظام صدام يخشى عودة انتفاضة الشيعة التي حصلت في العام 1991. لذلك فقد كانت قوى النظام الأمنية مبثوثة ومفتوحة الأعين في كل مكان. والتحرك الوحيد الذي دعا إليه الصدريون على همتهم الخاصة، إنما تمثَّل في تنظيم حملة احتجاجات في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2002 بعد أن كان صدام قد أعلن عفواً عاماً عن جميع السجناء عدا المسجونين لأسباب سياسية. «وقد شارك النساء والأطفال وكبار السن في تلك التظاهرة السلمية مطالبين بإطلاق سراح الأسرى السياسيين المرتبطين بالحركة الصدرية»، حسبما يروي أحد مناضلي التيار الصدري. «ولم تقم الحكومة باعتراض هذه التظاهرة بسبب كونها سلمية، ولم تكن ترفع أيَّ شعارات معادية للنظام»[12]. وقد أصابت الدهشة رجال الإعلام الأجانب في بغداد في ذلك الوقت لدى رؤيتهم أن تلك التظاهرة قد وصلت إلى أعتاب وزارة الإعلام العراقية في وسط بغداد وهي تنادي بإطلاق سراح أقارب المتظاهرين. هذا، وقد تحرَّكت تظاهرات أوسع من ذلك في ما سيعرف لاحقاً

باسم مدينة الصدر. «وهذه التظاهرات كانت تشكل العلامة الأولى إلى الحركة الشعبية القوية التي كانت تتنامى خلف قيادة مقتدى»، يضيف المناضل الصدري.

ولم يكن ثمة ما يشير إلى نشوب انتفاضة شيعية أخرى. فبخلاف ما كان الوضع عليه عام 1999، كان النظام هذه المرة محترزاً. فرجال الأمن يملكون خرائط من المقياس الأكبر لكلِّ منطقة في العراق، وقد وضعت عليها إشارات بالحبر الأسود عند بيت كل معارضٍ محتمل. وقد أخبرني صاحب حانوت شيعي كان قد فرَّ إلى كردستان في أوائل شهر آذار/مارس من العام 2003 ما يلي: «لو كان ثمة أيُّ إشارة إلى التراخي في موقف الحكومة، فلا بد من أن تنشب انتفاضة». لكن الشيعة ما فتئوا يتذكرون الثمن الفظيع الذي دفعوه ثمناً لانتفاضتهم الفاشلة في العام 1991، وكانوا حريصين على عدم المجازفة بالتعرُّض لإخفاق جديد. ولقد بدأ الهجوم الأميركي البري في التاسع عشر من آذار/مارس، ولم يكن من داعٍ لكي يقوم أيُّ عراقي بالمجازفة بحياته من أجل إسقاط صدام حسين، ما دام أن الأميركيين في طريقهم إلى القيام بذلك، سواء أبادر العراقيون لهذا الأمر، أم لم يبادروا.

لقد أمضيت أسابيع الهجوم الابتدائي الأولى من شهر آذار/مارس، ونيسان/أبريل من العام 2003، في كردستان. وقد علمتُ أن الحكومة في بغداد لن تمنحني تأشيرة بسبب استيائها من كتاب كنت قد اشتركت في تأليفه مع آمي أندرو بعنوان: الخروج من الرماد: عودة صدام حسين إلى السلطة. ولقد كان الكتاب عبارة عن سردٍ عن كيفية نجاح صدام حسين في الاستمرار في الحكم رغم الهزيمة الأولى في حرب الخليج. وقد سمعتُ أن النظام كان حانقاً عليَّ بشكلٍ خاص بسبب الفصول الواردة فيه عن الانتفاضتين الشيعية والكردية، وكذلك عن النشاطات الإجرامية لعائلة صدام. ولوقت ما، كنت أخشى الاَّ أصل إلى العراق قبل أن تبدأ الحرب، ولكن في شهر شباط/فبراير، فإن هوشيار زيباري، الذي سيصبح لاحقاً وزير خارجية العراق، ثم متحدثاً رسمياً باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني قد كلمني بالهاتف إلى واشنطن ليقول لي بفرح

أنه استطاع إقناع الحكومة السورية بالسماح لي بعبور نهر دجلة من جهة شمالي شرق سوريا إلى الأراضي العراقية الواقعة تحت سيطرة الأكراد.

وبعد أربعة أيام على ابتداء الحرب، تكلمت مع جنديين شيعيين، هما: حيدر عبد الحسين، وعبد الحسن علي اللذين كانا قد فرّا من الجيش العراقي إلى الشمال. «لقد عرفت أن الحرب قد ابتدأت [عن طريق الاستماع] إلى جهاز راديو صغير بحجم علبة السجائر كنا قد أدخلناه خلسة إلى وحدتنا، مع أن أجهزة الراديو ممنوعة»، قال حيدر، «لم يكن بي رغبة في الموت من أجل صدّام». وهو لم يكن يتوقع انتفاضة شيعية، إذ إنه برر رأيه بقوله إن انتفاضة 1991 لم تكن لتحدث لو لم يكن الجيش العراقي قد هُزم وانقضى الأمر[13]. وأضاف يقول إن الأميركيين في أي حال يعارضون أي حركة مسلحة معارضة تقوم بها قوات الجيش العراقي. والمدينة الوحيدة التي سيطر عليها المتمردون المعارضون لصدام إنما هي مدينة العمارة التي تبعد مئتي ميل إلى الجنوب من بغداد، وقد سقطت هذه المدينة في السابع من نيسان/أبريل، ولكن على يد رجال العصابات الذين يقودهم كريم محمود المحمداوي الملقب «أبو حاتم»، وأيضاً «سيد المستنقعات»، وهو الذي كان قد اشترك في أعمال الانتفاضة الفاشلة في العام 1999 التي أعقبت اغتيال محمد صادق الصدر. لكن الرجل ما إن سيطر على مدينة العمارة حتى تلقى أمراً بالخروج منها على يد المخابرات المركزية الأميركية مع تهديد مبطّن بالبدء بقصفه ما لم يعاجل إلى الانسحاب[14].

وقد تحرك مقتدى بطريقة أسرع من أيّ شخص آخر في العراق من أجل تنظيم أتباعه بعد أن بدأ النظام يتداعى. وفي الثامن من نيسان/أبريل كلفه آية الله الحائري الذي كان والده قد عينه خلفاً رسمياً له، وهو الرجل الذي يعيش في قم، المدينة الإيرانية المقدسة، وذلك من أجل أن ينوب عنه في العراق في إصدار الفتاوى لتابعيه. ولم يكن أحدٌ من منافسيه بمثل حيويته ونشاطه. وقد كان لديه شبكة من المؤيدين الذين يمكن تحريكهم بسرعة، وكان جلُّهم من الشبان اليافعين. أمّا في مدينة الثورة، التي هي حي فسيح قذر مزدحم بالسكان الشيعة، فقد قال قائد ديني محليٌّ للحركة يدعى السيد علي الرواوي وهو في

الثالثة والعشرين من عمره، إن الحركة الصدرية كانت قادرة على السيطرة على المدينة بفضل تسعين شخصاً من كوادرها الدينية المتدرِّبة فقط. وكان قد تلقى رسالة من مقتدى يجعله بموجبها وكيلاً عنه أو ممثلاً له. وهكذا استخدمت المساجد والحسينيات كأمكنة للتجمع وكمراكز لتنظيم وإدارة الجوار. وفي غضون شهرين، تمكنت الحركة الصدرية من السيطرة على إدارة تسعين بالمئة من الجوامع في مدينة الصدر، وتولت إدارة المدارس والمستشفيات ومراكز الإنعاش الاجتماعي فيها. ومعظم هذا حصل في الأيام القليلة الأولى التي أعقبت سقوط صدام حسين. وبعد أسبوع من هروبه، ادعى الصدريون أن لديهم خمسين ألف متطوع منتظمين في المنطقة ذات الكثافة السكانية الشيعية في شرقي بغداد، وأنهم يقومون بجمع النفايات، وتوجيه المرور، وتوزيع الوجبات في المستشفيات[15].

إن الشعور بفورة الانشراح، وانتشار الفوضى في مدينة الصدر في الساعات الأولى من الحرية، يمكن الوقوع عليها من الرواية التي يرويها مناضل صدريٌّ شديد الالتزام بالحركة، يدعى عباس. «لقد اعتدنا على الاعتقاد أن الصدر الثاني [محمد صادق الصدر] كان أشبه بالنبي محمد، لأنه فعل أشياء كثيرة لطائفتنا»، تابع قائلاً: «أما نحن أتباعه، فلدينا إحساس بالخيبة والذنب لأننا قد فشلنا في حمايته من القتل، لهذا شعرنا أن من واجبنا أن ندعم ولده من أجل إكمال مسيرته»، وهو يقول أن لا أحد يدير نشاطاته أو نشاطات أصدقائه: «لقد عرفنا بسقوط النظام في صباح التاسع من نيسان/ابريل عندما وجدنا أن الناس قد بدأوا أعمال الاهتياج والنهب. ولقد رأينا الناس يتراكضون في الشوارع وهم يصرخون بطريقة هيستيرية: سقط صدام! سقط صدام! وبعد ساعات قليلة بدأت الجموع تختفي، فاعتقدنا أنهم قد ذهبوا للمشاركة في الاحتفال، لكن لسوء الحظ، فإنهم كانوا منشغلين في أعمال النهب. وبعد الظهيرة عادت الجماهير وهي تحمل الأشياء المسلوبة، كبيرها وصغيرها. وقد استمر الوضع على هذا المنوال بضعة أيام ثم قمنا نحن الشباب الصغار بتنظيم أنفسنا وتطوعنا دون أن نكون تحت إمرة أحد لنقوم بحراسة الممتلكات العامة. ولقد انقطعت الاتصالات، لذلك لم تكن

نعلم ما الذي يجري في المحافظات الأخرى. لقد قمنا بتأمين الحراسة لمحطات الطاقة، ومولدات وكوابل الكهرباء، ولهذا، إذا كان قد بقي أي كهرباء في بغداد بعد سقوط صدام، فالفضل في ذلك يعود إلى أتباع الصدر»[16].

ولم يخالج مقتدى أيُّ شكٍّ في أحقيته بقيادة التيار الصدري رغم منافسة بعض القياديين الكبار، من مساعدي والده، له من أمثال: محمد اليعقوبي الرجل الذي هو أرفع منه رتبة في الهرمية الدينية، وهو الرجل الذي ما لبث أن أسس حزبه الخاص به، الذي سماه حزب الفضيلة، وهو الحزب الذي تمكن لاحقاً من السيطرة على البصرة. فبعد مقتل محمد صادق حدثت نزاعات بين مقتدى وبين اليعقوبي على إدارة الهبات والتبرعات وعلى تسلم الأختام الرسمية لمكتب صادق. وعلى وجه العموم، فإن أتباع مقتدى تمكنوا من السيطرة على القرى والبلدات، وضواحي المدن، حيث كان لوالده أيضاً أتباع كثر. ومع هذا، فثمة نقطة فارقة واحدة ميزت عمل مقتدى عن عمل والده، ألا وهي أنه كان أكثر اعتماداً منه على الفقراء والمسحوقين من جماهير المدن، بينما كان أخصامه يدينون هؤلاء الناس ويخشونهم باعتبار أنهم يصنفونهم كسوقة إجرامية خطرة من الرعاع.

لقد نجح مقتدى في تأكيد سلطته على الصفوف العريضة لشيعة العراق في غضون أيام قليلة فقط، وكل ذلك بسبب إمكانياته الخاصة من جهة، وبسبب الإرث الذي تركه له والده، إن من ناحية المهابة والاعتبار، وإن من ناحية التنظيم. ولكنه، ومن ناحية أخرى، كان يركب موجة تأكيد الطائفة الشيعية لذاتها، وهي موجة كانت مدعاة للاستحواذ إلى درجة لم تكن متوقعة. وفجأة نبتت صور الصدر الأول، والصدر الثاني وسواهما من صور الرموز الشيعية الدينية، وارتفعت على كل جدار. ولا عجب، فعراق ما بعد صدام ما عاد فيه أثرٌ لبطلٍ علماني. والأشد دهشة من كل هذا، هو ظهور الرموز التقليدية للذات الشيعية في كل مكان ـ فإذا بالشيعة يعودون إلى التلويح بسعوفِ النخيل الخُضر، وبالأعلام الخضراء التي تشير إلى الإمام علي. وقد عاد الناس إلى الاحتفاظ بأقراص من الطين تُعرف باسم (التربة) وهي أقراص مأخوذة من تراب النجف. وتوضع هذه

الاقراص في العادة تحت جبهة المصلي بحيث إنه إذا صلّى لامست جبهته عند السجود تربة الأرض المقدسة المجلوبة من تلك المدينة التي ضمت رفاة الإمام علي. فبينما كان يُطاح بتماثيل صدام إلى الحضيض، كان المتظاهرون الشيعة يقرعون صدورهم بطريقة شعائرية دينية كإشارة إلى هويتهم الدينية «نقسم بالله ألاّ ننسى الإمام الحسين»، كانت الجماهير تهتف، و«لا إله إلا الله». بات من الواضح أن المستقبل غدا ملك قادة الشيعة المتدينين، وقد بدأ الصراع ينحصر في ما بينهم لمعرفة من ذا الذي سيكون في طليعة الطليعة.

الفصل العاشر

جريمة قتل في المقام

لطالما اعتاد أعداء صدام حسين دائماً أن ينسبوا العنف المتطرف في العراق إليه وإلى نظامه. لقد أفرطوا في التفاؤل عندما اعتقدوا أنه بمجرد الإطاحة به سيكون العراقيون قادرين على حلِّ خلافاتهم بطريقة سلمية. ولكن وقبل انقضاء أربع وعشرين ساعة على سقوط صدام في التاسع من نيسان/أبريل من العام 2003، فإن أحد أقدر وأهم أخصامه، السيد عبد المجيد الخوئي، ابن آية الله العظمى الخوئي قد جرى ركله حتى الموت من أبناء طائفته الشيعة بعد أن جرى تقييد يديه وجره إلى خارج مقام الإمام علي في النجف. وقد سرت ادعاءات بعد ذلك، مفادها أن الرجل لم يُقتل قتلاً عارضاً على يد فئة من الرعاع خرجت عن كل سيطرة، بل إنه قد قتل بدلاً عن ذلك عمداً بناء على تعليماتٍ من مقتدى الصدر، كجزء من عداوة عائلية ذات جذور بعيدة. فاغتيال الخوئي، الرجل الكيِّس الذكي، كان بمثابة إشارة مبكرة إلى أن العراق الجديد سوف يكون مكاناً لا يقل خطراً عن العراق القديم، لا بل قد يكون أسوأ منه حالاً. ولقد أراد قادة الشيعة أن يستفيدوا من قيام الأميركيين بإسقاط صدام، للحلول محل الحكام السنيين في العراق، لكن الوحشية التي اتَّسم بها هجوم النجف كشفت عن الانقسامات المريرة المتأصلة في داخل طائفتهم ذاتها.

وكنت قد قابلتُ السيد عبد المجيد لآخر مرة قبل أربعة أشهر من مقتله، كان ذلك في مؤتمرٍ حاشد عقدته المعارضة العراقية في لندن في أواسط كانون الأول من عام 2002. وفي ذلك الوقت، بينما كان اللندنيون يعقدون حفلات

شركاتهم التي تسبق عطلة الميلاد، في فندق المتروبول الواقع في منطقة إدغار رُوْدْ الماطرة، فإن هؤلاء المحتفلين لم يخطر في بالهم أبداً أنهم يتزاحمون بالمناكب مع عراقيين منهمكين بشأن المعارك الأولى التي سوف تقرر من الذي سيخلف صدّاماً. ولقد رأيت السيد عبد المجيد، وهو رجل يقظ وسيم في الثالثة والأربعين من عمره، يعتمر عِمّة سوداء، وله لحية قصيرة سوداء، وعباءة فضفاضة، وهو ينساب في باحة الفندق، مستلفتاً نظرات فضولية من الندماء الذين يحتسون كؤوس المارغاريتا. كانت ترتسم على وجهه ابتسامة ماتعة، وهو تعبيرُ وجهه الخاص، الأمر الذي يشير إلى أن الرجل لن يكون مندهشاً لأيِّ شيء قد يحصل في أروقة ذلك المؤتمر. وكنت قد التقيته للمرة الأولى قبل ذلك اللقاء بحوالي عقدٍ من الزمان. فبعد هروبه من العراق في العام 1991 في أعقاب فشله في إقناع الأميركيين بمساعدة الانتفاضة الشيعية، فإنه قد استقر به المقام في لندن. وعندما قُتل أخوه محمد تقي في العام 1994، صار هو رئيس مبرّة الخوئي، وهي مؤسسة خيرية شيعية جيدة التمويل واسعة النفوذ، تقيم مقرها الرئيسي في شمالي لندن. لقد استطاع أن يجمع حوله رعيلاً من العراقيين المقتدرين، واحتفظ بعلاقات جيدة مع دوائر الخارجية البريطانية، كما مع وزارة الخارجية للولايات المتحدة. كنت أراه من وقت لآخر. وقد اعتاد القول إن الشيعة قد ارتكبوا خطأ كبيراً عندما ثاروا ضد الاحتلال البريطاني عام 1920، وهو الأمر الذي مكّن أهل السنّة من الإمساك بالسلطة بدلاً منهم. لقد بات هذا الحديث نوعاً من (الكليشيه) بعد ذلك، لكنني كنت أول ما سمعته من فم السيد عبد المجيد. وقد مثّل هذا القول حقيقة سياسية هامة. لهذا، فإن الطائفة الشيعية، وهي تمثّل غالبية الشعب العراقي، لم تكن لتقوم بمجابهة الهجوم الأميركي على العراق، الهادف إلى إسقاط نظام صدام. وكان السيد عبد المجيد لا يتورع أيضاً عن توجيه الانتقادات القاسية إلى زعامة القيادة الدينية في طهران، مع أنه كان يغتمُّ لرؤية هذه الانتقادات منشورة في الصحف والمطبوعات.

وكان ذلك المؤتمر في لندن مؤشراً شديد الدقة على الشقاق المزمن بين أخصام صدام، والذي سيذرُّ قرنه خلال السنوات القادمة. ففي الواقع، لقد فشل

هذا المؤتمر حتى في الانعقاد. وكنت قد قابلت هوشيار زيباري - الذي سيصبح بعد ذلك عضواً بارزاً في قيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني، ومن ثم وزيراً للخارجية العراقية - قبل ذلك ببضعة أيام، في فندقٍ كان يقيم فيه في نايتس بريدج. وكنت قد تعرفتُ عليه عندما كان لا يزال طالباً في جامعة إيسكس، قبل ذلك بعشرين سنة. وكنت دائماً معجباً بحيويته، وإمكانياته، وبتفاؤله الذي لا يخبو حتى في أسوأ الظروف. ولكن في تلك المناسبة، فحتى هذا الرجل كان قد ترامى على كنبة في الفندق، وكان يبدو عليه الاكتئاب العميق. «إذا كنا لا نستطيع مناقشة أمورنا بديموقراطية في ما بيننا الآن، فكيف تُراه سيكون حالنا عندما نصبح جزءاً من الحكومة؟» (يقصد ما بعد صدام). كان يتساءل في اغتمام، وقد تبيَّن أن عبارته كان لها صدق النبوءة.

لقد كان السؤال الذي طرحه سؤالاً جيداً. فكثير من الفروقات التي كانت ستقيِّد الحكومات العراقية في المستقبل قد بدأت تطفو إلى السطح. وكان أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر هم في غالبيتهم من الأكراد أو من العرب الشيعة، وكان ثمة القليل من العرب السنَّة. فجماعة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، المتمركزة في طهران، بقيادة محمد باقر الحكيم - ولها أعضاء سريون، وفعالون، وجيدو التنظيم - كانوا يطالبون بأن يُقبلوا على أساس أنهم الممثلون الأساسيون للطائفة الشيعية. ولم يكن الصدريون حاضرين، ولم يكن أحد في المؤتمر ليعتقد أنهم لا يزالون موجودين كقوة يحسب لها حساب. أما مبعوث الولايات المتحدة لهذا المؤتمر، فقد كان زالماي خليل زاده، وهو دبلوماسي محنك دمث، ما لبث أن أصبح سفيراً للولايات المتحدة في بغداد في ما بعد؛ فقد كان يسعى إلى جمع شمل المعارضة في العلن. لكنه كان يجانب السماح للمعارضة بتأسيس حكومة انتقالية، أو أن يعدها بسلطة حقيقية. لقد كان من السهل قياساً على الماضي، أن يهزأ من أعضاء الوفود باعتبار أنهم مغفّلون، ولكن في ذلك الوقت، فقد كان خوفهم الأساسي هو أن الولايات المتحدة قد تتخاذل عن دعمهم في اللحظة الأخيرة للإطاحة بصدام. وكان ثمة قلق صامت يسري عند كل من الأكراد والشيعة بأن الولايات المتحدة قد تخونهم بعد إزالة صدام وزمرته، بأن

تحافظ على سيطرة أهل السنّة على الحكم وذلك تحت وصاية أميركية. وسيكون ذلك تكراراً للصيغة البريطانية للسيطرة على العراق. كان على خليل زاده أن يؤكد أن الولايات لا تريد «حكماً صدّامياً، حتى وإن كان بدون صدّام». كنت قد كتبتُ هذا الكلام بشيء من السخرية، وذهبتُ إلى أن أسوأ إشارة يمكن ملاحظتها في ذلك المؤتمر، إنما هو غياب الفرق العابقة بدخان السجائر. فمعظم العراقيين المقيمين في العراق، معروفون بإفراطهم في التدخين، فقلما ترى الواحد منهم دون سيجارة في فمه، وهي عادة يمكن تفهمها في ضوء الضغط الهائل الذي يعيشون تحته. ومع هذا، فإن قليلاً من أعضاء الوفود كانوا من المدخنين الشرهين، ولا عجب فلقد كانوا يعيشون في المنافي منذ سنوات طويلة، في مدن من أمثال نيويورك، وشيكاغو، ولوس أنجلوس، حيث عادة التدخين لا تلقى ترحيباً. وبكلمات أخرى، إن هؤلاء المؤتمرين بات لديهم القليل من الخبرة والمعرفة عن العراق في أيامه الحاضرة.

قليلون من هؤلاء هم الذين يدركون مدى الدرجة العميقة التي تبدّل فيها العراقيون في الداخل منذ العام 1991. وذلك نتيجة للهزيمة الساحقة التي مني بها العراق في الكويت، ونتيجة للانتفاضة الشيعية والكردية، وما تبعهما من قسوة وعنف واضطهاد، والوطأة القاتلة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها هيئة الأمم المتحدة على العراق، تلك العقوبات التي دمرت اقتصاد البلد. وكان السيد عبد المجيد توّاقاً إلى إزالة الشكوك الأميركية التي تقول بأن شيعة العراق ليسوا سوى دمى تحركها إيران. لقد كان متأثراً جداً بتجربته الخاصة في العلم 1991، ذلك عندما رأى أن الأميركيين حاسمون في اجتنابهم تقديم أي مساعدة للشيعة في انتفاضتهم التي حاولوا بواسطتها تقويض الحكم البعثي. لقد قال إنه في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة مليئة بالأناس الذين يخافون حتى «من مصافحة رجل يعتمر على رأسه عِمّة سوداء». أما بعد المحادثات مع الناشطين السياسيين الأميركيين التي كان قد أجراها منذ أشهر قليلة، فإنه قد أخبرني أنه قد وجدهم منفتحين على فكرة سيادة الشيعة على العراق، وحتى على إقامة دولة شيعية منفصلة في الجنوب. وقد اعتادت الصحافة على تسميته برجل الدين الشيعي

التابع لأميركا. لكن تابعيته لأميركا هذه ـ إن صحت ـ يكون لها هدف عمليٌ لجعل شيعة العراق يلاقون تقبُلاً في واشنطن. ولقد قلَّل الرجل من تقدير أهمية ودرجة كره شيعة العراق للولايات المتحدة ولأصدقائها بقدر كرههم لصدام حسين نفسه.

لقد كانت الولايات المتحدة تواقة لرؤية السيد عبد المجيد يرجع إلى العراق، لقد تسببت وزارة خارجية الولايات المتحدة، كما وكالة الاستخبارات الأميركية، بقتل السيد عبد المجيد. ففي الثامن والعشرين من آذار/مارس من العام 2003، طار الرجل مع مجموعة من أصدقائه وأعوانه من مطار غاتويك إلى القاعدة العسكرية الأميركية في البحرين. وكان يرافقه عبد الحسن الخفاجي، المعروف أيضاً بأبي طارق، وهو كولونيل سابق في الجيش العراقي كان قد انضمَّ إلى الانتفاضة في العام 1991، ورافق السيد عبد المجيد في رحلته المحفوفة بالعذاب عبر جنوبي العراق في بحث مستحيل عن مساعدة أميركية. وكرجل له خبرة عسكرية سابقة، فقد كان هو المسؤول عن أمن المجموعة. أما بقية أعضاء الفريق، فقد شملت معدّ فياض، وهو صحافيٌ من جريدة الشرق الأوسط؛ وماهر الياسري، وهو رجل دين شيعي من ديترويت، وحازم الشعلان، الذي أصبح لاحقاً وزيراً للدفاع العراقي مثيراً للجدل. وفي الثالث من نيسان/أبريل ركبوا طائرة عسكرية أميركية أقلتهم إلى مدينة الناصرية. ولقد اعتُبرت الطريق المتجهة شمالاً إلى النجف غير آمنة، لذلك فقد طار الوفد من هناك من جديد على متن طوافة أميركية، لكنهم بعد ذلك رفضوا استمرار الحماية الأميركية لهم. «ولقد دُهِش الناس في النجف لرؤيته»، يقول معدّ فياض الصحافي العراقي الذي كان أيضاً صديقاً للسيد عبد المجيد، «بعضهم ترك سيارته في وسط الشارع بحيث يستطيعون السلام عليه». لكن مع ذلك كان ثمة إشارات ارتياب تلف المنفيين الذين عاشوا في نعيم الخارج على نفقات وكالة الاستخبارات الخارجية الأميركية، في وقتٍ كان يغرق فيه العراق في جحيم من التعاسة. ولقد سمع فياض الناس يتساءلون: «من هو هذا القادم من لندن؟»[1].

ودونما إبطاء طويل، أثار بعض أعضاء الجماعة المرافقة للسيد عبد المجيد، اقتراحاً بقيامه بزيارة مقتدى الصدر الذي كان أيضاً في النجف. وفياض هذا الذي لا يخفي تقززه من مقتدى، ويلومه من أجل الأحداث الدموية التي كانت على وشك الحدوث، يقول رغم ذلك: «كان من الواضح أنه يشكل قوّة أساسية في النجف. وكان مدعوماً بجميع هؤلاء الناس المدعوين بفدائيي صدام [هي قوة ميليشيا قام صدام بتأسيسها، وكثيراً ما يدّعي أعداء مقتدى بأنه كان يقوم بتجنيدهم، لكنهم لم يستطيعوا مرة أن يقدّموا أيَّ دليلٍ على ذلك] ولقد كانوا جميعاً من الفقراء والعاطلين عن العمل ويتسلحون ببنادق كلاشينكوف. وقد صاح هؤلاء بنا: «مقتدى إمامنا»[2]. ولقد لعب الخلاف العائلي القديم بين عائلتي الخوئي والصدر دوراً في القرار المميت الذي اتخذه السيد عبد المجيد بالامتناع عن زيارة مقتدى ومحاولة حل الخلافات العالقة بينهما. وعلى شريط مسجَّلٍ منذ العام 1998 يستطيع المرء أن يسمع صوت محمد صادق الصدر، والد مقتدى، وهو يدين السيد عبد المجيد في العلن، قائلاً بأنه لا يستحق أن يكون له مكان في المرجعية، ولا في الهرمية القيادية الدينية الشيعية، ويثير التساؤلات حول حقه في إدارة الصناديق الخيرية التابعة لمبرّة الخوئي. ومن المفترض أن السيد عبد المجيد كان يعتبر نفسه كسليل لأسرة دينية شريفة موقرة أنه يجب أن يكون فوق كل الشبهات والمساءلات. «ولكننا قلنا له: إن مقتدى هو قوة واقعية، وعليك أن تتحدث معه»، يقول فياض مسترجعاً أن تلك المناقشة قد جرت في السابع من نيسان/أبريل. لكن السيد عبد المجيد ردّ على ذلك بتشامخ: «وما الذي يدعوني إلى ذلك؟ من يكون مقتدى هذا؟». وكان أعضاء من مجموعة السيد عبد المجيد المرافقة قد لاحظوا أن مؤيدين لمقتدى يلبسون ثياباً سوداء، ولعلهم طلائع من جيش المهدي، يقومون بتعقبهم خلال شوارع النجف. لكنهم لم يكونوا شديدي الخوف من ذلك، إذ لم يساور أحداً من أعضاء الفريق أيُّ إحساسٍ بالخطر. «كانوا ينظرون إلينا كمن يحملق في عدوِّه، لكن لم يدر في خلدِنا أنهم سيقومون بمهاجمتنا»، يقول فياض[3]. أما الكولونيل خفاجي الذي كان مسؤولاً عن أمن الوفد، فإنه يتذكر أن الرعيل الأول من الناس الذين صادفوهم في النجف إنما بدا عليهم التوتر. «لقد كانوا في خوفٍ من إمكانية عودة صدام، فقالوا: ربما

أن الشيء نفسه الذي حدث في العام 1991، سوف يتكرر. لكن عدد الناس الذين يأتون إلينا في المزار، كان يتكاثر يوماً بعد يوم»[4]. وقد وزع السيد عبد المجيد مبلغ 350.000 دولار أميركي على المحتاجين من صناديق مبرّة الخوئي؛ وقد نفى موظفوه لاحقاً شائعاتٍ سرت على لسان أنداده السياسيين مفادها أنه كان قد تسلّم مبلغ 13 مليون دولار من وكالة الاستخبارات الأميركية.

وفي صباح العاشر من نيسان/أبريل، قام الخوئي باتخاذ خطوة خطيرة، وقد تجاوز خطرها كل حدود حساباته. فكجزء من حملته الهادفة إلى المصالحة بين الأطراف المتباينة في النجف، قام بزيارة إلى منزل أحد أسوأ رجال النجف سمعة، واسمه حيدر الرفاعي الكلّدار، ودعاه لكي يحضر إلى المقام. وحيدر هذا يتحدر من عائلة في النجف عرفت منذ قرون أنها كانت تتوارث القيام بخدمة ضريح الإمام علي والاحتفاظ بمفاتيح مزاره. ولم تكن تلك بوظيفة سهلة. وقد قال رضوان حسين الرفاعي وهو ابن عمٍّ لحيدر، «لقد رفضتُ هذه الوظيفة لأنني كنت غير مؤيد للنظام، وقبل بها أخي ولكنه اختفى في العام 1991، بعد أن اتهم بالتآمر على صدّام. وفي مقابل ذلك، فقد كان يُنظر إلى حيدر على أنه شخص متعاون تماماً مع الحكومة. لقد ظهرت صورته على شاشة التلفاز وهو يتحدث إلى صدام حسين، كما أنه كان عضواً في البرلمان العراقي»[5]. وحيدر هذا رجل ضخم الهيئة، ذو وجه لحيمٍ. كان، عن حكمة، لم يذهب إلى مكتبه في المزار منذ أن ابتدأت الحرب. ومع أنه كان متوتراً بوضوح، فإنه سمح لنفسه بأن يستجيب إلى طلب السيد عبد المجيد بالعودة إلى المزار.

وبعد مغادرتهم لمنزل حيدر، ذهب السيد عبد المجيد ومرافقوه إلى المزار عند الساعة 8.45 صباحاً. ودخلوا إلى المكتب الفسيح المزين بالخشب، العائد إلى أمين المقام. وما سَلِم من الصور الفوتوغرافية يُظهر السيد عبد المجيد وهو يجلس بثوبه الأسود الطويل على كنبة مبتسماً بلطف وثقة بالنفس إلى مرافقيه، غير مستشعرٍ لأي خطرٍ يحوم حوله. وعلى الجدار فوق رأسه يظهر ثمة رسم للإمام علي والإمام الحسين. ولقد مرت ساعة قبل أن تظهر أية بوادر للاعتداء. لكن جَمْعاً من الناس بدأ يتزايد حجمه في الباحة الواقعة خارج المكتب، وصارت

تُسمع هتافات تنادي «يحيا الصدر» و«أعطِنا حيدر أو نقتلك». وبعد دقائق قليلة تحطم شباك. في البداية، حاول السيد عبد المجيد أن يقوم بتهدئة الجمع الذي صار الآن يربو عدد أفراده على الأربع مئة، لكن الميكروفون الذي حاول استعماله لم يكن صالحاً للعمل. وهناك رواية تقول إن سلكه كان مقطوعاً. وعندما وقف في باب مكتب أمين المزار فإن شخصاً اندفع نحوه وهو يشهر سكيناً. فقفز السيد إلى الوراء طلباً للسلامة. وقد أخبرني الخفاجي أن الطلقة الأولى كانت قد أطلقت في الهواء من مسدس ماهر الياسري، الذي هو رجل الدين الآتي من ديترويت، حيث يوجد جالية عراقية كبيرة: «لقد خاف فأطلق طلقة. وقد هرب كثير من أفراد الجمع، ولكن ليس سوى لإحضار مسدساتهم الخاصة بهم». هنا بدأت معركة بالرصاص. وكان يوجد رشاشي كلاشينكوف، ومسدسين في مكتب حيدر. فالفريق الذي صار عالقاً في الداخل، بدأ بالرد على إطلاق النار، رغم عدم توفر الكثير من الذخيرة لديهم. ولقد أصيب الياسري بطلقة قاتلة فسقط أرضاً. هنا نزع الخوئي عمّته وشدَّها فوق جرح الرجل الذي يلفظ أنفاسه بعد أن أصيب في صدره. وكان ينادي بينما هو يقوم بذلك: «توقفوا عن إطلاق النار! فإن هذا الشاب يموت! إنه رجل شيعي! إنه مسلم!».

لكن إطلاق النار استمر لمدة تسعين دقيقة، ويصف معدّ فياض الذي أطلق النار من مسدسه على أحد الذين كانوا يحاولون الدخول من الباب، يصف لحظات القتال الحرجة الأخيرة كما يلي: «قام شخص ما، بإلقاء رمانة يدوية، سمعتُ السيد عبد المجيد ينادي (لقد أُصبت). كانت إحدى أصابع يده قد طارت، بينما بقيت إصبع أخرى معلّقة بشيء من الجلد فقط. حاول فياض أن يوقف النزيف باستعمال منشفة. ولم تظهر أيُّ علامة على أن نجدة ما، ستصل. ولقد تمكن الكولونيل خفاجي من الخروج. وقد اعتقد من بقي داخل المكتب أنه لا بد سوف يتصل بالأميركيين بواسطة جهاز هاتفه الدولي الذي يعمل عبر الأقمار الصناعية «هاتف الثريّا». «لكنني لم أعرف حتى الآن ما الذي حصل»، يقول فياض، «فهو [الخفاجي] قد خرج مبكراً، ليعود إلى المنزل [حيث كانوا يقيمون] ولم يقم بالاتصال بالأميركيين». وعلى افتراض أنه فعل ذلك، فإنه لم يكن من المتوقع أن تقوم القوات الأميركية باقتحام

المزار الذي هو واحد من أكثر الأماكن الشيعية قداسة. فالادّعاء بأن الكولونيل خفاجي لم يحرك ساكناً ما لبث أن صار بعد ذلك مدعاة للمشاعر المريرة والتجريم. ولقد توقف الحصار بعد أن نفدت ذخيرة جماعة الخوئي، فخرج أحد الرجال رافعاً قميصاً أبيض ومصحفاً، للاستسلام. لكن بعض أفراد الجمع اندفع إلى داخل المكتب وقيّد أيادي من وُجد بداخله وراء ظهورهم.

أمّا ما حدث في الساعة التي أعقبت ذلك، فقد تفرخ عنه من الروايات ما لم يتفرّخ عن قضية اغتيال الرئيس كنيدي. فالشيخ صلاح بلال، وهو واحد من أولئك الذين قُيِّدت أيديهم، يقول إن آسره قد قال له: «سوف نأخذك إلى مقتدى الصدر كي تجري محاكمتك»[6]. أمّا معدّ فياض الذي قُيدت يداه أيضاً فيقول إن رياض النوري رئيس الحركة الصدرية في النجف قال له: «لقد جئت من قبل مقتدى، وأنتم الآن أسرى مقتدى»، ثم جرى اقتيادهم بعد ذلك إلى خارج الغرفة، ثم من خلال البوابة الخارجية للمزار وسط جمع غاضب متدافع من الناس الذين كان عدد كبير منهم مسلحاً بالبنادق والسيوف والسكاكين. هذا ما يرويه معدّ فياض. «وأول ما كنت قد شاهدته هو السيوف والسكاكين الملتمعة تحت الشمس. وقد قلت لنفسي: يا إلهي، إنها نهايتنا!» وفي غضون لحظات شاهد حيدر الرفاعي، حامل مفتاح المزار بالوراثة، يجري طعنه بالسكاكين حتى الموت أمامه. أما الخوئي فقد طعن مراراً بالسكاكين. وبينما كان انتباه الجمع يتجه نحو الضحيتين الرئيسيتين، فقد سنحت له فرصة للانسلال بعيداً.

وكان منزل مقتدى على مبعدة مئات قليلة من الياردات عن المكان، وقد كان في نهاية زقاقٍ ضيق محتشد بالدكاكين الصغيرة. لقد أصيب السيد عبد المجيد بجراح بليغة رغم أن عباءته السوداء كانت تخفي بقع الدم. لقد انهار عند الباب عندما بلغوا باب منزل مقتدى. «كانت معظم أعضاء جسده تنزف وكان منطرحاً أرضاً على أحد جانبيه»، يقول الشيخ صلاح بلال، «لقد وضعت رأسه على ركبتي». وبعد بضع دقائق، يقول إن رسالة وردت من مقتدى تقول: «لا تدعهم يجلسون عند بابي». فالسيد عبد المجيد، والشيخ بلال، ورجل يدعى حامد التميمي التجأوا إلى دكان يبيع ماكينات الخياطة في الشارع نفسه. وقد حاول

مالك الدكان أن ينقذهم عن طريق إخبار الجمع أن السيد عبد المجيد قد فارق الحياة، لكنهم لم يصدقوه. وبعد دقائق قليلة قاموا بتحطيم الباب، وجرُّوا السيد عبد المجيد إلى الخارج، وأطلقوا النار عليه في نهاية الشارع. وقد بقي جسده الميت ملقىً حيث سقط لمدة ساعات حتى جاء من يطالب به من أقارب زوجته الذين غسلوه ودفنوه. ومقتدى الذي نفى عنه أية مسؤولية، قام بحضور مراسم العزاء مدَّعياً بأنه كان قد أرسل رجالاً لنجدة السيد عبد المجيد.

ومع توالي الأشهر اللاحقة تضاعفت الروايات بين أعداء مقتدى الكثر التي تروي كيف أن رجال أركانه الكبار هزئوا من السيد عبد المجيد بينما كانوا يقومون بجره إلى خارج المزار. وهذه الروايات مشكوك بأمرها، إذ إنه من المستبعد أن يقوم شخص حريص مثل مقتدى ـ أو أي شخص في الواقع قد حافظ على حياته إلى ما بعد صدام، وامتلك غرائز تشبث بالحياة مشحوذة جيداً ـ بتجريم نفسه علناً عن طريق إصدار تعليمات بحضور شهود عليه إلى عدد من الناس للقيام بقتل منافس سياسي له. ولكن في الوقت نفسه يوجد فيض من الأدلة على أن الرعاع قد قاموا أولاً بمحاصرة المكتب في المزار ومن ثم اقتحامه، وأن هؤلاء كانوا تحت قيادة الصدريين. فرياض النوري، مدير مكتب مقتدى، قد جرى التعرف عليه بأنه هو الشخص الذي قام بإخراج السيد عبد المجيد. أما محاصرة المكتب فقد استغرقت ساعة ونصفاً من الزمان، ولو كان مقتدى لم يعرف بأن الخوئي قد وُضع في مصير مميت، فقد يكون ذلك بسبب أنه لم يكن يريد أن يعرف.

أمّا رواية الصدريين عمّا حدث في الأيام التي أعقبت وصول السيد عبد المجيد إلى النجف، وما حصل خلال الساعات الدامية القليلة في حرم المزار، فإنها رواية يقبلها المنطق في معظم نقاطها، لكنها لا تصل إلى درجة الإقناع الكامل في ما يختصُّ بانعدام أي أثرٍ لمسؤولية الصدريين عن هذه الوفاة. فوفقاً لرواية الشيخ علي، فإن السيد عبد المجيد قد عاد إلى النجف في زمن لم تكن فيه أية قوة قد سيطرت بعد على المدينة. وهذه الرواية تتطابق كثيراً مع الروايات التي رواها الناجون من رفاق السيد عبد المجيد، فهو يقول: «أتى السيد عبد

المجيد الخوئي إلى النجف على ظهر دبابة أميركية. وقد كان برفقة حيدر الكلّدار الذي هو بعثيٌّ ونائب في البرلمان. وقد كان أتباع الصدر متواجدين في المزار بقصد مراعاة واجباتهم الدينية عندما رأوا الرعاع في حالة اهتياج، وهم يطوّقون السيد عبد المجيد وحيدراً. وهكذا فإنهم تدخلوا لحماية السيد عبد المجيد وحاولوا إخراجه إلى خارج المقام. أما ما حصل فهو أن أحد حرّاس السيد عبد المجيد الشخصيين، أطلق عياراً من مسدسه، الأمر الذي أدّى إلى مقتل أحد أفراد الجمهور المحتشد. وعندما شاهد الناس ذلك قاموا بقتلهم طعناً بالسكاكين، والطلقة التي يشير إليها هنا ربما المقصود بها تلك التي أطلقها ماهر الياسري، رجل الدين الشيعي الشاب الآتي من ديترويت. ويجادل الشيخ علي أيضاً: إن مقتدى نفسه، كان لم يمرّ عليه سوى أسبوع واحد فقط بعد فكّ أسره من الإقامة الجبرية الطويلة التي كان قد فرضها عليه رجال صدام حسين الأمنيون، عندما حصل قتل السيد عبد المجيد. «والسيد مقتدى لم يعرفه يوماً ولم يقابله مرة. وقد أتى السيد عبد المجيد الخوئي [إلى المزار] في اليوم الذي تلا سقوط النظام؛ فكيف يعقل أن يستطيع مقتدى أن يرتب وجود الرجال الجاهزين لقتله، ما دام أنه كان تحت الإقامة الجبرية منذ مدة طويلة؟ أما النقطة الأساسية، فهي أن الناس ذاتهم كانوا مهتاجين ويريدون الانتقام من أي بعثي قد تقع عليه أيديهم. وزيارة الخوئي كانت قد جاءت في توقيت غير مناسب لأن القانون كان معلّقاً ولم يكن ثمة أحدٌ يسيطر على مقاليد الأمور في النجف». وقد يكون هذا صحيحاً في ما يتعلق بشرارة الشغب الأولى التي اندلعت في المزار، لكنه لا يفسر سبب إغلاق أبواب منزل مقتدى في وجه رجلٍ جريح في مثل هذه الخطورة، ولا سبب جرّه إلى خارج آخر ملاذ كان قد لاذ إليه في دكان بيع ماكينات الخياطة والقيام بقتله في الشارع[7]. وحسبما اكتشفتُ عند نقطة تفتيش تابعة لجيش المهدي، في الكوفة، بعد عامٍ من ذلك الحادث، فإن الحركة الصدرية تضم العديد من العناصر الشابة المتطرفة في عنفها والموالية لمقتدى، ولكن مقتدى لا يملك سوى مقدارٍ قليل من السيطرة عليها. لقد كان هذا عذراً يناسب الصدريين خلال السنوات التي سوف تلي، على أساس أنهم غير مسؤولين عن الكثير من حوادث العنف التي جرى تنفيذها عن طريق استخدام اسمهم.

الفصل الحادي عشر

اغتنام الفرصة

إن صعود نجم مقتدى، الدرامي إلى الصدارة فوراً في أعقاب سقوط صدام قد أذهل العالم الخارجي مثلما أذهل كثيراً من العراقيين أيضاً. أما أهم النقاط الإيجابية التي جاءت في صالحه، فهو كونه ولد، وصهر، أكبر شهيدين مبجلين [في العصر الحديث] عند الشيعة. كما أن الظروف قد وضعته في موقف مثالي ليستفيد من الفراغ السياسي في العراق بعد انهيار النظام القديم في التاسع من شهر نيسان/ أبريل، وكانت الأحزاب المنفية لا تزال موجودة في خارج العراق، وهي أحزاب لم تعد أليفة مع بلدها بعد سنواتٍ طويلة من الإبعاد إلى الخارج وقد باتت تحيط بها شكوك العراقيين باعتبار أعضائها ليسوا أكثر من بيادق في يد إما الولايات المتحدة، وإما إيران. وقد أكد القتل الأليم الذي لقيه السيد عبد المجيد الخوئي الأخطار التي سيواجهها المنفيون إذا هم لم يحسنوا جيداً تمهيد الطريق قبل عودتهم. أما آية الله العظمى علي السيستاني، فهو يتمتع باحترام كبير، لكن الخط العقائدي الأساسي الذي رسمه لنفسه يقضي بألاّ يتدخل رجل الدين مباشرة في الشؤون السياسية. وكانت مخابرات صدام قد دمّرت أيضاً كل الأحزاب السياسية المدنية المعارضة منذ مدة طويلة، كما جاءت حروبه الخاصة المدمّرة لتنزع صدقية القومية العربية العلمانية. في حين أن القوات العسكرية الأميركية المنتصرة، لم يكن لديها خطط مُحكمة عما ينبغي لها أن تفعله في العراق بعد إسقاط حكم صدام حسين، لهذا فإن هذه القوات بقيت عند الخطوط الهامشية. وهكذا، بات الدرب مفتوحاً أمام الصدريين ليدخلوا الحلبة وينتزعوا أكبر قدرٍ من السلطة يمكنهم انتزاعه.

وكان مقتدى شديد النشاط، وبينما كانت موارده محدودة، فإنه أحسن استخدامها بحميّة وحنكة. ويقول عباس، المناضل الصدري الشاب في مدينة الصدر، إن مقتدى كان على صلة مع مجموعة تتراوح بين اثني عشر إلى خمسة عشر شيخاً من شيوخ الدين يقف على آرائهم في القضايا الشرعية خلال الأيام الأخيرة لحكم صدام[1]. هذا الأمر وفّر له نواة من القادة المحليين الذين يمكنه الاعتماد عليهم. وقد قام بتعيين آخرين سواهم بسرعة من أمثال الشيخ محمد الفرتوسي، الذي ما لبث أن صار ممثله في الرصافة، أو الجهة الشرقية من بغداد. وقد قام الفرتوسي فوراً بافتتاح مكتب للتيار الصدري في مبنى كان حتى تاريخه يقيم فيه حزب البعث في مدينة الصدر. وتم تأسيس اللجان في محاولة لاستعادة الحياة الطبيعية. وتمت إعادة تجميع لما تبقّى من الصدريين بعد وصول الحركة الصدرية إلى أوجها الأخير في النشاط السياسي، قبل أن يحل محل ذلك القمع السلطوي ويتقوّى بعد عملية اغتيال الصدر الثاني، قبل أربع سنوات في شهر شباط/فبراير من العام 1999. وفي مدينة الصدر، أعاد الناس فتح جامع محسن الذي كان قد أغلق منذ اليوم الذي اعتقل فيه المصلون. «وبعد سقوط صدام مباشرة»، يقول شاهد عيان، «كسر الناس جميع الأقفال وفتحوا أبواب جامع محسن، فنظفوه، وأخرجوا منه أغطية الرؤوس والأحذية العائدة لأولئك الذين كانوا يصلون فيه للمرة الأخيرة قبل أن يصار إلى اعتقالهم»[2].

أما مقتدى نفسه، فلم يأتِ إلى بغداد حتى شهر تموز/يوليو، لكنه ألقى خطبة الجمعة الأولى في الحادي عشر من نيسان/أبريل في الجامع الكبير في الكوفة (وهذه المدينة الصغيرة، بخلاف النجف، كانت السيطرة فيها لمؤيدي الحركة الصدرية) حيث كثيراً ما اعتاد والده أن يخطب. «وكان هنالك الكثير من الناس في الكوفة ممن كانوا يأتون من جميع مناطق الجنوب من أجل سماعه يتكلم»، يقول عباس، «لقد تحدث عن سقوط صدام، وعن انهيار نظامه، ووجّه رجاءه إلى الناس بأن يطيعوا نصائح الحائري. كما حثهم على القيام بزيارة الأربعين إلى كربلاء لأنها كانت محظورة من قبل النظام. وكان الصدر الثاني قد دعا المؤمنين إليها قبيل مقتله، لكنه ما لبث أن ألغاها بسبب خوفه من قسوة

صدام. وقد تمَّ إحياء هذه العادة تخليداً لذكراه ولذكرى ولده. وفي ذلك الوقت، قمنا بتغيير اسم مدينة الثورة، لتصبح: مدينة الصدر [تخليداً لذكرى محمد صادق الصدر] وقد رُفعت صور مقتدى في كل مكان»[3]. وكما رأينا، فإن أكثر من مليون شيعي - بعض المصادر تدَّعي أن العدد قد بلغ ثلاثة ملايين - قد لبوا نداء مقتدى متجاهلين مخاطر السفر في زمن الحرب من أجل القيام بالزيارة إلى كربلاء.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع الواقع فيها الحادي عشر، والثاني عشر من شهر نيسان/ أبريل، رأينا العوام يقومون بنهب بغداد وجميع المدن والحواضر العراقية الأخرى، فكل مبنى يمت ولو بصلة بعيدة للحكومة، أو لحزب البعث، كان يعتبر موضعاً مباحاً للنهب. فالسلب قد كان تقليداً عراقياً يعود أصله إلى الغزوات القبلية، والفاقة، ولذلك لم يكن في ذلك ما يثير الدهشة. فبعد أن تمَّ غزو الكويت، قام الجيش العراقي بنهب منهجيٍّ لكل ما له قيمة هناك، ابتداءً من البلنورات، إلى أواني الفنادق. أما أثناء الانتفاضة الشيعية في العام 1991، فإن النهابين سارعوا على الفور إلى نهب المصانع، إلى جانب المؤسسات الحكومية. وخلال الحرب الأهلية الكردية في العام 1996، فإن حوالي خمسة آلاف سيارة سُرقت في يومٍ واحد من مدينة أربيل. كان هنالك شراسة ثورية اجتماعية في أعمال السلب والتخريب التي اكتسحت العراق من أقصاه إلى أقصاه. لقد استُهدفت منازل قادة حزب البعث بأعمال تحمل طابع الانتقام السياسي وتستند إلى الافتراض الصائب تماماً بأن في مثل هذه البيوت يمكن الحصول على أربح الأسلاب. ولم يكن فقراء مدينة الصدر هم وحدهم الذين لم يفوِّتوا الفرصة. فقد قام موظفو الحكومة أيضاً بسرقة السيارات الرسمية، وأجهزة الحاسب الآلي، وأجهزة تصوير المستندات. وكثيراً ما كان التدمير يبدو مدفوعاً بعامل الحقد على السلطات القائمة وعلى أعمالها. وفي متحف التاريخ الطبيعي في منطقة الوزارية الواقعة إلى الشمال الشرقي من بغداد قام النهابون بطريقة منهجية بتحطيم خزائنات العرض الزجاجية التي تعرض فيها الحياة البرية العراقية، وذلك بأعقاب بنادق الكلاشينكوف. ولم يبقَ سوى حصان أبيض محنط كان قد أهدي إلى

صدام عندما كان حياً من ملك المغرب، سليماً من التخريب، وذلك دون سبب جليّ. أما في القاعة الأمامية للمتحف، فقد كان ثمة نماذج عن ديناصورات ضخمة قام السلابون برشقها بنيران البنادق - وإحدى هذه الديناصورات قد خسر عنقه الطويل المتعرج الذي يجب أن يتميز به كل ديناصور، وانبتر عنه رأسه الإسمنتي. وقد فسّر مناضل صدري ينتمي إلى مدينة الصدر أن هذه الروح التخريبية التي تبدو أن لا منطق فيها، قد ولدت من إحساس جديد من الحماسة ومن التحرر من الخوف. «عندما بدأ الناس بسرقة الممتلكات الحكومية وتدميرها» يقول، «إنما أرادوا أن يعبّروا لأنفسهم أن الخوف قد ولّى وأنه لم يعد ثمة سلطة تراقبهم، وتوقع بهم، وتقتلهم. فعندما يقوم شاب بتحطيم سيارة شرطة، فإنه في الحقيقة يقول: هذه هي دولة صدام وإني أقوم بتدميرها»[4].

لقد فرضت مشكلة النهب نفسها كمعضلة في وجه الصدريين. فمن جهة أولى، إنها تعتبر عملاً في غاية العدوانية بالنسبة لشاب تقي متزمت مثل عباس. أما من ناحية أخرى، فإن جمهور السلابين كان هو نفسه جمهور الفقراء والشباب الغاضبين الذين يشكلون السند الأساسي لمقتدى. فالحركة الصدرية إنما كانت حركة اجتماعية بقدر ما هي حركة دينية، مع أن الصحيح أن مدينة الصدر كانت مشهورة منذ وقت طويل بأسواقها المختصة ببيع المسروقات. وكان عباس مفاخراً بما استطاع تحقيقه هو وحراسه المعينون، من فرض النظام، مع أن ادعاءاته تبدو مفرطة في تفاؤلها بحيث يصعب أن تكون صحيحة. «لقد قمنا بحراسة المستشفيات من اللصوص بعد أن سُرقت أشياء كثيرة منها»، يقول، «وقد قمنا بالاستحصال على أرقام الهواتف العائدة للأطباء، من الموظفين الذين ما زالوا في تلك المستشفيات، ثم قمنا بالاتصال بهم وطلبنا منهم العودة إلى مراكزهم. لقد أمّنا لهم الحراسة فيما هم يقومون بتقديم العناية الطبية للناس، وقمنا بتحويل بعض الجوامع والحسينيات القريبة من المستوصفات المنهوبة، إلى مراكز طبية. كما قمنا بتنظيم السير وتوجيهه في الشوارع لأنه كان ثمة الكثير من المرور، ولكن ليس من رجال شرطة. لقد عملنا على كل ما نستطيع عمله لتنظيم الحياة الاجتماعية وتوجيهها، ولقد كان ثمة نداء تمّ توجيهه من الجوامع

من أجل إعادة المنهوبات، وقد تمت إعادة العديد من الأشياء المسروقة. «لقد كنت أنا شخصياً مسؤولاً عن قطاع الكهرباء»، أضاف باعتزاز، «ألوف المحوّلات الكهربائية قد أعيدت، وحتى الآن، فإن وزارة الطاقة الكهربائية لا تزال ممتنة لما قمنا بعمله من أجلها. لقد أصابتنا الدهشة عندما رأينا الناس يعيدون كدسات من أوراق البنكنوت الأميركية»، ولم يكن هذا ما يمكن اعتباره سلوكاً نموذجياً، لكن رجال الدين الصدريين حاولوا ما استطاعوا من محاولة لاسترداد بعض البضائع المسروقة. وثمة امرأة ذهبت مع صديقة لها إلى منزل في زقاق من أزقة مدينة الصدر، حيث كان رجلا دين معممين يتوليان عملية استقبال المسروقات المعادة، من أمثال تجهيزات تعود إلى مصابيح الشوارع، التي تتم إعادتها. «كان رجلا الدين يقومان بتدوين ما يتم إرجاعه، لكنهما لم يقوما بشكر الشباب الصغار الذين كانوا يقومون بإرجاع البضائع المسروقة»، تقول، «لقد كانا منزعجين لحضورنا وأصرّا علينا أن نقوم بارتداء العباية التي تمت استعارتها من منزل مجاور». ولقد أعيد من التجهيزات الكهربائية المنهوبة ما كان كافياً لاستخدامه في إعادة وصل التيار في السادس عشر من نيسان/ ابريل، أي بعد أسبوع واحد من سقوط صدام. وهو حدث سرعان ما تنبّه له الشباب فاندفعوا إلى الشوارع وهم يطلقون النار احتفالاً بعودة التيار الكهربائي.

كان موقف مقتدى من مسألة النهب، أكثر تضارباً مما افترض عباس. لقد صار النهّابون يُعرفون على العموم في العراق بلقب الحواسم. وهي عبارة تحمل إشارة ساخرة إلى ادعاء صدام حسين بأن غزواً أميركياً للعراق سيستثير «معركة حاسمة». وفي شهر أيار/مايو أصدر مقتدى ما عُرف في ما بعد بفتوى الحواسم، وهي فتوى تقول إن النهابين يستطيعون الاحتفاظ بأسلابهم ما دام أنهم يقدمون هبة تساوي خُمُس قيمتها لأقرب مكتب للحركة الصدرية لديهم. وكثيرون، بمن فيهم مؤيدو الحركة الصدرية وجدوا أن هذه الفتوى تسبب لهم صدمة في أعماقهم. ويدّعي الشيخ علي أن الفتوى الأساسية كانت قد أُصدرت من قبل آية الله الحائري وهو الرئيس المسمى للصدريين، في قم البعيدة، وأن مقتدى أصدر التعليمات نفسها على سبيل الولاء. ومن الصعب جداً أخذُ هذا

التبرير مآخذ الجد. فبعد الأخذ بعين الاعتبار أن الحائري كان يتذمر من أن فتاويه كانت تلقى إهمال مقتدى بانتظام. فإن تأثير هذه التوجيهات كان من شأنه أن يبعد المؤسّسة الشيعية عن الصدريين ويخيفها منهم، كما يبعد عنهم الطبقات المالكة؛ فكثيرون من موسري الشيعة بدأوا ينظرون إلى مقتدى كرجل بولشيفيكي إسلامي خطِر، أو كديماغوجيٍّ يقود عصابة من السلأبين واللصوص. وبعد ذلك بأربع سنواتٍ أعطى الدكتور أحمد، الذي لا يريد أن ينشر اسمه كاملاً، وهو مؤيِّد للسيستاني، ويعيش في النجف، رأيه بأن «معظم أتباع التيار الصدري يملكون نزعة إلى السرقة، وقد توصلتُ إلى هذه القناعة بعد صدور الفتوى من مرجعيتهم، التي سمحت بسرقة الملكية العامة، وقد حوّلهم ذلك من فقراء إلى أغنياء في ليلة وضحاها»[5].

وثمة أسبابٌ أخرى من شأنها أن تجعل مؤسسة الحوزة مرتعبة. فلقد أصابهم مقتل السيد عبد المجيد الخوئي بالصدمة، إذ إن هذه هي المرة الأولى التي ينتهي فيها صراع بين عائلتين من قادة رجال الدين إلى عملية قتل. هذا، وقد أعقب مقتل السيد عبد المجيد في وسط الزقاق القريب من منزل مقتدى، قيام بعض الرعاع المؤيدين للحركة الصدرية بتطويق منزل السيستاني الذي هو من أصول إيرانية، وآية الله محمد فياض، الذي هو من أصل أفغاني، ومطالبتهما بمغادرة العراق والعودة إلى بلديهما. وقد ناشد السيستاني القبائل المحلية تأمين ألفٍ وخمس مئة رجلٍ مسلّح للقيام بحمايته وبحماية بقية آيات الله. هذا الحادث أظهر أن ما يسمى بالقادة الدينيين الشيعة الصامتين يستطيعون تحريك المؤمنين لتأمين الدعم لهم إذا ما اضطروا لذلك. ولقد أذيعتِ الأنباء عن محاصرة منزل السيستاني على الأثير، وأظهرت ردّة فعل الشيعة أن آية الله العظمى ما يزال يتمتع بشعبية واسعة وبسلطة معنوية. «كنت أرقد ليلتي في قرية قريبة من البصرة»، يتذكر حسين الشهرستاني عالم الذرّة العراقي، «وفجأة رأيت القرويين يمتشقون بنادقهم ويستعدون للزحف إلى النجف، التي تبعد مئات الأميال: السيستاني يتعرض إلى هجوم، قالوا لي. كان ذلك كل ما يحتاجون لمعرفته. ولقد حصلت الظاهرة نفسها في سائر أرجاء العراق»[6]. لقد كانت الفجوة بين مقتدى

والسيستاني واضحة للعيان، لكنها لم تكن قطيعة كاملة. وفي ظل الظروف الفوضوية التي سادت العراق في مرحلة ما بعد صدام، فإن الصدريين استطاعوا التنصُّل، وبشيء من الصدقية، من مسؤولية التجاوزات التي قام بها أنصارهم. وفي السماوة، على ضفاف الفرات، جنوبيّ النجف، وفي اجتماعٍ حاشدٍ عقد في السادس عشر من شهر نيسان/أبريل، قام المتظاهرون برفع صور آية الله العظمى السيستاني، ومحمد صادق الصدر معاً. وكانت الجماهير تهتف، «لا للاحتلال الاستعماري، لا لأميركا، ليبارك الله العراق»[7]. لقد أنكر المتظاهرون وجود أي انشقاق بين السيستاني ومقتدى وقالوا إن كليهما يستحق الاحترام. وهذه التظاهرة مدعاة للاهتمام بسبب أنها أظهرت مقتدى، رغم حداثة سنّه، وافتقاده إلى المؤهلات الدينية [كمجتهد]، بأنه يحاط رغم ذلك بالاحترام والتوقير الذي يوازي ما يحاط به السيستاني. فلم يمضِ أسبوعٌ واحدٌ على سقوط صدام حسين، حتى كان مقتدى قد نجح في أن يماثل نفسه مع الصدرين الأول والثاني.

لم يتأخر المدُّ الصدري كثيراً عن الوصول إلى ذروته. ولقد تحرك الصدريون بما هو أسرع من سائر الحركات المعارضة الأخرى وأشد منها فعالية، لكن الدعم المنتظم لهم كان متفرقاً وشحيحاً. ولقد أُخذت الحوزة بالمفاجأة في بادىء الأمر، عندما دق التحدي باب سلطتها، لكنها بدأت تستعيد تأكيد نفسها. فرغم كل بلاغة خطبهم الدينية، فقد كان الصدريون يعتمدون على الطلبة الدينيين وعلى أتباع والد مقتدى، الذي لم يتمكن من تحصيل مرتبة علمية عالية. فالمحاكم التي أسسها الصدريون في بغداد كانت تفرض لاجتهاداتها الخاصة في الشريعة الإسلامية عن طريق أعمال التوقيف التعسفي، وإغلاق محلات الفيديو، ومهاجمة متاجر الخمرة، والإصرار على ارتداء النساء للحجاب. «لقد بات لدينا بعض أئمة المساجد الذين يقولون إن النسوة سوف يتعرّضن إلى الضرب في الشوارع إذا ظهر شيء من شَعرهنّ، وأن متاجر الخمور سوف تتعرض لإضرام النيران فيها»، قال الفرتوسي لأحد الصحافيين، «ليس هذا هو ما نحن بصدده. فنصيحة لطيفة لمثل أولئك النسوة، أو تربيتة على الكتف ستكون كافية»[8]. لكن مثل هذا الاستدراك قلّما

يجدي. وقد يدَّعي الصدريون أنهم إنما يحاولون ضبط الفوضى من وجهة نظر عراقيين كُثُرٍ لعلهم يضمون معظم أفراد الطبقة الوسطى، فإن الصدريين أنفسهم كانوا فوضويين. وقد بدأ أعداء آخرون لصدَّام بالعودة إلى العراق. فقد وصل محمد باقر الحكيم قائد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلى العراق في العاشر من أيار/مايو، من العام 2003، يرافقه أربع مئة من الحراس الشخصيين وذلك في قافلة من السيارات آتية من إيران. وقد أُعلن عن رجوعه لعدة أيام من مكبرات الصوت في الجوامع. وخرجت جموع غفيرة للترحيب به لدى مرور موكبه في البصرة، والسماوة، والديوانية. لكن حجم تلك الجموع بدأ يتناقص كلما اقترب الموكب شمالاً. أمّا في النجف، فقد كان ثمة قادة محليون، بمن فيهم مقتدى، قد قدموا لاستقباله، ولم يكن هناك سوى ثلاث مئة إلى أربع مئة من الأتباع الذين قدموا للتهليل له[9]. ولم يمضِ وقت حتى صار الحكيم يؤمُّ جموع المصلين في مسجد الإمام علي بالنجف في مبارزة مع مقتدى الذي كان يقوم بالشيء نفسه على بعد أميالٍ قليلة، في المسجد الجامع في الكوفة.

إن العداوات المريرة الموروثة عن الماضي لم تذهب ولم تضمحلّ. فقد تذكر الصدريون في غضبٍ، إداناتِ الحكيم السالفة للصدر الثاني، واتهاماته له بأنه بعثي. ولكن الحكيم كان يتسلح الآن برصيد ملموس له شكل فيلق بدر الذي كان يتألف في ذلك الحين من أربعة إلى ثمانية آلاف رجلٍ مسلح جيد التدريب. ولقد عاد هؤلاء إلى العراق دون ضجة ولا جعجعة تاركين مدفعيتهم وعتادهم الثقيل خلفهم في إيران، في حرصٍ منهم على عدم تجاهل الولايات المتحدة. ولقد أشار الصدريون إلى أن فيلق بدر، القوة العسكرية الشيعية النظامية المحترفة، قد فشلت في عبور الحدود إلى داخل العراق لدعم انتفاضة الشيعة، إن في العام 1991، أم في العام 1999. ولم يكن مقتدى يصطنع كلماته اصطناعاً. فقبل عودة الحكيم، نُقِل عن مقتدى قوله إن الحكيم «قد خدع الناس في البصرة والجنوب عندما حثهم على القتال [في العام 1991] ولم يتحرك لمساعدتهم، متسبباً بذلك بفشل الانتفاضة»[10]. ولقد قام رجال باقر الحكيم بالقتال إلى جانب إيران خلال الحرب الإيرانية العراقية، ويعتقد عراقيون كثيرون أنهم قد

قاموا بالتنكيل بالأسرى العراقيين وبتعذيبهم عذاباً شديداً. «إن الحكيم لا يمثّل العراق»، قال محمد الفرتوسي، وكيل مقتدى في مدينة الصدر، فور عودة الحكيم، «إنه لا يمثل سوى قوى خارجية، وهو يعمل لمصلحة إيران، والولايات المتحدة، وإسرائيل. إننا في حاجة إلى شخصٍ ما، من الداخل، شخص يكون قد قاسم العراقيين معاناتهم ويمثل صوته صوت شعب العراق. فنحن لا نريد دولة إيرانية»[11].

إن الادعاء البازاريّ المبتذل الذي ما فتىء الرئيس جورج دبليو بوش يردده طيلة السنوات الأربع الماضية، والذي مفاده أن مقتدى، وجيش المهدي ليسا سوى بيادق في يد إيران، لم يعد له من قيمة في الوقت الذي بات فيه كل من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ومعه فيلق بدر، حلفاء للولايات المتحدة، مع أنهما مُنتجان إيرانيان. وما امتناع الولايات المتحدة عن انتقاد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق سوى بسبب إظهار هذا المجلس نفسه بمظهر المستعد للعمل مع الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق. والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كان قد ابتدأ التعاون مع الولايات المتحدة في منتصف عقد التسعينيات، كما شارك في المؤتمرات التي عقدتها المعارضة، وعلى الأخصّ، ذلك المؤتمر الذي دُعي إليه في لندن في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 2002، الذي جرى الحديث حوله في الفصل السابق. ولقد كان محمد باقر الحكيم يعارض الاحتلال الدائم للولايات المتحدة لأرض العراق، لكنه كان مع ذلك مستعداً للتعاون مع الاميركيين على المدى القصير. والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق كان قد انضمَّ إلى الحكومة العراقية التي قامت حكومة الولايات المتحدة بتعيينها في تموز/يوليو من العام 2003، كما اشترك في جميع العمليات الانتخابية المحلية. فبخلاف حركة مقتدى، كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية جيد التنظيم، وجيد الانضباط؛ وكان يملك استراتيجية واضحة تهدف إلى أن يصبح هو يوماً الناطق باسم المؤسسة العراقية العشائرية الدينية والسياسية. لقد هدف هذا التنظيم إلى استمالة الأميركيين، وكان هذا الهدف سهل التحقيق لأن الولايات المتحدة سرعان ما بدأت

تشمئز من أخصامه الصدريين. فالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، لطالما كان معتاداً على أن يلقى استساغة شعبية محدودة. لكنه كان ذا خبرة في التغلغل إلى المؤسسات العراقية العائدة للدولة العراقية الفتية، وبشكل ملحوظ في دوائر وزارة الداخلية، كقوة رجال الشرطة في الجنوب، وفي الحكومة المحلية التي قامت هناك بعد الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الثاني/يناير من العام 2005.

وقد اعتاد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على أن لا يتحرك إلاّ في الظلّ. وإن المدى الذي لا يزال فيه هذا المجلس يتلقى أوامره أو نصائحه من إيران يبقى سؤالاً مطروحاً من قبل الأميركيين والعراقيين على السواء، ولكنه لن يحظى بإجابة قاطعة. هل كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بمثابة الولد العاق بالنسبة إلى إيران، بحيث إنه قد بدّل عواطفه عنها في اتجاه أميركا؟ لكن هذا التفسير عرضة للنقض المستند إلى القول بأن تعاونه مع أميركا كان قد بدأ منذ عقد التسعينيات بينما كانت ثكناته ما تزال متمركزة في طهران، وكان ما يزال خاضعاً إلى درجة كبيرة إلى الإشراف الإيراني. ومن المحتمل تفسير ذلك بأن إيران قررت المراهنة على جميع المتبارين المحتملين على السلطة في العراق. وبذلك تكون قد ربحت بصرف النظر عن الفريق الذين يتسلم ذروة السلطة. فالقيام بمساعدة أعدائها سراً، إلى جانب مساعدتها لأصدقائها علناً، إنما هو أسلوب سياسة ملتوية تقليدية في إيران. ولقد قال لي معلق شيعي معارض لإيران، بلهجة حزينة بعد ذلك بسنة، بعد قيامي بجولة واسعة في جنوبي العراق، «إن من المستحيل معارضة إيران لأن الإيرانيين يدفعون إلى جميع الأحزاب الموالية لهم، كما إنهم يدفعون إلى الأحزاب المعارضة لهم أيضاً».

وقد كان بوسع مقتدى أن يستمر في لعب بطاقته المضادّة لإيران، لكن عدم قيامه بذلك جاء مقياساً على نموّ حنكته السياسية. فالبرغم من كل نجاحه الباهر خلال الشهر الأول الذي أعقب سقوط صدام حسين، فإنه قد اكتسب أيضاً لائحة ملفتة من الأعداء: من الولايات المتحدة، إلى الحوزة، إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلى حزب الدعوة. ولقد رأى أبناء الطبقة الوسطى

المتمدنة أن هؤلاء المناضلين المتجلببين بالسواد قوم مرعبون بما يشبه نظراءهم من جماعة الطالبان في كابول. وفي حزيران/يونيو من العام 2003، ذهب مقتدى لأداء فريضة الحج في مكة، وفي طريق عودته قام بالتعريج إلى إيران، وكان السبب المعلن هو التشاور مع كاظم الحائري، القائد الرسمي للحركة الصدرية. واستناداً إلى أقوال قائد صدريٍّ آخر، فإن مقتدى قد تكلَّم أيضاً [مع الإيرانيين] عن فكرة تأسيس قوة الميليشيا الخاصة به، تلك القوة التي ستسمى جيش المهدي[12]. فأهم الاجتماعات التي عقدها في إيران لم تكن مع الحائري، بل مع القائد الأعلى لإيران آية الله علي الخامنئي، ويقال أيضاً مع قاسم السليماني قائد لواء القدس (هو قسم خارجي خاص من الذراع الاستخباري للحرس الثوري الإيراني)[13]. ولقد حار الصحافيون الإيرانيون في ذلك الوقت، حول السبب الذي يدعو حكومتهم إلى تخصيص كل هذا الوقت الكبير من أجل دعم شاب صغير لا يبدو استمرار بقائه في اللعبة السياسية العراقية مضموناً. وبعد أربع سنوات وقف الرئيس الأميركي بوش لإدانة جيش المهدي بوصفه ذراعاً للواء القدس في العراق، ولقد بدا اتهام الرئيس الأميركي هذا في حينه، أشبه بنسخة أميركية عن العادة العراقية المدمنة على رؤية اليد الآثمة للمخابرات الإيرانية وراء أيّ شيء يحدث في العراق. وبالطبع، فإن كثيراً من تلك التصوُّرات إنما هي ضربٌ من البارانويا، والادعاءات القائلة بتورُّط إيراني كبير في العراق، قلما كان يقوم عليها حجة أو دليل، لكن إيران مع ذلك قد هيأت ملاذاً آمناً ونافعاً، كما مصدر إمداد محتمل بالمال والعتاد لجيش المهدي الناشيء هذا.

وانجذاب مقتدى إلى الإيرانيين إنما يعود سببه إلى كونه قد عارض الاحتلال الأميركي للعراق بقوة منذ بدايات هذا الاحتلال. وقد كان ذلك يتم على مضضٍ في نهاية العام 2003، عندما كانت حركته ضعيفة، حيث كان قد قام بنعتهم «بالضيوف». وهذا ما ميَّزه بوضوح عن سواه من قادة الشيعة السياسيين والدينيين المهمين، الذين كانوا جميعاً إما مؤيدين للاحتلال، وإما مستعدين للتعاون معه. فمنذ اليوم الأول لوقوع الاحتلال والإطاحة بصدام حسين، قال مقتدى: «لقد ذهب الشيطان الأصغر لكن الشيطان الأكبر قد حلَّ

محله». كما إن قادة شيعيين آخرين كانوا قد صرحوا بتصريحات مشابهة. «إننا نشكر الأميركيين إذا كانوا قد أتوا بقصد تحريرنا»، قال علي الشوقي في مدينة الصدر، «لكنهم إذا كانوا قد جاؤوا إلى هنا بقصد استعمار بلادنا، فإننا سوف نعتبرهم أعداء لنا وسنقاتلهم بجميع الوسائل»[14] ولقد كان هذا مطابقاً مع الروح الوطنية الناشطة التي كانت تشكل جذوة الحركة التي أطلقها والده. وفي صيف العام 2003، كان لا يزال كثير من الشيعة الذين هم ليسوا بعد على يقين من المنافع التي يمكن أن يأتي بها الاحتلال الأميركي للعراق، لكن في غضون أشهرٍ من ذلك كانوا قد بدأوا يمتعضون بسبب إخفاقات الحكم الأميركي.

ولم تكن تلك التطورات شديدة الوضوح في ذلك الوقت بالشكل الذي كانت تبدو فيه في نطاق توقعاتهم السابقة. فقد أسست الولايات المتحدة مجلس الحكم في العراق المؤلف من خمسة وعشرين عضواً في الثالث عشر من تموز/يوليو. لكن هذا المجلس كان لا يملك سوى القليل من الصلاحيات الفعلية، وكان أعضاؤه من الذين ينظر إليهم على نطاق واسع باعتبارهم شلة من جواسيس أميركا الفاسدين. وقد استفاد مقتدى من استثنائه من هذا المجلس، هو والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة. بينما انتُقصت مصداقية القادة العراقيين المدنيين الذين انضموا إليه. ومنذ البداية، كان مقتدى قد أنكر شرعية هذا المجلس بالقول: «ما هذه الحكومة سوى نتيجة لأمر غير شرعي أصدره مجلس الحكم في العراق، الذي هو بدوره غير شرعي لأنه كان قد جرى تعيينه بإرادة الاحتلال غير المشروع»، وخلص إلى القول: «نحن لا نعترف بشرعيتها، لا مباشرة، ولا بطريقة غير مباشرة، بسبب أنها موجودة بما يتعارض مع أماني الشعب العراقي». ومجلس الحكم في العراق كان «دمية في يد أميركا». ولقد كان لهذه الكلمات رجعٌ وصدى في أرجاء العراق، حيث إنه مع نهاية العام 2003 وقدوم العام 2004، كان الأميركيون، ومجلس الحكم في العراق يعانون من تدهور سمعتهم. كما سُمِعت تلك الكلمات على نطاق واسع لأن خطابات مقتدى كانت تنقل على (الجزيرة) المحطة الفضائية التلفزيونية العربية[15]. وكان أحد الفرص الكبيرة في العراق في ذلك الوقت، هو أن أسطح المنازل باتت تزهر

بالصحون اللاقطة الفضائية، والتي كان اقتناؤها ممنوعاً تحت طائلة عقوبة جزائية تقضي بالسجن لمدة تمتد إلى ستة أشهر على أيام حكم صدام.

وفي الثامن عشر من تموز/يوليو، وبعد أيام قليلة من تأسيس مجلس الحكم في العراق، خاطب مقتدى آلاف المصلين في مسجد الكوفة قائلاً: إن هذا المجلس قد تشكل من «اللامؤمنين»، كما أخبرهم أنه في صدد تأسيس جيش ذي عقيدة دينية سوف يسمى: جيش المهدي. كما دعا «إلى تحركٍ عامٍّ لمحاربة الأميركان والبريطانيين المحتلين»، وقد حرص على التشديد على أن جيشه هذا سوف يسعى إلى استعمال «الأساليب السلمية» وأنه يدين الهجمات المسلحة على جنود قوات التحالف. لكن مع كل ذلك، فقد كان من الجلي أن مثل هذه الوسائل قد لا تكون مستبعدة في المستقبل[16].

في البداية، كان جيش المهدي جيشاً شديد البعد عن الاحتراف. ذلك أن معظم الرجال العراقيين يملكون بنادق في حوزتهم ويعرفون طريقة استعمالها، وكان بعضهم قد انخرط في الجيش العراقي حيث تلقى فيه بعض التدريبات العسكرية. «في البداية كان جيش المهدي ضعيفاً، ولم تكن له وحدات حقيقية مثل السرايا والأفواج والفرق، لكنه كان عبارة عن مجرد مجموعات من الرجال المسلحين»، يقول الشيخ علي، الذي ما لبث لاحقاً أن صار أحد قادة هذا الجيش، «فالشرط الوحيد الذي يجب توفره في من يريد أن يصبح جندياً في جيش المهدي هذا، هو أن يكون رجلاً مؤمناً محافظاً على إقامة الصلوات. فأنت تقوم بتسجيل اسمك في الجامع أو الحسينية، أو في أحد مكاتب الصدر في أي جزء من أجزاء العراق. وعلى المتقدمين للتطوع أن ينالوا تزكية من أشخاص معروفين، وكل أتباع المرجعية يستطيعون التقدم للتطوع، مع أن الواقع هو أن لا أحد قد تقدم سوى من أتباع الصدر»[17]. والفوج الأول من جيش المهدي كان قد تخرج في مدينة البصرة في السادس من تشرين الأول/أكتوبر عام 2003.

كل هذه المبادرات الجديدة التي قام بها مقتدى كانت قد عملت في مصلحته خلال السنة التالية، لكن ذلك لم يحدث على الفور. بل على العكس من ذلك، ففي ذروة صيف 2003 الحارق كان هنالك تضاؤل في عدد صور مقتدى

المعلقة على الجدران في جنوبي العراق. وقد اختزل المراقبون جيش المهدي باعتباره مجرد قوّة لا توجد سوى في الورق. فلقد كان معظم قادة الشيعة عاكفين على استراتيجيتهم الأصلية الهادفة إلى إرغام الولايات المتحدة على إجراء انتخابات لا بد لهم من ربحها بسبب كونهم أكثرية السكان. لقد خشي هؤلاء أن يتسبب أسلوب مقتدى الصدامي إلى دفع الولايات المتحدة إلى الانحياز ضدهم، مع العلم أنهم لا ينفكون عن خطْبِ ودّ هؤلاء الأميركيين. أمّا في صفوف الشيعة بشكل عام، فلقد كان الإجماع على التعاون مع الولايات المتحدة أقلّ من هذا بكثير. ولقد بدا أن القادة الأميركيين العسكريين والسياسيين يقومون بكل شيء ممكن لنزع الثقة عن أنفسهم، لكنهم لم يكونوا بعد قد نجحوا في ذلك تماماً. وفي الثالث عشر من آب/أغسطس على سبيل المثال، كانت طوافة أميركية قد نزعت يافطة شيعية عن برج في مدينة الصدر، مثيرة بذلك احتجاجات واسعة. ولقد أنكر العسكريون الأميركيون في بداية الأمر أن يكون هذا الحادث قد حدث من أساسه، ولكن وجدوا أن الحادثة كانت قد صُوِّرت على شريط ڤيديو.

لقد كانت الولايات المتحدة مستغرقة في مكافحة التهديد المتنامي الذي تشكله حرب العصابات التي شرعت بها الطائفة السنيّة، ولكن في التاسع والعشرين من آب/أغسطس قتل هجوم بقنبلة انتحارية محمد باقر الحكيم مؤسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كما قتلت مئة وخمسة وعشرين رجلاً من الذين كانوا معه. وكان ثمة ادعاءات أن الصدريين قد يكونون وراء هذا الهجوم. لكن الأمور تكشفت عن أن اسم الانتحاري هو ياسين جاراد والد الزوجة الثانية لأبي مصعب الزرقاوي السلفي (جماعة سنّية معادية للشيعة ومغالية في تطرفها) الذي يتولى قيادة حملة التفجيرات الانتحارية ومؤسس القاعدة في العراق[18]. لقد كان هذا الهجوم هو أولى الهجمات الانتحارية المخططة من الزرقاوي، وقد أظهرت أن الانبعاث السني سوف يكون موجهاً ضد الطائفة الشيعية ككل، وليس فقط ضد الحكومة العراقية والقوات الأميركية. ولقد بدا فشل القوات الأميركية، ومعها الحكومة العراقية في تأمين إجراءات أمن

حقيقية ضد الزرقاوي ستكون وسيلة جزيلة النفع لاستقطاب المجندين إلى جيش المهدي. كما إن هذا الواقع قد أطاح بلستراتيجية آية الله السيستاني القائمة على الاصطبار والتحمل في وجه هجمات السلفيين وتوجيه كل قوة الشيعة نحو صناديق الاقتراع فقط.

وخلال النصف الثاني من العام 2003، بالغ مقتدى في تقدير أوراقه غير مرة، فبدا التأييد الذي يتمتع به غامضاً حتى في مدينة الصدر. وفي العاشر من تشرين الأول/أكتوبر أعلن أنه سوف يقوم بتأسيس حكومة ظل يكون لها وزراؤها الخاصون بها لحقائب الداخلية، والمالية، والعدل، والإعلام، والخارجية. وبعد ذلك بأيام قليلة، أي في الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر حاول رجاله الاستيلاء على المزارات الدينية في كربلاء ففشلوا في ذلك، ولقد قُتل العشرات من الناس في تبادل الرصاص، وكانت السيطرة على المزارات أمراً هاماً ليس بسبب كونها رمزاً دينياً فعّالاً فحسب، بل لأنها تتلقى هباتٍ كبيرة من المؤمنين. وكان ثمة إدانات غاضبة لجيش المهدي في النجف. وقد جاء في نشرة دورية غاضبة: «إن الجيش [جيش المهدي] يتألف من عناصر مشبوهة [بما في ذلك] أفراد من النظام البائد ومن ضباط أمنه، وأعضاء من الحزب [البعث] الذين قاموا بلف رؤوسهم بعصائب سوداء من أجل مخادعة الناس ودفعهم إلى الاعتقاد أنهم رجال دين بينما هم في الحقيقة ليسوا سوى أبالسة.. نحن لسنا في حاجة إلى جيشكم الذي قمتم بتسميته افتراء وخداعاً بجيش المهدي.. إن الإمام [المهدي] ليس في حاجة إلى أي جيش من اللصوص والسلابين والمارقين تحت قيادة الأعور الدجال»[19].

وفي مدينة الصدر، قامت الولايات المتحدة بتنصيب مجموعة منتقاة من الرجال لتحلَّ محل المجلس الصدري، وقد توعَّد الصدريون بالقيام بتظاهرة عرمرمية احتجاجاً على تصرف الولايات المتحدة. ولقد ذهبتُ إلى المناسبة لأرى ما إذا كان الدعم للحركة الصدرية في تناقص مقارنة بما كان الوضع عليه في بداية السنة. لقد كانت تدابير الأمن المعدَّة لحماية التظاهرة جيدة، وكان ثمة صفوف من الرجال يقومون بكل تهذيب بتفتيش كل من يريد الاشتراك في

التظاهرة سعياً وراء استبعاد وجود أي مفجِّر انتحاري بينهم. لكن عدد المصلين الحاضرين لإقامة صلاة الجمعة في جامع الأحرار بمدينة الصدر لم يكن ليزيد عن عشرة آلاف مصلٍ. وكان من المقرر أن تلي الصلاة مسيرة إلى ساحة المدينة التي كانت محروسة بالجنود الأميركيين والدبابات. وكانت خطبة الجمعة التي ألقاها عبد الهادي درّاج، أحد كبار مساعدي مقتدى، خليطاً من المناشدات الدينية والوطنية، لكن الجمهور كان يهتف «نعم نعم لمقتدى!» دون كثير من القناعة. وبعدما انتهت مراسم الصلاة، تبين أن نحو ثلاثة آلاف فقط هم المستعدون للمشاركة في المسيرة. وبعد ذلك ببضعة أيام في بدايات تشرين الثاني/نوفمبر أعلن مقتدى أن قوات التحالف هم بمثابة «ضيوف» في العراق، وأن العدو الرئيسي هو من تبقى من رموز النظام الصدامي. ولقد كان تراجُع مقتدى يشي بشيء من المعرَّة خصوصاً بعد إداناته السابقة للاحتلال، لكنه كان قد بدأ يظهر غريزة أكيدة عنده للتراجع التكتيكي عندما يجد نفسه في مواجهة خصم ذي قوة طاغية. ولقد كانت هذه موهبة ستبرهن لاحقاً أنها عنصر ضروري لبقاء مقتدى خلال السنة التي تلت.

الفصل الثاني عشر

محاصرة النجف

في بدايات آذار/مارس من العام 2004، كنت قد ذهبت لزيارة مكاتب «الحوزة» جريدة مقتدى في بغداد. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من موظفي الجريدة، لكنهم كانوا ودودين، وفي حالة استرخاء. وقد تكلمت مع شاب يدعى حسين وهو طالب في قسم اللغة الفرنسية بجامعة المستنصرية الواقعة في شارع فلسطين قرب مدينة الصدر التي كانت تتزايد عليها سلطة التيار الصدري يوماً بعد يوم، وكان قد أخذ يشرح لي موقف التيار الصدري حول مسائل متعددة، عندما قاطعه هدير انفجار قرب مركز المدينة. قلت له إنني مضطر إلى إنهاء الحديث معه من أجل الذهاب إلى أقرب مستشفى للتحدث مع الجرحى. إذ كان من شبه المستحيل أن يتمكن المرء من الوصول إلى موقع الانفجار في وسط بغداد ما لم يكن يتحرك من موقع شديد القرب عند لحظة حصول الحادث لأن الانفجار يتسبب فوراً باختناقات سير هائلة. ولقد اكتشفت أن أفضل طريقة لمعرفة الذي حصل هو الذهاب مباشرة إلى المستشفيات التي تقوم باستقبال الإصابات، والتحدث مع الباقين على قيد الحياة منهم، كما مع أصدقائهم. وقد رغب حسين في أن يرى هؤلاء الناس هو أيضاً بدوره، لكنه قال لي إنه ليس لديه سيارة وسألني إذا كنت أمانع في أن أحمله معي بسيارتي. قدنا سيارتنا إلى مستشفى الكندي، لكن رجل بوليس يرتدي ثيابه الرسمية قال لنا عند البوابة إن لديه أوامر مشدّدة بمنع دخول أيِّ كان. وانحنى حسين الذي كان يجلس في المقعد الخلفي، نحو الشباك وقال بهدوء: «نحن من مكتب السيد الشهيد [يعني مكتب الشهيد المسمى الصدر

الثاني، أما في حقيقة الأمر فهو مكتب مقتدى]». جمد الشرطي برهةً، ثم هرع يفتح الأبواب لنا، قائلاً في صوتٍ مروَّع لزميله الشرطي الآخر بينما كانت سيارتنا تعبر، «إنهم آتون من مكتب السيد». فمن الجليّ أن شعبية الصدريين وتأثيرهم في بغداد قد ازدادت بصورة واضحة، منذ أن كنت قد ذهبت إلى مسيرة الاحتجاج السيئة التعبئة في مدينة الصدر، قبل أربعة أشهر.

لقد فكَّرت في تلك الحادثة الصغيرة، عندما قام بُول بريمر المفوض الأمريكي، ورئيس سلطة التحالف المؤقتة، في الثامن والعشرين من آذار/مارس بإعطاء الأمر بإقفال «الحوزة» لمدة ستين يوماً. ولقد خامرني الشك في أن موظفي الولايات المتحدة في المنطقة الخضراء يمكنهم أن ينتظروا ردّة فعلٍ على القرار تكون أكبر مما هم يتوقعون. والسبب وراء قرار إغلاق هذه الجريدة هو أنها كانت قد نشرت خطبة جمعةٍ لمقتدى يمتدح فيها هجوم الحادي عشر من أيلول على مركز التجارة العالمية في نيويورك، ويصفها بأنها «أعجوبة من الله وبركة»، وذلك بالرغم من أن الرسالة التي تمّ تسليمها إلى رئيس التحرير لم تقل أكثر من أن الصحيفة قد خرقت قانون وجوب عدم استثارة العنف[1]. «اقفِلوا تلك المَمسحة»، قال بريمر لمساعديه عندما قرأ ترجمة الموضوع المسيء. وفي روايته عن سنةِ حكمِه المدمِّرة للعراق، يُظهِر بريمر كثيراً من العداء نحو مقتدى، فهو يصفه بأنه «رجل الدين الشيعي الصاعد من بين الدهماء»، حتى إنه لم يتورَّع عن مقارنته بهتلر. ومنذ ما قبل حزيران 2003 يقتطف بريمر مما كان قد كتبه سابقاً عن نفسه معتقداً أن «مقتدى الصدر يملك قوة احتمالية كافية لشق هذا البلد إلى نصفين. ولا يسعنا أن ندع ذلك الأمر يحدث»[2]. أما في النصف الثاني من العام 2003 فإن بريمر يكرر تصوير نفسه وهو ينتقد بعنفٍ جبن عسكريي الولايات المتحدة، والاستخبارات المركزية الأميركية، والبريطانيين وكل من تردَّد من سواهم عن مجابهة مقتدى. لقد كانت مخاوفهم مفهومة، ومثلما تكشفت عنه الأحداث بعد وقتٍ ليس ببعيد، فإنها كانت مخاوف في محلها. فبعد أخذ المقاومة التي تقوم الطائفة السنيّة بتنظيمها بعين الاعتبار، فليس من الحكمة ولا المنطق استثارة انتفاضةٍ شيعيةٍ جديدةٍ في الوقت نفسه.

لمدة أشهرٍ، بقي بريمر يحوم عند حافة القرار بإصدار أمرٍ باعتقال مقتدى وأقرب مساعديه إليه بتهمة قتل السيد عبد المجيد الخوئي. حتى إن القاضي العراقي رعد جوهي كان قد أصدر مذكرة لتوقيف مقتدى فعلاً في تشرين الثاني، شارحاً أن لديه شاهدين قالا إنهما قد سمعا مقتدى يعطي أوامره بقتل الخوئي (والادّعاء بأن ثمة قضاء عراقياً مستقلاً كان يعمل في ذلك الوقت لم يكن له أي حظٌ باختراق كثير من الجليد عند العراقيين). لقد تمسك بريمر بمعتقدين كانا متناقضين بطريقة خطيرة. فبالنسبة إليه، كان مقتدى شخصية قوية شديدة التهديد لأنه يستطيع شق العراق إلى نصفين، وهو في الوقت نفسه شديد الضعف بحيث إنه يسلم نفسه للاعتقال بكلُ إذعان، بينما لا يفعل أتباعه سوى القليل مما يمكن اعتباره احتجاجاً فعّالاً. وكان الوزراء العراقيون شديدو الصدمة أمام درجة حقد بريمر على مقتدى، وشدة استهانته به. لقد كان يطلب إليهم عدم استعمال عبارة «جيش المهدي» بل أن يقولوا «ميليشيا مقتدى». وعلي علاّوي الإسلامي المستقل الرفيع الذكاء والمعرفة الذي كان عضواً في مجلس الحكم في العراق، حاول مرة أن يشرح لبريمر كيف أن الصدريين هم الممثلون السياسيون لملايين الشيعة الفقراء. لكن بريمر ردَّ عليه بحنق بأنه «لا يلقي بالاً للطبقة الكانحة ولا لما يمثلونه [الصدريون]»[3].

ومع أن مقتدى والصدريين لم يكونوا على درجة كافية من القوة ليقفوا بمفردهم ضد الولايات المتحدة، فإن الدعم الشعبي لهم الذي كان قد انخفض في النصف الثاني من العام 2004، ما لبث أن عاد إلى التنامي من جديد. لقد كان السبب الرئيسي لذلك هو أنهم الفئة الشيعية الوحيدة التي تقف ضد الاحتلال، وهذا ما جعل شعبيتهم تنمو وتتزايد يوماً بعد يوم. ليس لأنهم كانوا على احتكاكات دائمة مع الجنود الأميركيين في الشوارع فحسب، ولكن لأن سلطة التحالف المؤقتة، التي تقودها الولايات المتحدة كانت تفشل أيضاً بطريقة مشهدية في استعادة الخدمات الأساسية للناس، وفي تأمين فرص العمل لهم. فالمعلمون والموظفون الحكوميون كان يُدفع لهم أكثر من السابق، ولكن تبقى فئة الطبقة الواسعة من المعدمين التي كان بريمر يحتقرها، وهي طبقة لم تكن لترى أيَّ

منافع قد تحققت لها جراء الإطاحة بنظام صدام حسين. فحوالي 70% من الشعب كانوا عاطلين عن العمل وفقاً لوزارة العمل. والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة كانوا أعضاء مشاركين في مجلس الحكم في العراق، وهي مشاركة لم تعطِ هذين الحزبين سوى القليل من النفوذ رغم أنها تسببت لهم بالكثير من الخسارة السياسية، ذلك لأنه يُنظر إلى ممثليهما كبيادق في يد الاحتلال. فمقتل كل من محمد باقر الحكيم، والسيد عبد المجيد الخوئي قد أزال من الوجود أكبر وأنشط رجلي دين في الهرمية القيادية الشيعية الدينية، اللذين هما سليلين لعائلتين أرستقراطيتين دينيتين، ربما كان شأنهما لو بقيا على قيد الحياة أن ينافسا مقتدى.

ومع هذا كله، فإن الصدريين كانوا حينئذ لا يزالون سوى حركة تمثل فئة قليلة. فقد يكون الشيعة لا يستسيغون الاحتلال الاميركي كثيراً، لكن معظمهم كان أبعد ما يكون عن الرغبة في الدخول في قتال معهم. وإن أكثر القادة الدينيين لشيعة العراق مهابة واحتراماً ونفوذاً هو آية الله علي السيستاني. ولقد كان دأبُ الصدريين في التفريق بين المرجعية الناشطة سياسياً وبين المرجعية الهاجعة المهادنة؛ يمثل مبالغة في تبسيط الأمور. فصحيح أن السيستاني قد لا يحبذ قيام رجال الدين بالمشاركة عملياً في الأعمال السياسية كما هو الحال في إيران، أو أن يلتمسوا إقامة دولتهم الدينية الخاصة التي يقودها رجال الدين، لكن ذلك لا يعني بأيٍّ حال أنه يؤمن بتفرقة قانونية بين الدين والدولة كما هو الحال في الولايات المتحدة وفرنسا، أو أنه يرضى بعراق علماني. فهو لم يكن إلى هذه الدرجة من الرغبة عن السياسة، بقدر ما هو شديد الوعي للتأثير المفسد للسلطة السياسية على رجل الدين، كما كان يتمثل أمامه الدليل من ذاك الذي هو حاصل في إيران. لقد حافظ على مسافةٍ بينه وبين مجلس الحكم في العراق، وكان يمتنع عن مقابلة أيٍّ من شخصياته. وهذا النقص في الاتصالات الشخصية، مع ما يمازجه من تشويهٍ لآراء السيستاني عندما يتناقلها أصحاب المصالح في الدخول بين الناس، قد قادت بريمر، ومعه مجلس الحكم في العراق إلى الاستهانة في تقدير مدى تصميم المرجعية على فرض انتخاباتٍ كان لا بدَّ من أن تريحها

الطائفة الشيعية، وعلى إصرار هذه الطائفة على دستورٍ جديدٍ يكون فيه الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع. وفي السادس والعشرين من حزيران عام 2003، أصدر السيستاني فتوى حاسمة تقول بوضوح: «قبل كل شيء ينبغي إجراء انتخابات عامة بحيث إن كل مواطن عراقي له أهلية التصويت يستطيع اختيار شخصٍ ما، كي يمثله في جمعية مهمتها إعداد دستور تأسيسي. ثم يمكن عرضُ مسودة هذا الدستور على الاستفتاء الشعبي العام». وكانت هذه وصفة صالحة لتغييرٍ ثوري في المجتمع. فلو حدث ذلك، فإن العراق الذي ما فتئ جزءاً من النظام السني القائم في الشرق الأوسط منذ مئات السنين، سوف يصبح دولة شيعية. لقد كان موقف السيستاني راسخ القوة بسبب ما لديه من نفوذٍ واسعٍ على الشيعة. فلبضعة أشهر بعد الإطاحة بصدام حسين، كانت واشنطن ومبعوثوها إلى بغداد على درجة من العتوّ ومن مخادعة الذات بأنهم فعلاً قادرون على الإمساك الجيد بالأمور في العراق. وعندما بدأ الانبعاث السني بالنهوض، بات الأميركيون أكثر فأكثر استماتة للحصول على حلفاء محليين. فهم لا يملكون القدرة على مقاتلة السنة وإغاضة الشيعة، في الوقت نفسه. فإذا كان التعاون المحدود الذي يأتي من جانب السيستاني سوف يُردّ، فلا يبقى والحال هكذا، من بديل له سوى مقتدى، مقتدى الذي هو ضد الاحتلال أصلاً وفرعاً.

ولقد اقترب مقتدى كثيراً في شهري آب/أغسطس، وتشرين الأول/أكتوبر، من حرب شاملة مع مجلس الحكم في العراق، ذلك عندما بات بريمر راغباً في إصدار أمرٍ باعتقاله، لكن رغبته كانت تحبط في اللحظة الأخيرة. لقد أمِل بريمر بتفاؤلٍ، أن تتم عملية الاعتقال على يد البوليس العراقي ـ وهو شيء لم يكن من المحتمل حدوثه. فالقوة العسكرية التابعة للتحالف الموجودة في حينه خارج النجف كانت قوة أسبانية، ولم يكن لدى هذه القوة رغبة في اقتحام المدينة المقدسة من أجل إلقاء القبض على مقتدى[4]. ومقتدى ذاته الذي تابع إدانته للاحتلال، كان أقلّ قدرة من أن يدخل في منازعة عسكرية مع الجيش الأميركي؛ كان هذا موقفاً نمطياً سوف نشهده مرتين خلال العام 2004 خلال معارك جيش المهدي مع القوات العسكرية الأميركية. وقد تبنّى مقتدى تكتيكات مشابهة في

العام 2007 عندما أمر بسحب جيش المهدي في شهر شباط/فبراير عند بدء اندفاع الولايات المتحدة، وكذلك في شهر أيلول/سبتمبر عندما أعلن وقفاً لإطلاق النار، مدته ستة أشهر بعد قتاله مع البوليس ومع فيلق بدر خلال زيارة الخامس عشر من شعبان إلى كربلاء. فبالرغم من كفنه الأبيض الذي يصر على ارتدائه، وبالرغم من كل بلاغته الخطابية المسيحانية، فإن الرجل كان حريصاً على عدم التفريط.

لقد كانت أخطاء بريمر فاضحة إذا تأملنا في الماضي، أما في السنوات اللاحقة فلم يكن رؤساؤه يتباطأون في اعتباره مسؤولاً عن كثير من الأمور التي سارت مساراً خاطئاً في غير مصلحة الولايات المتحدة خلال السنة الأولى الكارثية من الاحتلال. ولقد كان هذا سلوكاً غير عادلٍ في معاملة الرجل، أو على الأقل، كان أمراً خادعاً، حيث إنه كان من الواضح في بغداد في ذلك الوقت، أن أفعال الولايات المتحدة تحكمها الأجندة السياسية لواشنطن، وقبل كل شيء كان هنالك مسألة الانتخابات الرئاسية القادمة في العام 2004. كما إن بريمر كان يحصل على نصائح سيئة إلى درجة كارثية من العراقيين العائدين من المنافي؛ ومن الأعضاء البارزين في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ومن قياديي حزب الدعوة أيضاً، إضافة إلى رجال الدين الشيعة البارزين المعادين لمقتدى، وكل هؤلاء لديه أسبابه الخاصة التي تجعله يشتهي أن يرى الولايات المتحدة تزيح من أمامه خصماً سياسياً خطيراً. ولم تكن العداوات الناشبة بين مختلف زعماء وأحزاب الشيعة لتخفى على المسؤولين الأميركيين في المنطقة الخضراء، ولكن المربك في الأمر هو أن هذه الانقسامات كلها قد يحل محلها تماسك صارم عند تعرُّض هذه الفئات إلى تهديدٍ مشترك. والإخفاق في رؤية ذلك كله، كان هو السبب الرئيسي الذي سمح لمقتدى بالمناورة عليهم. ففي عمق وجدانهم، كان الإسلاميون الشيعة سواء أكانوا يتبعون المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أو حزب الدعوة، أو التيار الصدري، أو أنهم مجرد مؤيدين للسيستاني، فإن الجميع كانوا يعرفون أن الولايات المتحدة لم يكن ليتوقف كرهها عند مقتدى فقط، بل هو يمتد إلى جميع الأحزاب الدينية الشيعية التي

يقودها، أو التي تقع تحت تأثير رجل دين مقلنسٍ بالعِمّة السوداء. وعند اللحظات العصيبة رأى قادة الشيعة هذه الحقيقة. ومهما بلغت درجة مقتِ كلٌ منهم لسواه، فإنهم كانوا يتحلّون بالحكمة لكي يتآزروا إذا كانوا لا يرغبون في أن يُستفرَد بكل واحدٍ منهم على حدة. لقد كانت تظهر بعض الدلائل على ذلك في الشارع. ففي تشرين الأول/أكتوبر كان جيش المهدي قد اشتبك مع حراسٍ موالين للسيستاني في صراع للسيطرة على المزار في النجف، ولكن في كانون الثاني/يناير من العام 2004، فإن مؤيدي الطرفين قد اتحدوا معاً للمشاركة في المسيرات في بغداد، تلك المسيرات التي كان قد دعا إليها السيستاني، والتي يطلب فيها الانتخابات المباشرة لأعضاء البرلمان العراقي القادم. فلقد كانت الجماهير الضخمة الهاتفة تلوّح بشعارات تحمل صوراً لكلٍ من الصدر الثاني، ومقتدى، والسيستاني، جنباً لجنب.

ولعل أن بريمر كان على حق في اعتقاده أن مقتدى بلغ أضعف حالاته في أواخر العام 2003، مع أنه لم يكن آنذاك ضعيفاً إلى الدرجة التي ذهب بريمر إلى افتراضها. فهو كان لا يزال يسيطر على المعقل الصدري الكبير الذي هو مدينة الصدر. وكان من شأن هذه الحقيقة وحدها أن تجعله لاعباً شديد الأهمية في الحياة السياسية العراقية. فمدينة الصدر مدينة تغطي مساحتها عشرين كيلومتراً مربعاً من البيوت المتلاصقة المكتظة بالسكان في شرقي بغداد، حيث يربو عدد سكانها على مليونين ونصف مليون نسمة. ولقد جرى وصف هذه المدينة تكراراً في الصحافة والإعلام بتسمية «ضاحية بغداد»، لكنها كانت في الواقع أكثر من هذا بكثير. فلو أنها كانت مدينة مستقلة بذاتها، لكان لا بد من اعتبارها ثاني أكبر المدن العراقية. فهي أكبر من كلٌ من البصرة والموصل. ولقد كان مقدار حجمها محاطاً بالغموض دائماً بسبب أن نظام صدام حسين، ومجلس الحكم في العراق، والأنظمة التي تلته قد وجدت أن وجود مثل هذه المنطقة المعادية صراحة أو ضمناً للحكم القائم، إنما هو واقع تهديدي. أمّا سكانها فإنهم شيعة في غالبيتهم الساحقة، والكثير منهم قد أتى من منطقة العمارة، وهي منطقة جنوبية كانوا قد هربوا منها في عقد الخمسينيات فراراً من طغيان مُلاّك

الأراضي الإقطاعيين. ولكن، وكما يشير علي علاّوي في وصفه لتلك المنطقة، المستند إلى دراسات عراقية غير منشورة يعود تاريخها إلى عام 2004، «جميع القبائل الأساسية في الجنوب، وهي التي يرقى عددها إلى 164 قبيلة وعشيرة مختلفة، كانت كلها ممثلة فيها [أي في مدينة الصدر]. وسلطة زعماء القبائل المحلية، الذين يربو عددهم على ثلاث مئة زعيم كان معترفاً بها على وجه العموم. ولكن مع ارتقاء نجم آية الله العظمى محمد صادق الصدر [أي الصدر الثاني] الذي مدَّ يده بشكل خاص إلى سكان مدينة الصدر، فإن معظم هؤلاء الزعماء قد بذلوا الطاعة لسلطته». أمّا بعد سقوط صدام، فإن القادة الدينيين، والعشائريين، والممتهنين، في المنطقة قد محضوا دعمهم إلى مقتدى[5]. ومع حلول صيف العام 2003 كان أكثر من نسبة تسعين في المئة من مساجد مدينة الصدر تحت إشراف الحركة الصدرية. وكانت الأعراف الإسلامية يجري فرضها في المؤسسات من أمثال دور الأيتام، التي يشرف عليها التيار الصدري، فلقد كان يجري الفصل بين الصبيان والبنات، كما يفرض ارتداء الحجاب على البنات. ومع ذلك، فإن البنات كنَّ يفضّلن الحجاب على مخاطر الشوارع[6]. «وتنامي سلطة رجال الدين كانت تعني أن زعيم القبيلة يتمتع بما هو أقلُّ من سلطته المعتادة، في مدينة الصدر»، يقول فاضل محمد وهو أستاذ جامعي لعلم الاجتماع وخبير في شؤون تلك المنطقة، إن «التغيير الكبير منذ العام 2003، كان هو تضخُّم الأحزاب الدينية والجماعات الدينية الأخرى مثل جيش المهدي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة. لكن أقوى هذه الجماعات إنما هي الحركة الصدرية. وكان ثمة ألوف من الشبان منضوين تحت رايات تلك الأحزاب والجماعات. الأمر الذي أدى إلى ضمور سلطة القبائل والعشائر عليهم. وحتى عندما صارت تنشب خلافات بين العشائر، فإن هذه القبائل نفسها صارت تلجأ إلى السيد أو الشيخ لكي يقف موقف الحَكَم في ما بينها»[7].

فالتزمُّت الإسلاميُّ المفروض فرضاً بات هو التقليد النموذجي. وعلى سبيل المثال، فإن قرى البدو، كان يُنظر إليها في نظر الصدريين على أساس أنها أوكار للدعارة وكانوا لا يتورّعون عن مهاجمتها والإغارة عليها. ومنوِّر المشيلاح الذي

يعمل الآن ناطور بناية في وسط بغداد، ويحرص على إخفاء أصوله الغجرية يتذكر كيف أن دزينة من الشبان هاجموا قريتهم المعروفة باسم الخولية، في خمس سيارات سيدان. لقد نادوا على أهل القرية منذرينهم بمغادرتها عند الفجر التالي. «وحالما انصرفوا عنا، قامت العائلات بالهرب بسرعة»، يتذكر منوّر، لكنهم لم يعرفوا إلى أين يمكنهم أن يذهبوا، ولهذا فقد اختبأ البعض منهم في مخيم الرشيد العسكري. أما من تجرأ على البقاء فقد تعرّض للهجوم، وقد جرى قتل امرأة من كل عائلة. ومثلما يحدث في العادة عندما تصل الأمور إلى استعمال العنف المنسوب إلى الصدريين فإنه يصبح من المستحيل إقامة حدٍّ فاصل بين أعمال الملتزمين بالتيار الصدري، وبين العصابات الإجرامية العنيفة التي تفتح على حسابها، مستترة بهم. إن هذا الوجه من وجوه فشل مجلس الحكم في العراق، والحكومات العراقية اللاحقة له، الذي تظهر في الإخفاق بتأمين السلامة الشخصية لأفراد العائلات الغجرية الناجية الذين أُجبروا على الاعتقاد أن فرصتهم الوحيدة للنجاة إنما تكون «بدفع رشاوى كبيرة ثمناً للانضمام إلى العائلات والعشائر الكبيرة والقيام بحمل أسمائها، مقابل أن تؤمّن لهم هذه العشائر الحماية في وسط العراق أو في غربه»[8].

وكان هناك سبب آخر لتفضيل الموجة السياسية المندفعة لمقتدى على سواه في الأشهر الأولى من العام 2004، على نحو أتاح له فرصة كي يكون مناهضاً خطيراً للأميركيين إلى درجة فاقت كل تقديرات بريمر. فجملة حوادث التفجير، المسلقة بعنف مذهبيّ، التي كان ينسقها أبو مصعب الزرقاوي، قد أظهرت أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على تأمين الأمن والسلامة للعراقي الشيعي العادي. وفي الثاني من شهر آذار/مارس زحف مليونان من الشيعة لأداء صلاة عاشوراء والاحتفال بمناسبتها التي هي من أهم المناسبات في روزنامتهم الدينية، وهم يحتفلون بها إحياء لذكرى معركة كربلاء التي وقعت خلال العام 680، والتي كان من جرّائها أن تعرّض الإمام الحسين واثنان وسبعون من أصحابه لمجزرة قتلوا فيها. ولقد كانت المناسبة في ذلك العام مناسبة انتصار على وجه خاص، إذ إنه كان يجري الاحتفال بها للمرة الأولى

منذ سقوط صدام. حيث بات من الممكن أن يجري خلالها تقديم بعض الشعائر والطقوس القديمة بشكل علنيّ دون خوف من التعرض للاعتقال. وكان من عادة بعض الرجال أن يجرحوا فروة رؤوسهم بالسيوف بحيث يُسيلون الدماء على وجوههم تذكاراً لما تعرض له الحسين وأتباعه الذين كانوا معه. وحيث ينادي الناس «حسين! حسين!» وهم يقرعون الصدور في تفجُّع متناسق. ولقد تمّ تزيين جدران المزار في كربلاء بمشاهد تمثل أحداث المعركة التي جرت منذ أربعة عشر قرناً. فلوحة تمثل أخا الحسين غير الشقيق، العباس، يشق طريقه بين الأعداء إلى ضفة نهر الفرات ليجلب الماء للعطشى وهو يرفض أن يشرب دونهم، ولوحة تمثل طفل الحسين الرضيع وقد ثقب السهم عنقه بينما هو يتشبث بذراعي والده؛ والرأس المقطوع للحسين مركوزاً فوق رمح من رماح بني أمية المنتصرين. إن مثل هذه الاحتفالات في العصر الحاضر تعطي التابعين الشيعة إحساساً بأنهم قد انتصروا أخيراً بعد قرونٍ عديدة من الهزيمة التاريخية. وفي خارج كربلاء، كانت جموع من الشيعة تنشد أناشيد تحذّر أولئك الذين يغمطون حقوق الشيعة أو ينكرون عليهم انتصارهم. «إن الغاصبين قد مزّقوا أرضكم يا شعبنا»، كانوا يهتفون، «وإن الحاسدين بذروا بذور الشقاق بينكم. ولكن لا تحاولوا الاعتداء علينا بقرع طبولكم وإلا فإننا سوف نسحقكم ـ العراق! العراق!»[9].

وعند الساعة العاشرة صباحاً تقريباً، انفجرت سلسلة من القنابل قرب مزارات كربلاء وفي منطقة الكاظمية ببغداد. وقد قتل في هذه التفجيرات مئتان وسبعون شخصاً، وجُرح خمس مئة وسبعون آخرون. وقد جرى بعد ذلك تجميع الأيدي والأرجل التي تطايرت في الفضاء بفعل الانفجار، وكذلك الأجساد المشوهة الدامية، في كومة واحدة في الباحة الداخلية لمزار الكاظمية. لقد كانت حوادث التفجير التي هندسها الزرقاوي: مذهبية منذ ساعاتها الأولى. لكن الهجمات التي كانت قد سبقت هذا الهجوم، من أمثال الهجوم الذي استهدف الشباب الشيعة المتقدمين إلى حملة تجنيد في صفوف الشرطة، والهجوم الذي استهدف محمد باقر الحكيم وقُتل خلاله مئة وخمسة وعشرون من المصلين معه

في النجف في شهر آب/اغسطس من العام 2003، فإن هذه الأحداث كان لها إما وجه عسكري، أو سياسي. لكن الانفجارات التي استهدفت احتفالات عاشوراء والمصمَّمة لقتل أكبر عدد ممكن من الشيعة المدنيين، فلم يكن لها من سبب سوى أن هؤلاء هم من الشيعة. وقد أشارت تلك الانفجارات بطريقة دموية إلى أن الولايات المتحدة ومعها قوات الأمن التابعة إلى الدولة العراقية الحديثة العهد، عاجزة عن تأمين الحماية لجماهير الشيعة. وهذا ما أعطى جيش المهدي حجة يبرر بها وجوده وتوسعه السريع ليكون قوة عسكرية شيعية للدفاع عن النفس.

نادراً ما واتت بريمر، ومجلس الحكم في العراق، فترة زمنية أشدّ سوءاً لاتخاذ القرار بالاصطدام مع مقتدى، من شهر آذار/مارس من العام 2004. فجريدة الحوزة (جريدة مقتدى) لم تكن لتوزَّع قبل إغلاقها المؤقت سوى خمسة عشر ألف عدد (ويبدو أن بريمر كان أحد المواظبين القلائل على قراءتها)، لكن بعد أيامٍ قليلة من قرار إغلاقها كان عدد الناس الذين يتظاهرون في شوارع بغداد، مطالبين بالتراجع عن قرار إقفالها يناهز عشرين ألف متظاهر. وقد تعمَّد مقتدى أن يثير قضيَّة كبرى من مسألة الإقفال المؤقت لجريدته. فاللهجة النارية التي باتت تميز خطاباته وخطابات أركان حزبه قد أعطت الانطباع بأنه يعتقد أن اللحظة سانحة له، وكذلك أيضاً المناسبة لمجابهة سلطات الاحتلال. «لقد قاتلنا صداماً وها نحن الآن نقاتل الأميركيين»، قال السيد حازم الأراكي، ممثل مقتدى في بغداد، «لتسمع كل من أميركا وبريطانيا وإسرائيل، إن هنالك رجلاً اسمه مقتدى الصدر وهو يعطي مقاتلي المقاومة شجاعتهم». ولقد كانت إدانات الأراكي للمحتلّين مزيجاً طريفاً من الحماسة الوطنية العراقية، والحميَّة الإسلامية، ومن الدفاع عن التقاليد القبلية، ومن المشاعر المضادة للبعث، ومن الغضب بسبب فشل الولايات المتحدة في تحسين ظروف الحياة ومستويات المعيشة. لقد اتهم الولايات المتحدة ووكلاءها العراقيين، بخلق «شوارع مليئة باللصوص، وسارقي السيارات، والأوباش». فبكبحهم لعادة القتل في سبيل الشرف، تسببوا بتشجيع الدعارة، وباكتفائهم بعزل كبار القادة البعثيين فقط، فإنهم كانوا يمهدون الطريق بصورة غادرة لإقامة تسوية مع حزب البعث[10].

أمّا ما حصل في الأيام القليلة التالية، فقد كان إلى حدٍّ كبير، إشارة إلى ضعف مجلس الحكم في العراق، وإلى سوء تقديره لقوة مقتدى. ففي الحادي والثلاثين من شهر آذار/مارس وقعت قافلة تقلُّ حراساً أمنيين تابعين إلى شركة حراسة أميركية تدعى بلاك ووتر، في كمين نصب لها في الشارع الرئيسي لمدينة الفلُّوجة، التي هي معقل المقاومة السنّية. وقد لاذ المنشقون بالفرار بعد أن تمكنوا من قتل أربعة من الحراس. لكن العمال المياومين الذين من عادتهم الوقوف على جوانب الطريق في انتظار أن يأتي أحد لاستكراء خدماتهم، بادروا إلى جرِّ جثث القتلى الأميركيين من داخل العربات المحترقة وانهالوا عليها ضرباً بكل ضراوة، بالمعازقِ، والرفوش، ثم لم يتورّعوا عن تعليق البقايا المتفحمة لجثتين، على عارضتين معدنيتين لجسر فوق نهر الفرات. لقد كانت هذه الحادثة ضرباً من الإهانة للولايات المتحدة بعد عرضها على شاشات التلفزة الأميركية، وقد بدت تلك الصور أشبه بالمناسبة التي عُرضت فيها الصور السيئة السمعة لجثة قائد طائرة هليكوبتر أميركي بينما كانت تجري جرجرتها عبر شوارع مقاديشو في العام 1993، وكان لا بد لواشنطن من الرد. ولقد كان الصدريون من حدة الذكاء بما يكفي لهم لمعرفة أن الثقل الأميركي والانتباه، سوف ينصبُّ بعد هذه الحادثة في أكثره على الانتفاضة السنيّة الواسعة الانتشار في الفلوجة، كما في عمق المناطق السنية. والمدهش، أنه حتى بعد المذابح في الفلوجة، فإن بريمر ركب رأسه مصعِّداً من مجابهته مع مقتدى عن طريق اعتقال كبير مساعديه مصطفى اليعقوبي، وهو مناضل صدري منذ أيام الصدر الثاني، وذلك في الثالث من شهر نيسان/أبريل.

ولقد كانت استجابة الصدريين لهذا الاعتقال سريعة، كما أنها تجاوزت في نطاقها وحجم عنفها كل ما قد يخطر في بال مسؤولي الولايات المتحدة في المنطقة الخضراء. ففي منتصف نهار الرابع من نيسان/أبريل، كان بريمر لم يكد بعد أن يهنئ نفسه على النجاح في اعتقال اليعقوبي عندما تسلَّم مكالمة هاتفية عاجلة مقلقة من آمر القوات الأميركية الجنرال ريكاردو شافيز تقول «لقد انفتح باب جهنم على مصراعيه مع مقتدى»، قال «إننا نتلقى تقارير من مختلف قطاعات مدينة الصدر،

كما من النجف، والكوت، تقول إن الشوارع تغصُّ بالمتظاهرين، وإن عدداً كبيراً منهم يحملون في أيديهم بنادق الـ: آي. ك، وقاذفات الـ: آر. بي. جي. [سلاح فردي تطلق بواسطته قذيفة صاروخية عن الكتف]»[11]. وما زاد من روع مجلس الحكم في العراق، هو أن جيش المهدي قد تمدد إلى داخل مدن وحواضر جنوب العراق دون أن يلقى الكثير من المقاومة. فقوات البوليس العراقي الحديثة العهد، لم تكن تملك رغبة في إيقافهم. وكان أمن المدن المهمة في جنوبي العراق، في يد القوات الإيطالية، والبولندية، والأوكرانية، والسلفادورية، والأسبانية التي كانت قد أرسلت إلى هناك في أوج نجاح قوات الولايات المتحدة في العام 2003، حيث إن حكومات هذه القوات لم تكن تتوقع منهم الاشتراك في أعمال قتالية. وقبل ذلك ببضعة أسابيع كنت موجوداً في مدينة الكوت المدينة التي تعجّ بالذباب على ضفاف دجلة، وقد كانت هذه المدينة موقعاً للهزيمة البريطانية الكبرى على أيدي الأتراك في العام 1916. وكان السكان المحليون لا يكوِّنون رأياً عالياً عن الكتيبة الأوكرانية المتمركزة عندهم، وقد كان هؤلاء الممثلين المسلحين الأوحدين لقوات التحالف. «إنهم لأشدُّ منا فقراً»، قال لي صديق من المدينة «ويمكنك رشوتهم للسماح لسيارتك بالعبور على حاجز تفتيش لقاء عدد قليل من السجائر». لذلك فإن المسلحين الصدريين تمكنوا من احتلال الكوت بسرعة وأعلنوا أن ليس للأوكرانيين سوى موقع الجسر الكائن أمام مركز قيادتهم. وفي الناصرية تمكن الصدريون من انتزاع جزء من المدينة من يد الإيطاليين، مع أن هؤلاء سرعان ما استعادوا سيطرتهم وسط اتهامات الصدريين لهم بأنهم قد نكثوا باتفاق تعهدوا فيه بالانسحاب. وفي الوقت نفسه، فإن الفوضى القاتلة التي كانت تنتشر في أرجاء العراق كان لها فائدة سياسية هامة لمصلحة كل من مجلس الحكم في العراق، والولايات المتحدة. وقد كتب روي ستيوارت، الدبلوماسي البريطاني السابق، المغامر الذي كان المستشار الرئيسي في إقليم ذي قار الذي تُشكل مدينة الناصرية عاصمته، كتب فكرة بارزة في مذكراته، قائلاً بأن الموقف قد بات شديد الخطورة بالنسبة إلى رجال الإعلام لكي يتمكنوا من الدخول من أجل معرفة ما الذي يحدث. «ومن وقتٍ لآخر كانت الصحافة العالمية لا تدري أبداً أننا نخسر سيطرتنا على مدينة يبلغ تعداد سكانها 600.000 نسمة»[12].

فالنجاحات المشهدية التي حققها الصدريون على الأرض خلال الأسبوع الأول من نيسان/أبريل قد تخطّت كلّ قدرتهم على الاستيعاب، لذلك فإنهم بدأوا بالتراجع في معظم المناطق. لقد كان الصدريون في الحقيقة ليسوا في حاجة إلا إلى احتلال ثلاث مدن عراقية دون سواها احتلالاً دائماً. وهذه المدن هي: مدينة الصدر، قاعدتهم السياسية والعسكرية الرئيسية؛ ومدينة الكوفة التي يقدم فيها مقتدى خطب صلاة الجمعة؛ ومدينة النجف التي هي العاصمة الروحية للشيعة في العراق، وفي سائر أنحاء العالم. وهذه المدينة قد كان الصدريون على يقينٍ من أن الاميركيين سيكونون كارهين للقيام باقتحامها بسبب خطر إيقاع المتالف بالمزارات المقدسة، الأمر الذي لا بد له من أن يثير أوسع انتفاضة شيعية. ولم يكن الصدريون محبوبين كثيراً في مدينة النجف على وجه التحديد، إذ إنها مقر الحوزة التي وجه إليها مقتدى سهام الانتقاد غير مرة. وسكان المدينة البالغ تعدادهم زهاء 500 الف نسمة كانوا موالين للسيستاني، كما كانوا يخافون أيضاً أن تتحول مدينتهم إلى ساح للقتال، ولكن مع سيطرة جيش المهدي على الزمام فلم يعد هنالك ما يستطيعون القيام به إزاء ذلك في الوقت الحاضر.

ولقد اختار مقتدى تلك اللحظة ليعلن عن بدء قيامه باعتكافٍ ديني في مسجد الكوفة الذي كان من الصعب جداً أن تقوم القوات الأميركية باقتحامه. لكنه قبل أن يفعل ذلك، كان قد دعا الناس دعوة مباشرة إلى حمل السلاح. «اجعلوا عدوكم في حالة ذعر، لأنه من المستحيل لنا أن نبقى ساكتين في وجه اعتداءاته الأخلاقية»، قال: «إنني أرجوكم عدم اللجوء إلى أعمال التظاهر، لأن التظاهرات لم تعد تساوي أكثر من ورقة محروقة. وإنه لمن الضروري اللجوء إلى تدابير أخرى، تدابير تقومون باتخاذها في أقاليمكم الخاصة. أمّا ما يختصُّ بي، فإنني معكم، وآمل أن يكون بوسعي الانضمام إليكم، ثم نرتقي إلى ذرى النعيم. وإنني سأركن إلى اعتكافٍ لا انتهاك لحرمته في الكوفة. ساعدوني بكل ما يمكنكم ويسرُّكم عملُه في أقاليمكم». فبالنسبة لشخصٍ يدخل فترة من الاعتكاف الديني، كان مقتدى ذرب اللسان إلى درجة مدهشة، كما بدا أنه يستسيغ المجابهة مع الولايات المتحدة. فلقد أصدر تصريحاً يقول فيه: «إن قوات التحالف التي

تقودها الولايات المتحدة تملك المال، والسلاح، والأعداد الكبيرة، لكن هذه الأشياء لن تستطيع أن تضعف إرادتنا لأن الله معناه. وفي الخامس من نيسان/ أبريل أعلن دان سينور المتحدث الرسمي باسم مجلس الحكم في العراق أنه قبل عدة أشهرٍ مضت، كانت قد أُصدرت مذكرة توقيف بحق مقتدى وأشار ضمناً إلى أنه قد يصار الآن إلى تنفيذها. وعندما وصف بريمر مقتدى عقب ذلك بأنه رجل فارٌ من وجه العدالة، فإن مقتدى ردَّ على ذلك: «إذا كان بريمر يعني أنني فارٌ من وجه العدالة وفق مقتضيات القانون الأميركي، فإن لي الشرف في حمل هذه الصفة»[13].

وتدفقت تعزيزات جيش المهدي من مدينة الصدر إلى الكوفة والنجف. كانوا رجالاً ممتلئين حماسة ويعوزهم التدريب والخبرة، لكنهم كانوا أيضاً شباباً شديدي الالتزام، وكما شرحتُ في بداية هذا الكتاب، فإنهم كانوا مرة أن يطلقوا النار عليّ، كما على حيدر الصافي، وباسم عبد الرحمٰن على حاجز التفتيش التابع لهم خارج مدينة الكوفة، في التاسع عشر من نيسان/ أبريل. قال أحد رجال الميليشيات الذين قدموا إلى النجف من مدينة الصدر وكان في الثالثة والعشرين من عمره، وهو عامل يدوي يدعى علي أحمد «بصراحة، إن جيش المهدي لم يكن مستعداً لمثل تلك الانتفاضة، فهو لم يكن حتى قد جرى تقسيمه إلى ألوية وسرايا، لكنه كان يبدو في شكل مجموعات لبَّت النداء إلى معركة قائمة ضد الأميركيين، ودفاعاً عن الأماكن المقدسة، ومن أجل التأكيد على أن التيار الصدري لن يموت. وإن أعظم تركُّزٍ لقواتنا كان في النجف. وكان الناس إما يحملون أسلحتهم الخاصة، أو أسلحة تمكنوا من الحصول عليها من النظام القديم. وكان بعض الناس يبيع ممتلكاته من أجل شراء السلاح، بحيث يتمكن من الاشتراك في القتال مع جيش المهدي. فقلّما تمّ توزيع أسلحة أو ذخائر علينا». وقد لاحظ علي أحمد أن أحد منافع مراحل القتال الأولى أنه «كان ثمة قوات أميركية في الديوانية والحِلّة، لكن معظم القوات التي التقيناها كانت أسبانية». وهذه القوات الأسبانية إنما كانت في طور الاستعداد للانسحاب بناء لطلب حكومتهم الاشتراكية التي تم انتخابها حديثاً. ولم تكن تلك الحكومة لتوافق على

خطة نشرهم. وبشكل عام، كان قد قال: «إننا قاتلنا ليس بسبب إقفال الجريدة أو اعتقال اليعقوبي، ولكن بسبب اعتقادنا أن ديننا في خطر»[14].

لقد كانت قوة مقتدى تكمن في مقدرته على تحريك جماهير تتألف من ملايين الشيعة الغاضبين، والذين هم من الشباب الصغار الذين لا يمثلهم أحد سواه في العراق. أما نقطة ضعفه فتكمن في عدم مقدرته على ضبطهم، وكان هو يعرف المجازفة الكامنة في إمكانية تشويه سمعته واعتباره مجرَّد مثيرٍ للفتنة هدَّام، وعندما بدأ عزم الانتفاضة يهمد، فإنه ناشد أتباعه أن يطيعوا توجيهات آية الله العظمى علي السيستاني الذي دعا إلى حلٍّ سياسي ومباشرة مفاوضات. وكان الاميركيون يرسلون إليه الرسل بهدف إقناعه بإعطائهم إذناً بدخول النجف وملاحقة مقتدى (كان مقره الفعلي غير واضح تماماً، وكان من السهل عليه أن يتنقَّل ما بين الكوفة والنجف اللتين لا تفصل بينهما سوى أميال قليلة). وفي السابع من نيسان/ أبريل أصدر مقتدى بياناً ملفتاً للنظر لأتباعه يبرر فيه الانتفاضة، ولكنه في الوقت نفسه يعترف أن «عناصر متمردة قد تسللت إلى صفوفكم [أي إلى جيش المهدي] وقد تعمَّدَت تأجيج جذوة العنف والفوضى عن طريق نهب وسرقة مكاتب الحكومة، والصيارفة. لقد أغلقوا أبواب الجامعات والمعاهد بطريقة تدعو إلى تشويه الإسلام والمسلمين وجيش المهدي أيضاً». وقد قال إنه يأخذ بعين الاعتبار نداءات القادة الدينيين والعشائريين والسياسيين إلى وقف إطلاق النار، ويأمر بوقف للعمليات الحربية ولأعمال التظاهر[15]. لقد كان قصده من ذلك إظهار بريمر والولايات المتحدة في صورة المعتدين في أعين أبناء الطائفة الشيعية. وإن آخر ما كان يتمناه مجلس الحكم في العراق هو الجلوس إلى طاولة مفاوضات مع مقتدى لأن هدف هذا المجلس كان يذهب إلى الرغبة في تصفيته. ومرة جديدة بالغ بريمر في أمر تقدير قوة أوراقه التي يلعبها فقال إن ثمة ثلاث خياراتٍ فقط أمام مقتدى: الاستسلام، أو الاعتقال، أو الموت.

ومن الناحية العسكرية، كان السياج حول جيش المهدي يشتد تضيُّقاً في وسط مدينة النجف. فالقوات الاميركية كانت قد حلت محلَّ القوات الأسبانية في

أواسط شهر نيسان/أبريل. وقد انتقل علي أحمد ومن معه من رجال الميليشيا إلى أرض المقبرة المترامية الأطراف في وادي السلام، حيث توجد مدافن الملايين من الشيعة، «ولأنها فسيحة ويصعب على العدو دخولها ونحن أدرى منه بطبيعتها». لقد كانت أرض المقبرة مكاناً جيداً لتخفي رجال العصابات ولشن هجماتهم منها بسبب كونها تشكل متاهة من الأزقة الضيقة القائمة بين الجدران الترابية الفاصلة بين المجمَّعات التي يُدفن فيها الموتى. «كان عدد المقاتلين في كل مجموعة يتراوح من خمسة عشر إلى سبعة عشر. وكنا نتحرك بحذر أثناء الليل مستخدمين ضوء المصابيح الكاشفة لأننا كنا نخشى انكشاف مواقعنا. وكنا نستعمل البنادق القناصة، ومدافع المورتر، وصواريخ الكاتيوشا؛ ولم نكن بقادرين على النوم أثناء الليل، أما طعامنا، إذا تيسر لنا، فكان شديد البساطة». ورغم كل بسالتهم، فلم يكن مقاتلو هذه الميليشيا من ذوي الألبسة السوداء بقادرين على عمل الشيء الكثير في مواجهة القوات الجوية الأميركية والعربات المدرعة. «لقد دمروا الدكاكين والمباني، بحيث إن النجف صارت أشبه بمدينة أشباح. لقد كانت حرب الشوارع كثيفة، يبقى خلالها الجنود الأميركيون في داخل دباباتهم، بينما نحن نحاول أن نضربهم من جميع الاتجاهات». فتلك المعارك كانت غاية في التفاوت، وينتج عنها خسائر كبيرة في صفوف رجال الميليشيا، دون أن يقتل أو يصاب سوى القليل من الجنود الأميركيين. وفي السادس والعشرين من نيسان/ أبريل مثلاً، هاجم رجال الميليشيا في خارج النجف دبابة أم. واحد برمانات صاروخية. وخلال المعركة التي تلت هذه استُعملت طائرات مقاتلة من طرز آي. سي. 130 قادرة على رش الأرض بمدافع رشاشة، ضد جيش المهدي. ولقد فعلتها الولايات المتحدة وقتلت سبعة وخمسين مقاتلاً. وكان هناك احتمال أكبر لوجود حقيقة أكثر مما هو معتاد ادعاؤه، حيث إن عشرة مستشفيات محلية في النجف قد أكدت استقبالها جثامين سبعة وثلاثين من الشباب الذين هم في سن القتال.

وقد تحرك مقتدى سراً في أثوابه وعمته السوداء المعتادة خلال النجف ليتفقد رجال الميليشيا التابعين له. وهنا يتذكر علي أحمد كم كان مقتدى حريصاً

على عدم تمكين أعدائه من كشف مكان وجوده. «لم يكن أحد يعرف أين هي وجهته في الأزقة المعتمة للمدينة»، قال «لقد اعتاد على إعطاء إشارات خادعة حول تحركاته بقصد إرباك وتضليل الأعداء الذين، مع الأسف، لم يكونوا جميعهم من الاميركيين». وكلما مرّ أسبوع كان جيش المهدي يصبح أشد ضعفاً، لكن الموقف السياسي لمقتدى كان يغدو أكثر قوة. فالسياسيون الشيعة في بغداد، وكذلك رجال المرجعية أرادوا رفع الحصار عن النجف عن طريق التفاوض، كما كانوا مستميتين من أجل تجنُّب قيام الاميركيين بمهاجمة المزار، وتنازل مجلس الحكم في العراق عن طلبه السابق باعتقال مقتدى أو تسليم نفسه، كما عن نزع سلاح جيش المهدي وحلّه بصورة حاسمة. أما مقتدى، من جانبه، فقد وافق على سحب رجاله من المزار ومن النجف.

تطورٌ آخرُ اثار أشدَّ القلق عند مجلس الحكم في العراق، كما عند قادة القوات الأميركية في ذلك الوقت: إنه التعاون المتنامي بين المقاتلين الشيعة في النجف، وبين المقاتلين السنّة في الفلّوجة. فقد وصلت إمدادات عسكرية إلى رجال جيش المهدي المحاصرين في النجف، من الفلوجة، عبر كربلاء. «لقد جاء مقاتلون من الفلّوجة رغم أنهم لم يكونوا كُثراً، وكانت المعركة تكاد تنتهي»، قال علي أحمد «لقد كانوا مفيدين لأنهم كانوا قد حاربوا الاميركيين ايضاً، وكانوا على دراية بأساليب حرب الشوارع»[16]. لقد كان التعاون مختصراً، لكنه كان دافعاً هاماً دفع الولايات المتحدة لإنهاء أزمة طال أمدها في النجف. لقد كانت الخسائر في صفوف رجاله كبيرة، لكن مقتدى خرج من هذه المعركة رابحاً لأنه استطاع أن يتحدى تحالف القوات الذي تقوده الولايات المتحدة، وقد تمكن من صدّ جيشهم المتفوق لمدة أسابيع. كما أنه حافظ على وجوده دون أن يتقدّم بأية تنازلات يمكن لها أن تضعفه بشكل دائم.

الفصل الثالث عشر

سقوط النجف

في السادس من آب/أغسطس من العام 2004، قرر عباس فاضل، عضو جيش المهدي، البالغ من العمر أربعاً وعشرين سنة، الذهاب مع مجموعة من رفاقه المقاتلين في جيش المهدي من مدينة الصدر إلى النجف للمشاركة طوعاً في المعركة الثانية للدفاع عن المدينة. كانت المعركة قد ابتدأت قبل ثلاثة أيام، وكانت القذائف والقنابل قد بدأت بتدمير كثير من منطقة وسط المدينة بعد أن شق جنود المارينز الأميركيون طريقهم في اتجاه مزار الإمام علي. وكان عباس قد تلقى بعض التدريبات العسكرية لأنه «عندما كان جيش المهدي قد تأسس قد اعتدنا أن نقوم ببعض التدريبات في مناطق الفلاة في الضواحي الشرقية لبغداد مدّعين أننا نمارس هواية الصيد». بالإضافة إلى ذلك، فإنه كان قد حارب عندما اشترك في أعمال المقاومة ضد صدام حسين، قبل ذلك ببضعة أعوام في مناطق العمارة والناصرية، «وهكذا، صرت أعرف كيف أستعمل الكلاشينكوف والـ: بي. كاي. سي [رشيش روسي أوتوماتيكي خفيف]».

وهكذا، قاد عباس ورفاقه في فوج أحمد الشيباني بجيش المهدي، وهو فوج قد سُمي على اسم ممثل مقتدى في البصرة الذي تم اعتقاله وسجنه، قادوا سيارتهم من بغداد في رحلة يجب ألاّ تستغرق في العادة سوى ساعتين فقط، لقد كان بمستطاعهم أن يشاهدوا جماعات الجنود الأميركيين الشباب من أطقم الطائرات الحربية الأميركية المقاتلة يسافرون مثلهم في الاتجاه نفسه مع افتراض الأخيرين عنهم أنهم لا بد من أن يكونوا ذاهبين للالتحاق بقوات مقتدى. لقد أفقد

دويُّ الانفجارات الشباب اليافعين في السيارة شجاعتهم وأوهن أعصابهم. «بعضنا خرج من السيارة واختفى في المزارع المجاورة أو استقل سيارة من السيارات المارة على الطريق، عائداً من حيث أتى، إلى بغداد»، يقول عباس. وحالما وصلوا إلى قرية العون، وهي قرية تحيط بها مزارع النخيل الجوّي وتقع إلى شمالي النجف مباشرة، في المنطقة التي حارب فيها الشيعة المنشقون في وقت سابق، الحرس الجمهوري لصدام حسين في معركة قصيرة أوقفت تقدمه أثناء انتفاضة 1991، فإن سائق السيارة قد أصابه الفزع في النهاية. فمع أنه من اتباع مقتدى، فإنه أعلن فجأة أنه لن يتقدم بعد شبراً واحداً، وأنه عائد إلى بغداد. وهكذا، تسربت عدوى الخوف، من السائق إلى سواه من رفاق عباس الباقين، الذين لم يفرِّطوا بفرصتهم الأخيرة بإمكانية اجتناب الدخول في معركة عرفوا سلفاً أنها من المحتمل جداً أن تودي بحياتهم. (وهذه الارتدادات لا شكَّ مذهلة لأنها تُظهر - خلافاً للصورة - أن رجال الميليشيا في مدينة الصدر لم يكونوا مجرد محاربين شديدي التعصب، راغبين في الاستشهاد كيفما اتفق الأمر من أجل مقتدى أو من أجل الإسلام).

لقد أدّى هربُ السائق إلى ترك الرفاق الأربعة المتبقِّين من المجموعة التي كانت قد انطلقت من بغداد قبل ساعات قليلة، يقفون موقف الغمِّ والكآبة على قارعة الطريق. «لقد مشينا نحن الأربعة على أقدامنا إلى منطقة الحيدرية مستعملين طريقاً ترابية غير ممهدة لأننا كنا نخشى القصف الأميركي»، يتابع عباس روايته، «مررنا صدفة بسيارة صالون صغيرة قال لنا سائقها: اصعدُوا وسأقوم بنقلكم إلى النجف. ولا أعتقد أن هذا الرجل كان في عقله السويّ تماماً، مع أنه لم يكن مجنوناً بالكامل، رغم ذلك. إذ بينما هو يقود سيارته فإنه لم ينقطع عن المناداة على الناس على جوانب الطريق قائلاً: (إنكم جبناء وعملاء للمحتل الغاصب). أما نحن فبقينا صامتين ولم نتحدث معه. فالموقف كان شديد الخطورة لأننا صرنا مستهدفين بشكلٍ مضاعف لنيران القناصة الأميركيين، كما كنا شديدي التعرُّض بسبب أنه لم يعد يوجد سيارة أخرى مسافرة على الطريق سوى سيارتنا. لقد استمرَّ يقود سيارته بنا على طرقات يعرفها جيداً حتى صرنا

على مقربة من مزار الإمام علي، ولم يرضَ أن يأخذ منا أيَّ نقودٍ عندما انزلنا من سيارته قائلاً لنا: إن هذا هو واجبي. لقد كانت النجف مدينة أشباح، فكل حوانيتها مغلقة ولم يكن ليُرى فيها أحدٌ سوى المقاتلين الصدريين، وأثناء التعرض للقصف، إثر غارة جوية، وجد عباس نفسه قد صار برفقة رفيقٍ واحدٍ فقط، فلاذا بداخل المزار.

وبعد توقف القصف غادر الرفيقان الشابان المدينة من جديد إلى موعدٍ مع أصحابٍ لهما من مقاتلي جيش المهدي قرب ما يسمى ببحر النجف، وهو مكانٌ، عبارة عن بحيرة تقع إلى الغرب من المدينة تماماً. «لقد وثقوا بنا بعد أن ابرزنا لهم بطاقتينا اللتين كانتا قد أعطيتا إلينا في بغداد كبرهان على انتمائنا إلى سرية أحمد الشيباني بجيش المهدي. لقد بدأنا بإطلاق النار من مسافة بعيدة على قافلة أميركية. ولم نرَ مرة جندياً أميركياً يسعى على قدميه. لقد كانوا دائماً إما في دباباتهم أو في داخل عرباتهم المدرَّعة، حتى في داخل المدينة، وقد كان هنالك أيضاً ضربات جوية تُستخدم فيها طائرات الهليوكوبتر». كان جنود جيش المهدي شديدي الإدراك لضعف موقفهم العسكري مقارنة مع جنود المارينز الأفضل تسليحاً بما لا يدع مجالاً للمقارنة، والذين يستطيعون القيام بقتلهم دون تكبُّد أية خسائر في المقابل. لقد فعلوا كل ما يستطيعونه لمجابهة الترسانة الأميركية. ويقول عباس إن رجلاً يدعى كريم ضرغام يعمل ميكانيكياً لإصلاح السيارات في مدينة الصدر، كان قد أتى إلى النجف وأدخل تعديلاً على صواريخ الكاتيوشا، وقنابل المورتر، بحيث إنها تتمكن من تدمير دبابة أميركية، لكنه قُتل أثناء القيام بعمله هذا.

وبعد أن تكبَّد رجال الميليشيا خسائر بشرية فادحة، وباتوا تحت القصف المستمر، صدرت الأوامر لهم بالتراجع إلى وادي السلام، الذي هو أضخم مقبرة في العالم قاطبة، إذ تذهب أبعاد هذه المقبرة مسافة ستة أميالٍ طولاً، وميلين عرضاً، حيث تحتوي على أجساد ما لا يقلُّ عن مليوني شخصٍ من الشيعة، ممن أرادوا أن يكون مكان راحة أجسادهم على مقربة من ضريح الإمام علي. ووادي السلام هو أقرب إلى أن يكون مدينة ضخمة للأموات، من أن يكون مجرد

مقبرة، وهو يمتد في شكل نصف دائرة عظيمة حول النجف. وبعض شوارعها القليلة واسعة بما يكفي لقيادة سيارة خلالها. لكن معظم شوارعها الباقية ليست أكثر من أزقة متعرِّجة. وفي الحقيقة، فإن حفّاري القبور هم وحدهم الذين يعرفون خريطة هذه المقبرة. فحتى أثناء حكم صدام حسين، وعندما كانت الحدود الإيرانية العراقية مقفلة رسمياً، فإن تقاة الشيعة في إيران، كما في أمكنة أخرى لم يتورَّعوا عن دفع رشاوى لقبائل المنطقة الحدودية من أجل تهريب جثث موتاهم عبر خط الحدود من أجل أن يتم دفنها في وادي السلام. ولقد كان في الوادي أضرحة أكبر من سواها، تعود إلى العائلات الغنية، وقد بدت أشبه بمزارات أو جوامع صغيرة الحجم، وقد طليت جدرانها باللون الزهريّ أو الأخضر الصارخ. وقد يرى المرء أحياناً بعض صور الموتى فوق الأضرحة. فمنهم الشيوخ المسنون في أغطية الرأس العربية، ومنهم الشباب في السترات، وربطات العنق. وعدد كبيرٌ منهم من منتسبي جيش المهدي الذين كانوا قد سقطوا في معارك نيسان/أبريل ودفنوا في وادي السلام في قطعة أرض كان مقتدى قد اشتراها حيث سينضمُ إليهم قريباً مزيدٌ من رجال الميليشيا التابعة له.

«لقد هربنا إلى المقبرة وهجعنا في سراديبها، وقاتلنا من هناك»، يروي عباس، الذي كان شديد الصراحة حول تجربته المرعبة، «لقد استمر القصف ليلاً ونهاراً. وكنا نرى القبور تتبعثر ونشهد مصارع رفقائنا. لقد كنا نقوم بدفن شهدائنا دون غسلٍ لأنهم شهداء، وكان الطقس حاراً [تفرض تقاليد المسلمين غسل الموتى قبل القيام بدفنهم، لكن الماء كان شحيح الوجود في وادي السلام، فيما الأجساد تتحلل بسرعة بتأثير الحرارة]». وأثناء الليل، كان الذين لا يزالون أحياء من المقاتلين يتلقون الماء والطعام من سكان النجف. «كان الماء يأتينا في قوارير، أما طعامنا فكان عبارة عن وجبتين من البسكويت في كل يوم، رغم أن الموقف لا يترك لدينا شهية طيبة للطعام. ولقد رأيت سيارتين قادمتين من الفلُّوجة محملتين بالمساعدات الإنسانية، وقد تقدم مقتدى بشكره من أجل ذلك. ولقد تبين لنا أنهما كانتا مشحونتين بالطعام في أعلى حمولتيهما، وبالسلاح في

أسفلهما. ولست أدري كيف كانوا يتمكنون من تمريرها عبر نقاط التفتيش الأميركية. وفي صباح أحد الأيام سرت شائعة تقول إن السيد مقتدى قد قتل، وقد أدى ذلك إلى تراجع بعض المقاتلين، إلا أن بعضهم الآخر استمر يقاتل بضراوة أكبر. ثم، وبعد ظهر ذلك اليوم، حضر مقتدى لزيارة المقاتلين، وكانت يده ملفوفة بعصابة بيضاء. لقد حارب إلى جانبنا، وقد رأيناه يرفع قاذفة الـ آر. بي. جي. ويطلق نيرانها على الدبابات الأميركية. لقد كان من عادته دائماً أن يحضر أثناء احتدام القتال، رغم أنه حريص على إبقاء تحركاته سرّيّة»[1].

كان حصول جولة ثانية من المعارك على النجف، أمراً مرتقباً على الدوام. وكان مقتدى قد برز بعد محنة نيسان/أبريل، وبشكل مدهش، كأنه المنتصر المطلق الانتصار في منازلته مع بوّل بريمر وسلطة التحالف المؤقتة. تلك المنازلة التي كان الأخيرون نصف مسؤولين عن استثارتها، ونصف منطرحين أرضاً بنتيجتها بسبب محاولتهم الخرقاء، غير المجدية لإزاحة مقتدى كقوة سياسية. بل إنهم حققوا ما هو مخالف لكل ما أرادوه تماماً. فقد رفعوا من شأن مقتدى ليصبح لاعباً أساسياً إبان قيام العالم أجمع بمشاهدة جيش المهدي يقف في وجه هجوم الولايات المتحدة عليه لمدة تقارب الشهر. ولقد كان مقتدى محظوظاً للغاية، أو لنقل إنه قد أحسن اختيار لحظته المناسبة للمواجهة، أحسن اختيار، إذ إنه جعل انتفاضته تتطابق بدقة شديدة مع أزمة الفلّوجة. والشكر أيضاً يعود للحماقة غير العادية التي أبداها مجلس الحكم في العراق. فالمتمردون السنّة قد استولوا على عاصمتهم نصف المستقلة التي لا تبعد سوى مسافة نصف ساعة من السفر بالسيارة إلى غربي بغداد. وهذا عكس انتباه الولايات المتحدة، وجعلَ الجيش الأميركي متوتراً لاضطراره إلى القتال في حرب مكوّنة من جبهتين ضد السنّة والشيعة معاً. وقد قام مجلس الحكم في العراق بتراجع مذلّ عن موقفه السابق المهدِّد باعتقال مقتدى، ونزعِ سلاح عصابته التي هي جيش المهدي. وفي كل حال، فإن كثيرين من رجال الميليشيا لم يقوموا حتى بإخلاء مدينة النجف، مثلما ادّعى قادة هؤلاء. «أصدر مقتدى أمراً يقول بأنه على كل شخص أن يغادر عائداً إلى عائلته»، يتذكر علي أحمد، الذي كان قد شارك في انتفاضة نيسان/أبريل،

«لكن كثيرين من رجالنا بقوا في داخل مدينة النجف قائلين إن الهدنة ليست سوى خديعة، وقد انتقلوا إلى داخل مناطق قريبة من أمثال مشكّب، والحيدرية، والعباسية»[2].

ومع حلول شهر آب/أغسطس كانت السلطات في بغداد أقوى مما كانت عليه في نيسان/أبريل. ذلك أن حكومة انتقالية عراقية كان قد تمّ تشكيلها تحت رئاسة إياد علاّوي، وذلك في الثامن والعشرين من حزيران/يونيو، من عام 2004. وبذلك تكون السيادة النظرية قد عادت من جديد إلى العراق. غير أن ما تراه العين في هذا المجال، كان أقل بكثير مما تسمعه الأذن. فقد بقيت الولايات المتحدة تحتفظ بالسيطرة الكاملة على السياسة الأمنية. ووحدات القوات العسكرية العراقية المؤسسة حديثاً لم تكن في وضعٍ قادرٍ على مقاتلة أحد. وقد جاء النظام الجديد ليُشابه العديد من الأنظمة التسلطية القائمة فعلاً في الشرق الأوسط. إلا أن ما يجعله مختلفاً عنها، هو فقط كونه لا يمتلك أجهزته الأمنية الخاصة، ولا يمتلك سيطرة على جيشه الخاص. فالمديرية الوطنية للاستخبارات العراقية التي هي تحت قيادة الجنرال محمد الشهواني إنما كانت تتلقى تمويلها بشكلٍ علنيٍّ من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وإياد علاّوي كان معروفاً بارتباطاته القديمة العهد بالاستخبارات البريطانية (جهاز أم. آي. سكس)، وكذلك بجهاز الـ سي. آي. إيه. أما وزير دفاعه، حازم الشعلان، فقد كانت له مصالح شخصية في التخلُّص من مقتدى، حيث إنه كان جزءاً من حزب السيد عبد المجيد الخوئي الذي قُتل أثناء عودته إلى النجف في شهر نيسان/أبريل من العام 2003. فضلاً عن أنه لم يكن من البارزين في معارضتهم لصدام حسين، وهو إلى جانب وزير الداخلية الجديد فلاح النقيب، كانا يعيشان في المنفى منذ مدة طويلة، ولهما خبرة محدودة جداً في الحياة العراقية. فكلا هذين الوزيرين الأمنيين كانا يدينان مقتدى بكل حماسة، ويدينان جيش المهدي معه على أساس أنه سيكون مخلب قط لإيران خلال الأزمة القادمة الأولى. لقد كانت مثل تلك التصريحات تروق لمسامع الإدارة الأميركية، لكنها لم تكن صحيحة، أو أنها كانت على الأقلّ، شديدة المبالغة. ورغم الدروس والعبر التي كان من الواجب تعلُّمها من محنة

نيسان/ أبريل، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها العراقيين بقوا عند سوء تقديرهم واستهانتهم بوحدة صف الشيعة وبدعمهم الجماهيري الضخم لمقتدى. لقد كانت هذه نقطة ضعف خطيرة في السياسة الأميركية لأن المفتاح إلى تدمير مقتدى وإلى تدمير حركته معه، إنما يكون في عزله عن الحوزة، وعن الأحزاب الشيعية السياسية، وعن الطائفة الشيعية ككل.

كان موقف مقتدى أقوى وأضعف مما كان عليه موقفه منذ أربعة أشهرٍ في وقتٍ معاً. فهو قد مكّن الآن قبضته على مدينة الصدر، وهو لا يزال يسيطر بصورة ملموسة على مدينتي النجف والكوفة. فجيش المهدي قد استطاع في مناطق مثل مدينة الصدر، أن يحقق الأمن بطريقة لا يستطيع رجال البوليس اللجوء إليها. وذلك بالقول للمجرمين ورجال العصابات ومروجي المخدرات بأن يغادروا الشوارع أو أن يواجهوا القتل. وفي مدينة الكوت قام رجال الميليشيا الصدرية بتأمين المساندة لقوات البوليس المحلية. فالانقسامات الطبقية في داخل الطائفة الشيعية هي التي تحدد عادة سلوكيات الشيعة تجاه الصدريين. فالفقراء، وأبناء الطبقة العاملة، والعاطلون عن العمل، كانوا يوقرون مقتدى. أما الطبقة الوسطى من أمثال أصحاب الحوانيت والمتاجر، فكانوا ينظرون إليه بعين الخوف والمقت. «فجيش المهدي قد خُلق للمحافظة على الأمن ولإعطاء العراقيين حريتهم، لهذا فإن من واجب مقاتليه أن يعملوا يداً بيدٍ إلى جانب قوات البوليس وسرايا الدفاع المدني» قال رجل دين صدري يدعى الشيخ محمد فاضل الموسوي بلهجة تقيّة في مدينة الكوت. لكن أصحاب الحوانيت في الكوت شعروا بما شعر به منير أحمد، وهو من أتباع آية الله العظمى السيستاني، وقد أعلن قائلاً: «لقد كان مقاتلو جيش المهدي هم سبب أحداث الشغب التي حدثت منذ بضعة أشهر ـ فهل لهم الآن أن يقدّموا أنفسهم كأناسٍ أخيار؟»[3].

ومن الناحية العسكرية، بات رجال الميليشيا الصدرية أحسن تدريباً، وأفضل تجهيزاً في شهر آب/ أغسطس، مما كانوا عليه قبل ذلك ببضعة أشهر، عندما كانوا لا يزالون ليس أكثر من عصابات من المسلحين الذين تحركهم الحماسة الدينية. أما الآن، فقد باتوا منتظمين في أفواج وسرايا لها طواقم

متخصصة بمدافع المورتر والأسلحة الأوتوماتيكية. «لقد حاولنا أن نتحاشى الأخطاء التي وقعنا فيها في المعركة الأولى عن طريق دراسة أسباب تلك الأخطاء وإيجاد الحلول للمشاكل التي واجهناها»، يقول عباس فاضل، لقد قدَّر أن الجيش «يملك أربعة آلاف إلى أربعة آلاف وخمس مئة مقاتل جيد التدريب»[4]. ولخصام جيش المهدي يملكون تفسيراً بسيطاً لسبب حصول ذلك. ففي نهايات العام 2004، كتب معلق حسن الإطلاع أن مقتدى «لا يقوم بإمرة ميليشيا من دهماء الشيعة العاطلين عن أي ملكيَّة، ولكنه يأمر جيشاً من المتمردين يزداد حسن تسلُّحه، وحسن تدريبه. فالتحوُّلات في جيش المهدي لا تعود فقط إلى داخل العراق، ولكن عَبْرَ حدود إيران». وهو يتابع مكرراً ادعاءات جريدة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن، أن لواء القدس، التابع للحرس الثوري الإيراني، قد أسس ثلاثة مخيمات تدريب عسكرية في قصر شيرين، وعيلام، وحامد، على الجانب الإيراني من الحدود العراقية ـ الإيرانية. وأن هذه المخيمات تقوم بتدريب ما بين ثمان مئة، وألف ومئتي مقاتل من أفراد ميليشيا مقتدى[5]. إن مثل هذه الادعاءات عن التورط الإيراني التي توردها صحف وحكومات العالم السنّي يجب أن يجري التعامل معها بحذر. فصدام حسين كان قد أدان الشيعة المتمردين في العام 1991، مدعياً أنهم بيادق تحركها إيران، مع أن المعارضة الشيعية لصدام كانت تشعر بمرارة بسبب أن طهران، ورغم كل بياناتها الحربية اللهجة، لم تبادر إلى مساعدتهم. وقد انضمت حكومتا الولايات المتحدة، وبريطانيا حالاً إلى هذه الجوقات مهاجمة إيران ومتهمةً إياها بأنها صاحبة اليد الخفية خلف جيش المهدي.

أمّا في ساحة القتال، فلم يبدُ مرةً كبيرَ دليلٍ على أن التدريب الأحسن والتجهيز الأفضل، قد أحدثا أيّ تحوُّلٍ في جيش المهدي. فرجال الميليشيا التابعين له لم يكونوا قادرين على تحدّي قوات المارينز الأميركية في شهر آب/ أغسطس من العام 2004، أكثر مما كانوا قادرين على فعل ذلك في شهر نيسان/أبريل. لقد كانت تنقصهم الصواريخ القادرة على تدمير العربات الأميركية المصفحة، مثلما استطاع رجال المقاومة التابعين لحزب الله في لبنان (الذين تُتَّهم

إيران أيضاً بتسليحهم) أن يعملوا عندما قامت الدبابات الإسرائيلية بمهاجمتهم في صيف العام 2006. أمّا الميزة الأكثر إثارة للدهشة لجيش المهدي، فهي قدرته على امتصاص الضربات الانتقامية العنيفة دون أن يتعرّض للتفكك، لكنه لم يصل مرة إلى مستوى الكفاءة المهنية لرجال العصابات السنيّة التي تحارب الولايات المتحدة في العراق، والتي يتولى قياداتها عسكريون خبراء ممتهنون. كما أن ثمة نقطة لم تكن أيضاً في صالح جيش المهدي، هو أنه في النجف، كما في مدينة الصدر، كان يتولى الدفاع عن مواقع ثابتة يستطيع العسكريون الاميركيون تحديدها وتدميرها بقوة نيرانهم الكثيفة.

لقد أمر مقتدى رجاله بالرد السريع على اي استفزاز[6]. وقد لاحت إشارات منذرة خلال الأيام الأولى من آب/اغسطس من العام 2004 بأن الأزمة المتوقعة قد باتت وشيكة الوقوع. فإثر اعتقال ممثل مقتدى في كربلاء، الشيخ ميثال الحسناوي، انطلقت تظاهرات في النجف تطالب بإطلاق سراحه. وقد مرت قوات المارينز على مقربة من منزل مقتدى في النجف فادّعى الصدريون أن ذلك هو خطة مدبّرة للقيام باعتقاله. وعندما أقدم الصدريون على اختطاف ثمانية عشر رجل بوليس فإن عدنان الزرفي الحاكم الذي عينه الأميركيون على النجف، قام باتهام جيش المهدي بأنه يعمل لمصلحة إيران طالباً دعم القوات الاميركية له. وهكذا بدأت معارك ثقيلة في النجف، وفي مدينة الصدر ضد القوات الأميركية، كما وقعت معارك مماثلة ضد القوات الإيطالية في الناصرية. ولم تبدُ هذه المعارك في بداية الأمر مختلفة عمّا سبقها من اشتباكات في بداية الصيف، لكن الموقف السياسي ما لبث أن تحوّل فجأة بطريقة درامانيكية بسبب حصول حدث غير متوقع. فقد كان من المعروف جيداً أن آية الله العظمى السيستاني، مثله في ذلك مثل بقية آيات الله العظمى، نادراً ما يغادر عتبة منزله. لكنه في السادس من شهر آب/أغسطس، وبعد مغادرته سراً لمدينة النجف، وصل السيستاني إلى لندن من أجل التداوي من علة قلبية. ولقد كان من الواضح أن ليس من حالة طبية طارئة طرأت عليه، بسبب أنه قد قام بزيارة بعض أصدقائه في بيروت قبل أن يتابع سفره إلى لندن، حيث لم يقم بدخول المستشفى مباشرة؛ وعندما أدخل

المستشفى لم يكن ثمة حاجة لأي عملية جراحية. وقد فسّر المراقبون العراقيون هذا السفر السرّي والمفاجىء إلى خارج النجف وكأنه رخصة ضمنية أعطيت للولايات المتحدة من أجل التوغُّل في المدينة: فالسيستاني لم يعد مستعداً للسماح لمقتدى باستغلال وجوده كدرعٍ يتذرّع به الصدريون لحماية أنفسهم من شر هجوم أميركي.

وحالما انتشر الخبر عن سفر السيستاني إلى لندن، أصدر مقتدى عدداً من التصريحات المتحدّية. لكنه كان من الحذر بحيث طلب من شخص ما سواه أن يؤمّ المصلين في مسجد والده بالكوفة. وقد أبرز غيابه حقيقة أنه يخشى قيام أعدائه بالإقدام على قتله عندما تسنح الفرصة الأولى لهم. «إن أميركا هي الشيطان الأكبر»، خاطب المصلّين، كما اتهم أميركا بأنها هي المسؤولة عن انهيار القانون والنظام، قال: «إنني أحمّل المحتلين المسؤولية عن جميع الهجمات التي تحدث في العراق، مثل الهجمات التي تتعرض لها الكنائس، ومثل حوادث الاختطاف». ومثلما كان قد فعل في الماضي، فإنه أنذر بموته قائلاً: «إن استحقاق الجنة له ثمن لا بد منه. لا تنتظروني لكي أرتقي المنبر وأعلن عليكم توجيهاتي، فإنني على ثقة بأنني لن أكون موجوداً بينكم لأن العدو يجدُّ السير ورائي في كل مكان، لكن لا تدعوا موتي يفرقكم»[7].

كانت كلمات مقتدى هذه مصحوبة بخلفية من قعقعة طلقات البنادق. ومثل كثيرٍ من عمليات القوات الأميركية الأخرى في العراق، فإن جنود المارينز كانوا ينشرون قوة نيران غزيرة دون أن يكترثوا كثيراً للغضب الذي تستثيره تلك الأعمال في نفوس العراقيين، ولا إلى درجة الدمار وعدد الضحايا. وعندما أعلن رجال المارينز أنهم قد قتلوا ثلاث مئة من أعضاء ميليشيا جيش المهدي، في يومي الخميس والجمعة، اللذين ابتدأت فيهما المعارك، فإن مشاهدي التلفزيون العراقي قد لاحظوا أن بعض أجساد القتلى المبعثرة في الشوارع، إنما كانت أجساداً نسائية. وهذه المذبحة أغضبت نائب الرئيس العراقي، وقائد حزب الدعوة، إبراهيم الجعفري الذي صرّح قائلاً: «أعتقد أن قتل المدنيين العراقيين ليس هو الطريقة الحضارية لبناء العراق الجديد، الذي لا بد له من أن يقوم على حماية

الناس، وتعزيز الحوار لا على استعمال لغة الرصاص»[8]. وهكذا، فإن محاولة الولايات المتحدة وإياد علاّوي لعزل مقتدى عن الطائفة الشيعية كانت بهذا، قد بدأت بالاهتراء. وقد برزت إشارة تشير إلى ارتباك الحكومة العراقية وقلقها عندما صرّح إياد علاّوي بقوله فجأة: «إنني أدعو مقتدى الصدر إلى المشاركة في العملية الانتخابية خلال السنة القادمة».

لقد تقاطر الناس إلى خارج النجف هرباً من نشوب القتال فيها، وكان السوق الرئيسي في المدينة قد دُمّر وبات قاعاً صفصفاً. وقد قام صديقي غيث عبد الأحد بوصف هذا المشهد وصفاً حيوياً ضافياً إذ قال: «لقد جرى تحويل سوق الجملة للمواد الغذائية، الذي هو في حجم ملعب كرة قدم إلى كومة واحدة من المعدن الملتفّ. لقد احترق فيه كل شيء، وكل جزء من السوق كان يفوح دخانه برائحته الخاصة. فمن روائح البطاطا المحترقة، والتين والعنب التي تشير إلى قسم الخضار، إلى روائح الحبوب التي لا تزال تحترق باعثة رائحة ضعيفة تشبه حبات الارزّ التي بولغ في طبخها، كما كانت رائحة البلاستيك المحترق تغطي جميع الروائح، وتعبق في كل الأرجاء. ناهيك عن طقطقة صفائح البيبسي المتفجرة. وثمة عشرات من الرجال، بين تجار وعمال، كانوا يجهدون لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. ومن بين الأشلاء تبيّن شكل رجل ميليشيا يلتف بالعلم العراقي ويتبعه اثنان من زملائه. كان الثلاثة يحاولون إيقاف عمل النهابين الذين ينكشون في أكوام البضائع المحترقة»[9]. كان معظم القتال يدور في مقبرة وادي السلام. وقد بدا موقف مقتدى ميئوساً منه أكثر فأكثر بعد أن أطبق رجال المارينز على المزار وعزلوا مدينة النجف عن بقية العالم. أما في المدن الشيعية الأخرى، فإن جيش المهدي واظب على هجماته المتفرقة المزعجة.

وفي الثالث عشر من آب/ اغسطس أصيب مقتدى نفسه بجراح في ثلاثة مواضع من جسمه، بشظايا قنبلة، وفقاً لتصريح الناطق الرسمي باسمه. ولا بد أن هذه الإصابة كانت قد وقعت عندما سرت الإشاعات عن نبأ مقتله بين رجال الميليشيا. لكن وَضْعَ الرجال قد انقلب بسرعة حالما ظهر مقتدى بينهم من جديد ظهوراً خاطفاً. أما في اليوم التالي، فقد عقد مقتدى لقاء صحفياً أعلن فيه أن

مدينة «النجف قد انتصرت على الإمبريالية وعلى عجرفة المستكبرين». وقامت محطة الجزيرة التلفزيونية الفضائية بنقل وقائع المؤتمر بكاملها، وهكذا دوّت كلماته في أنحاء الشرق الأوسط. لقد أضاف في مؤتمره بمرارة إن إطلاق لقب «شيعي» على إياد علاّوي أشبه بإطلاق لقب «مسلم» على صدّام حسين[10].
ومرة ثانية، ومثلما كان قد حصل في شهر نيسان/أبريل، فإن الولايات المتحدة، رغم تفوقها العسكري، قد ترددت في شن هجوم حاسم على حرم المزار. فاحتلال المزار، خاصة إذا ما أصيب بأضرارٍ، أو تدميرٍ، في اللحظة الأخيرة على يد جيش المهدي، لن يعود على الأميركيين بشيء خلا الضرر، ما لم يكن لهم حظ في قتل مقتدى أو إلقاء القبض عليه.

وكان ثمة دليل قويٌّ أن قوات الولايات المتحدة لا تريد نتيجة كهذه. فكل الأطراف لا بد لها من أن تخسر الكثير فيما لو استمرّ الهجوم على المزار يأخذ طريقه قُدماً. والإسلاميون الشيعة كانوا يريدون تلافي هذا الهجوم على وجه أخص. لذا، قام الدكتور موفق الربيعي، وهو مستشار للأمن القومي العراقي، معروف بأنه شخصية إسلامية شيعية مستقلة، بقيادة وساطة دعمها الأميركيون، وقد شعر في بعض اللحظات أن مساعيه قد باتت قريبة من النجاح. مع أنه، وقياساً على خبرة الماضي، كان مقتنعاً أن رغبة الأميركيين في التفاوضِ لم تكن سوى غطاء لمحاولتهم القيام بإغراء مقتدى للخروج من المزار إلى مكان تصبح يدهم فيه طليقة لقتله أو اعتقاله. «وأعتقد أن تلك النقطة بالذات، هي ما جعل مقتدى يفقد كلَّ ثقة أو إيمان بتحالف القوات [الذي تقوده الولايات المتحدة]، وهي ما جعله حروناً جامحاً»، يقول الدكتور الربيعي بينما هو يسرد أحداث تلك الأيام. إن الذي حصل هو أنه (الربيعي) كان قد نال دعماً من علاّوي، وسفارة الولايات المتحدة في بغداد، والقيادة العسكرية للقوات الأميركية. ثم ذهب بعد ذلك وقابل مقتدى مسلّماً إياه لائحة من الشروط مقابل إيقاف القتال ضده. «وفي الحقيقة فإنه قام بتوقيع الاتفاق بخط يده»، يقول الدكتور الربيعي، «لقد أراد أن يعامل وسط النجف، أي المدينة القديمة المحيطة بالمزار معاملة تشبه معاملة الڤاتيكان». وقد عاد الدكتور الربيعي إلى بغداد ليعرض مسوَّدة الاتفاق على

علاّوي الذي وافق عليها، ثم قفل عائداً إلى النجف ليقوم مقتدى بتوقيع الاتفاق في اجتماع نهائي. وكان من المتوقع أن يحدث هذا الأمر في المنزل القديم لوالد مقتدى في النجف. وحالما اقترب الدكتور الربيعي ومرافقوه الوسطاء الآخرون، من المنزل المذكور، فإن جنود المارينز قاموا باستهداف ذلك المنزل بقصفٍ عنيف. ثم رأى الربيعي ورفاقه القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة تندفع للإحاطة بالمنزل. لكن جنود المارينز كانوا قد أخطأوا التوقيت بحضورهم المبكر قليلاً قبل بضعِ دقائق من حضور مقتدى، ولذلك فإنهم أخطؤوه.

لكن مقتدى والدكتور الربيعي الذي كان يُعتبر شديد العلاقة مع الأميركيين، اعتقدا أنهما قد وقعا ضحيتين للعبة مرتبة لهما سلفاً. «وعندما رجعتُ إلى بغداد، فقد كنت غاضباً فعلاً، هذا ما أستطيع أن أعترف لك به»، قال الدكتور الربيعي، «لقد تصرفت بطريقة مسعورة مع كليهما [قائد قوات الولايات المتحدة، الجنرال جورج] كايسي، والسفير [جون نيغروبونتي]». ولقد أنكر الرجلان معرفتهما بأي فخ منصوب وقالا إنهما سيحققان في الأمر، لكنه لم يسمع بعد ذلك منهما شيئاً.

لكن تأثير ما اعتُبر أنه كان محاولة فاشلة لقتله أو اعتقاله تحت غطاء من محادثات السلام، جعل مقتدى أكثر حذراً واحتراساً حتى أكثر مما كان عليه من قبل. «إنني أعرفه جيداً، وأعتقد أن الشك وقلة الثقة بقوات التحالف، وبأيّ أجنبي آخر، إنما هو شعور عميق الجذور لديه»، يقول الربيعي. فبعد أن حدث هذا، تراجع مقتدى إلى قلب مزار الإمام علي بالذات، باعتبار أنه آمنُ مكانٍ له في النجف[11]. أمّا في بغداد، فقد وجد الربيعي أن الحكومة الانتقالية، ووكالات الاستخبارات الغربية، التي بدت كأنها توجه الكثير من خطواته، قد تراجعت بعيداً عن أيّ فكرة سابقة لها عن التسوية. بل إنه وجد نفسه في موضع المشكوك بأمره أنه يعمل لمصلحة الإيرانيين ـ وهو استحواذ دائم يسيطر على حكومة علاّوي كلما تعاملت مع الإسلاميين الشيعة.

أمّا رجال ميليشيات جيش المهدي المتحصنين في وادي السلام، فقد عانوا من الخسائر الفادحة ما عانوه، لكنهم لم يتوقفوا عن متابعة القتال، إلا أن معنوياتهم كانت تسير نحو الانخفاض. وها هو عباس خضيري رجل الميليشيا

المقاتل، وهو في الثلاثين من عمره، يريد أن يكون صريحاً في ما يعرب عنه بشأن الأهوال التي كابدوها، قال: «في بداية المعركة التي استمرت ما يقارب الشهر، كان لدينا وفرة من الأسلحة والمؤن، ولكن مع مرور الوقت، وبسبب الحصار المفروض علينا، فإن هذه بدأت بالنفاد. ولقد بات الأمر حرجاً على وجه خاص بعد أن قاموا بقطع إمدادات المياه عن ضريح الإمام علي، وعن المباني المحيطة به. وبكل صراحة، فإننا بدأنا نمرُّ في أوقات صعبة، لكننا بقينا على ثباتنا، وظللنا نصغي إلى أوامر مقتدى التي شجعتنا ورفعت معنوياتنا. وعندما كنا نحظى بفترة من الهدوء، فقد كان الحديث يدور بيننا عمّا يمكن أن يحدث في نهاية المعركة، وكان بعضنا عندها يصبح متردداً وخائفاً. ولهذا صرنا إذا بدأ أحدنا حديثاً في مثل هذه الشؤون، قمنا بإسكاته قبل أن ينهي الحديث، سيما إذا أراد التطرُّق إلى مقتدى. لقد بدأ يساورنا شعور بأننا مستضعفون، وأن الأميركيين إنما هم الأقوياء»[12].

وفي وجه الآلة العسكرية الأميركية المتفوقة، فإن الأتقياء والبسطاء من مقاتلي النجف كانوا يعتقدون بأنهم يتلقون عوناً إلهياً. قال مراهق من بغداد: «لقد عاد أخي من النجف ليخبرنا أن ثمة طائراً كبيراً كان يصوِّت بصوتٍ عالٍ، لقد ظهر هذا الطائر عندما بدأ الأميركيون بقصف مواقع جيش المهدي». لقد كان الطائر يلامس القذائف الساقطة بجناحيه فلا تعود تنفجر، «وذلك الطائر كان واحداً من جند الله». رجال ميليشيا آخرون قالوا إنهم شاهدوا أشباحاً غامضة تقوم بالقتال حول الدبابات الأميركية، اعتقدوا أنها ملائكة تقوم بالتدخل لتعطيل مدافع الدبابات وجنازيرها. «فهذه الدبابات لم تكن لتستطيع التحرُّك ـ وفي بعض الأحيان، كانت تتسمَّر في الأرض»، قال مقاتل يدعى سيف عدنان، وهو مقاتل في العشرين من عمره، كان يقاتل في النجف، بجوار مزار الإمام علي مع مجموعة من رجال الميليشيا التابعة لجيش المهدي إبان فترة قصفها الكثيف، «لقد استمرَّ القصف لمدة نصف ساعة، وكانت القذائف تتساقط على كل متر مربع. لكن ثمانين بالمئة من هذه القذائف لم تنفجر. ولم يصب واحد منّا بجرح. فعرفنا أننا في حماية الإمام علي... وأنه لا يمكن أن ينالنا أيّ سوء»[13].

* * *

وعلى كل حال، فإن آية الله العظمى علي السيستاني، وليس الملائكة، أو مساعدة الرسل الإلهية، هو الذي أنقذ مقتدى ومقاتلي جيش المهدي. فالسيستاني ومعه المرجعية، أرادوا خروج الصدريين من النجف، لكنهم لم يرغبوا في رؤية المدينة تتعرض للتدمير، الأمر الذي سيشق الطائفة الشيعية بشكل دائم. كما أنهم كانوا شديدي الحرص - بخلاف إياد علاّوي، ووزير الدفاع حازم الشعلان، ووزير الداخلية فلاح النقيب - على أن لا ينظر الناس إليهم وكأنهم بيادق في يد أميركا. والسيستاني لم يشأ أن يغادر العراق من طريق مطار بغداد الذي تشرف عليه الولايات المتحدة، بل إنه اختار الرحلة الشاقة بالسيارة إلى الكويت من خلال جنوبي العراق، كي يستخدم مطارها. لقد كانت الولايات المتحدة ووزارؤها المفضّلون في الحكومة، يتصرفون وكأن دعايتهم السياسية عن الصدريين، تلك الدعاية التي تصفهم بأنهم «مقاتلون أجانب»، ودمى إيرانية، أو أنهم «قوات معادية للعراق» (وهي عبارة كانت قد ظهرت متأخرةً عن سواها، وهي من نسج خيال شركة علاقات عامة أميركية) إنما هي فعلاً ذات مضمون صحيح. وحتى الخامس والعشرين من آب/أغسطس كان حازم الشعلان، متحدثاً من مكانٍ آمنٍ من قاعدة عسكرية للجيش الأميركي خارج النجف، يتبجح قائلاً: «هذا المساء ستصل القوات العراقية إلى أعتاب المزار وتسيطر عليه، وإني أناشد عناصر جيش المهدي أن يقوموا بإلقاء سلاحهم. أمّا إذا لم يفعلوا ذلك، فإننا سنبيدهم إبادة كاملة»[14]. لقد تكلم كما لو أن قوات الأمن العراقية هي التي تقود الهجوم، لكن معظم العراقيين كانوا يعرفون أن الجنود العراقيين لم يكن لهم من دور سوى دور تجميلي في القتال. أمّا رجال الدين الشيعة الذين هم في الخط الأساسي، فقد كانوا أكثر واقعية بكثير حول تفسيرهم لما يحدث على الأرض، من علاّوي ومن معلّميه الأميركيين. فآية الله محمد بحر العلوم، الخصم القديم المبعد لصدام حسين، قالها بصراحة: «لقد خسرت الحكومة السيطرة على منطقة وسط الفرات، كما على الجنوب، حتى وإن هي نجحت في تهدئة هذه المناطق، مؤقتاً، عن طريق اللجوء إلى القوة الوحشية»[15].

وكان مقتدى يفتش عن تسوية، رغم جميع نبوءاته عن استشهاده القريب

المحتمل. وقد كانت محادثاته المجهضة مع الدكتور الربيعي في بدايات آب/ أغسطس دليلاً على أنه ليس بعيداً عن عقد صفقة حتى وإن تضمنت انسحابه من النجف، شرط أن لا يصل الأمر إلى حدود الاعتراف بالهزيمة. وكما كان قد حصل معه من قبل في شهر نيسان/أبريل، فإن رجاله قد تصدُّوا لآلة الحرب الأميركية وتحدُّوا الاحتلال الاميركي، الأمر الذي عزز التأييد الذي يلقاه من فقراء الشيعة وشبابهم. فبالنسبة إلى فئة الشباب المحاربين، في مدينة الصدر، فإن شرعيته قد تخطت تلك التي تعود إلى آيات الله العظمى الاربعة الموجودين في النجف، وجميعهم متقدمون في السن، وثلاثة منهم من الإيرانيين. «يا سيد مقتدى، لا عليك من رجال الدين العجزة، فما هم سوى جواسيس»، صاح شاب صغير عاطل عن العمل وهو يحمل قاذفة للقذائف الصاروخية في مدينة الصدر، بينما هو يشارك في احتفال لمناسبة هجوم أدى إلى تدمير عربة همفي أميركية. وقد أضاف شرطي شيعي قائلاً: «سوف نبقى نسير خلف مقتدى، فهو لا يزال محارباً مقدساً حتى وإن غادر المزار وصار أكثر اختفاء عن الأنظار»[16].

لكن هذا التأييد لم يكن بحالٍ من الأحوال شاملاً. فقد كان صغار التجار، ورجال الأعمال، ورجال المهن الحرة الشيعة يهابون مقتدى ويمقتونه في آن معاً، مثلما كان أبناء الطبقة البورجوازية الفرنسية ينظرون برعب عميق إلى أنصار الجمهورية المتطرفين الذين جلسوا خلف متاريس الثورة الفرنسية. وكان الصدريون ممقوتين في مدينة النجف على وجهٍ أخصّ، حيث يضع كثير من أهلها اللوم عليهم، وليس على الاميركيين سبب الدمار الذي أصاب جزءاً من مدينتهم. فالدكتور أحمد، وهو مؤيد قويٌّ للسيستاني في النجف، ومعارض لمقتدى، يقول: «في وسط مدينة النجف، مقت رجال الأعمال، وأصحاب المحلات الذين دمِّرت أعمالهم، أتباع الصدر. فقد تساءل الناس: ما الذي حدا بهم إلى اختيار النجف أرضاً للمعركة؟ لِمَ لم يختاروا القتال في الكوفة بدلاً عن ذلك؟ لقد كنا نتمنى لو أن القوات الأميركية قد تمكنت من إبادة كل من شارك في تلك المعركة»[17]. فبالنسبة إلى الدكتور أحمد لم يكن الصدريون سوى نزاع للطبقات الإجرامية.

وكان بين صفوف القيادة الشيعية أيضاً من يعتقد أن مجابهة مقتدى للولايات المتحدة كانت وليدة رأيٍ سقيم. إذ إن الخطة السياسية العريضة التي كانت قد أقرتها الأحزاب الشيعية السياسية، ومعها المرجعية، تقضي بالتعاون مع الاحتلال الأميركي للعراق من أجل إجباره على إجراء الانتخابات العامة في العام 2005، تلك الانتخابات التي لا بد للطائفة الشيعية، بسبب كونها تشكل غالبية سكان العراق، من أن تفوز بها. لكن المقاومة المسلحة التي شنها جيش المهدي، قد يكون لها تأثيرات مدمِّرة على مسألة تحييد الولايات المتحدة في أدق الأوقات التي تكاد فيها الطائفة الشيعية ترى نفسها على مسافة جدُ قريبة من تحقيق أكبر انتصار سياسي لها في كل تاريخها.

فحتى ساعة متأخرة من ذلك اليوم بقي الوزراء الصقور في الحكومة العراقية، وكذلك الاستخبارات الأميركية والبريطانية، يعتقدون الفوز. وفي التاسع عشر من آب/أغسطس طلب قاسم داود وزير الدولة لشؤون الدفاع، أن يقوم مقتدى الصدر بالإعلان علناً أنه يوافق على حل جيش المهدي، وعلى تسليم الأسلحة في جميع الأقاليم، وأن ينسحب من المزار في النجف، وأن يتعهد بصورة كتابية أنه لن يلجأ إلى أي عملٍ مسلح في المستقبل. لكن مقتدى رفض بصورة قاطعة أن يقوم بحلِّ جيش المهدي[18]. أكثر من هذا، فإنه في اليوم نفسه الذي كان فيه داود يملي شروطه، غادر السيستاني مستشفاه في لندن، وقام المتحدث الرسمي باسمه بالإيضاح أن آية الله العظمى يقبل أن يقتصر الأمر على تسلُّمه المفتاح الرمزيَّ للمزار، بالإضافة إلى الإشراف على إدارة الأبنية والمرفقات التابعة له. ولم يكن في ذلك التصريح أيُّ ذكرٍ لتسريح جيش المهدي. فخطوة السيستاني هذه قطعت الطريق على خطة الحكومة، الفاصلة لاقتحام المزار من أجل القيام بتصفية مقتدى. وكانت ردَّة فعل الحكومة، الأولى، هي الانغماس في أن يتحقق حلمها بانسحاب مقتدى بطريقة هي أشبه بأحلام رجال ميليشيا جيش المهدي الذين تراءى لهم أن ملائكة تقوم بتعطيل الدبابات الأميركية. وقد أعلن متحدث باسم الحكومة، بياناً مغايراً للحقيقة أن قوات الأمن العراقية قد استولت على مزار الإمام علي دون أيِّ قتال، وأن رجال الميليشيا

التابعين لجيش المهدي قد سلموا أسلحتهم. وأن مقتدى نفسه قد أبر فاراً «تحت جنح الظلام». كانت كل هذه الرواية من نسج الخيال وفقاً لما أفاده تقرير سريع صادر عن الصحافيين من داخل المزار. وفي الخامس والعشرين من آب/ أغسطس عاد السيستاني إلى البصرة، حيث أجرى مقابلة مع الحاكم فيها، ثم تمَّ الإعلان بعد اللقاء أنه سيقود مسيرة سلمية إلى النجف لإنقاذ ضريح الإمام علي. وقد قبل المتحدث باسم التيار الصدري وقفاً لإطلاق النار، قائلاً إن الصدريين سيفعلون كل ما يطلبه السيستاني منهم. لقد كان الصدريون الموجودون في داخل حرم المزار، سعداء بشكل أخصّ. «لقد كان الموقف يتدهور يوماً إثر يوم، ولم يعد أحد قادراً على إنقاذنا سوى العناية الإلهية»، نُقل عن محمد البطّاط، «إني أعتقد أن هذه المسيرة هي هبة من الله». مع أن المشتركين في هذه المسيرة السلمية قد تعرَّضوا إلى إطلاق النار عليهم من رجال البوليس ورجال الحرس الوطني، فحضور السيستاني إلى النجف حسم اللعبة مع الصقور الذين لم يعد بمستطاعهم اقتحام الضريح. وفي السادس والعشرين من آب/ أغسطس، أعلن الجيش الأميركي وقفاً لإطلاق النار، وقام مقتدى بزيارة إلى السيستاني. واتفقا على خطة سلام من خمس نقاط، تصبح بموجبها مدينتا النجف والكوفة خالية من المسلحين، وينسحب جيش المهدي منهما، على أن يتولى البوليس العراقي حفظ الأمن فيهما. وكان في الخطة دعوة إلى انسحاب القوات الأجنبية من المدينتين، وإلى التعويض على الناس الذين أصيبت ممتلكاتهم بالضرر. وفي هامش الاتفاق كتب مقتدى هذه الكلمات ذات الدلالة: «إنَّ هذه ليست طلبات، بل هي أوامر المرجعية. وإني على أتم استعداد لتنفيذ كل ما جاء فيها، مهما يكن من شيء» استجابة لتوجيهات المرجعية»[19]. وبعد أيام قليلة تلت، أصدر أوامره لجيش المهدي بوقف القتال في جميع أنحاء البلاد.

كان الخاسر الأكبر في معركة النجف الثانية هو كلٌّ من إياد علاّوي وحكومته الانتقالية. فلقد كان هدفهما عزل مقتدى عن بقية القادة الدينيين والسياسيين الشيعة، فانتهى الأمر بهما أن عزلا نفسيهما. ولم يكن علاّوي مقدّراً تمام التقدير مساوىء وعواقب ظهوره في أعين العراقيين كوكيل للسياسة الأميركية في

العراق، يقوم بالاتكاء على قوة الجيش الاميركي. وفي الرابع من كانون الأول من العام 2005، وبينما هو يقوم بحملته الانتخابية في دورة الاقتراع البرلمانية الثانية التي أجريت في تلك السنة، فإن إياد علاّوي قام دون تبصُّرٍ بزيارة إلى ضريح الإمام علي في النجف. لكن ردة فعل المصلين على زيارته كانت غاضبة منذ لحظة وقوع أنظارهم عليه، فبدأوا يطلقون صيحات الإهانة في وجهه ويرشقونه بالأحذية. وفي أحد أكثر التقارير الاخبارية التلفزيونية المصورة القليلة مدعاة للتسلية والتندُّر في العراق، هي صورة علاّوي وهو يهرب مسرعاً خلال بوابات المزار بينما يتبعه رشق من الأحذية، وهي طريقة تقليدية لإظهار الاحتقار. لكنه بعد ذلك قام بالادعاء أن ثمة محاولة للقيام باغتياله على يد «حوالي ستين شخصاً يلبسون الثياب السوداء ويحملون المُدى والمسدسات» مع أن لا أحد سواه قد رأى هؤلاء، أو سمع أيّ إطلاق عيارٍ ناري[20].

كما أن الولايات المتحدة قد خرجت خاسرة هي الأخرى للمرة الثانية التي تزجُّ فيها بقوتها العسكرية في وجه مقتدى لتنجلي النتائج عن أنها أعطته فرصة أخرى للعيش هو وحركته ليعودا إلى مقاتلتها في يوم آخر. وكما حدث للولايات المتحدة غير مرة، فإن قوتها العسكرية قد فشلت في إكسابها أي مكتسبات سياسية. أمّا الرابح الاكبر في معركة آب/أغسطس في النجف فهو آية الله العظمى السيستاني الذي أظهر مكانته الكبيرة في أوساط شيعة العراق. تلك المكانة التي لم تتجرأ عليها الحكومة الانتقالية في بغداد، ولا الإدارة الاميركية في واشنطن.. لقد كسر السيستاني قبضة مقتدى على النجف، وبرهن على أن الحركة الصدرية لا يمكنها الاستمرار في الحياة ما لم تقم بالانصياع لرغبات آيات الله العظمى. ولم يعد باستطاعة مقتدى أن يجد نفسه واقفاً موقفاً صادقاً إذا ما شاء الاستمرار في إدانة المرجعية «الصامتة»، في الوقت الذي لم يمضِ فيه وقت طويل على قيام هذه المرجعية بفضل سياستها تلك، بإنقاذ حياته من زوالٍ محتمل. لقد تكبدت قواه العسكرية خسائر بشرية فادحة، لكن هذه الخسائر يمكن تعويضها لاحقاً. أما هو فقد بقي حياً، لكنه اقترب قاب قوسين أو أدنى من الهزيمة، الأمر الذي لا يجعله يرغب في جولة قتالية لمنازلة الولايات المتحدة مرة ثالثة.

الفصل الرابع عشر

عودة إلى السياسة

كان مقتدى ومن نجا معه من رجال الميليشيا التابعة له محبطين في بادىء الأمر بسبب ما شهدوه من هزيمة خطيرة في معركة النجف الثانية. فبعد أن تكبدوا خسائر بشرية كبيرة بين قتيل وجريح، وجدوا أنفسهم في النهاية مجبرين على الانسحاب من المدينة التي قاتلوا دونها لمدة طويلة. «بعد انتهاء المعركة خامرنا شعور من الإحباط والفشل»، يقول عباس خُضيري، المقاتل في جيش المهدي الذي كان يقاتل في موقع قريب من المزار، «لقد خيِّل لنا أننا قد خذلنا الناس عمّا يتوقعونه منا. حتى مقتدى اعتكف عن الحياة اليومية وامتنع عن الإدلاء بأي تصريح لمدة طويلة، بينما صرنا نتجنب كشف هويتنا للناس بأننا صدريون»[1]. وقد مرَّت فترة ثمانية أشهر قبل أن يعود مقتدى للظهور في العلن وذلك في السادس عشر من أيار/مايو عام 2005. ولكن في تلك الأثناء كان قد صار من الواضح أن هزيمته في النجف كانت عسكرية أكثر مما هي هزيمة سياسية.

ولم يكن ذلك واضحاً في البداية سواء للصدريين، أم لأعدائهم. «لقد علمتُ أننا هزمنا مقتدى عندما رأيته يمشي بمفرده في النجف دون أن يكون أحد يمشي إلى جانبه»، يتذكر صباح خادم، وهو موظف رسمي كبير في وزارة الداخلية[2]. فبموافقته على الإجلاء عن النجف، خسر جيش المهدي قبضته على العاصمة الدينية للمذهب الشيعي. أما الرابحون المباشرون لحرب الأسابيع الثلاثة تلك، فقد كانوا أخصام مقتدى ومنافسيه: آية الله العظمى السيستاني، والحوزة،

وعائلة الحكيم، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. «فبعد الانتهاء من حل أزمة النجف»، قال طالب مقرَّب من الصدريين، «فإن السيستاني أصدر توجيهاته بأن تكون إدارة المدارس الدينية التابعة لعائلة الصدر من اختصاص الحوزة، وأن يجري نقل مكاتب عائلة الصدر إلى خارج حدود المدينة القديمة. وبذلك استعادت عائلة الحكيم، التي تقود المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق صلاحيتها بإدارة المدينة وذلك بمباركة من السيستاني. وقد قامت هذه العائلة بشراء عدة قطع من الأراضي والمباني ونشرت فيها ميليشيا فيلق بدر من أجل حماية المزارات المقدسة. ومع عودة انتشار مكاتب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق داخل المدينة، فإن الحركة الصدرية غابت عن الوجود من الناحية الواقعية. حتى صور مقتدى لم يعد يُعثر عليها داخل مدينة النجف القديمة»[3]. تلك العقبات والتراجعات يمكن أن توازنها نجاة مقتدى وجيشه من مذبحة على أيدي القوات الاميركية والحكومة الانتقالية. كما أن هؤلاء لم يعودوا يلهجون بضرورة اعتقاله بتهمة قتلِ السيد عبد المجيد الخوئي (بعدما اعتُقل اثنان من كبار مستشاريه، هما مصطفى اليعقوبي، ورياض النوري بتهمة التورط في الجريمة المذكورة ثم أطلق سراحهما في شهر آب/آغسطس من العام 2005). كما حصل تغيُّرٌ يتعدى ذلك في مكانة مقتدى: لقد توقف الآن حتى عن الزعم أنه يعمل تحت إشراف آية الله خادم الحائري المقيم في قم، وهو رجل الدين الذي عيَّنه الصدر الثاني كخلف رسميٍّ له. «ولقد قام الحائري بانتقاد مقتدى سراً أثناء المعركة الأولى على النجف، ولم يقم بتأييده»، يقول الشيخ علي، القائد في الحركة الصدرية، «أما خلال المعركة الثانية، فقد قام بمهاجمته علناً، كما قام مقتدى في المقابل، بتوجيه اللوم إليه في خطبه الدينية»[4].

والشيء الأهمُّ الذي يدل على استمرار فاعلية التيار الصدري، مع كل ذلك، هو أن المدُّ السياسيُّ في العراق كان لا يزال يتجه في مصلحتهم، خاصة في مناسبتين مصيريتين. الأولى منهما ازدياد النقمة على الاحتلال الاميركي للعراق سنة بعد أخرى، حيث ارتفعت نسبة الناس الذين يرون أن المقاومة المسلحة هي أمر مقبول من 17% من الذين صوّتوا عام 2004، إلى 51% عام 2007[5]. أمّا

الثانية، فهي أن الدولة بقيت ضعيفة وغير قادرة على تأمين الأمن للعراقيين العاديين ضد القتلة الطائفيين والمذهبيين، وسائر المجرمين العاديين، وهذا ما صبَّ في مصلحة محبذي نمو قوات الدفاع الذاتي عن النفس. فمع استمرار المفجِّرين الانتحاريين بقتل الناس فيما هم يتجولون في أسواقهم، أو ينتظمون في الصفوف الطويلة انتظاراً لتجنيدهم في الشرطة، أو القوات المسلحة، فإن الشيعة الذين لا يحملون أيَّ تعاطف مع رجال الميليشيا، قد باتوا يرحبون رغم كل ذلك بفكرة حماية أنفسهم وحماية عائلاتهم على يد رجالٍ مسلحين. ومن الطبيعي والحال كذلك، أن يغدو جيش المهدي شيئاً مقبولاً بوصفه قوة دفاع عن النفس في المناطق الشيعية. «إذا لم يكن لديك ميليشيا، فأنت خارج حلبة السياسة العراقية»، أشار مراقب عراقي محنك، للمشهد السياسي في العراق.

وحيث إنه كان قد فقد سيطرته على المدينة القديمة في النجف، فإنه لم يعد في وسع مقتدى أن يعيش في بيت والده، القريب من ضريح الإمام علي. ذلك المنزل الذي كان رعاع القوم الغاضبون قد جلبوا السيد عبد المجيد الخوئي إلى أمام أعتابه في شهر نيسان/أبريل من العام 2003، وقيل يومها إن مقتدى حرمه من اللجوء إلى داخله قبل دقائق قليلة من مقتله. وقد كان هذا المنزل منزلاً ملائماً ليكون معقلاً عائلياً حيث إنه وإن كان له مدخل ضيق، إلا أنه منزل واسع الأرجاء. ومثل الكثير من سواه من بيوت النجف، له أقبية واسعة تمتد عميقاً تحت الأرض. وهي أقبية تستعمل للتخزين وتبقى باردة في فصل الصيف، فهي بذلك تشكل ملاجىء رائعة لاتِّقاء القذائف والقنابل، كما أنها أمكنة رائعة للاختفاء والتخفِّي. وفي السنة التي تلت، قام مقتدى بالانتقال لأسباب أمنية واضحة، من منزلٍ لآخر في المحيط الخارجي للنجف القديمة، كما في الكوفة، مع أنه كان يعيش معظم الوقت في منزل حديث مطليّ باللون الأزرق، واقع في منطقة الاشتراكية، وهي المنطقة التي تسكنها الطبقة الوسطى في النجف[6]. لقد كان احتجابه بعد معركة النجف متطاولاً، لكن ذكره لم يكن مهملاً. فمنذ عام 2003 بدأ يختفي عن مخالطة الناس كلما كانت حظوظه السياسية في تراجع. وهذه الاحتجابات أثارت الجدل في أوساط الصحافة الأجنبية التي كثيراً ما

تساءلت عمَّا إذا كان قد هرب من البلاد. لكن هذه الاختفاءات لا يمكن أن تكون غريبة عن المألوف في العراق، حيث كثيراً ما يحتبس آيات الله في منازلهم لمدة سنوات، وحيث الإمام المحتجب، وهو المهدي المنتظر بشوق من المؤمنين به، كان قد اختفى في سرّ من رأى منذ ألفٍ من السنين.

خلال مدة الاحتجاب هذه، كان مقتدى قد تبنّى منهجية سياسية جديدة. لقد استبدل العمل السياسي بالعمل العسكري، مع أن معارضته للاحتلال الأميركي لم تتبدّل. لقد أوضح أن استراتيجيته قد تطورت خلال مراحل ثلاث: «فالحركة الصدرية قد لجأت أولاً إلى المقاومة السلمية، ثم انتقلت إلى المقاومة المسلحة، ثم في النهاية إلى المقاومة السياسية. وهذا لا يخلق أية مشكلة: فكل موقف يقتضي الاستجابة الخاصة الملائمة له»[7]. لقد اعترف أن الخيار العسكري قد سقط، لكنه استدرك أنه كان محقاً في تجربته[8]. أما استراتيجيته الجديدة فهي ذكية وتطابق تطورات الزمان. وهي استراتيجية تعترف أن سياسة السيستاني القائمة على التعاون المشروط مع الاحتلال قد نجحت. فآية الله العظمى قد تمكن من إرغام واشنطن على الموافقة على إجراء دورتين انتخابيتين، واستفتاء عامٍ واحد في العام 2005، وكلها كان لا مناص من أن تفوز بها الأغلبيّة الشيعية. فقد صوّت العراقيون لحكومة انتقالية في الثلاثين من كانون الثاني/يناير، كما صوّتوا مع أو ضد، الدستور الجديد في الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر، وأخيراً، صوّتوا لانتخاب برلمانٍ مدة ولايته أربع سنوات، وذلك في الخامس عشر من كانون الأول/ديسمبر. ولقد عبَّر مقتدى عن شكوكه في شرعية الانتخابات التي تجري تحت إشراف قوى الاحتلال، ولكن رغم كل ذلك، فإن هذه الانتخابات لا بد لها من أن تعني انتقالاً جذرياً للسلطة إلى يد الشيعة. ولقد توافقت الأحزاب الشيعية على تكوين تحالف انتخابي دعي تحالف العراق المتحد وذلك في السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر عام 2004. ذلك التحالف الذي بسبب كونه مدعوماً من السيستاني، ومن المرجعية، فقد برهن على أنه تحالف لا يقهر في صناديق الاقتراع. وعندما نبذ الصدريون أسلوب المقاومة المسلحة للاحتلال علناً، فإن الفارق الأساسي الذي يميزهم عن

السيستاني صار بحكم المعدوم (رغم أن مقتدى لم يلتقِ السيستاني منذ العام 2004). والأمر الذي لا بد منه هو أن الصدريين باتوا بذلك جزءاً من تحالف العراق المتحد، وقد فازوا باثنين وثلاثين مقعداً من أصل مئتين وخمسة وسبعين مقعداً في الانتخابات التي جرت في شهر كانون الاول. والأمر الأساسيُ هو أن مقتدى قد عزم على نيل حصته من الكعكة، والتهام هذه الحصة؛ لذلك فقد أراد أن يسيطر على الوزارات الخدماتية في الحكومة، مثل وزارات الصحة، والنقل، وهما وزارتان واعدتان بالكثير من فرص التوظيف. لكنه سعى إلى أن ينأى بنفسه عن الأخطاء الفادحة للحكومة، كما عن إخفاقاتها وفسادها. وإياد علاّوي الذي يحتل مكانة بارزة في تراتبية الشياطين من وجهة نظر الصدريين، ثم استبداله كرئيس للوزراء بإبراهيم الجعفري في شهر أيار/مايو عام 2005. وإبراهيم الجعفري هذا، هو قائد حزب الدعوة الذي كان قد أدان الهجوم على النجف. وقد بات الآن من الصعب جداً في المستقبل أن يتم تشكيل حكومة في العراق دون أخذ موافقة مقتدى.

هل كان لدى مقتدى أيُّ بديلٍ عن الانضمام إلى التحالف الشيعي؟ هل كان بوسعه عقد تحالفٍ مع المتمردين السنّة لتشكيل جبهة مشتركة لمجابهة الاحتلال؟ لقد كان الصدريون دائماً معادين للطائفية ومنحازين إلى الروح الوطنية، فالصدر الثاني كان قد دعا الشيعة إلى الصلاة في مساجد السنّة. وقد تمتع مقتدى بفترة قصيرة من السمعة الجيدة بين السنّة حتى نهاية العام 2005 بسبب معارضته الصريحة للولايات المتحدة. وكان عمله الأول بعد رجوعه إلى الحياة العامة في نيسان/ أبريل من العام 2005، هو محاولة التوفيق بين السنّة والشيعة. ولقد كان من بين أهم الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تواقة إلى وضع حدٌ لمعركة النجف الأولى في نيسان/أبريل من العام 2004، هو خوفها من احتمال تألُّب المتمردين السنّة والشيعة عليها معاً. لقد وقفتُ مراقباً أمام بنك الدم الرئيسي في بغداد بينما كان السنّة والشيعة يتبرعون بدمائهم معاً لجرحى الفلُّوجة التي كانت قد قُصفت على يد قوات المارينز الأميركية. ولكن بعد ستة أشهر من ذلك، وبعد التفجيرات الانتحارية الرهيبة التي حصلت في الصيف، فقد

بات شيعة بغداد يرغبون برؤية عصيان الفلّوجة يتمُّ سحقه في أسرع وقت ممكن. فلقد كان أتباع أبي مصعب الزرقاوي قد أصدروا إداناتٍ مروِّعة للشيعة بأنهم قوم منحرفون عن الإسلام ويستحقون الموت. أمّا الفئات التي يُفترض أنها هي الأكثر وطنية بين المتمردين فقد كانوا يصبحون أشدَّ سلفية وجهادية وتعصُّباً سنّياً بحيث باتوا يرغبون بشنِّ حربٍ مقدسة ضد الشيعة والأميركيين معاً. فالرؤية الرومنسيّة لجبهة شعبية سنيّة - شيعية لم تكن في الحقيقة لتكون مرّة ممكنة من الناحية العملية. فقد كان مقتدى ولسبب منطقي جداً، قد اشترط أن يقوم الساسة السنّيون الشرعيون الذين يرغبون بالتعاون معه لتأسيس جبهة مناهضة للاحتلال، أن يقوموا أولاً بإدانة الهجمات التفجيرية على الشيعة المدنيين إدانة غير مشروطة، لكنهم رفضوا أن يفعلوا ذلك. فكلا الطائفتين ما انفكت عن الإعلان تكراراً أنها عراقية وطنية، ولكن في الحقيقة، فإن تعريف كل منهما للمواطنية العراقية كان يختلف عن تعريف الأخرى بصورة جذرية. فأصدقائي من الشيعة شكوا إليّ أن رجال الصحافة الأجنبية من أمثالي، يبالغون دائماً في تضخيم أمر الانقسام الشيعي السني في العراق. فهم يقولون لي إن لهم أصدقاء من السُنّة، كما إن لهم أقارب متزوجون من السنّة، لكنهم لا يلبثون أن يضيفوا عبارات ملخِّصة شديدة الأهمية على هذه الصداقة المفترضة، كأن يقولوا مثلاً: لا بد من اعتقال جميع البعثيين السابقين. أما أصدقائي من السُنّة فقد يذهبون أيضاً وبصورة مشابهة، إلى الادعاء أن عمق التناحر المذهبي هو أقلُّ حدة مما أنا أفترض. لكنهم أيضاً لا يلبثون أن ينبذوا السيستاني، ومقتدى، والأحزاب الشيعية الدينية ويصفونهم بأنهم أدوات بيد إيران.

الناس في الشرق الأوسط مشهورون بميلهم إلى سرعة التصديق بنظريات التآمر، إلا أن أخبث هذه الخرافات في المنطقة هي دون شك الاعتقاد السائد أن شيعة العراق ليسوا سوى دمى تقوم إيران بتحريكها. فالصراع الطويل الذي خاضه شيعة العراق ضد حكم صدام حسين، هذا الصراع الذي لم تلعب فيه إيران سوى دورٍ بسيط، كثيراً ما يجري تجاهله. فالنظام السابق كان قد أدان القادة الناشطين من الشيعة، وكذلك المتمردين عليه في العام 1991 بأنهم عملاء لإيران،

وقد وجدت هذه الدعاية من يصغي إليها في واشنطن، إصغاء من تروق له هذه الأخبار حتى وإن كان عالماً بحقيقة حالها. والقادة السنيون في العالم العربي، وبشكل ملحوظ في المملكة العربية السعودية، والأردن، ومصر، كانوا يتكلمون بلهجة انفعالية عن الانتصارات الانتخابية التي حققها الشيعة في العراق، بوصفها نذيراً على تمدُّد النفوذ الإيراني نحو الغرب. والمبعوثون السعوديون في واشنطن لم يتورعوا عن إدانة حكومتي إبراهيم الجعفري، ونوري المالكي، اللتين يغلب عليهما نفوذ الشيعة، تكراراً على أي أذن يمكن أن تصغي إليهم هناك. ومعظم حملة التشهير هذه كانت في الحقيقة مجرد غطاء شفاف لنعرة مذهبية، لكن البيت الأبيض ذاته كان قد تبنّى على نحو متطوِّر وجهة نظر مشابهة، كان يجري التحري في ضوئها عن مكائد إيرانية تقف خلف كل الكوارث التي يمنى بها الأميركيون في العراق. وكانت إدارة الرئيس بوش تشعر بالسعادة وهي تردد الكلام الخطابي عن «محور الشر» متبنية به إيران؛ مع أن الواضح، هو أن المملكة العربية السعودية والدول السنيَّة هي التي كانت تشكل الدعم الأساسي للمتمردين السنيين عندما يأتي الأمر إلى ضخّ الأموال والمفجِّرين الانتحاريين. «فمتطرفو الشيعة هم على درجة واحدة من العداء لأميركا [مثل القاعدة]»، قال بوش في خطابه عن أحوال الأمة في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير من العام 2007، «وهم أيضاً مصمِّمون على بسط نفوذهم على الشرق الأوسط». لقد كانت هذه اعتقادات خطرة مبالغ فيها. فحركة حزب الله الشيعية في لبنان، وجيش المهدي التابع لمقتدى في العراق قد يكون لهما فعالية مؤثرة كلٌّ في البلد الذي يوجد فيه، لكن لا فرصة لهما للتحرك إلى الصدارة في الدول السنيَّة التي يشكل فيها الشيعة في العادة أقليَّة مستضعفة.

فالحركة الصدرية كانت من وجهة تاريخية حركة معادية لإيران، كما تم شرحه سابقاً. لكن الاتهامات الأميركية للإيرانيين بالاشتراك في الجرم مع مقتدى، كانت تساق إلى درجة كبيرة بقصد تحقيق مآرب ذاتية. «إن إيران تستطيع المساومة على العراق، لكنها لا تستطيع المساومة بالسماح للأميركيين بالخروج منتصرين»، قال لي مراقب كردي خبير في السياسات العراقية، «عندما

يشكل الاميركيون تهديداً لإيران فإن الإيرانيين يفضلون مقاتلتهم في بغداد بدلاً من طهران». وبمعانٍ أخرى كثيرة، فإن السياسة الإيرانية بسيطة جداً وشديدة الإعلان والوضوح. فبين العامين 2001 و2003 كانت الحكومة الإيرانية بالغة السعادة وهي ترى قيام الولايات المتحدة بإسقاط عدوّين عنيدين لها: حكومة الطالبان في أفغانستان، ونظام صدام حسين في العراق. وقد تكون إيران قلقة بسبب التهديد المحتمل القادم من الجيوش الأميركية المقيمة في هذين البلدين معاً، لكن هذه القوات مكبّلة بجهود المتمردين السنّة، الذين لا علاقة لإيران بهم. وفي بلدٍ كالعراق، وهو الدولة العربية الوحيدة الكبيرة التي يشكل الشيعة غالبية سكانها، فإن أي انتخابات نزيهة سوف تعني لا محالة، الإتيان بحكومة ذات غالبية شيعية يقودها سياسيون لهم مع إيران علاقات وارتباطات. والقادة الإيرانيون يريدون بقاء العراق موحَّداً، شرط أن يبقى دولة ضعيفة بقيادة شيعية، بحيث لا يشكل العراق تهديداً جديداً لإيران في أي يوم من الأيام.

حققت الولايات المتحدة كل ما تشتهيه إيران في عامي 2003 و2004. وبالرغم من كل الاتهامات بتورُّط إيراني في ما فعلته أميركا فإن دليلاً واحداً لم يقم على أيٍّ منها. لكن الإيرانيي ن لا يسعهم أن يتوقعوا أن تأتي النتائج، وأن تتطور الأحداث دائماً في العراق وفق مصالحهم. لذلك فإنهم أرادوا أن يكون لهم نفوذ في كل منظمة شيعية عراقية، سواء أكانت دينية أم سياسية، كذلك فإن إيران تستطيع أن ترى مدى الكسب الذي تجنيه من رؤيتها لـ 160.000 جندي أميركي غارقين في وحول العراق إلى درجة تجعلهم عرضة لنيران قوات مدعومة من إيران إذا ما فكّر الاميركيون يوماً بالهجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

وفي سياق العام 2005، بدأت الاستخبارات الإيرانية سعيها لزيادة تأثيرها في الحركة الصدرية، وفي جيش المهدي. ووفقاً لقائدٍ بارزٍ مناوىء لإيران في الحركة الصدرية، يتخذ له اسماً مستعاراً هو حسين علي، وقد كان يخطط للفرار من العراق في العام 2007، فإن مقتدى كان يعارض بقوة هذه الفورة من المساعدات المالية الإيرانية لحركته، ومن تزايد النفوذ الإيراني بداخلها، لكنه لم

يكن قادراً على مقاومتها بفعالية، «وفي العام 2005، تبدل الموقف الإيراني في داخل الحركة الصدرية»، يقول حسين علي، «فبعد أن أصبح للإيرانيين باع أطول [في داخل الحركة الصدرية] وبفضل المساعدة التي يقدمها لها مستشارون هامون من المحيطين بمقتدى، فإن السياسة الإيرانية قد تعدت إلى مرحلة عرض مساعدة [للحركة] على شكل دعم مالي، وأسلحة حديثة، وجهاز اتصالات جيد. وحالما يتم إغراؤها [الحركة] بقبول هذه المساعدة، فإنها لن تستطيع بعد ذلك أن تعيش بدونها». فالتنظيم السائب للحركة الصدرية سهّل على الاستخبارات الإيرانية اختراقها وجعل بعض وحداتها تحت سيطرتها، رغم بقاء عناصر هذه الوحدات على ولائهم الشكلي لمقتدى. «فهي [الاستخبارات الإيرانية] قد بدأت بدفع مبلغ 800 دولار أميركي، لأي شخص يقوم بمهاجمة الأميركيين، أو يقوم باغتيال بعض الشخصيات العراقية»، يكمل حسين علي، «وقد كان يعطى للناس لوائح بأسماء بعثيين سابقين، وسياسيين حاليين، أو أشخاص عاديين، مرشحين للقتل لأنهم من المفترض أنهم يعملون ضد المجتمع. وإذا رفض هؤلاء تنفيذ ما طُلب منهم تنفيذه فإنهم بدورهم يصبحون مرشحين للموت». ويقول علي إن اثنين من زملائه المعارضين لإيران في داخل الحركة الصدرية قد تم اغتيالهم بطريقة غامضة. ففي إحدى هاتين المناسبتين كان القتلة قد اغتنموا فرصة الابتهاج بالفوز المفاجىء لفريق كرة القدم العراقي على فريق كوريا الجنوبية في دورة ألعاب بطولة آسيا للعام 2007، ليقوموا بقتل ضحيتهم في الوقت الذي كانت فيه سماء بغداد مشتعلة برصاص الابتهاج.

ثمة سبب آخر سهّل على الاستخبارات الإيرانية التسرب إلى جيش المهدي، أو تحريض بعض وحداته. وهي أن معظم مقاتليه كانوا من المتطوعين دون رواتب. «وقد استقدمت المخابرات الإيرانية سراً بعض الشباب لتدريبهم في إيران»، يتابع حسين علي، «لقد صرفوا لكل متطوع ما بين ثلاث مئة إلى أربع مئة دولار في الشهر، ثم درّبوهم على استخدام الأسلحة، وعلى مقاتلة الأميركيين. وبالطبع، فإن هذه وسيلة غير مباشرة للسيطرة على العراق، فمن السهولة بمكان أن تقوم الاستخبارات الإيرانية بإقناع رجل ما، بالانضمام إلى

مجموعاتٍ تشرف عليها من خلال [الإغراء] بالمال، والأسلحة الجيدة، ما دام أنه عاطلٌ عن العمل ولا يستطيع جيش المهدي أن يدفع له راتباً[9].

ولم يكن جيش المهدي هو التنظيم الشيعي الوحيد الذي سيكون هدفاً للاختراق والتأثير الإيرانيين. فالمنافس الأساسي لمقتدى بين التنظيمات الشيعية هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو تنظيم قد كرّس علاقاته مع واشنطن بكل عناية، لكنه رغم ذلك لا يوجد حتى الآن أيُّ دليلٍ على أن التنظيم قد فكَّ أياً من علاقاته التقليدية مع طهران. فقائده عبد العزيز الحكيم الذي يعاني الآن من مرض السرطان العضال اعتاد القيام بزيارة إيران قبل الإقدام على إعلان أي موقف سياسي جديد. والإيرانيون لديهم سبب خاص يدفعهم إلى مداهنة جيش المهدي ورعايته، وهو أنهم قد وجدوا أنه كان من الصعب عليهم دائماً، بل من المحبط، تحويل فيلق بدر، الذي هو الذراع العسكري للمجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلى حليف عسكري يرجى. لقد وصل الإيرانيون إلى قناعة بأن جيش المهدي، ومعه التيار الصدري، هو التنظيم الذي يحظى بالدعم والامتداد الشعبيين، كما أنه التنظيم الاكثر قابلية وسهولة للامتداد. والخطوات الإيرانية تبدو أنها كانت دائماً حريصة، لأن إيران لا تريد أن ترى الحكومة العراقية تسقط. فالأمر المتناقض الغريب هو أن طهران وواشنطن، في الوقت الذي تتبادلان فيه التهم والمهاترات، فإنهما تحرصان معاً على دعم حكومة التحالف الشيعي الكردي التي تحكم العراق منذ عام 2005. لكن إيران تريد أيضاً أن تحتفظ لنفسها بمواقع وتوابع في العراق تؤهلها لإشعال انفجار في وجه الأميركيين إذا ما هم حاولوا يوماً أن ينفّذوا ما يهددون به من إمكانية القيام بمهاجمتها.

لقد انطلقت موجة لا نهاية لها من التوقعات، كما نُشر ما لا يحصى من المقالات الصحفية منذ أن أشير إلى مقتدى للمرة الأولى كعنصر تهديد للولايات المتحدة، وكلها تناقش مسألة الحدّ الذي قد يكون الحرس الثوري الإيراني قد بلغه في مسألة تدريب جيش المهدي وتسليحه. كما كان هناك جدالٌ حول ارتباطات هذا الجيش بتنظيم حزب الله في لبنان. أمّا التركيز على إمداد الجيش

بوسائل التفجير المحلية الصنع، كإشارة إلى التورط السري لإيران في العراق، فهي مسألة كانت دائماً موضعاً لسوء الفهم. فالعبوات الناسفة التي يمكن زرعها على جوانب الطرق، إنما هي أسلحة شائعة الاستعمال لدى رجال العصابات منذ انطلاقة الجيش الإيرلندي السري بين عامي 1920 و1921. فوسائل القتل هذه، يمكن صناعتها من المواد المبيدة للأعشاب، أمّا العبوات التي تغلّف المادة الناسفة فيمكن تصنيعها في ورشات العراق كما في ورشات إيران. فالحصول على التجهيزات العسكرية لم يكن امراً صعباً في أيٍّ يومٍ من الايام في العراق ما دام أن هنالك أموالاً تشتريه. أمّا بالنسبة إلى التدريب (تدريب جيش المهدي) وهو الأمر الذي يجري اتهام إيران وحزب الله به، فإنه من الملاحظ أن جميع الميليشيات الشيعية هي رديئة التدريب على نحوٍ بيّن. فمقتدى قد يكون طامحاً إلى قيادة حركة تكون على منوال حزب الله في لبنان. ولطالما كان ابن عمه غير المباشر موسى الصدر، الملهم الروحي لشيعة لبنان قبل أن يختفي في ليبيا في العام 1978. لكن الصدريين عبثاً استطاعوا أن يحاكوا انضباط تلك الميليشيا اللبنانية وصلابة وحدتها.

كثيرون هم الذين لم يشعروا بالرضى في جيش المهدي بسبب تحوُل مقتدى نحو النضال السياسي من داخل المؤسسات في العام 2005. فكراهية الاحتلال الأميركي للعراق نزعة متأصلة بشكل عميق في نفوس رجال الميليشيا. وثمة أسباب مبرّرة ومنطقية كاملة لعدم التصديق بأن الإدارة العراقية هي إدارة مستقلة حقاً. «لقد كانت الاستراتيجية الأميركية بجرّ الصدريين إلى الاشتراك في الحكومة خطة ذكية»، يقول عباس فاضل متحسّراً، وهو مقاتل أكسبته المعارك صلابة، فقد قاتل في شهر آب/اغسطس بين القبور في وادي السلام بالنجف، «في البداية كانت حركتنا حركة ثورية لأنها لم تكن سوى مسار سياسي يضم أشد عناصر المجتمع فقراً، لكن هذا الواقع قد تغيّر عندما دخلنا المجرى العريض للحياة السياسية. فالبرلمان لم يقدم لنا شيئاً في أيّ مرة، وكل ما أراده الأميركيون لنا هو أن نصدّق أننا نشارك في السلطة، وأن نكفّ في الوقت نفسه عن قتالنا لهم»[10]. هذا الإيضاح ربما يسبغ على المسؤولين الأميركيين في

بغداد من الإبداع السياسي أكثر من كلّ ما قد أظهروه قبلاً. فقد يكون أنهم قد وجدوا أن من مصلحتهم أن يروا الصدريين في داخل الحكومة، لكنهم بدلاً من ذلك يرمقون حضور الصدريين هذا بعين الريبة، وهم مهتاجون لا يملكون صبراً للتخلّص منهم.

فالمشاركة في السياسة من داخل المؤسسات قد جلبت على الصدريين كثيراً من المنافع المادية التي استفادت منها مناطق تمركز أنصارهم من أمثال مدينة الصدر، حيث تصل نسبة البطالة إلى سبعين بالمائة. لذلك فإن هناك تهافتاً يائساً على الوظائف من أي نوع كانت. فعندما كان مقتدى يجابه الحكومة بين سنتي 2003، و2004، فإنه كان كما يلاحظ الشيخ علي، الخبير بالشؤون الصدرية، «يمنع أياً كان من الانضمام إلى الجيش أو إلى البوليس، وهكذا فإن الكثيرين من الشبان قد فقدوا فرصاً سانحة للعمل». فلطالما كانت الحكومة هي المورِد الرئيسي لفرص العمل والاستخدام في العراق، ذلك لأنها تدير البترول وتتحكم بعائداته التي هي الثروة الوطنية الوحيدة (إن الصادرات التي تأتي في الدرجة الثانية في العراق كانت في العادة صادرات التمور). وللمرة الأولى، فإن الطبقة الشيعية المسحوقة بدأت تنال نصيباً من كعكة الحكم. «لم يكن هنالك وظائف بعد سقوط نظام صدام مباشرة، لكن الأمور قد تحسنت بعد ذلك بسنتين، أي في العام 2005»، يتابع الشيخ علي «لقد كان الكثير من الوظائف يختصُّ بأعمال النظافة وجمع القمامة. وإذا حصل شيء لمدينة الصدر، فإن بغداد تغرق لا محالة في الأوساخ لأن غالبية عمال النظافة يأتون من مدينة الصدر». (وإذا أخذنا ظاهرة انتشار القمامة السائدة في بقية بغداد، فإنه يكون من الجليّ أن جمع النفايات في مدينة الصدر ليس فعّالاً إلى الدرجة التي يذهب إليها). لقد بات الحصول على الوظائف الأكثر قيادية أمراً أسهل منالاً منذ أن تسلم الصدريون زمام بعض الوزارات في العام 2006. «فبدلاً من الكتابة إلى الوزارات لسؤالها عن وظائف، فقد قمنا بتعيين الناس بالجملة كموظفين صغار». فالمستشفيات باتت معاقل للصدريين بحيث إن بعض أهل السُنَّة باتوا يخشون الدخول إليها، والممرضون الذين لا تربطهم علاقات صحيحة بالصدريين فقدوا

وظائفهم. «لقد صار الوضع الاقتصادي في مدينة الصدر أفضل بكثير مما سبق»، يقول الشيخ علي «ففي الماضي كان الناس يستعملون عربات تجرها الحمير، بينما هم الآن يقتنون السيارات، وأجهزة التلفزيون الجيدة الصنع. وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإعطاء قروض تبلغ قيمة الواحد منها عشرة آلاف دولار، لتمويل مشاريع يتقدم المواطنون بطلباتٍ لتمويلها، بموجب مستندات وهمية، وينالون قروضاً يرفضون بعد ذلك تسديدها. وكثير من الأناس الفقراء الذين لم يحلموا مرة في التعلُّم تحت حكم صدام بدأوا الآن يحضرون دورات دراسية ليلية مكثفة، وهذا يشمل حتى بعض الكبار الذين يرغبون بتعويض ما فاتهم»[11]. كما كان ثمة منافع واقعية أخرى نَعِمَ الناس بها في المناطق الشيعية في بغداد جرّاء تسلُّم الصدريين لزمام بعض الإدارات: فكلٌ من عداهم كان يخافهم بحق. إذ إنه عندما امتد انقطاع التيار الكهربائي مرة لفترة أطول من المعتاد في منطقة بغداد الجديدة المجاورة لمدينة الصدر، فإن عناصر جيش المهدي ما لبثوا أن ذهبوا إلى منزل المدير المسؤول. «لقد وضعه رجال الميليشيا التابعة لجيش المهدي في صندوق سيارتهم وهددوه بالعقاب»، يقول سليم شهاب، وهو طالب في الثالثة والعشرين من عمره، «بعد ذلك بقي التيار الكهربائي مستمراً لعدة أيام، كما إن الشوارع قد تمَّ تنظيفها وباتت المحروقات أكثر توفراً للناس»[12].

بعض هذا الكلام يبدو جميلاً إلى درجة تجعله صعب التصديق، لكن فقراء الشيعة في بغداد قد باتوا يصبحون قوّة في البلد بشكل متزايد. وبالرغم من التفجيرات الانتحارية القاتلة، فقد باتت مناطقهم أكثر أماناً إذا ما تمّت مقارنتها بالمناطق السنيّة. والشيعة المنتمون إلى الطبقة الوسطى، الذين يسكنون منطقة وسط بغداد، كانوا في العادة متأثرين إلى درجة أكثر من فقراء الشيعة الذين يعيشون في مدينة الصفيح في شرقي المدينة. فبعد سقوط صدام مباشرة، قام رجال الميليشيا الصدريون ببيع هواتفهم الجوالة كي يتمكنوا من شراء الأسلحة. لكن الحركة الآن باتت أكثر صلة بالمال والوظائف. وكلا الأمرين مهمٌ من أجل تأمين الولاء السياسي، ومن أجل التنافس مع حزب المجلس الأعلى للثورة

الإسلامية في العراق، الذي يسيطر على دوائر الحكومة المحلية في معظم مناطق الجنوب. وكثير من عناصر جيش المهدي قد لا يستفيدون من رواتب مالية مباشرة، لكنهم يحصلون على وظائف شكلية في الحكومة، في الدوائر التي يسيطر عليها الصدريون. فالوظائف والتنفيعات، والولاء السياسي: كلها تجري مجرىً واحداً مثلما كان الحال في مدن الولايات المتحدة التي كانت تسيطر على إدارتها الماكينات السياسية العائدة للأميركيين من أصل إيرلندي منذ قرن من الزمن. ففي كل ناحية من مدينة الصدر، ثمة مكتب للتيار الصدري، وفيه مسؤول شؤون اجتماعية مكلّف بدفع رواتب شهرية إلى المعوزين جداً. «لقد رأيت عائلة»، يقول أحد الزوار، «تتألف من تسعة أفراد، الأب فيها مقعد بسبب حادث سير، وليس للعائلة من معيل. فكل ما يأتيهم من مال إنما يأتي عن طريق مكتب التيار الصدري، الذي يدفع عن هذه العائلة حتى إيجار منزلها. إنهم يحبون مقتدى لأنه يبقيهم على قيد الحياة».

إن التأكيد على دور جيش المهدي يكون ضرورياً في العادة من أجل إظهار قوة الصدريين في بغداد، لكن الإمساك بوزارات الدولة هو أيضاً أمر شديد الأهمية. فمنال يوسف، وهي امرأة في الثانية والثلاثين من عمرها، وتعمل في وزارة الصحة، تعطي وصفاً بيانياً لما تعنيه سيطرة التيار الصدري على الوزارة التي تعمل فيها. «إن المبنى الرئيسي للوزارة هو شديد القرب من حي فاضل، وهو حي سنيّ قائم في وسط بغداد، لهذا فإن جميع موظفي الحراسة ينتمون إلى الحركة الصدرية، مع أن مقتدى أعطى أوامره منذ البداية بأن الوظائف يجب ألا تكون حكراً على جماعته. لكن الذي حدث في الواقع هو عكس توجيهاته تماماً. فمدير مكتب التيار الصدري في مدينة الصدر يرسل عادة إلى الوزارة لوائح بأسماء الناس الذين ينبغي تعيينهم. ولذلك فليس ثمة مكان للسُّنّي». وتقول منال إن هذا الواقع صحيح أيضاً بالنسبة لبعض الوزارات الأخرى مثل وزارة المواصلات، حيث تم عزل جميع الموظفين البعثيين، وأوّل فرصة وظيفية تذهب إلى الشيعي الذي يستطيع أن يثبت أن له شهيداً من أفراد عائلته: «فالوظائف الجيدة تذهب إلى أولئك الذين يملكون تعليماً جيداً ويحملون شهادات علمية. أما

الوظائف من أمثال وظيفة حارس فإنها تذهب إلى من لا يملك شهادة، وكل الموظفين يحملون مسدسات، وعندما يسائلهم البوليس عما إذا كانت أسلحتهم مرخصة فإنهم يجيبون بكل بساطة: «إنه بناء على أمر مكتب الشهيد [أي مكتب الصدر]».

وليس من أحدٍ يبقى في شكٍّ من أمر من ذا الذي يسيطر على المكان منذ لحظة دخوله إلى مبنى وزارة الصحة. «فقبل وصولك إلى قاعة الاستقبال، ثمة غرفة لتفتيش النساء»، تقول منال «وكل النساء في تلك الغرفة يلبسن الحجاب، كما يلبسن عباءة، وقفازات، ورائحة عطرهن هي ذاتها التي تشمُّها في داخل المزارات المقدسة. وتقوم النسوة اللاتي يتولّين التفتيش بمعاملة من لا تنتمي إلى مناطقهن [الشيعية] بنوع من التعالي، كما لو أن ذلك يأتي انتقاماً لقلة الاعتبار التي عوملوا بها في العقود السالفة. والشيء نفسه يحصل أيضاً مع الرجال»[13]. والأطباء السنّة وأمثالهم من أصحاب المهن والوظائف الطبية الأخرى، قد تم التضييق عليهم حتى أُخرجوا من وظائفهم. «إني لا أستطيع الذهاب إلى الوزارة»، يقول محمد قاسم الذي هو في الثامنة والثلاثين من عمره، وهو طبيب سني، «كل الأطباء السنيين يعملون الآن في مناطق سنية مثلما أفعل أنا الآن تماماً، فأنا أمارس مهنة الطب في منطقة العامرية»[14]. ويعتقد كثير من السنيين أن ثمة غرفة في القبو العائد لمبنى وزارة الصحة تستعمل لتعذيب السنيين؛ وهذه الغرفة تدعى «قاعة المقصلة».

لم تنهض الحكومة العراقية أبداً بعد انهيارها في العام 2003، فكل وزارة صارت مكان نَصْبٍ واحتيال للمسيطرين عليها. وما يبدو للمسؤولين العراقيين ولمسؤولي السفارة الأميركية كإصلاحاتٍ ضرورية جداً، لا تكون في العادة سوى أشكالٍ جديدة من الفساد في حلّة خفية. فعندما تمَّ إنزال لوحات جديدة للسيارات، فإن الوسيلة الوحيدة للحصول على لوحة إنما هي اللجوء إلى الرشوة. وهذا ينطبق أيضاً على وثائق السفر الجديدة المعروفة باسم باسبورات جيم، وهي باسبورات من المفترض أن تكون أكثر أماناً من الوثائق القديمة، لكن الحصول على واحد منها لا يمكن إلا بعد دفع مبلغ ما بين خمس مئة إلى ألف

دولار إلى سلسلة من الموظفين. وفوق كل ذلك، فإن الصدريين أنفسهم يضيقون ذرعاً بوزاراتهم الخاصة، مثلما هو حال الدكتور علي السامرائي، الطبيب الشخصي لمقتدى، الذي صار هو ذاته وزيراً للصحة، وهو يقول: «إن عملنا هو عمل مهني، ولا أريد أحداً من المعمّمين أن يتدخل في عملي». وهذا ما لم ينزل منزلة جيدة مع بقية الصدريين الذين يتذمرون بالإضافة إلى ذلك قائلين إن الخدمات الطبية المتوفرة في مدينة الصدر، ليست بأفضل مما كانت عليه من قبل. وسالم المالكي الذي كان وزير مواصلات، اجتذب إليه الانتقاد من كل نوع. فلقد نُظر إليه وكأنه «راغب بمساعدة أخصائه» فقط. وقد وُجه إليه الكثير من الانتقاد عندما قام بمصادرة مقاعد طائرة بكاملها لنقل عائلته وفروعها إلى الحج[15].

والطريقة الصدرية في التزمُّت الإسلامي سرعان ما انتشرت عند سقوط صدام. «فقبل سقوطه، كانت النسوة في مدينة الصدر منهن محجبات ومنهن سافرات»، تروي امرأة من بغداد «لكن في اليوم الذي تلا سقوطه، فإن كل النسوة ابتدأن بوضع الحجاب. إن لي صديقة كانت مرة تضع الحجاب ولكن دون أن ترتدي العباءة السوداء، إلى أن رُميت رسالة تهديد في داخل منزلها. ولقد خرج إخوتها إلى الشارع وهم ينادون إن كائناً من كان هذا الذي رمى الرسالة فهو جبان. والآن هي مرغمة على ارتداء عباءة سوداء عندما تكون في داخل مدينة الصدر، مع أنها تخلعها بعد مغادرة المدينة»[16]. وكل محلات الموسيقى والفيديو في مدينة الصدر قد تم إغلاقها في العام 2003. أما أصحاب المحلات الذين أصروا على إعادة فتحها فكان جزاؤهم إحراق محلاتهم. لقد كان سماع الأغاني الشعبية تصدح من الدكاكين والبيوت أمراً شائعاً في مدينة الصدر. أما اليوم، فإن الأغاني الوحيدة التي يمكن للمرء سماعها: هي الأغاني التي تمتدح مقتدى. أما محلات المشروبات الروحية فقد أقفلت، مع أن عدد هذه المحال كان محدوداً من الأساس منذ أيام حملة حكم صدام حسين التي سميت بحملة «الإيمان» في التسعينيات، وكانت ملكية مثل هذه المحال تقتصر على المسيحيين.

لقد تشدد الصدريون في مسألة الفصل بين الرجال والنساء بدلاً من

الذهاب إلى إخضاعهن إخضاعاً تاماً كما حصل لأبناء جنسهن في أفغانستان على يد الطالبان. ومعظم الطالبات في جامعة المستنصرية كنّ من مدينة الصدر. ولقد كان للصدريين محاكمهم الخاصة حتى سنة 2005، عندما أُقفلت تلك المحاكم تماشياً مع نهج مقتدى الذي جنح إلى التسوية مع الحكومة. وبينما كانت هذه المحاكم لا تزال تعمل، تقول منال يوسف فإنها «كانت تستمع إلى شكاوى النساء وتؤكد على حقوقهن، خصوصاً في مسائل الطلاق وحضانة الأطفال». وإصرار مقتدى على وجوب ارتداء النسوة للحجاب لم يكن سوى إبقاء على النهج الذي نهجه والده، وذلك لم يكن يشكل فرقاً كبيراً في معظم مناطق جنوبي العراق حيث تلبس النسوة الحجاب هناك في كل الأحوال. «فالتيار الصدري»، تقول منال «أعطى النساء حرية العمل، ولكن تحت شرط واحد، هو أن على أي امرأة تريد أن تعمل ألاّ تقوم بالاختلاط مع الرجال». ومن بين ثلاثة أحزاب دينية شيعية ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والتيار الصدري، وحزب الفضيلة ـ فهي تعتقد أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هو الحزب الأشد تعصُّباً ضد النساء، وأن حزب الفضيلة الذي يسيطر على البصرة هو الأفضل لأن كثيراً من قيادييه هم من المتعلمين[17].

لم تكن سلطة الدولة هي التي انهارت فقط بعد سقوط النظام القديم. ففي الجامعات، فَقَدَ المسؤولون كل سلطة لهم على الطلبة. ولم يعد أيُّ أستاذٍ يجرؤ على إعطاء علامة منخفضة لأحد الطلبة، أو أن يرسِّبه في الامتحان. «فما عاد للأساتذة سيطرة على طلبتهم الذين باتوا يغشُّون بشكلٍ مكشوفٍ تحت أنظار أساتذتهم»، يقول محمد طارق، وهو طالب صدري ناشط في الخامسة والعشرين من عمره، ويدرس في جامعة المستنصرية. وعندما قامت أستاذة بالطلب إلى أحد الطلبة بأن يكفَّ عن الغش، فإنه قال لها بلهجة مهدِّدة قارسة: «أتعلمين أن ثمن الرصاصة أقل من دينار واحد؟». فجامعة المستنصرية شديدة القرب إلى مدينة الصدر، ولذلك فإن الأساتذة السنيين قد انتقلوا منها إلى جامعة بغداد. ويقول محمد طارق إن الصدريين حاولوا إيقاف الاعتداءات على الطلبة السنيين، لكنهم فشلوا في ذلك: «فالطلبة الذين كانوا يسيطرون على الموقف، بالإضافة إلى

عناصر جيش المهدي في الجامعة أقاموا احتفالاً دينياً يشبه احتفالات عاشوراء، وقد رُفعت فيه رايات سوداء وارتُديت الثياب السود، وقد هدد المنظمون بالقيام بقتل كل من يعترض»[18].

فالصدريون لم يكونوا يوماً ثائرين اجتماعيين، لكن مؤيديهم لم يكونوا سوى أولئك الملايين من أبناء الشعب العراقي المعدمين الذين تدمرت حياتهم بكوارث الحرب، والثورة، والعقوبات الاقتصادية التي مزّقت المجتمع العراقي بعد عقْد الثمانينيات. وهذه الطبقة الواسعة المعدومة لم يكن لديها صبر كثير على الحكومة العراقية، ولا على حُماتها من الأميركيين. لكن مقتدى شعر أن لا خيار آخر لديه بعد الذي حدث في النجف، سوى أن يتّبع نهجاً سياسياً بدلاً عن الاستراتيجية العسكرية. وهذا كان معناه بالضرورة أنه لم يعد ينوي مجابهة الأميركيين مجابهة عسكرية من جديد ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، مع أن جيش المهدي لم يختفِ، ولا حتى تناقص حجمُه: فنقاط التفتيش كانت لا تزال في كل ناحية من نواحي الشيعة في بغداد، وكانت تشكل سلاحاً فعّالاً في النزاعات الشيعية الداخلية. حادثة واحدة على وجه الخصوص، كانت قد أظهرت قوة جيش المهدي. ففي شهر آب/اغسطس من العام 2005 أقام فيلق بدر في النجف تظاهرة ادّعى فيها أن الموظفين في أحد المكاتب الصدرية القليلة التي لا تزال موجودة في النجف إنما هم بعثيون متنكرون. ولم يكن أيٌّ من هؤلاء الموظفين مسلحاً، مراعاة للاتفاق الذي كان قد عُقد قبل سنة. وقد جرى التعرض بالضرب للمصلين من الصدريين قرب المزار على أيدي رجال ميليشيا فيلق بدر، ولقد كانت عادة مقتدى تقوم إما بعدم الردّ نهائياً على الاعتداء إذا ما وجد أن الظروف ليست مناسبة، وإما أن يعاجل إلى القيام بردٍّ يفوق في حجمه كل ما هو متوقع. أما في هذه الحالة، فقد اختار الخيار الثاني. ولذلك وفي خلال ساعات كان ثلاث مئة وخمسون مكتباً من مكاتب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق يشتعل بالنار. فهذه القدرة للتيار الصدري على تحريك الألوف من رجال الميليشيا كان له أهمية عظيمة في الوقت الذي تندفع فيه بغداد والعراق الأوسط، بعنف وسرعة إلى منزلق الحرب الأهلية بين الشيعة والسنّة.

الفصل الخامس عشر

معركة بغداد

لقد بقيتُ على اتصالٍ مع سائقي باسم عبد الرحمٰن، وترجماني ودليلي حيدر الصافي؛ وكان الرجلان قد قاربا الموت معي على يد عناصر جيش المهدي في خارج الكوفة في التاسع عشر من نيسان/أبريل، عام 2004. وقد استمر باسم يقود السيارة بي من وقتٍ لآخر، بينما غادر حيدر أرض العراق إلى لندن لإتمام دراسة جامعية، مع أن عائلته بقيت في بغداد. وإن ما حدث لهذين الرجلين، وللمنطقة التي أتى كل واحد منهما منها، إنما توضح الأقدار المتفاوتة للسنّة والشيعة في بغداد بعدما تصاعدت حدة الصراع على السيطرة على المدينة إلى ما تصاعدت إليه. ففي الثاني والعشرين من شباط/فبراير من العام 2006، قام رجال يرتدون زيَّ الشرطة بإحكام وثاق حراس مزارٍ للشيعة في منطقة العسكري، في سامرّاء، ثم قاموا بتفجير المزار، وقد آل هذا الحدث إلى تحوُّل الصراع المذهبي في العاصمة إلى حرب أهلية هائجة اتسمت بالوحشية البالغة، والدموية غير الاعتيادية. لقد كنتُ دائماً معجباً بهدوء باسم، وبكفاءته وببرودة أعصابه. لكن بعد أحداث سامرّاء، بات من الخطر الشديد عليه أن يقود سيارته كرجلٍ سني في كثير من مناطق بغداد. فجيش المهدي، وقد باتت هذه العبارة الآن هي التسمية الشائعة للميليشيا الشيعية، كان يربح معركة السيطرة على المدينة. فعندما حملني باسم معه من المطار في صيف العام 2006، كانت رحلتنا إلى فندق الحمراء الذي أقيم فيه، قد استغرقت من الوقت ثلاثة أضعاف ما كانت تستغرقه عادة، لأنه كان مضطراً إلى سلوك طريق أفعواني متعرِّج من أجل

تحاشي المرور بنقاط التفتيش التي قد يقف عليها رجال كوماندوس من الشرطة، يعملون في الحقيقة، كجماعات قتلٍ شيعية. وفي بعض الأحيان كان من الخطر الشديد على باسم وسواه من السنّيين العاملين في الجريدة التي أعمل معها، أن يحاولوا الرجوع إلى منازلهم. لذلك فإنهم كانوا يجدون أنفسهم مضطرين إلى المبيت في الفندق. وعندما ذهبت إلى زيارة حسين الشهرستاني، وزير البترول، في شهر أيار/مايو، من العام 2007، في مبنى وزارته المرتفع، الواقع في عمق منطقة يسود فيها الشيعة في شرقي بغداد، بحيث إنها لم تكن مكاناً يجازف أيُّ سنّي بالذهاب إليه. ولذلك، وجدتُ أن عليَّ إيجاد سائقٍ جديدٍ، وحرّاسٍ آخرين من الشيعة، لمرافقتي إلى هناك.

فبالنسبة إلى باسم، كما هو حال كثيرين من السنيين في بغداد، تحوّلت الحياة إلى كابوسٍ مرعبٍ. «إنني أتذكر جيداً كل ما جرى لنا عندما كنا في الكوفة في نيسان/أبريل من العام 2004»، قال لي باسم بعد مرور ثلاث سنواتٍ ونصف على أحداث ذلك النهار. «لقد خلتُ أننا بتنا في عداد الأموات في ذلك الوقت، وهو أمرٌ رهيب التذكُّر». وفي ذلك الوقت، فإنه كان يسكن في منزلٍ في جزءٍ من منطقة «الجهاد» الواقعة إلى الجنوب الغربي من بغداد، وهي منطقة شيعية في غالبية سكانها، مع أن بعض السنيين يقطنون فيها أيضاً. ومع أن قتالاً شديداً كان يسود بقية أحياء بغداد، فقد بقي حيُّ الجهاد حياً هادئاً نسبياً إلى أن حدثت حادثة التفجير في سامرّاء. بعد ذلك، بدأ جيش المهدي بمهاجمة الجوامع والبيوت العائدة إلى السكان السنيين، الأمر الذي أدى إلى هرب كثير من الناس. «وكنت أفكر في أمر الرحيل»، يقول باسم، «لكن لم يكن يتوفر لي مسكن آخر آوي إليه. وبكل صراحة، فإنني شعرت بالضياع وقررتُ البقاء، واعتقدتُ أن الحكومة ستكون قادرة على الإمساك بزمام الأمور في وقت سريع. لكن الحكومة لم تستطع ذلك. ثم قررتُ أن أغادر إلى سوريا لفترة قصيرة، فذهبت إليها مع عائلتي، وبقينا هناك من نهاية شهر تموز/يوليو حتى أواسط أيلول/سبتمبر من العام 2006. وعندما رجعنا، ذهبتُ إلى حيِّنا فوجدت صوراً لمقتدى ملصقة على بوابة منزلنا، والأشخاص الذين ألصقوا تلك الصور يعرفون أنني سنّي من

الأدهميّة. وقد قاموا بسؤال جيراني عما إذا كانوا يعرفون عنواني الجديد. وقد طلبتُ من أخ زوجتي الشيعي، أن يذهب إلى بيتنا من أجل جلب بعض الحاجيات لنا، مثل الأدوات الكهربائية وبعض بطاقات التعريف المهمة، وسواها من الوثائق. وكان قد استطاع فقط الانتهاء من توضيب التلفاز، وبعض البطانيات عندما «أتى إليه جيراننا وحذروه بضرورة الإسراع قدر المستطاع. لأنه لو جاءت الميليشيا [الشيعية] فإنها ستمنعه من متابعة ذلك، بل قد تقتله».

أُقفل هذا المنزل في حي الجهاد، وبقي فارغاً مهجوراً لمدة من الزمن. وقد وجد باسم نفسه مرغماً على الذهاب للسكن في حجرة صغيرة في منزل صديقه محمد، وهو سائق آخر، يعيش في حي الخضراء في جنوب غربي بغداد، وهو حيٌّ بات جميع سكانه من السنّة بعد أن هرب منه من كان يوجد فيه من سكان شيعة. وفي هذه الحجرة الوحيدة الضيقة، عاش باسم مع زوجته مها، التي تبلغ التاسعة والثلاثين من عمرها؛ وأطفالهما؛ سارة، البالغة الرابعة عشرة من عمرها؛ ونور في التاسعة؛ وسما في الرابعة. «لقد اعتدنا استقاء الأخبار عن منزلنا من وقتٍ لآخر، بواسطة جارنا الشيعي الذي أخبرني في الخامس من حزيران/يونيو 2007، أن الميليشيا قد استولت عليه. لقد وجهوا إليّ تهمة تقول أنني كنت ضابط استخباراتٍ ذي رتبة عالية في جهاز الاستخبارات السابق، واستناداً إلى ذلك، فإنهم قد حصلوا على إذن [من مكتب الصدر] بالاستيلاء عليه». ولقد انتقلت عائلتان شيعيتان للسكن في هذا البيت لمدة شهرين، وعند مغادرة أفراد هاتين العائلتين، أخذوا معهم كل ما بقي فيه من متاع. لقد تركوا البيت مشرّع الأبواب، وجاهزاً لاستقبال أيّ عائلة شيعية أخرى قد ترغب في الدخول إليه والعيش فيه. ففقدانهما الدائم لمنزلهما، الذي هو ملكيتهما الغالية الوحيدة، كانت ضربة عنيفة لباسم وزوجته مها. «لم يكن لديّ أي شيء آخر أخسره خلا بيتي»، يقول «وبسبب ما حصل لي فقد أُصبت بذبحة قلبية، وكذلك أصيبت زوجتي. ثم عملتُ كسائق تاكسي لأيامٍ قليلة، لكنني لم أستطع متابعة ذلك العمل أكثر من ذلك بسبب خطورة الوضع، ولم يكن لدي طريقة أخرى لكسب رزقي. أخيراً، بعتُ سيارتي، كما بعتُ مصاغ زوجتي الذهبي، وأنا الآن أحاول الهجرة

إلى السويد، حتى ولو اضطررتُ إلى دخول تلك البلاد بصورة غير قانونية. لقد كان القرار قراراً صعباً لكنه يبقى أفضل الحلول بالنسبة إلى عائلة فقدت منزلها خلال التهديدات»[1].

فقدان باسم لمنزله، ولإمكانية كسب رزقه، في آن معاً، كانا ضربتين كارثيتين دمّرتا حياته. وهذه كارثة باتت شائعة الحدوث بما فيه الكفاية في بغداد في أعقاب السنة الرابعة من الحرب. وقد تأثرت حياة كلا الطائفتين بذلك، لكن السنّيين كانوا أقلية عددية، ولديهم الكثير مما يخسرونه. ومع نهاية العام 2006، بات من الواضح أن الشيعة قد ربحوا معركة بغداد. فجيش المهدي بات يسيطر على خمسين بالمئة من بغداد، وعلى ثمانين في المئة من الأحياء الشيعية فيها، هذا ما يقدّره حسين علي، القائد السابق[2]. فعلى أقلّ تقدير، إن عشرة أحياء من الأحياء التي كانت مختلطةً في السابق، قد باتت الآن أحياء شيعية صرفة وفقاً لما يدلي به السكان والقادة العسكريون الأميركيون والعراقيون[3]. وقد استمر ضغط جيش المهدي خلال الفترة التي دعيت «فترة الغليان». ومع حلول صيف العام 2007 قدّر العسكريون الأميركيون أن نسبة السكان الشيعة في بغداد قد ارتفعت من خمسٍ وستين في المئة إلى خمسٍ وسبعين في المئة[4].

امّا حيدر فلم يكن ليُلقي بالاً كبيراً للصدريين، ولا لجيش المهدي، حتى من قبل أن نتواجه أنا وإياه معهم تلك المواجهة التي تهزُّ الأعصاب في الكوفة. وفي ذلك الوقت لم يكن لهم بعد سوى القليل من النفوذ في الخداميّة التي هي منطقة ذات غالبية سكانية شيعية تتركز حول مزار الإمام السابع موسى الكاظم وحفيده الإمام التاسع محمد الجواد، ويقع الحي في الشمال الغربي من بغداد حيث يعيش حيدر وعائلته. «لم يكن لهم سوى حسينية صغيرة، ولم يكن أحدٌ ليعيرهم أيّ اهتمامٍ في بداية الأمر»، يقول حيدر. وفي السنة الاولى التي أعقبت الاحتلال، كان الرجل الأكثر تأثيراً في الخدّامية، هو رجل دين. إنه حسين الصدر، وهو ابن عمٍّ غير مباشر لمقتدى، وهو شخص مستفيدٌ من حمل لقب عائلة الصدر، ولكن في كل معنى آخر لذلك، فقد كان حسين على طرف نقيضٍ مع أقاربه الثوريين. فلقد كان الرجل يدّعي الاهتمام بالدين فقط،

وليس بالسياسة. لقد كان يردد صدى إعلانات النظام تحت حكم صدام حسين، لكنه «كان يتكلم بطريقة توحي بأنه يقول ما يقوله مرغماً، كما أنه كان ثمة حالة متعطشة إلى القيادة الدينية في حي الخدّامية في ذلك الوقت». لقد كان نفوذ الصدر هذا، كبيراً بما يكفي لمنع أعمال النهب في منطقته خلال فترة الفوضى التي أعقبت سقوط صدام حسين، لكنه بعد ذلك، فإنه قد ارتكب غلطة كبيرة «فشأنه في ذلك شأن معظم الأحزاب السياسية، فإنه اعتقد أن أفضل وسيلة لكسب النفوذ السياسي هو القيام بالتقرُّب من الأميركيين»، يقول حيدر. «لقد كان منزله محروساً حراسة كاملة بواسطة أتباعه، وكان يستقبل فيه الكثيرين من أصدقائه الأميركيين الجدد. ومثل الكثير سواه، فقد كان يحاول التودُّد إلى الحاكم الأميركي في العراق بول بريمر، وقد قام مرة بدعوته لزيارته في بيته. أما الضربة القاضية التي قصمت ظهر مصداقيته، فهي ظهور صورته على شاشة التلفاز بينما هو يطبع قبلاته على وجنتي بريمر، ويقوم بإهدائه نسخة من القرآن الكريم». بعد تلك الزيارة ذبُل نفوذ الرجل، ليحلَّ محلَّه نفوذ ابن عمه مقتدى، وجيش المهدي عموماً. أمّا الحزبان الدينيان الآخران ـ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة ـ فلم يكونا يتمتعان بأيِّ وجودٍ ملموس في الخدامية من الأساس. ولقد حاول المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أن يتولى السيطرة على المزار وعلى ما يحيط به في المنطقة، لكنه فشل في مساعيه تلك. أمّا حزب الدعوة، فمع أنه كان له هناك الكثير من الأتباع مرة خلال أيام الصدر الأول، فقد كان دائماً حزباً صغيراً يلوذ به كبار رجال التقى، والنخبة المتعلّمة من رجال الدين.

فحي الخدامية لم يكن بيئة طبيعية تقليدية للتيار الصدري، مع أن عائلة الصدر تأتي من ذلك المكان. إنه من المدهش، ولكن من المفيد أيضاً، أن نرى كيف أن جيش المهدي قد استطاع الإمساك بمقاليد الأمور هناك في السنوات التالية. فلأن هذه المنطقة أكثر غنى من مدينة الصدر، فهي لم تكن يوماً حياً يسكن فيه الفقراء وأبناء الطبقات الدنيا الذين هم النسيج الأساسي الذي تتألف منه القاعدة الصدرية. فسكان هذا الحي كانوا جيدي التعليم على وجه العموم،

كما أنهم معروفون بتضامنهم في وجه الأجانب عنهم. «ولكن عندما كان نفوذ حسين الصدر في ذروته»، يتذكر حيدر، «فقد نجح الصدريون في اجتذاب العناصر الشابة عن طريق تبني سياسة مكافحة الاحتلال. لقد صار نفوذهم يتزايد يوماً إثر يوم، حتى بدؤوا يسيطرون على الخدامية بنصبٍ نقاط التفتيش فيها، ونشرِ رجال الميليشيا بثيابهم السوداء في كل ناحية منها، حيث يقومون بتفتيش سيارات الناس. ثم بدأ جيش المهدي بافتتاح مكاتب للتيار الصدري هناك، مستعملاً المنازل التي كان يسكنها يوماً أعضاء حزب البعث، أو أيَّ بيت فارغ في الخدَّامية بأسرها. كما قام جيش المهدي بتسيير الدوريات في كل مكانٍ. وقام بتجنيد الشباب العاطلين عن العمل. ومن أجل القيام بدفع الرواتب إلى منتسبيهم الكثيري العدد، فقد شرع الصدريون في جمع الرسوم في مقابل تأمين الحماية من كل منزل، خصوصاً من المنازل التي تبدو أفخم من سواها». وقد كان الكثير من الناس في ريبة من هذا الحضور الذي مثّله جيش المهدي، كما أقلقهم هذا التسرُّب الذي يقوم به سكان صدريون جدد قادمون من أحياء تعتبر معاقل لجيش المهدي مثل حيِّ الشعلة، وحيِّ الحريَّة. وعندما انتشر الصراع الطائفيُّ الغرائزي المتوحش في جميع أنحاء بغداد، فإن الناس في حي الخدَّامية شعروا أنهم «إذا ما أُجبروا على الاختيار بين السلفيين [جماعة من المتعصبين السنَّة الذين يكفِّرون الشيعة ويحللون قتلهم] وبين جيش المهدي، فإنهم لا بدَّ لهم من اختيار الأخير».

وعندما بدأت انتفاضة الجيش الأميركي في شهر شباط/فبراير من العام 2007 فإن جزءاً من هذه الحملة كان يتجه إلى كسر قبضة جيش المهدي عن الكثير من أحياء بغداد. وما حدث في حي الخدامية هو مثلٌ عن السبب الذي جعل الحملة لا تبلغ درجة كبيرة من النجاح. فمقتدى، كما رأينا، كان بارعاً بشكل خاص في التملص من اللكمات، وهو منذ معركة النجف بات مصمِّماً على تجنب المجابهة العسكرية المطلقة المباشرة مع جيش الولايات المتحدة. فجيش المهدي الذي بات الآن أضخم عدداً، وأفضل تدريباً، وأوفر تجهيزاً وتسليحاً مما كان عليه خلال عام 2004، قد جرى سحبُه، كما أُرسل قادته إلى خارج مدينة

بغداد. أمّا مقاتلو الجيش فقد اندمجوا بين السكان المدنيين من جديد. وهنا يقوم حيدر بوصفٍ للأحداث التي أعقبت ذلك. «بعد أن ابتدأت الحملة الأمنية، فإن معظم مقاتلي التيار الصدري غادروا الخدّامية ونزعوا الإشارات عن مكاتبهم. لكن الأميركيين بدؤوا بالإغارة على تلك المنازل رغم ذلك، وباعتقال كل من يعثرون عليه فيها. لقد فتشوا كل منزل بمفرده في منطقتنا وسلّموا والدتي رقماً هاتفياً لتقوم بالاتصال عليه إذا ما حصلت على أيِّ معلوماتٍ عن جيش المهدي. فمن الناحية الجوهرية بقيت الخدّامية تحت سيطرة ميليشيا جيش المهدي، لكن حسين الصدر، كان لا يزال له بعض النفوذ هناك. [وفي رواية أخرى، يقال إنه عقد صفقة مع جيش المهدي يُسمح للأخير بموجبها إعادة الدخول كقوة حماية شرط ألاّ يقوم هذا الجيش بإيذاء السكان السنّة المحليين]. فهو لديه قوة لحمايته الشخصية، وهي عبارة عن كتيبة من الجيش العراقي. وقد حافظ الصدريون خلال فترة الحملة الأمنية على أسلوب من التصرف لا يجذب الانتباه إليهم. ولم يقوموا بمقاومة الأميركيين. فقد بدا جيش المهدي مصمماً على عدم الاشتباك معهم»[5].

وقد خُيِّل لحيدر أن الانسحاب الصدري لم يكن سوى خطة خادعة مؤقتة، وأن الحزب ما زال ممسكاً بالمبادرة من وراء الستار. وقد جاءت إشارة على هذا الأمر في شهر آب/أغسطس من العام 2007 عندما حصلت صدامات عنيفة في كربلاء خلال زيارة شهر شعبان، عندما حارب جيش المهدي قوات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، (أعيد تسمية هذا الحزب الآن ليصبح اسمه المجلس الإسلامي العراقي الأعلى). "إن الذي حصل قد أظهر قوة الصدريين، ليس في الحكومة فقط، ولكن في السيطرة على الشارع أيضاً. فعندما ابتدأ القتال في كربلاء فإنهم أحرقوا على الفور ثلاثة مكاتب تابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في الخدامية. وأتت إلى المكان شاحنات محمّلة بالمقاتلين قادمة من كل اتجاه، وقد استولت هذه القوات على تلك المكاتب واعتقلت كل من وجدته بداخلها".

* * *

كان الرئيس جورج بوش قد تكلم لاحقاً وكأن الصراع السني الشيعي قد بدأ بالتفجير الذي حصل في مزار سامرّاء في العام 2006، وفي الحقيقة إن التفجير الانتحاري الأول الذي استهدف الشيعة عياناً إنما كان حصل في تاريخ يعود على الأكثر إلى شهر آذار/مارس من العام 2004، عندما قُتل حوالي مئتين وسبعين زائراً خلال مناسبات دينية كانت تقام في الكَّاظمية وفي كربلاء. وكان آية الله العظمى علي السيستاني قد أفتى يومها بعدم اللجوء إلى الردود الثأرية كمسألة مبدئية، وقد رأى زعماء الشيعة أن التفجير الانتحاري هو بمثابة محاولة لنسف خطتهم لتسلُّم السلطة بطريقة قانونية مشروعة من خلال العملية الانتخابية التي ستجري في العام 2005. وعندما حصل رد انتقامي شيعي منظم، فإن هذا الأمر قد حصل بعد مجيء الحكومة الأولى التي تشكلت في شهر أيار/مايو من العام 2005، وقد قام بتنفيذه قوة من الشرطة يقودها شيعة، أو قوة من الكوماندوس التابع للشرطة. وقد قاموا يومها بجر البعثيين القدامى من منازلهم في وضح النهار، وتركوا جثثهم الممثل بها على قارعة الطريق بعد ذلك بأيام قليلة. فنادراً ما قامت جماعات القتل بالعمل بهذه الطريقة المكشوفة. وقد تسبَّبت أعمال التفجيرات الانتحارية التي لا رحمة فيها، وسواها من أعمال الاغتيال التي نفذتها القاعدة في العراق على نسق تصاعدي مثابر، بإغضاب الطائفة الشيعية كلها. وبذلك باتت الأحياء المختلطة في العراق أقلَّ اختلاطاً. وبعد استبعادهم عن الحكم، شعر السنيون بأنه لم يبقَ لهم خيار سوى القتال. أمّا الشيعة، من جهة مقابلة، فقد ساورهم اعتقاد أنهم قد صبروا على هذه الإعتداءات التي لا رحمة فيها والتي تستهدف طائفتهم، أكثر مما يجدر بهم أن يصبروا. وهكذا، ومع حلول شهر شباط/فبراير من العام 2006، كان كلُّ ما يحتاجه الأمر لإشعال ردَّة فعلٍ شيعية دموية واسعة: هو مجرد حصول حادث اعتداء محدَّد مشهديٍّ عليهم، كعملية تفجير أو عملية اغتيال.

لقد كان كثير من الناس يترقبون انفجاراً يقوم به الشيعة، وعندما أتى ذلك الانفجار، بعد ساعاتٍ قليلة من مهاجمة المزار في سامرّاء، فإنه كان انفجاراً مرعباً. ويقول قادة جيش المهدي إنهم حاولوا أن يهدِّئوا من غضب جماعاتهم

لكنهم لم يفلحوا في ذلك. «فحالما انتشر الخبر عن تفجير مزار سامرّاء، كان هناك بركان من الغضب يجتاح الناس»، يقول الشيخ علي، وهو قائد ميليشوي، «لقد كنت في السوق في ذلك الوقت، فرأيت شاباً صغيراً وهو في حالة من الغضب الشديد إلى درجة جعلته يشرع بتحطيم الأشياء حتى في داخل متجره الخاص. وقد تراكضت مجموعة من الشباب نحو الحسينية التي فتحت أبوابها وبدأت بتوزيع الأسلحة الخفيفة على الناس حتى يتمكنوا من الزحف إلى سامرّاء للقتال. لكنّ مجموعة أخرى من الرجال الأكثر بلوغاً كانت قد حضرت وأقفلت أبواب الحسينية، وصاح أفرادها في الشباب طالبين منهم التفرق وعدم اللجوء إلى ردات فعل منفردة. وقد صاح أحد هؤلاء الرجال في وجه الجمع الغاضب: انتظروا وصول الأوامر من مقتدى، وكان الصدر حينئذٍ في المملكة العربية السعودية في طريق عودته من لبنان، فقطع زيارته وعاد تواً إلى بغداد. لقد كنا خاضعين للأوامر التي طلبت منا البقاء هادئين، لكننا لم نستطع ضبط الجموع الغاضبة من الشباب الصغار الذين ذهبوا إلى الحسينية يصيحون. افعلوا شيئاً! إننا نريد الذهاب إلى سامراء! وزِّعوا علينا البنادق! وحتى النساء كنَّ يشكِّلن مسيراتٍ في الشوارع ويطلقن الصيحات. هنا بدأ الشباب بالتقدُّم نحو الجوامع السُّنيَّة، وطفقوا يقتلون الناس لا لسبب سوى لأنهم سُنَّة. كانوا يقومون بسحب الناس من سياراتهم في شارع فلسطين، ثم يقومون بقتلهم». يقول الشيخ علي إن جيش المهدي لم يكن يمتلك نوعية التنظيم التي تستطيع استعادة النظام. «لم نعد نستطيع السيطرة على الموقف لأننا حركة شعبية وليس لدينا جنود تحت الراتب. وعندما يذهب الناس إلى أحد المسؤولين في التيار الصدري في منطقة ما، ويرفض موافقتهم الرأي على وجوب مهاجمة جوامعِ السنَّة، فإنهم كانوا ينصرفون عنه ناعتينه بالجبن، شاعرين أنه قد خذلهم»[6].

وفي الأيام القليلة التالية سقط حوالي ألف وثلاثمئة قتيل، معظمهم من السنَّة، ولم تكن تلك المذبحة سوى البداية فقط، مذبحة كانت ستزداد ضراوة كلَّ شهرٍ إلى أن أتى شهر كانون الأول/ديسمبر. «وقد استولى رجال مسلحون من جيش المهدي على مسجد النداء الواقع في حي الأدهمية، قرب شارع فلسطين،

لكن المسجد كان خالياً لأن إمامه [السني] والمصلين فيه كانوا قد هربوا منه»، يقول أحد القادة. «لقد أعطوا أوامر بإحراق السيارات وبنقل السنيين في سيارات إلى منطقة سعدى عند طرف مدينة الصدر حيث كان يتم قتلهم ورمي جثثهم في الشوارع. ولقد أصدر مقتدى أوامره بوقف تلك الأعمال، ولكن دون أن يصغي أحدٌ إليه»[7] وهكذا، بدأت جميع الطوائف في بغداد ووسط العراق تنظم صفوفها من أجل الدفاع عن النفس، وهو أمر لم يكن صعباً في مدينة كل أفرادها مسلحون. وفي منطقة الحمراء في غربي بغداد، وهي منطقة مختلطة، بدأت العائلات السنيّة الاستعداد لتلقي هجوم يشنُّه عليها شيعة حيّ العميل، وقد جاءت دعوة استنفار الناس إلى السلاح من مآذن الجوامع عند الساعة الحادية عشرة ليلاً، حالما أخذت سيارات رجال الميليشيا الشيعية بدخول المنطقة. لقد تبادل الناس إطلاق النيران من على أسطح المنازل لمدة عشر دقائق. وقد وصل رجال الشرطة قائلين إنهم قد حضروا لحماية حي الحمراء طالبين من الجميع وقف إطلاق النار. لكن أحداً لم يمتثل لأوامرهم لأن الأهالي اعتقدوا أن الشرطة متعاونة مع جيش المهدي. وقد استمر إطلاق النار إلى أن أعلنت أبواق الجوامع أن رجال الميليشيا قد تراجعوا. وبعد ذلك بقليل قام المسلحون السنّة بالهجوم على حسينية كبيرة في حي الحمراء، لكن الهجوم تمّ صدُّه على يد حراس الحسينية المسلحين. وقد سقط الهاتف المحمول لأحد المهاجمين منه صدفة حيث عثر عليه عناصر جيش المهدي. «رن جرس الهاتف فأجابه أحد الرجال»، ذكر شاهد عيان «كان المتحدث هو زوجة المهاجم تريد السؤال عنه، وقد قامت بذكر اسمه، فتبين أن الاسم يعود إلى ضابط سابق في الجيش، وهو سنيٌّ يعيش في منطقة اليرموك القريبة. وبعد ذلك بعدة أيام سمعنا أن جيش المهدي قد قام بقتل الرجل»[8].

لقد تراءى لكل طائفة أنها في موقع الضحية، وأن أعمال العنف الصادرة عنها إنما هي ردود فعل مبرَّرة ومفهومة في مواجهة الفظاعات المرتكبة ضدها، وبات هنالك القليل من الشفقة على الجانب الآخر. ولقد وجد السنّة، كما وجد الشيعة، أنفسهم يقاتلون من أجل غريزة البقاء. سليم شهاب طالب شيعي في

الثالثة والعشرين من عمره، وينتمي إلى منطقة الجديدة بشرقي بغداد، وله صديقة سنيّة تدعى بدعة كانت قد أُجبرت على الهرب من منزلها الكائن في منطقة الحريّة، بعد حصول التفجير في سامراء. «لقد أُجبرت على مغادرة منزلها، ولكن سُمح لها بأخذ الأثاث معها»، يقول «بينما يقوم السنيون بطرد الشيعة من منازلهم دون أن يسمحوا لهم بأخذ شيء معهم». فهو يعتقد بأن العائلات السنيّة تقوم غالباً بالهرب من منازلها قبل تلقّي أيّ تهديد، ثم يعودون بعد ذلك للادعاء زوراً قائلين، «لقد تمّ طردُنا من بيوتنا». بالطبع ثمة أناس كثيرون يقومون بالهرب من بيوتهم، عن حكمة، قبل أن يقتلوا، وقبل أن يجري إنذارهم بهذا المصير. فالشعور بالرعب والرُوع كان قد خيَّم شبحه فوق بغداد، وفوق منطقة وسط العراق عندما صار الناس الذين عاشوا عشرات السنوات، بعضهم مع البعض الآخر يقدم الواحد منهم على قتل صاحبه أو يحدده هدفاً لتصطاده جماعات القتل.

لقد تمت تقوية جيش المهدي وسواه من الميليشيات كلها، بما في ذلك المقاتلين المنشقين السنّة لسبب يعود إلى أن كل شخص كان ينشد الحماية. تلك الحماية التي لم تستطع الدولة أن تقوم بتأمينها لأحد. وهكذا تفسخت بغداد إلى عشرات المناطق التي بدأت تتبادل نيران مدافع المورتر والصواريخ. والناس الهاربون كانوا يلجؤون في العادة إلى رجال الميليشيات لمساعدتهم. وإذا علمنا أنه بحلول صيف العام 2007، صار في العراق مليونان ومئتا ألف مهجَّر عراقي في داخله فقط، نستطيع أن نعرف أن هذا العدد من المهجرين كان وحده كافياً لمساعدة الميليشيات على توسيع نطاق سلطاتها. لقد غدا الناس متشككين حتى العظم من أيّ وجه غريب يلقونه، أو سيارة تمرُّ في منطقتهم. فعلى سبيل المثال، إن سليم شهاب يصف لنا رجلاً شيعياً هرب مع زوجته وأطفالهما الأربعة، بعد أن قام اثنان من أفراد الميليشيا بإطلاق النار عليه وإصابته في الشارع، إلى القسم الشيعي من منطقة حي الجهاد (وهو الحي الذي هرب منه باسم تحت التهديد) ولأنه استأجر منزلاً من عائلة سنية مطرودة، فإنه اتصل بأحد قادة جيش المهدي في تلك المحلة وهو المدعو أبو آية. فأخبره أنه شيعي، وروى له

ما حصل له، وسأل أن يؤذن له بالبقاء في حي الجهاد. وقد أصغى إليه أبو آية ثم قال له بلهجة مطمئنة: «إذا سألك أحدهم ماذا تفعل هنا، قل له فقط أنك تعرف أبو آية». وبعد عدة أيام، قبض أحد رجال ميليشيا جيش المهدي على ابن الرجل، البالغ الرابعة عشرة من عمره، ويدعى علاء، بينما هو يمشي في الشارع. وكان علاء قاتم البشرة بما يكفي لتمييزه أنه من الجنوب، وعليه لا بد من أن يكون شيعياً. لكنهم (رجال الميليشيا) كانوا في شك من أمره لمجرد أنهم لا يعرفونه فقاموا بالاعتداء عليه بالضرب استمر إلى أن قرّروا أخيراً أنه قد يكون صادقاً فأفرجوا عنه. وعندما عاد الولد إلى أهله، شكى والده الأمر إلى أبي آية الذي أرسل رجال الميليشيا الصغار إلى مبنى محلي يطلقون عليه اسم «بيت السعادة» «وفي داخل هذا البيت»، يروي شهاب بإذعان يائس، «يقوم أبو آية بمعاقبة رجال جيش المهدي من الشباب الصغار الذين يتجرّؤون على مخالفة أوامره. فالمرء يستطيع أن يسمع صرخات الألم الناتجة عن عمليات التّعذيب. أمّا إذا كانت المخالفة أكثر خطورة فقد يقوم أبو آية بإرسال الجاني إلى النجف»[9].

كل طائفة كان لديها جيوب معزولة هي من الضآلة بحيث يستحيل الدفاع عنها. وكانت الأغلبية الشيعية تسيطر على قوة الشرطة، وعلى فرقة الكوماندوس التابعة لقوى الأمن، وعلى جزء من الجيش. وأغلبية المحصول الرهيب من الجثث التي كانت توجد منثورة في الشوارع مع إطلالة كل صباح على بغداد إنما هي كانت جثث عائدة إلى أناس من أهل السنّة الذين قبضت عليهم الشرطة، أو حواجز التفتيش التابعة لجيش المهدي. أمّا الشكل الرئيسي للرد السُّنّي على ذلك، فيكون عادة بسيارات تحمل عبوات ناسفة انتحارية يجري تفجيرها في الأسواق الشيعية المزدحمة، أو في الأماكن التي يتجمع فيها العمال الشيعة باكراً، في انتظار رزقهم. أما في ضواحي بغداد فتكون السطوة في الغالب لمسلحي السنّة لسبب يعود إلى أنهم يسيطرون على الطرقات التي تتشعب من بغداد. والعمال الشيعة الذين يكونون في طريقهم للعمل في العاصمة، كان يجري اصطيادهم وقتلهم هناك بانتظام.

* * *

إلى أيّ مدى كان جيش المهدي يشجع فرق الإعدام؟ لقد شجب مقتدى عمليات القتل على الهويّة معلناً أن الأولوية يجب أن تعطى لإنهاء الاحتلال الأميركي للعراق. ولكن هل يكون قد سمح في السّرّ لعناصر حركته أن يأخذوا الريادة في عمليات التطهير المذهبي كما يقول السنيون؟ لقد أصبح العراق مكاناً شديد الخطورة لأي صحافيّ، إلى درجة جعل الاطلاع على الصورة الجليّة للموقف أمراً مستحيلاً. وبينما كان بوش وبلير يقومان على وجه سخيف بإنكار اشتعال حربٍ أهليةٍ في العراق، فإن مئات المناوشات المحلية كانت تتفجر في وسطه محوّلة كل قرية أو بلدة أو مدينة إقليمية فيه إلى ساحة للقتال. هذه الصراعات الدامية كانت صعبة التتبُّع بسبب ندرة المعلومات وبسبب تعقيد وتشابك خريطة الموزاييك الطائفي في العراق. لقد كنتُ على اتصالٍ بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني مع قادة الشيعة في الحاضرة المعزولة التي تدعى بلد، وهي تقع إلى الشمال من بغداد. وهي واحدة من النقاط الشيعية المتقدمة القليلة من هذه المنطقة التي تسردها أكثرية سنّية. لقد أرسل إليّ القائمون على مراسلتي روايات شديدة التفصيل عن الذي يجري من الأمور التي كان من الصعب تتبُّعها لأن مراسليّ كانوا يفترضون أن لي معرفة موسوعية بالجغرافيا المحلية والمذهبية والقبلية كافية للكشف عن نكهة ذلك الوقت الموسومة بالوحشية، وبالوحشية المضادّة.

لقد بدأت عمليات القتل في هذه المنطقة بقتل جماعة من العمال الشيعة المنتمين إلى منطقة بلد، والذين كانوا يعملون في بلدة سنية تدعى الظلّيّة. وهي واقعة على بُعد أميالٍ قليلة عن الجانب الآخر من نهر دجلة. وفي أماكن أخرى في البلدات القريبة لـ: تاجي، وسبع البر، كان قد تم اعتقال بعض الأفراد من الشيعة، حيث قطعت رؤوسهم ورميت أجسادهم في نهر دجلة. «وبعد حصول فصل الرؤوس»، قال مراسلي، الذي كان زعيماً قبلياً في قرية بلد «تشكلت جماعة محلية من رجال الميليشيا كي تردّ على تلك الاعتداءات المتزايدة. وكان المنضمون إليها في غالبيتهم من أفراد العائلات التي طال القتل بعض أقربائهم». وكانت أقرب أكبر التجمعات السكانية الشيعية التي يمكنها تقديم المعونة إلى

أولئك المطوَّقين في بلد هي منطقة الخدَّامية. وكان القادة في بلد قد «اتصلوا بالسيد حازم، وبالسيد بهاء العرَّاجي في الخدامية، وكلا الرجلين رجل دين يرتبط بصلة مع حركة الصدر [مقتدى]. ولقد عبَّر رجلا الدين المذكوران عن تعاطفهما مع الجماعات المسلحة، لكنهما رفضا انضمام جيش المهدي أو إعطاء أي دعم لعمليات ثأرٍ تنال من السنَّة الأبرياء المدنيين. ولقد كان هذا الموقف جزءاً من اتفاق مع آية الله حسين الصدر في الخدامية، ذلك الاتفاق الذي مُنح بموجبه لجيش المهدي الحق في حراسة منطقة المزار شرط عدم استهداف أيّ شخصٍ بريء»[10].

وقد كانت منطقة تاجي الواقعة بين بلدة «بلد» المحاصرة وبين منطقة شمالي بغداد تسكنها غالبية سنِّية، لكنها تضم أيضاً بعض السكان الشيعة الذين كانوا قد شكلوا بعض مجموعات الميليشيا الخاصة بهم. «ورجال الميليشيا هؤلاء، كان من المعروف عنهم أنهم من أبناء المحلة، وأن لا رابط يربطهم بجيش المهدي، وفي أحد الأيام قاموا بإيقاف باصٍ صغير مليء بالركاب السنيين المدنيين وقاموا بقتلهم. وكردَّة فعلٍ انتقامية، قرر السنيون مهاجمة بلدة بلد رغم أن الحقيقة هي أن أولئك الذين أقدموا على قتل السنيين ينتمون إلى تاجي وليس إلى بلد. وضع السنيون بلد تحت الحصار، كما قاموا بتخريب شبكات المياه والمجارير الصحية والكهرباء فيها كما منعوا دخول المواد الغذائية إليها». عند هذه المرحلة كان شيعة البلدة قد بلغوا درجة هستيرية من الخوف. وكان مراسلي في بلد قلقاً من أن هذا التخريب المنهجي للمرافق في بلدته، وكل هذه الوسائل المعقَّدة التي تلجأ إليها استراتيجية السنَّة المهاجمين، إنما تعني «أننا قد نشهد أوَّل عملية تطهير مذهبي لبلدة هي بمثل ضخامة بلد. كما أنه اتهم الأميركيين الذين يملكون قاعدة جوية ضخمة في البلدة بعدم التحرك لفعلِ أيّ شيء» «وعندما حاول جيش المهدي والمتطوعون المحليون فك التطويق عن طريق مهاجمة الشمال من الخدامية، ومن تاجي، فقد قامت طائرات الهليكوبتر الأميركية المسلحة بقصفهم، الأمر الذي أوقع إصابات فادحة في صفوفهم

عند ضواحي بغداد الشمالية»، وقد هرب السكان الشيعة إلى شمالي بغداد حيث تمَّ تقديم الماء والطعام لهم. ثم وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2006، أُعلِم اللاجئون أنه قد صار باستطاعتهم العودة إلى بلدتهم لأن جيش المهدي قد استولى الآن على سبع البور[11]. والغضب الشيعي على هذه الهجمات الأميركية على ما اعتبروه مجرد تدابير دفاع عن النفس قد اتخذتها ميليشياتهم المحلية كشف عن خوف الجانب الشيعي - وكان ذلك قبل بكثير من مبادرة القبائل السنية في الأنبار إلى التحالف مع القوات الأميركية من أجل محاربة القاعدة في العام 2007 - من أن الأميركيين قد غيَّروا تحالفاتهم وبدؤوا بدعم الهجمات السنيّة ضدهم[12].

لقد واجه مقتدى وجيش المهدي لوماً يكاد يكون صادراً عن جميع السنّة في جميع أنحاء العالم بسبب كل هجوم عسكريٍّ كان يستهدف أهل مذهبهم. ومع ذلك، فإن كثيراً من رجال الميليشيا الشيعية الذين يعترفون بقيادة مقتدى لم يكن لديهم رغم ذلك أيُّ نيّة في الإصغاء إلى أوامره. فجيش المهدي كان معروفاً دائماً بهيكليته التنظيمية المتراخية وبجنوده المنضمِّين إليه دون رواتب في غالبيتهم. فوحدات هذا الجيش كثيراً ما يعود منشؤها إلى جماعة من القبضايات المحليين التي ما أذعنت يوماً لأيِّ انضباط عسكري يُفرض عليها من قيادة مركزية. وعندما باتت المعارك المذهبية أشدّ دموية، فإن القادة المحليين (لهذا الجيش) باتوا أكثر سلطة ونفوذاً واستقلالاً. وقد كان مقتدى نفسه قد أنكر بكل شجاعة أن يتورط جيش المهدي، بحسب مفهومه لهذا الجيش، بأية مذابح طائفية ومذهبية، كما أنه كان قد أكّد أن البعض قد أساء استغلال اسمه لتغطية جرائم القتل وتبريرها. كما أنه اشتكى من أن «فرق الموت التي تزعم أنها تمارس القتل بتكليف من جيش المهدي، إنما هي جماعات تحاول تدميرنا وتقسيمنا ومنعنا من توجيه سلاحنا ضد القوات الغازية المحتلّة. فقد درج المجرمون على استعمال اسمي من أجل التمسُّح به لتغطية أفعالهم». وقد أضاف أن جيش المهدي قد جُرَّ إلى قتالٍ مذهبي عندما حاول مجرَّد الدفاع عن الزُّوار الشيعة ضد المسلحين السنّة على الطريق بين بغداد وكربلاء. «لقد كان أولئك المسلحون يقتلون كل من

كان اسمه حيدر أو حسين أو كرّار، [بل] كلّ من يحمل اسماً شيعياً»، وتابع «إن جيش المهدي إنما أراد فقط أن يدافع عن هؤلاء الناس الأبرياء»[13].

وثمة رواية مقنِعة عن العلاقة القائمة بين فِرق القتل، وجيش المهدي، ومقتدى، والتيار الصدري ككل، كان قد قدّمها أحد أعضاء جيش المهدي على شكل اعتراف يقدمه قائد فرقة إعدام يدعى أبو كميل في الأردن، في نهاية العام 2006، وهو محامٍ من حيث تخرجه الجامعي، وقد قال إنه قد هرب إلى عمّان في وقت سابق من تلك السنة بعد تعرُّضه للتهديد على يد فرقة إعدام أخرى لأنه رفض تنفيذ عملية قتل طُلب منه القيام بها. وهو يعترف أن الهدف الإجمالي لحملة القتل هو: «شديد البساطة، لقد كنا نقوم بعملية تنظيفٍ إثنيٍّ. فكل من هو سنيٌّ يعتبر مذنباً. فإذا كان اسمك عمر، أو عثمان، أو زياد، أو سفيان، أو أي اسم شبيهٍ بذلك، فسيكون مصيرُك القتلَ. فهذه هي أسماء سُنّيّة، وأنت تُقتل بناء على هويتك». وفي بعض الأحيان كانت عمليات القتل تتم انتقاماً من هجمات سُنّيّة، كما أنها كانت تتم في بعض الأحيان تنفيذاً لأحكام إعدام قد أصدرتها محكمة دينية صدرية. «فقد كان على جيش المهدي أن يقوم فقط بقتل البعثيين، والتكفيريين [متطرفون سنيُّون لا يعتبرون الشيعة مسلمين]، والمتعاونين مع المحتلّين، أو مع قوات الاحتلال العسكري»، يقول أبو كميل: «إلا أن الأمر لا يحدث دائماً على هذه الشاكلة مع كل ذلك، وقد يتحول إلى عصابة مافيا». ففي حالة مصادرة منزل باسم عبد الرحمٰن، سائقي السابق، فقد كان الأمر من السهولة إلى درجةٍ كافية لإلصاق تهمة الاطلاع بمسؤولية في حزب البعث على أيّ سنيّ يطمع شخصٌ ما، بالاستيلاء على أملاكه. وفي ذلك الوقت، يقدِّر أبو كميل، أن جيش المهدي كان يقوم بقتل ما يقارب ثلاثين سنياً في اليوم الواحد. ففي شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2006 وحده، تمّ قتلُ 3539 عراقياً من قوات الأمن والمدنيين[14].

وأبو كميل هذا، لا يعتقد أن مقتدى كان يوافق شخصياً على تنفيذ حملة القتل تحت اسمه. «لقد كان الصدر في بعض الأحيان يصاب بالدهشة للأعمال التي يقوم بها جنوده. فلقد كان حرّم قتلَ أيّ بعثيّ أو عراقيّ ما لم يتوفر هناك

دليل على أن يديه ملطختان بالدم. لقد كان هنالك ألوف من المقاتلين والعاملين في المكاتب، فكيف له أن يستطيع معرفة ما الذي يقوم بعمله كلٌّ من هؤلاء طيلة يومه؟ فالصدر يحاول أن يفرض السيطرة، وهو يحاول أن يغرس القيم الدينية في جنوده، وأن يجعلهم يفقهون القرآن والحديث. والله وحده يعلم إذا كان سيستطيع يوماً النجاح في ذلك. وفي رأيي، أن الجناح السياسي في الخط الصدري قد أضعفه سوء الأوضاع الأمنية. فأولئك الذين رفضوا نهج النضال السياسي يقولون: لقد كنا على صواب فالاعتقالات التي تطال الشخصيات الصدرية، والحملات العسكرية [الأميركية] ضد مدينة الصدر، كثيراً ما ينظر إليها كدليل على فشل خط النضال السياسي»[15].

وثمة قادة آخرون لجماعات الموت في جيش المهدي لا يعانون من أزمة ضمير بسبب ما يقومون به من عمل. فقد كان أبو روسل وهو سائق تاكسي سابق في حي السلام، الذي كان حياً مختلطاً في السابق، لا يتورّع عن ترك ورقة فوق أجساد القتلى السُّنيين يكتب عليها «مع أفضل التحيات». وهو يقول: «ليس هناك من سُنيٍّ بريء». وهو يدَّعي أن أخاه قد مات قتلاً على نقطة تفتيش سُنيَّة. وقد وُجدت أجساد ضحايا أبي روسل وعليها آثار ثقوبٍ صنعت بالمثقاب الكهربائي، كما أن عظامهم قد تعرضت للتحطيم بسبب الضرب عليها بأسطوانات غاز البيوتان، كما وجدت أيدي وأرجل هذه الجثث مثقّبة بالمسامير وآثار الأظافر. فهذا الرجل الذي كان فقيراً مرة، صار قائداً لفرقة إعدام يسطو على ضحاياه ويفترسهم، ويصادر ممتلكاتهم. وهو الآن يملك منزلاً وثلاث سيارات سباق، وبالتالي حافزاً مستمراً له لمتابعة مهنة القتل. ويقول أبو روسل إن أعمال القتل سوف لن تنتهي إلا بعد أن يغادر كل السنيين البلاد ويصبح مقتدى حاكماً للعراق. «وجيش المهدي سيقود الثورة في العراق مثلما فعل الإمام الخميني في إيران»، حسبما تنبأ. ولقد اعترف أبو روسل بطريقة مواربة أنه كان قد ذهب ثماني مرات إلى إيران بقصد التدرُّب، كما قال إن جميع أسلحة جيش المهدي، عدا سلاح AK - 47 تأتي إليه من إيران. أمّا الأسلحة الأخرى، من أمثال قاذفات القنابل الصاروخية، ووسائط التفجير المبتكرة محلياً، فقال إنها تأتي من (مخازن)

قوات الأمن العراقية. وفي بعض المناسبات، يقوم رجال بارتداء إمّا زيّ رجال الشرطة، أو زيّ رجال الجيش العراقي. وعلى وجه العموم، فإن أبا روسل يُعتبر نموذجاً لأسياد الحرب المحليين الذين نشرهم الصراع الطائفي بعد حادثة تفجير مزار سامرّاء، فبعد أن يقطع عهداً بالولاء لشخصية مقتدى البعثية، فإن مقاتليه لا يخضعون سوى له شخصياً. وهم مستعدون لقتل كل شيعي يتجرأ على انتقاد أعمالهم[16]. فالثورة التي يضعها هذا الرجل نصب عينيه إنما هي ثورة مذهبية نقية. لقد بات العراق يتمزق. ولم يعد ممكناً للأكراد والسنّة والشيعة أن يتعايشوا معاً في شارع واحد.

الفصل السادس عشر

الحملة الأمنية

شعر مقتدى كما لو أنه عرضة لهجوم يستهدفه من كل صوب. «لقد صرت أوصف وكأنني عزرائيل، ملك الموت، ويُنظر إليّ وكأنني سبب لجميع أعمال القتل الجارية في العراق»، قال بلهجة شاكية إلى جماعة من مؤيديه الذي جاؤوا لزيارته[1]. فبالنسبة للعراقيين الآخرين، وكذلك بالنسبة للعالم الخارجي، قد يكون الجميع ينظرون إلى الرجل وكأنه صانع الملوك في العراق، بما له من ميليشيا جبارة تحت إمرته. لكن مقتدى لم يكن يرى نفسه سوى شخص يحاصره الأعداء. «لقد قمت بنقل عائلتي إلى مكان آمن»، قال في مقابلة صحفية أجريت معه في كانون الثاني من العام 2007، «حتى إنني قمت بكتابة وصيتي، وإني أغيِّر مكان إقامتي على الدوام، وأتحرك بطريقة معينة بحيث لا يعرف مكان وجودي سوى نفر قليل جداً من الناس». وقد يرى الآخرون أن جيش المهدي يقوم باختراق البوليس العراقي وكذلك الجيش، وبذلك يعرف كل تحرُّكات الجيش الأميركي وقراراته. لكن مقتدى كان له وجهة نظر أكثر قتامة من ذلك بكثير. «إن عكس ذلك تماماً هو الصحيح»، قال، «إنها جماعة الميليشيا التابعة لنا هي التي تعجُّ بالجواسيس. وبالطبع، إن التغلغل بين عناصر القواعد الشعبية للجيش ليس أمراً بذي صعوبة». لقد ذكر أنه يوجد ما هو ليس بأقلَّ من اربعة جيوش جاهزة للانقضاض على تياره، منها: الجيش الأميركي؛ والبيشماركة الكردية؛ والجيش الخصوصي التابع لإياد علاّوي رئيس الوزراء العراقي السابق؛ إضافة إلى «جيش الظلّ»، وهو عبارة عن قوات برية تتلقى تدريباتها على أيدي عسكريين أميركيين

في صحراء الأردن. والإشارة إلى علاّوي، المعروف أنه ليس لديه ميليشيا، هي إشارة غامضة، لكن إذا كان مقتدى يعني بعبارة «جيش الظل» وحدات الجيش العراقيّ ذاته، التي هي بكاملها تحت سيطرة الولايات المتحدة، فإن مثل هذه الوحدات هي وحدات موجودة بالتأكيد. والولايات المتحدة كانت قد انتقدت نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي، بسبب عدم صلابته الكافية في وجه التيار الصدري، بسبب أن أغلبيته النيابية في البرلمان تعتمد على هذا التيار، لكن مقتدى لا يستبعد خيانة حليفه هذا له. «لم يكن بيني وبينه [المالكي] يوماً، كثير من الاستلطاف»، قالها معترفاً بكل صراحة «لقد شككت على الدوام أنه واجهة للمناورة، حتى إنني لم أستطع أن أثق به مرّة. لقد التقيته في مناسبتين فقط. وقد قال لي في لقائنا الأخير: أنت العمود الفقري للبلد! ثم اعترف لي قائلاً إنه كان مرغماً على قتالنا. مرغم! أتستطيعون تصديق ذلك؟». إن إجراءاته الصارمة ضدنا قد بدأت بالفعل، «لقد قاموا باعتقال أربع مئة من جماعتي في الليلة الماضية، لكننا لن نلجأ إلى أيٍّ من أعمال المقاومة في الوقت الحاضر». لقد قالها مرة أخرى بقوةٍ أن لا حلّ نهائياً لمصلحة العراق سوى بالانسحاب الأميركي الفوري»[2].

واهتياج مقتدى ضد سياسة المالكي المزدوجة تجاه الحركة الصدرية إنّما هي أمرٌ لا يمكن تفهُّمه. لقد كان الصدريون هم الذين جعلوه في الحقيقة رئيساً للوزراء في أيار/مايو من العام 2006، بعد أن تحوّل الأميركيون بشكلٍ حاسمٍ ضد سلفه إبراهيم الجعفري قائد حزب الدعوة. وبينما تتعامل الولايات المتحدة مع حكومة العراق خارجياً على أساس أنها تمثل دولة مستقلة ذات سيادة، فإنها تتعامل معها داخلياً بطريقة غاشمة مؤكّدة على سلطة واشنطن. فالولايات المتحدة كانت قد رمت بثقلها ضد الجعفري لأسباب يقع في جزء منها علاقاته الجيدة مع التيار الصدري، ولمصلحة عادل عبد المهدي مرشح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، في الجزء الأخير. وسفير الولايات المتحدة في العراق زالماي خليل زاده كان قد طُلب منه إعلام رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عبد العزيز الحكيم، أن الرئيس بوش «لا يريد، ولا يؤيد،

ولا يقبل، أن يتولى الجعفري رئاسة الحكومة[3]. لقد كان نفوذ مقتدى هو الذي أبعد عبد المهدي عن رئاسة الحكومة، وقاد التحالف الشيعي، تحالف العراق الموحَّد، إلى اختيار المالكي، الذي كان لعدة سنوات ممثلاً لحزب الدعوة في دمشق، وذلك كمرشح توافقي. وعندما وقع الخيار على المالكي، كان اسمه مغموراً لدرجة أن سفارة الولايات المتحدة لم تكن متأكدة بعد من اسمه الحقيقي (لأنه مثل كثيرين من أخصام صدام حسين كان يتحرك تحت اسم مستعار). لكن من اللحظة التي جرى تعيينه بها، فإنه بات تحت ضغط واشنطن المستمر لكي يُطْبِق على مقتدى وتياره. وكان هذا الطلب مبرَّراً تحت ستار الادعاء بأنه ينبغي حلُّ جميع الميليشيات في العراق، مع أن هذه السياسة لم تكن لتطال الأجنحة العسكرية المسلحة للأحزاب الكردية، وللمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الذي هو حزب صديق للولايات المتحدة ويعمل تحت غطاء أنه جزء من القوات الأمنية العراقية.

لقد بات المالكي محشوراً بين الولايات المتحدة، وبين التيار الصدري. ومع أنه يتحمل المسؤولية، إلا أنه لا يملك من الصلاحيات سوى القليل. فالحكومة العراقية كانت أقلّ بكثير مما هي تبدو عليه من استقلالية، أما سلطتها على الشؤون الأمنية فهي مكبلة إلى درجة خطيرة؛ فشعبة الاستخبارات الوطنية العراقية، التي يرأسها الجنرال محمد الشهواني كانت لا تزال تتلقى تمويلها، كما تتلقى توجيهاتها علناً من وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية. («ماذا! أيكون عملاؤنا السريون جميعاً من المتطوعين؟» قال نائب في البرلمان مندهشاً لدى اكتشافه أن موازنة شعبة الاستخبارات الوطنية العراقية لا تظهر في مشروع الموازنة العامة العراقية)[4]. لقد أعلن المالكي بحزن أنه لا يستطيع أن يقوم بتحريك قطعة من الجيش دون موافقة الاميركيين. فأحد قادة الجيش الذي كان قد أطاع أمراً لرئيس الوزراء دون أخذ مصادقة من الاميركيين قبل التنفيذ، تمَّ عزله على الفور وأودع السجن على يد العسكريين الاميركيين[5]. ولأنه يعتمد اعتماداً كلياً على الولايات المتحدة، فإن المالكي كان أميَل على الدوام إلى الانحياز إلى الجهة المخاصمة لمقتدى. هذا مع أنه حاول تجنيب نفسه الوقوف موقف المجبر على الاختيار بين الطرفين إلى أقصى مدة ممكنة.

ولم تتحوّل واشنطن مرة عن عدائها العميق لمقتدى مع أن المعارك على النجف في نيسان/أبريل، وفي آب/أغسطس من العام 2004 قد جعلت الولايات المتحدة حذرة من العودة إلى المجابهة العسكرية معه مرة جديدة. ولكن في العاشر من كانون الثاني/يناير، فإن الرئيس بوش فاجأ العالم بإعلانه أن الولايات المتحدة ستضاعف من وجودها في العراق عن طريق إرسالها لما يزيد عن عشرين ألف جندي أميركي على سبيل التعزيز. وعندما أعلن عن هذه الخطة الجديدة في سياق خطابه عن حالة الاتحاد في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني/ يناير، فإن بوش أعطى الأولوية لمسألة استعادة السيطرة على بغداد. لقد كانت هذه الخطوة تنطوي على ما تنطوي عليه من تأثير على جيش المهدي الذي كان يبرز الآن كرابح في معركة الصراع على المدينة. ولكي يزيد الشؤم شؤماً بالنسبة للتيار الصدري، فإن الرئيس بوش تحدث عن «الخطر المتنامي الذي يمثله المتطرفون الشيعة»، الذين وصفهم بأنهم معادون لأميركا مثل أسامة بن لادن. كما أنه استهدف إيران في خطابه أيضاً، قائلاً إنها «تقوم بتمويل الإرهابيين وتسليحهم»، كما أكّد «أن متطرفي السنّة والشيعة هما وجهان مختلفان للتهديد الديكتاتوري المتشابه»[6]. وكان من الواضح أن التيار الصدري سيكون أحد الأهداف التي ستطالها الحملة الأمنية، مع أن العسكريين الأميركيين في العراق كانوا أقلّ اندفاعاً لاتخاذ عدوٍّ جديد لهم في العراق مما هو حال البيت الأبيض. ولقد اعتقد مقتدى أن الولايات المتحدة تحاول بذلك أن تستثيره للانزلاق إلى الاصطدام العسكري معها. واستباقاً لذلك، فإنه قام بالإعلان أن جيش المهدي لن يقاوم قوات الولايات المتحدة، وأنه أكثر من ذلك، يؤيد عقد محادثات معها تهدف إلى تسهيل نشر الجنود في معاقل التيار الصدري.

ويعترف أتباع مقتدى بأنهم باتوا تحت ضغط كبير. فقد تكون بيدهم السيطرة على معظم قوات البوليس في بغداد، ولكن كان هنالك أيضاً الوحدات العسكرية العراقية التي تلتزم أوامر القيادة العسكرية الأميركية، وهي المعروفة في مدينة الصدر تحت تسمية «المفرزة القذرة». «لقد حصلت اعتقالات كثيرة على يد المفرزة القذرة»، يقول حسين علي، القائد في جيش المهدي الذي كان

يخطط لمغادرة العراق لأنه يعتقد أنه معرض لخطر الاغتيال على أيدي العناصر المؤيدة لإيران في ميليشيا جيش المهدي، «إنها تتألف من جنود عراقيين في الجيش، لكن قياداتها وأوامرها تعود إلى الأميركيين. وهم يتفهمون المجتمع العراقي، ويعرفون كيف يتعاملون مع الناس، فهم يأتون إلى مدينة الصدر، أو إلى أي منطقة شيعية أخرى، فيتحركون من منزل لآخر، ويقومون أحياناً بإطلاق النار على الناس الأبرياء، وتقوم طائرات الهليكوبتر الأميركية بمساندتهم»، وعندما يردُّ جيش المهدي على النار بالمثل، فإن ذلك يكون استجابة على الغارات والاعتقالات التي تشنها قوات الولايات المتحدة، «إن معظم الشبان لا يبيتون في منازلهم أثناء الليل لأنه لو اتفق للأميركيين واعتقلوا أحدنا فإنهم لن يطلقوا سراحه بعد ذلك أبداً».

لقد طُلب من قادة جيش المهدي الاختفاء كلياً عن الأنظار، أو مغادرة بغداد. وقد ركزت الصحافة أنظارها على مغادرتهم، لكن اهتمام مقتدى كان في الحقيقة منصرفاً في غالبيته نحو الحفاظ على مساعديه السياسيين، وهم المناضلون من رجال الدين الذين يشار إليهم معاً تحت اسم «المشايخ»، وهم الذين يشكلون في الحقيقة كوادر حركته. وهؤلاء هم في العادة رجال دين في مثل سن مقتدى، غير أن بعضهم كان قد عمل سابقاً إلى جانب والده ويتمتعون بنفوذ كبير في مناطقهم المختلفة من العراق. ودرجة نفوذهم كانت في العادة تقرر مدى امتداد التيار الصدري، ومبلغ عمق نفوذه، وبالتالي قدرة التيار على السيطرة على تحركات التجمعات المحليّة للطائفة الشيعية. «لذلك، فقد وجه مقتدى أوامره إلى المشايخ لكي يحرصوا على سلامتهم، لأنه يعتمد عليهم إلى درجة كبيرة ولا يسعه أبداً أن يخسرهم»، يتابع حسين علي قوله. وهذا الأمر لم يحصل في بغداد وحدها، ولكن في بقية المدن الشيعية أيضاً من أمثال الديوانية في الجنوب. وكان أهم المشايخ العاملين معه في تلك الفترة: صاحب إسماعيل هوادي، وباقر المبارك، وعلي سميسن، وأحمد الشيباني، وعبد الهادي درّاجي. وكان درّاجي قد اعتقل في التاسع عشر من كانون الثاني ووجهت إليه تهمة الضلوع في نشاطات كتيبة إعدام، والأمر نفسه كان قد حصل مع علي سميسن،

مع أنه كان قد أُفرج عن الرجلين في وقت لاحق من السنة. «وهؤلاء المشايخ لهم أهمية عظيمة لأنهم كانوا يأخذون دور كبار القادة العملانيين في الحركة، كما كانوا يحلُّون أحياناً محلَّ مقتدى في إصدار الأوامر والتعليمات»، يقول حسين علي[7]. وكان مقتدى في العادة، يقوم بتحريكهم من موقعٍ إلى آخر. لكنهم كانوا أساسيين لناحية تأكيد قدرة الحركة على إعادة تجديد نفسها مهما تعرَّض مناضلوها للاعتقال أو القتل.

لقد آمن مقتدى أن حكومة الولايات المتحدة ترغب في تصفيته إذا استطاعت إلى ذلك سبيلاً دون استثارة انفجار سياسي في الوسط الشيعي. وشكوكه هذه لا تكاد تثير أيَّ مقدار من الدهشة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الذين هم الأكثر قرباً إليه من أفراد عائلته إنما قتلوا على يد نظام صدام، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أيضاً اعتقاده بأن الأميركيين قد تعمَّدوا رسم خطة للإيقاع به، لكي يكون مصيره القتل أو الاعتقال في مدينة النجف في شهر آب/ أغسطس من العام 2004. وتماماً مثلما فعل بعد معركة النجف الثانية، فإن مقتدى قد اختفى الآن عن الأنظار ولم يعد يشاهَد في الجموع حتى انقضاء أربعة أشهر. أمَّا المكان الذي تخفَّى فيه، فقد بات لغزاً يثير المجادلات المتسمة بالحقد. فالمصادر الأميركية سارعت فوراً إلى الادعاء بأنه قد فرَّ إلى إيران، وهي رواية تنسجم مع السيناريو الأميركي القائل إن الصدريين ليسوا سوى صنائع إيران. وكان الهدف من هذه الدعاية فتح ثغرات من الشك حول مصداقية إخلاص مقتدى للوطنية العراقية. ومع ذلك، وإن كان من غير الخفيّ أن الدعاية السياسية تقف خلف جميع هذه الادعاءات، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنها كانت كلها غير صحيحة. لكن أقرب أركان حربه إليه، بمن فيهم الذين كانوا قد تركوا التيار، يقولون إنهم متأكدون من أن مقتدى قد لازم بيته في النجف طيلة تلك الفترة. «إنه لم يغادر إلى أي مكان»، يقول حسين علي، «لكن الأميركيين قاموا بترويج الخبر الذي يزعم أنه قد غادر البلاد لأنهم خافوا ردَّة فعل كبيرة من مكاتب التيار الصدري بعدما بلغت الاعتقالات مبلغاً كبيراً. لقد كان غرضهم من وراء ذلك، هو إنقاص نفوذه بحيث يتوقف الناس عن إطاعة توجيهاته، مع أنه في

الحقيقة كان في النجف طيلة الوقت»[8]. أما في الشارع، فإن مؤيدي مقتدى قد أنكروا بلهجة حادّة أنه كان في إيران، وقاموا بإنشاد أناشيد تتغنى بأنه ما زال في العراق. وعند بوابة مقبرة وادي السلام في النجف، حيث كان قد قاتل العديد من المتطوعين في جيش المهدي وقتلوا في العام 2004، فقد كان ثمة أكشاك صغيرة منصوبة لبيع أشرطة التسجيل التي تحتوي على أناشيد دينية. ومن أشهر تلك الأناشيد أغنية كانت تُسمع في كل مكان خلال أشهر احتجابه عن الناس، وهي تروي كيف أنه لن يغادر أرض العراق أبداً.

ثمة سبب آخر يبرر كيف أن مقتدى قد يكون رغبَ في الاختفاء عن المشهد العام في ذلك الزمن. فبعد الامتداد الواسع الذي شهده جيش المهدي في السنتين الأخيرتين، فإنه باتت تمزقه الزمر والفئات المنشقّة حتى صار اسم جيش المهدي شعاراً يُلصق على كل لجنة أمنٍ أهلية شيعية، أو حتى على كل عصابة إجرامية، أو على وحدات تأتمر بأمر إيران مباشرة. «إن مقتدى لم يغب»، يقول حسين علي «ولكن بما أن أوامره لم تكن تنفَّذ بواسطة أتباعه الذين بدأوا يتعاونون مع إيران، فإنه آثر البقاء في بيته ممتنعاً عن مقابلة أيّ أحد. كما أن مقتدى كان قد سلَّم إلى نوري المالكي، رئيس الوزراء، لائحة بأسماء أربع مئة وخمسين عنصراً يطلب اعتقالهم لأنهم مجرمون»[9]. فإذا كان مقتدى يفسح مجالاً لقوات الحكومة العراقية، المدعومة من الولايات المتحدة، بأن تقوم بتطهير جيش المهدي من المجرمين وقطّاع الطرق، والقتلة الذي يمارسون القتل على الهوية، فإن هذه الأسباب لوحدها تصلح لأن تكون سبباً كافياً يدفعه إلى الاحتجاب. وكان ثمة من اعتقد أن الخلافات القائمة بين المالكي ومقتدى إنما هي خلافات قد بولغ شعبياً في تضخيم شأنها من قبل مقتدى من أجل مخادعة الاميركيين عن شدة تفاهم الرجلين الضمني. فالمالكي نفسه، بعد كل شيء، ينتمي إلى الجناح الدمشقي في حزب الدعوة، الذي كان قد أسسه حميُّ مقتدى محمد باقر الصدر. وقد قال أحد الموظفين الرسميين الكبار في حكومة المالكي في بغداد، بأن المالكي «يقتدي بشخصية تمجِّد [باقر] الصدر كأبٍ مؤسِّس، وأنه مخلص لحركته ولذكراه». وأضاف قائلاً إنه قبل ثلاثة أشهر، في الرابع عشر من

شهر شباط/فبراير من العام 2007، عندما بدأ الأميركيون بتنفيذ مشروع (خطة أمن بغداد) «فإن رئيس الوزراء حثَّ مقتدى على جعل أكبر عشرة مسؤولين أمنيين يمكن أن يكونوا مطلوبين من حركته، في مأمن تامٍّ من الانكشاف، أو الاعتقال. ولقد هزيء هذا المسؤول من الأخبار المنتشرة عن مغادرة مقتدى للعراق. «كنا قد سمعنا أخباراً من شاشة الـ: سي. أن. أن، ومن محطة فوكس نيوز تقول إن مقتدى قد هرب إلى طهران، فأثارت ضحكنا. إنهم سُذَّج يسهل انخداعهم بما يرد إليهم من البيت الأبيض. أمقتدى يذهب إلى إيران! إنه لا يمكن أن يُقيم على مثل هذا العمل. أتعتقدون أننا نخشى بأس الأميركيين؟ هل هم أسوأ من صدام؟ فلو قام مقتدى باللجوء إلى الخارج لعُدَّ ذلك منه تنكُّراً لعائلته. وهذا أمرٌ لا يمكنه الإقدام عليه». ويقول هذا المسؤول الحكومي إن الأميركيين لم يفهموا ولاء رئيس وزراء العراق، ولا خلفيته السياسية. «فنحن نُسأل على الدوام. هل أنتم تؤيدون مقتدى الصدر؟» قال المسؤول الحكومي، «إن الأمر ليبدو كما لو أن الأميركيين لم يقوموا مرة بزيارة موقعنا الإلكتروني. فصورته [صورة حميّ مقتدى وابن عمه محمد باقر الصدر] موجودة على الموقع، وخطبه الدينية موجودة هناك. هل تعتقدون أننا نستطيع أن نتنكر لذلك الجزء من تاريخنا المجيد؟»[10].

لقد كان السؤال مجرَّد لازمة تتكرر، لكن كثيراً من الصدريين قد كانوا بالفعل مقتنعين أن المالكي وأعوانه قد تنكروا لجذورهم العراقية حتى باتوا الآن مجرد دمى أميركية. ولعل هذا هو سبب قيام مقتدى في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2006 بتعليق مشاركة وزرائه في الحكومة جاعلاً سبب هذا القرار هو أن المالكي كان قد تقابل مع الرئيس بوش في الأردن، دون أن يقوم بالطلب إليه القيام بالانسحاب من العراق. ولقد كان هذا نسقاً من العلاقة سوف يستمر خلال العام 2007، حيث ينسحب الصدريون من الحكومة، ثم يعلنون عودتهم إليها، ثم ينسحبون من تحالف العراق الموحَّد (الشيعي)، ولكن بشكل ما، يمتنعون عن التصويت بحجب الثقة عن الحكومة في البرلمان. فحتى بالنسبة لأكثر المراقبين الساخرين للسياسة العراقية فإنه لم يعد مفهوماً بالنسبة إليهم من هو الفريق الذي يخون فراش مَنْ. فالولاءات المتضاربة لم تكن نتيجة للطبيعة

البيزنطية الخادعة للسياسات العراقية فحسب، بل لطبيعة السياسة الأميركية المتخبِّطة المتناقضة في العراق أيضاً. فواشنطن كانت تحاول المجيء بحكومة عراقية قوية تخلف حكومة صدام، لكنها كانت تحاول في الوقت عينه أن تهمِّش الصدريين الذين أعطوا الحكومة قاعدتها الشعبية، إذا كان لديها من قاعدة. فحكومة عراقية، يطلق عليها لقب معتدلة، تُبْتَر عن جناحها الصدري، وتتألف فقط من الأكراد، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة، والحزب السني العراقي الإسلامي، وإياد علاّوي، وهو السيناريو الذي كان يحلم به بعض المسؤولين الأميركيين، قد كان لها من المشروعية في أعين العراقيين العرب ما هو أقلُّ مما كان لسابقاتها من الحكومات. وفي مجرى العام 2007 صارت الولايات المتحدة أكثر صدامية مع إيران، ومالت نحو التلويح بضربات جويَّة ضد المنشآت النووية الإيرانية. وكانت إيران قد ألحقت بها لعنة الأميركيين مثلما كان حال صدام حسين من قبل، بحجة أن إيران هي القوة السرية السوداء التي تقف خلف كلِّ عملٍ عدوانيٍّ موجَّه ضد الولايات المتحدة. لقد كان ثمة سياسة أكثر دقة وتحديداً مما جال في ذهن الشعب الأميركي مرة. فالأمر المناقض، هو أن إيران ـ مقارنة بالمملكة العربية السعودية، ومصر، والأردن، وسواها من الدول السنيَّة العربية ـ هي التي أيدت الحكومة الشيعية ـ الكردية في بغداد. «وهذه الحكومة هي خير ما يمكن أن تحصل عليه كل من أميركا وإيران»، هذا ما كان هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقية، قد قاله لي[11]. فمجادلات الولايات المتحدة مع إيران، واتهامها لها بأنها تقوم بتمويل وتسليح المتمردين المناوئين لأميركا، إنما هو كلام للاستهلاك المحلي الأميركي فقط. فكلما زادت خشية إيران من هجوم أميركي، زادت الحوافز لديها للاستعداد للقيام بضربة مقابلة محتملة للقوات الأميركية في العراق. وفي زيارة له إلى واشنطن في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2007 توسل موفَّق الربيعي، مستشار شؤون الأمن القومي العراقي لكل من تحدَّث معهم هناك عدم القيام بتوجيه أي ضربة إلى إيران، قائلاً إنه سوف تكون هناك «كلمة: (لا)، مطلقة، كبيرة، مجرَّدة، لفكرة القيام بقصف إيران. إن ردَّة فعلهم سوف تكون موجهة إلينا. إنهم لن يأتوا إلى نيويورك. إنهم لن يهاجموا واشنطن، إنهم سيتحوَّلون إلينا، إنني أستطيع أن أتنبأ لكم بذلك،

وإننا سوف نكون في ورطة، بل في مأزق كبير جداً». لقد قال إن ثمة إشارات كانت قد ظهرت في أواخر العام 2007، عندما بلغت العلاقات الأميركية الإيرانية ذروة الجليد، إن الأسلحة الأكثر تطوراً - مثل قاذفات الصواريخ المتطورة، والعبوات الناسفة التي تُركن في جوانب الطرق - قد بدأت تتسرب من إيران إلى رجال الميليشيا الشيعية[12].

ولقد كان لدى مقتدى سبب آخر أبعد من كل ذلك، يدفعه إلى الابتعاد إلى مسافة ما، عن الحكومة العراقية، رغم عدم فَصْمِ علاقاته معها في الوقت نفسه. فالحكومة العراقية المعزولة في المنطقة الخضراء في بغداد، كان العالم بأسره يعرف مبلغ اشمئزاز الشعب العراقي منها بسبب عجزها عن تأمين الأمن له، كما عن تأمين أساسيات الحياة، كالرواتب، والكهرباء، والمياه الصالحة للنظافة والشرب. فلطالما تركَّزَ اهتمام الساسة الأميركيين، والصحافة الأجنبية، إلى درجةٍ مبالغةٍ في حصريَّتها، على الأعمال الحربية، وعلى عدد الإصابات، كمؤشرات على ما هو خطأ في العراق. لقد أُعطيَ اهتمامٌ قليلٌ جداً إلى نقاط الفشل الأخرى، مثل انهيار نظام توزيع المواد الغذائية، الأمر الذي انحدر بملايين العراقيين إلى حالة من سوء التغذية التي تقارب المجاعة. فمع نهاية العام 2007، كانت مؤن الطعام قد بلغت نصف المعدل الذي كانت عليه قبل أربع سنوات إبّان حكم صدام حسين. فقد كان خمسة ملايين عراقي يعتمدون في معاشهم على المؤن الغذائية المدعومة من الدولة من أجل البقاء على قيد الحياة، أما الآن، فإن حوالي مليونين من هؤلاء الناس لم يعد يتوفر الغذاء لهم لأنهم أجبروا على الهرب من بيوتهم. «ومن النادر للمرء أن يجد موادّ من أمثال أغذية الأطفال المصنَّعة بين لوائح الأغذية المدعومة»، قال محمد علاء جابر، مدير مكتب غربي بغداد المسؤول عن توزيع الحصص الغذائية، «إن مثل هذا الأمر لم يحصل في أيام حكم صدام حسين، حيث كان من المألوف للمرء أن يرى وفرة من أغذية الأطفال. فالأرزُّ المتوفّر، إنما هو ذو نوعية رديئة، أمّا الحبوب فمن النوع الذي قد يلزمه ساعاتٍ من الطهي حتى ينضج. أما كمية الطحين والشاي التي تصرف لكل عائلة، فقد نقصت، وثمة عشرون بالمئة من العائلات التي تلتمس حصص

الطعام المدعوم تعود صفر اليدين». لقد كان العراق مليئاً بالمزيد والمزيد من الأناس اليائسين. «لقد تأخر تسليم حصة الغذاء المدعوم العائد إليّ لمدة تزيد عن الشهرين»، قال أبو أكرم، وهو والد لأربعة أطفال في بغداد، «إن أولادي مرضى، ويعانون من نقص التغذية، أما أنا فعاطل عن العمل. ولست أدري إلى أين عليّ أن أذهب للحصول على المال اللازم لإطعامهم»[13].

ففي خارج تحصينات المنطقة الخضراء، كان المجتمع العراقيّ يتحلّل. فثلاثة أرباع الأطباء، والصيادلة، والممرضين، قد هجروا مهنهم الطبية، ونصفهم هرب إلى الخارج. لقد بات من المستصعب الحصول حتى على علاج بسيط في بغداد. فقد انطلقت العدوى بوباء الكوليرا من السليمانية وبدأت تنتشر نحو بقية أجزاء البلاد. فالبؤس الذي أحاق بالسكان الذين يقطنون في وسط العراق - وهناك 4.2 مليون شخص من الذين هربوا إمّا إلى مناطق أخرى في داخل العراق، وإما إلى سوريا والأردن، هم من المنتمين إلى هذه المنطقة - قد بدأ يغدو معادلاً في فداحته للبؤس المسيطر على منطقة جنوبي صحراء إفريقيا. أما الفارق بين المكانين، فهو أن العراق لا يزال يعتبر دولة غنية بمقاييس عائدات البترول، التي لا يُصرف معظمُها (وهذا هو السبب الذي يجعل الدول الأجنبية المانحة عازفة عن تمويل البرامج في العراق. فهذه الدول لا تستطيع أن تفقه كيف أن وزارة المال العراقية تعجز عن تأمين الأموال اللازمة لتمويل هذه البرامج). ولا عجب أن تكون الطبقة السياسية التي انتعشت أحوالها بعد فترة حكم صدام بات ينظر إليها بحقد عميم. إن إحدى الإدانات التي جرى التنفيس عنها، والتي تتناول طبقة النخبة الحاكمة في بغداد، إنما جاءت على لسان آية الله محمد اليعقوبي أحد أركان حزب الصدر الثاني، الذي رفض أن يكون تابعاً لمقتدى في العام 2003، وقام بتأسيس حزب الفضيلة، الذي يمثل القوة الرئيسية في البصرة، ويتمتع بخمسة عشر مقعداً في البرلمان. وإذا أخذنا بعين الاعتبار اشتهار هذا الرجل بالاعتدال، فإن هجوم هذا الرجل، المرير، على إخفاقات السياسيين العائدين من المنافي، بعد تسلمهم لزمام السلطة في العراق، هي بحدّ ذاتها ذات دلالة كبيرة. وأقوال هذا الرجل تستحق أن يتم الاستشهاد بها لأنها تكشف عن حقيقة نظرة

الناس في العراق إلى السياسيين هناك الذين يعاملون باحترام في الخارج من نظرائهم من رؤساء البلدان والحكومات خلال زياراتهم الكثيرة للخارج. فقد قال اليعقوبي من على منبر النجف عن الساسة العائدين من المنافي: «إنهم مفطورون على النهب والطمع وعلى تعبئة جيوبهم، ومراكمة حساباتهم المصرفية، وحسابات وجيوب أتباعهم، دون أن يلقوا بالاً، أو جهداً، لخدمة أبناء شعبهم، أو لإعادة إعمار بلادهم. لقد تشرنقوا في داخل المنطقة الخضراء ولم يخالطوا الناس ولم يقاسوا معاناتهم»[14].

لقد عاد مقتدى للظهور في الخامس والعشرين من أيار/مايو من العام 2007، مسافراً في موكب ضخمٍ من السيارات من النجف إلى الكوفة ليقدم خطبة الجمعة لستة آلاف مصلٍ. لقد بدأ خطبته بالتوسع حول الشعارات التقليدية لوالده: «لا، لا للشيطان! لا، لا لأميركا! لا، لا للاحتلال! لا، لا لإسرائيل!» كما كرر مطالبته الولايات المتحدة بوجوب مغادرة العراق «إننا نطالب برحيل قوات الاحتلال، أو بوضع جدولٍ زمني لمثل هذا الانسحاب»، قال «إنني أهيب بالحكومة العراقية ألا توافق على تمديد فترة الاحتلال حتى ولو لمدة يوم واحد». كما أنه أدان الطائفية قائلاً إنه جاهز للتعاون مع السنيين العرب «في جميع المواضيع»، مضيفاً، «ممنوع إهراق دماء السنّة والمسيحيين. إنهم إخوة لنا، إما في الدين وإما في الوطن»[15].

وكان ثمة إشارات خلال صيف العام 2007، إلى أن مقتدى كان يستعيد سيطرته على جيش المهدي. فلقد أطاع هذا الجيش تعليماته إلى حدٍّ كبير وإن لم يطعها بالكامل. فقد أطاع هذا الجيش تعليمات مقتدى بعدم مقاومة الخطة الأمنية لبغداد، كما ظهرت إشارات على مركزية السلطة في أوامر الجيش. فعندما حصل في الثالث عشر من حزيران/يونيو من العام 2007، تفجير المئذنتين الباقيتين في مزار الإمام العسكري في سامراء اللتين كانتا قد سلمتا إثر هجوم سابق على المزار المذكور، الأمر الذي أدى هذه المرة إلى إسقاطهما إلى الأرض باستعمال عبوتين ناسفتين: فإن بغداد قبضت أنفاسها خوفاً من ردّة فعل غضوبة من جانب جيش المهدي. لكن مقتدى دعا إلى ضبط النفس وأمر بعدم جواز شنّ هجماتٍ مضادّة. وقد لاقى نداؤه امتثالاً في هذه المرة. يقول مناضل

صدري: «إن سيطرة مقتدى الكاملة على جيش المهدي قد ظهرت بعد التفجير الثاني لسامرّاء في حزيران/يونيو. ففي البداية، فإنه دعا إلى مسيرة سلمية إلى سامراء، فاستعدّ كل أتباعه لتلبية ندائه. ولكن عندما قامت مكاتب التيار الصدري بإلغاء المسيرة، فإن الجميع أطاعوا أوامره أيضاً، فلم يذهب أحد بعد ذلك إلى تلك المسيرة، ولم يناقش أحد مسألة عدوله عن ندائه»[16]. وقد يبالغ أتباعه في تضخيم درجة نجاحه في تأكيد سلطته على رجال الميليشيا التابعين له، لكن من المؤكد أن هذه السلطة كانت أكثر مما كانت عليه خلال السنة التي سبقت. «إن تحرُّك مقتدى الأخير في اتجاه السيطرة على جيش المهدي وحصرية قيادته يبدو أنها تسير سيراً ناجحاً»، كتب باباك رحيمي وهو أكاديمي متخصص بشؤون شيعة العراق، «أما دعوته الفورية إلى ضبط النفس بعد الهجوم الثاني على سامراء، فإنها تشير إلى مدى ما نجح في إحرازه من سيطرة على زمام الميليشيا التابعة له منذ عودته إلى الظهور في شهر أيار/مايو - أو ربما في وقت مبكرٍ من هذا في الربيع»[17]. فالشقاق الذي حصل بين سنيي تنظيم القاعدة في العراق، وبين القبائل السنيّة فيه ومَنْ وقف معها من الوطنيين المناهضين للأميركيين، قد شجع مقتدى على التأكيد على البرنامج الوطني. فالحقد الشيعي على السنّة لم يعد يلقَ تعزيزاً كل بضعة أيامٍ في بغداد بواسطة السيارات المفخخة التي تنفجر وسط جموع الناس. «لقد صار عدو المسلمين جميعاً هو التكفير»، صرح مقتدى على شاشة التلفاز، «في البداية كانوا يقتلون الشيعة بسياراتهم المفخخة. وهم الآن يقتلون السنيين بسياراتهم المفخخة أيضاً، لقد صاروا عدواً مشتركاً للجميع». وقد رفض القيام بأية مفاوضات مع الأميركيين، كما كان قد ورد في اقتراح مقدم من الفريق ريموند أديانو الرجل الثاني في هرمية القيادة العسكرية الأميركية في العراق. «إنني أرفض الجلوس مع المحتلين، سواء في العراق أم في خارج العراق»[18]. ولقد قال معاونوه إنه يتطلع إلى جبهة وطنية تتكون من السنّة والشيعة، وتتوجه ضد جميع «العناصر الأجنبية» في العراق، ويكون تنظيم القاعدة بموجبه معتبراً في عداد الأعداء على قَدمٍ سواء[19].

في بداية السنة، كان مقتدى قد حدَّد أربعة أعداء له يستعدون للهجوم عليه:

الأميركيون، والأكراد، وقوات إياد علاّوي، «وجيش الظل» المكوّن من العراقيين الذين هم تحت إمرة الولايات المتحدة. والغريب أنه لم ينكر عدواً خامساً كان يفرض خطراً أشد تهديداً له من أيٍّ من سواه. لقد كان هذا هو فيلق بدر، وهو الجناح العسكري للمجلس الإسلامي العراقي الأعلى (كما صار اسمه لاحقاً)، وهو الحزب الذي كان يشكل المنافس التقليدي للصدريين بوصفهم الصوت السياسي لشيعة العراق. فلقد كان هنالك العديد من المصادمات بين الحركتين منذ العام 2004، ومع حلول العام 2007 فإن الصراع بينهما قد تحوّل إلى حرب مفتوحة. والمجلس الإسلامي العراقي الأعلى يملك الكثير من الركائز السياسية والعسكرية: فهو قوة مهيمنة في وزارة الداخلية في بغداد، كما سيطر على معظم المجالس المحلية في جنوبي العراق، كذلك فإن مؤيديه يشكلون معظم عديد رجال البوليس في الجنوب. ومنذ المعركة الثانية على النجف في العام 2004، فإن القوات التي يقودها فيلق بدر قد سيطرت على النجف وكربلاء، فاتيكان الشيعة، مع أنها لم تقارب الكوفة حيث كانت السيطرة لمقتدى. أما سياسياً، فإن المجلس الإسلامي العراقي الأعلى كان قوياً بوصفه العصب السياسي لحكومة رئيس الوزراء، المالكي. كما إن هذا الحزب كان هو الحزب المفضّل لدى آية الله العظمى علي السيستاني، كما عند المرجعية. والملفت للانتباه أيضاً، هو أن المجلس الإسلامي العراقي الأعلى كان يتمتع بعلاقات جيدة حتى مع الولايات المتحدة، رغم أن كثيراً من العراقيين ما يزالون يعتقدون أن هذا الحزب لا يزال يتلقى أوامره بصورة فعّالة من طهران. كما إنه يملك الموارد الكافية لشراء الدعم السياسي والعسكري. فعلى سبيل المثال، عندما قام جيش المهدي، الذي هو أكثرُ قوةً في بغداد من فيلق بدر، بإحراق مكاتب المجلس الإسلامي العراقي الأعلى في شهر آب/أغسطس من العام 2007، فإن فيلق بدر استجاب بواسطة اكتراء خدمات ألف رجل من المرتزقة الأشداء الذين اختارهم من أبناء العشائر في منطقة العمارة، وقام بنقلهم في سيارات باص إلى بغداد[20].

وقد كان هنالك صدامات شيعية - شيعية في شتى أنحاء جنوبي العراق بين القوات الحكومية التي تتشكل في غالبيتها من فيلق بدر، وبين جيش المهدي،

وقد كانت هذه الصدامات في جوهرها أشبه بمنازعات القبائل على المراعي، ذلك أنها كانت تدور حول السيطرة على الموارد السياسية والاقتصادية، دون أن يكون لها أية علاقة بالولايات المتحدة الأميركية ولا باحتلالها للعراق، كما أنها لم يكن لها أية علاقة بالنزاع السني ـ الشيعي. وكانت القوات الأميركية على وجه العموم تقوم بدعم المجلس الإسلامي العراقي الأعلى، وفيلق بدر، محتجة بكل نفاق، أن سبب ذلك هو بكل بساطة يعود إلى كون هؤلاء يقومون بمناصرة الحكومة العراقية، بينما هي تعلم جيداً أن قوات البوليس والجيش لم تكن من الناحية الفعلية سوى مجموعات ميليشيا ترتدي زيّ الجيش العراقي. وفي مدينة البصرة التي كان الإنكليز ينسحبون منها، كان هنالك قتال معقّد يدور بين أطراف شيعية ثلاثة: المجلس الإسلامي العراقي الأعلى، وحزب الفضيلة، والتيار الصدري. ولم يكن لدى مقتدى أيّ أوهام حول ما الذي تدور حوله حقاً معركة البصرة، التي تتربع فوق أحد أضخم خزانات البترول في العالم. وعندما جاء اثنان من رجال قيادته في البصرة لرؤيته، فإنه قد اشتهر عنه أنه قد تشمم بأنفه في أنَفٍ وقال: «إنني استشمُّ رائحة زيت الكاز». ولكن في البصرة، بخلاف بغداد، فإنه كان جاهزاً للمطالبة بثمن مقاومته المسلحة للقوة المحتلة، التي كانت في هذه الحالة الجيش البريطاني ـ ويمكن تفسير أسلوبه المختلف هذا، على أساس أنه يعرف أن الإنكليز راحلون عن البصرة. «لقد يئس البريطانيون، وباتوا يعلمون أن لا بد لهم من رحيل قريب»، قال مقتدى، «إن مواقفهم تتراجع بسبب المقاومة التي واجهوها، وبدون تلك المقاومة، فلا بد أنهم كانوا سيمكثون لمدة أطول.. وقد لعب جيش المهدي دوراً كبيراً في ذلك»[21].

لقد كانت استراتيجية مقتدى تجاه الولايات المتحدة تتقرَّر شكلاً، وفق تقييمه للموقف الذي يعتقده من أنه لا بد للأميركيين من اللحاق عاجلاً أم آجلاً بزملائهم الإنكليز بعدما ينسحبون. ولهذا، فإنه كان من الحكمة اجتناب الصدام المسلح معهم بصرف النظر عن قصر مدة الاشتباكات أو عن حجم الخسائر التي يمكن أن تجرها الغارات الأميركية. لكن المجلس الإسلامي العراقي الأعلى لم يكن ينوي الرحيل عن العراق، ولا كان ينوي فيلق بدرٍ ذلك، كما لا تنوي ذلك

أيضاً عائلة الحكيم. فالمعركة التي ابتدأت معهم منذ ربع قرن من الزمان مضى كانت حول مستقبل العراق، ولا بد من إكمال هذه المعركة إلى نهايتها. فجيش المهدي يمكن له أن يحني الرأس قليلاً عندما يتوقع عمليات عسكرية أميركية كبيرة. أمّا في مواجهة ميليشيا فيلق بدر فإن عليهم أن يبرزوا إلى قتال خصمهم. لقد حصلت اصطدامات دموية في الناصرية، والديوانية، والكوت، والنجف، والكثير من المدن والبلدات الشيعية. وكبار المسؤولين الحكوميين من كل الجماعات والأحزاب، كان يجري تغييبهم بطرق غامضة، أو اغتيالهم بطرق شديدة الاحتراف. لقد شمل ذلك اغتيال حاكمين متعاطفين مع المجلس الإسلامي العراقي الأعلى في كلٍّ من الديوانية والمثنّى، ومسؤولين حكوميين من التيار الصدري، في الحِلّة، والعديد من كبار مساعدي السيستاني في النجف.

هذا وقد تصاعد العنف المسلح بين التيار الصدري، وبين حزب المجلس الإسلامي العراقي الأعلى مع نهاية شهر آب/أغسطس، خلال احتفالات الشبانية في كربلاء بمناسبة ميلاد الإمام محمد المهدي وهو الإمام الثاني عشر المنتظر عند الشيعة. ولقد كان يحضر الاحتفال في المدينة جمعٌ يرقى عديده إلى المليون محتفل، كثيرون منهم ينتمون إلى جيش المهدي الآتين من بغداد، وقد كانوا مميزين جداً بين الحضور لأنهم كانوا يرتدون أكفانهم البيضاء فوق قمصانهم السوداء. وكان بعضهم يصطحب سلاحه معه للحماية الشخصية من هجوم يمكن أن يشنه عليهم أهل السنة في البلدات السنية المنتشرة على طول الطريق. وبما أن رجال البوليس، وحرس المزار في كربلاء كانوا من عناصر حزب المجلس الإسلامي العراقي الأعلى، ومن فيلق بدر فإن الموقف كان مرتباً سلفاً بما يؤدي إلى الاصطدامات التي انفجرت كما هو متوقع حول مزاري الحسين والعباس في الثامن والعشرين من آب/أغسطس. وبعدما توقف القتال، كان واحدٌ وخمسون شخصاً قد قتلوا، كما كان مئات آخرون قد أصيبوا بجروح. ثم قامت لجنة تحقيق حكومية في ما بعد، باتهام جيش المهدي بالابتداء في أعمال العنف. لكن هذا الادعاء لم يستند سوى إلى دليل ملتوٍ تقدم به بوليس كربلاء الذي يسيطر عليه المجلس الإسلامي العراقي الأعلى، وعلى اعترافات كان قد انتزعها هذا

البوليس من سجينٍ صدريٍّ واحد[22]. والرواية التي يرويها زائر من جيش المهدي، كان قد أتى من بغداد، قد توضح بطريقة أفضل أسباب العنف والفوضى التي بدت في ذلك اليوم، قال: «لقد غادرنا سياراتنا التي تركناها في ضواحي كربلاء، وسرنا مشياً على الأقدام. قمنا باستفسار رجال البوليس عما يجري فلم يقولوا لنا شيئاً. دخلنا المدينة في جماعات، وكلنا من جيش المهدي. وكنا نصفق ونهتف وننشد الأناشيد الدينية، مع أننا كنا ممنوعين من إقامة صلوات التعجيل، التي من شأنها أن تميزنا عن سوانا كصدريين [صلاة التعجيل يقتصر استعمالها فقط من قِبَل الصدريين. وهي تبدأ بالكلمات التالية: إنا نسأل الله أن يرسل الإمام المهدي إلينا حالاً لينشر السلام على البشر أجمعين]. أتى حراس المزار إلينا وطلبوا منا التوقف عن هذه الصلاة، فنشب عراك بيننا وبينهم، الأمر الذي أدى إلى مقتل طفل في التاسعة من عمره. ثم تصعَّدت الأمور بسرعة كبيرة بعد ذلك. لقد كنا قرب مزار الإمام العباس فرأينا أن رصاصاً ينطلق في اتجاهنا من مزار الإمام الحسين [الذي يبعد مسافة أربع مئة ياردة]، ولقد أُصبت في ظهري بشكل غير متوقع ووقعتُ على الأرض، لكن صديقي تولى عملية إخلائي. لقد عاينت كيف أن رفاقي كانوا يُقتلون ويُجرَحون. لقد فتح حراس المزار نيرانهم الغزيرة، وكان آخرون يبادلونهم إطلاق النار إلى أن تمكنوا من الهرب إلى داخل المزار وقاموا بإقفال البوابات»[23].

لقد استجاب مقتدى لهذا العنف في التاسع والعشرين من آب/أغسطس بتجميد جميع نشاطات جيش المهدي لمدة ستة أشهر. وقد أُقفلت جميع مكاتب التيار الصدري. لقد قال إنه يشعر أن نزعة جيش المهدي إلى العنف باتت تتسبب بتشويه سمعة حركته. كما أنه اتخذ إجراءات إضافية من أجل تأكيد سيطرته المركزية، وذلك بإصدار أمره القاضي بأن جميع صلوات الجمعة يجب أن تخضع لفحص مركزي لمنعٍ أي دعوة للرد أو الانتقام. فإذا كان لا بد لمقتدى من مجابهة الولايات المتحدة، أو الحكومة العراقية، أو منافسيه على السلطة من الأحزاب الشيعية الأخرى، فإنه ينوي أن يكون توقيت المعركة من صنعه هو.

الفصل السابع عشر

تفسُّخ العراق

إن مقتدى الصدر يعتبر الشخصية الأكثر بروزاً وإثارة للدهشة بين الشخصيات التي برزت في العراق منذ غزو القوات الأميركية له. إنه قائد مسيحانيّ الشخصية لحركة سياسية دينية تقود الطبقة الدنيا المحرومة الشيعية التي كانت قد نُثرت حياتها على امتداد ربع قرن من الحروب، والقمع، والعقوبات الاقتصادية. ومنذ لحظة بروزه اللامتوقع في أيام ذبول نظام صدام حسين التي سبقت انهياره، فإن مبعوثي الولايات المتحدة وجواسيسها، ومعهم سياسيو العراق، قد فشلوا في تقدير هذا الرجل حق قدره. ومنذ أن أطلقت عليه الأوساط الصحافية الغربية لقب رُجل الدين الجمرة، حتى الآن، فقد أثبت هذا الرجل نفسه كقائد حريص محنك لأتباعه. فخلال كل من: معركته مع الولايات المتحدة للسيطرة على النجف في العام 2004، إلى الحملة الأميركية الأمنية في العام 2007، إلى حربه المتفاقمة مع المجلس الإسلامي العراقي الأعلى، فإنه كان على وجه العموم يلتمس التسوية السياسية أكثر مما يتجه إلى المجابهة العسكرية. ومنذ أن كان مقتدى لا يزال شاباً يافعاً تعوزه الخبرة والتجربة، قام ناقدوه بتصويره - منذ أن بدا لهم للحظة الأولى - بأنه مجرد زعطوط (تعني الكلمة «الطفل الغرير»، في اللهجة العراقية). فإنه قد كان ناشطاً سياسياً رفيع الخبرة يعمل في مكتب والده في النجف منذ كان مراهقاً. كما إنه نجح في إحاطة نفسه برجال دين فاعلين نشطاء هم في مثل سنّه وأصغر. وهم من الذين لهم إيادٍ في سياسات الشارع الشيعي إبان حكم صدام حسين. وإن إحساسه بما شعر به

العراقيون البسطاء، قد برهن أنه أكثر صدقاً وعمقاً مما وفّق إليه السياسيون القابعون في المنطقة الخضراء ببغداد.

إن الحركات الجماهيرية التي يقودها قادة مسيحانيون لها تاريخ يشهد عليها بأنها تثور على وجه غير متوقع لتهمد بعد ذلك على شيء من قلة الشأن. لكن هذه المقولة لم تنطبق على ظاهرة مقتدى وتياره الصدري، لأن المنبر السياسي والديني الذي انطلقت منه ما يزال يلاقي قبولاً دائماً من جماهير الشيعة. فمنذ اللحظة الأولى لسقوط صدام، لم ينحرف مقتدى لحظة عن المقارعة المفتوحة المعلنة، للاحتلال الأميركي، حتى عندما كانت أغلبية الطائفة الشيعية جاهزة للتعاون مع المحتلين. ورغم ذلك، ومع مرور الأيام، فإن عدم الانخداع بالاحتلال كان قد بدأ ينمو في أوساط الشيعة إلى أن أظهر استطلاع رأي في أيلول/ سبتمبر من العام 2007 أن 73% من شيعة العراق يعتقدون أن وجود القوات الأميركية على أرض العراق قد جعل الوضع الأمني في البلاد في حالة أشدّ سوءاً، وأن 55% منهم يعتقدون أن رحيل هذه القوات قد يجعل حرباً أهلية سنية ـ شيعية تصبح أمراً حدوثه أقلّ احتمالاً[1]. إن حكومة الولايات المتحدة، والسياسيين العراقيين، والصحافة الغربية، قد فشلوا جميعاً، حسب عادتهم، في إدراك المدى الذي توجّه فيه عداوة الناس للاحتلال، سياسة العراق، وكم ساهم هذا الاحتلال في نزع المشروعية عن القادة العراقيين المرتبطة أسماؤهم به، في أعين أبناء الشعب العراقي.

فكل الحكومات في بغداد قد فشلت بعد العام 2003. وعندما تقدمت القوات الأميركية نحو بغداد في تلك السنة، فإنه لم يكد يوجد حتى فئة قليلة من العراقيين لا تزال تؤيد صدام حسين. فحتى قوات الحرس الجمهوري الخاص المفترض ولاؤها له، كانت قد حلّت نفسها وذهب كل واحد من أفرادها إلى بيته. فقد كان العراقيون عميقي الوعي بأن بلادهم تتربع فوق أكبر الخزانات النفطية في العالم، ومع ذلك، فإن شخصية صدام حسين التي تشبه شخصية المفتش كلوسيو، في قابليتها لجر الأخطاء الكارثية في حالتي الحرب والسلام، قد أنزلت الشعب العراقي إلى حالة صار أطفالهم فيها مقزومين بسبب

نقص الغذاء. والغضبة الأولية التي قام بها المحرومون في العراق ضد قوات السلطة الراهنة إنما انفجرت على هيئة أعمال نهب في بغداد عندما سقط النظام القديم، وكان قد اجتاح هذا الغضب نفسه أنصار مقتدى. فلو قُدِّر للحياة بأن تسير سيراً هيِّناً لشيعة العراق في الأيام التي أعقبت سقوط النظام لكان ذلك كفيلاً بتدمير الحركة الصدرية. ولكن على العكس من ذلك، فإن الناس قد رأوا أن مستويات المعيشة تهبط بشكل شاقولي حادٍّ بعدما توقفت تقديمات دعم الغذاء، وعزَّت المياه النظيفة، وأخفقت إمدادات الطاقة الكهربائية. لقد كان موظفو صدام حسين فاسدين بما فيه الكفاية. لكن الحكومة الجديدة القابعة جبناً في المنطقة الخضراء، سرعان ما تحولت إلى (كليبتوكريسيّة) (Kleptocracy) هي أشبه بالنظام الحاكم في نيجيريا أو الكونغو. ولقد شعر مقتدى بمدى سأم الناس من هذه الحكومة، ومبلغ عَيْفِهم منها. فكان في هذه الحكومة خَرّاجاً ولاّجاً، متمتعاً ببعض ثمرات المشاركة في الحكم، في الوقت الذي يقوم فيه بإدانة القائمين عليه في الوقت نفسه.

أما ذكاء مقتدى السياسي فلا يرقى إليه شك، لكن شخصية هذا الرجل المتكتم تصعب مع ذلك محاولة التثبُّت منها. وبينما كان والده وأخواه الكبيران على قيد الحياة، فقد كان مقتدى يعيش في ظلهم، أما بعد أن تعرَّضوا للاغتيال معاً في العام 1999، فقد كان لديه كل سبب ليقوم بالتأكيد على أنه شخص خائر القدرات والطموح من أجل الإيحاء لرجال المخابرات بأن ليس من سبب كافٍ لديهم يدعوهم إلى التفكير في اغتياله. فكونه ابناً، وصهراً، لأشدّ أخصام صدام حسين عناداً وأخطرهم فقد كان من الطبيعي أن يكون هدفاً أساسياً للمخابرات، وأن تكون جميع تحركاته تحت مراقبتهم. وعندما سقط صدام حسين فإن مقتدى تقدم الصفوف ليطالب بإرث أسلافه السياسي، ولكي يماهي نفسه بهم عن سابق وعي وتصوُّرٍ عند كل سانحة ممكنة. فلقد كانت الصور الكبيرة المرفوعة فوق الجدران تظهر صورة مقتدى بين الصدرين الأول والثاني أمام خلفيَّة من العلم العراقي. لقد كان في هذه الصورة ما هو أكثر من قائد يكتفي بإظهار صلته بسَلَفين موقرين مستغلاً صلة قرابته بهما. فقد أكَّد مقتدى بإصرار

على الإرث الصدري الإيديولوجي: وهو خلطة من الروح الإسلامية التطهرية الشيعية الممزوجة بالشعبوية populism، وبمقت الإمبريالية.

لقد كان اليوم الأول الذي نظرتُ فيه إلى مقتدى نظرة جادّة يوماً عبوساً من أيام نيسان/أبريل من العام 2003 عندما سمعتُ أنه قد اتُّهم بقتلٍ صديق لي هو السيد عبد المجيد الخوئي، الرجل الذكي المقتدر الذي كثيراً ما جلستُ أناقش معه شؤون العراق. ومهما كان من أمر دور مقتدى نفسه في هذه الحادثة، وهي مسألة كما رأينا آنفاً، هي موضع أخذٍ وردّ، فإن دور أنصار الصدريين في هذا القتل الرعاعي Lynching إنما هو أمر ثابت، وقد كان فاتحة لأسلوب في التعامل مع الخصوم سوف يكرر نفسه مرة تلو مرة على مرور السنين. ولطالما كان مقتدى على الدوام رجلاً يمتطي نمراً، فمرة يسود، ومرة يقوى على الإمساك بلجام الجماهير التي لا يقودها سوى بالاسم. ولقد كانت أفعاله وأقواله أحياناً بيِّنة التباعد. فهو من جهة كان قد نادى بوحدة السُّنة والشيعة معاً ضد الاحتلال، ومع ذلك، فإنه بعد نسف مزارٍ للشيعة في سامراء في شهر شباط/ فبراير من العام 2006، فقد بات السنيون ينظرون إليه نظرتهم إلى غولٍ مفترس يقوم على قيادة البرامج التي تستهدفهم، ويفشل في كبح جماح عصابات القتل الموجودة في جيش المهدي. والعذر القائل بأن هذه العناصر إنما هي عناصر غير منضبطة تغلغلت بين رجال الميليشيا، الذين كانوا ينفذون هذه المذابح بدورهم هو قول غير مقنعٍ كثيراً، بسبب أن هذه المذابح كانت واسعة النطاق، وشديدة التنظيم بحيث يصعب التصديق أنها وليدة أعمال إفرادية تستطيع أن ترتكبها عناصر هي على هامش الحركة الصدرية. لكن الصدريين، والشيعة على وجه العموم، يستطيعون المجادلة بأنهم لم يكونوا البادئين بالاعتداء على السنَّة، وبأن الطائفة الشيعية كانت قد عانت من المذابح الجارية على يد تنظيم القاعدة لعدة سنوات قبل أن ينفد صبرها. ولقد كرر مقتدى نداءه لكي يقوم الزعماء السياسيون والدينيون السنَّة والشيعة معاً بإدانة الهجمات الرهيبة التي يشنها تنظيم القاعدة على المدنيين الشيعة وذلك كشرط لتعاونه مع السنة في وجه الاحتلال. لكنهم لم يفعلوا ذلك، وقد كان هذا فشلاً مبنياً على قِصَرٍ في مجال

النظر من جانبهم. وحيث إن الشيعة الذين يزيد عددهم على السنّة العرب بمعدل ثلاثة مقابل كل واحد في العراق، وهم الذين يمسكون بقوة البوليس، ويشكلون غالبية عديد الجيش العراقي، فإن ردّة فعلهم، عندما أتت، إنما كانت منطوية على خطر مدمّر. ولقد وُجِّهَت بعض الاتهامات إلى مقتدى بسبب عدم إقدامه على خطوة أبعد في منع تفاقم المذابح. لكن في الحقيقة لم يكن هو، ولا أي شخص سواه، بقادرٍ على إيقاف المذابح عند ذروة الصراع على بغداد في العام 2006. فكلا الطائفتين السنية والشيعة كانتا خائفتين، وكلاهما كانت تردُّ رداً لا رحمة فيه على أقلّ إيذاءٍ يطال أبناء جماعتها. «إننا نحاول إنزال العقاب بأولئك الذين يقومون بأعمالٍ إجراميةٍ تحت اسم جيش المهدي» يقول حسين علي، القائد السابق في جيش المهدي، «لكن ثمة الكثير من المناطق الشيعية التي تصعب السيطرة عليها. ونحن أنفسنا، إذا شئنا أن نتكلم بصراحة، نكون أحياناً خائفين من هذه الجماهير الغفيرة من الناس».

إن المسؤولين الأميركيين، ورجال الصحافة، نادراً ما يُظهرون الكثير من التفهُّم لمقتدى، حتى بعد المحاولة الكارثية التي قام بها بول بريمر لسحق حركته. لقد كان هناك الكثير من المحاولات الهادفة إلى تهميشه، أو إلى إبعاده عن المشاركة في الحكم، بدلاً من محاولة توسيع الحكومة بحيث تمتد قاعدتها لتشمل الصدريين. وكان أول رئيسين للوزراء، من النواب المنتخبين الشيعة، وهما إبراهيم الجعفري، ونوري المالكي، قد وقعا تحت ضغطٍ شديدٍ من واشنطن لكي يقطعا، أو يحددا، علاقاتهما مع مقتدى. لكن المسؤولين الحكوميين لم يكونوا وحدهم الحائرين بأمرهم في رجل الدين اليافع هذا. وفي مقالٍ طويلٍ كانت قد نشرته مجلة نيوزويك الأميركية في عددها الصادر في الرابع من شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 2006، فإنها كانت قد اعترفت «أن مقتدى الصدر قد ينتهي به الأمر إلى مكانٍ يصبح فيه قادراً على تقرير مصير الولايات المتحدة في العراق». لكن أفضل ما استطاعت المجلة المذكورة أن تفعله من أجل مساعدة قرائها على فهم مقتدى، هو قيامها بالاقتراح بأن عليهم أن «يفكروا به كنبيل من نبلاء المافيا»[2]. وبالطبع، فإن مقتدى كان هو النقيض الكامل للقائد العراقي الذي

يقترحه في واشنطن دعاة الحرب في العراق، لكي يتولى القيادة بعد سقوط صدام حسين. فبدلاً من السياسي الناعم الذي يلبس بذلة أوروبية سوداء من بين الساسة العراقيين المنفيين الذي يتكلمون الإنكليزية بطلاقة، والذين كان البيت الأبيض يأمل في تسلم أحدهم مقاليد الحكم في العراق فيجعل منه بلداً حليفاً مطواعاً للولايات المتحدة، فإن مقتدى بدا لهم أشبه ما يكون بنسخة فتية عن آية الله الخميني.

لقد بات مقتدى يمثل اختصاراً لورطة الولايات المتحدة، المركزية في العراق، تلك الورطة التي لمّا تجد لها بعدُ حلاً. لقد كانت المشكلة تكمن في أن إسقاط صدام حسين، ونظامه البعثي، سوف يستتبع حتماً إجراء انتخابات لا بُدَّ لها من أن تُنتج حكومةً ذات أكثرية شيعية متحالفة مع الأكراد. ولقد بات من الجليّ بسرعةٍ، أن الأحزاب الشيعية التي لا بد لها من أن تكسب أيَّ انتخاباتٍ، إنما سوف تكون أحزاباً إسلامية، وأن بعض هذه الأحزاب ستكون ذات صلاتٍ وثيقةٍ مع إيران. أمّا الحكومات العربية السنيّة فقد بدت مذعورةً بسبب تصوُّرها أنّ صورة الهزيمة الإيرانية أمام العراق، قد تنقلب إلى عكسها تماماً. وقد بدأت هذه الحكومات تتكلم عن محورٍ شيعي يتهددها يمتد من إيران إلى العراق، فلبنان. غير أن أكثر هذه الأمور، إنما هي ناتجة عن الجهل، وعن جنون الارتياب الآتي من جانب القادة العرب. فلو أن الإيرانيين جرّبوا مرة أن يجعلوا من العراق دولةً عميلةً لهم، إذاً لكانوا قد وجدوا في العراق من المركب الخشن الذي لا يطيقونه، أكثر شرّاً مما وجدته الولايات المتحدة ذاتها. إن محاولاتِ الولايات المتحدة خلْقَ عراقٍ مناهضٍ لإيران، إنما كان هو السبب نفسه الذي جعلَ الأمورَ تتّجه في صالح إيران، وهو الذي أدّى إلى إنتاج هذا الموقف الذي لطالما كانت واشنطن تريد إبعادَ كأسِه عنها. فكلّما ازدادت الولايات المتحدة إمعاناً في تهديداتها بشنِّ ضرباتٍ جويَّة محتملةٍ على إيران عقاباً لها على برنامجها النووي، ازداد الإيرانيون حرصاً على التأكُّدِ من أنهم يملكون القدرة الاحتمالية اللازمة لهم للرد على الضربة الأميركية المحتملة بمثلها، ولكن ضد القوات الأميركية المتمركزة في العراق. فقبل مقتله، كان الصدر الأول يعتقد أن إيران قد تخلّت

عنه؛ أما الصدر الثاني فقد كانت علاقاته مع طهران سيئة. وقد أدان مقتدى في بداية الأمر، أخصامه الشيعة في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، كما أدان المرجعية، معتبراً إياهما من الأدوات العاملة لمصلحة إيران. لكن الضغط الأميركي لم يكن ليعني سوى أنَّ على مقتدى أن يلتفت إلى إيران من أجل القيام بمساعدته. أمّا إبّان المجابهة العسكرية، فإن جيش المهدي لم يكن يرى في إيران سوى مصدرٍ ضروريٍّ لتزويده بالأسلحة والخبرة القتالية.

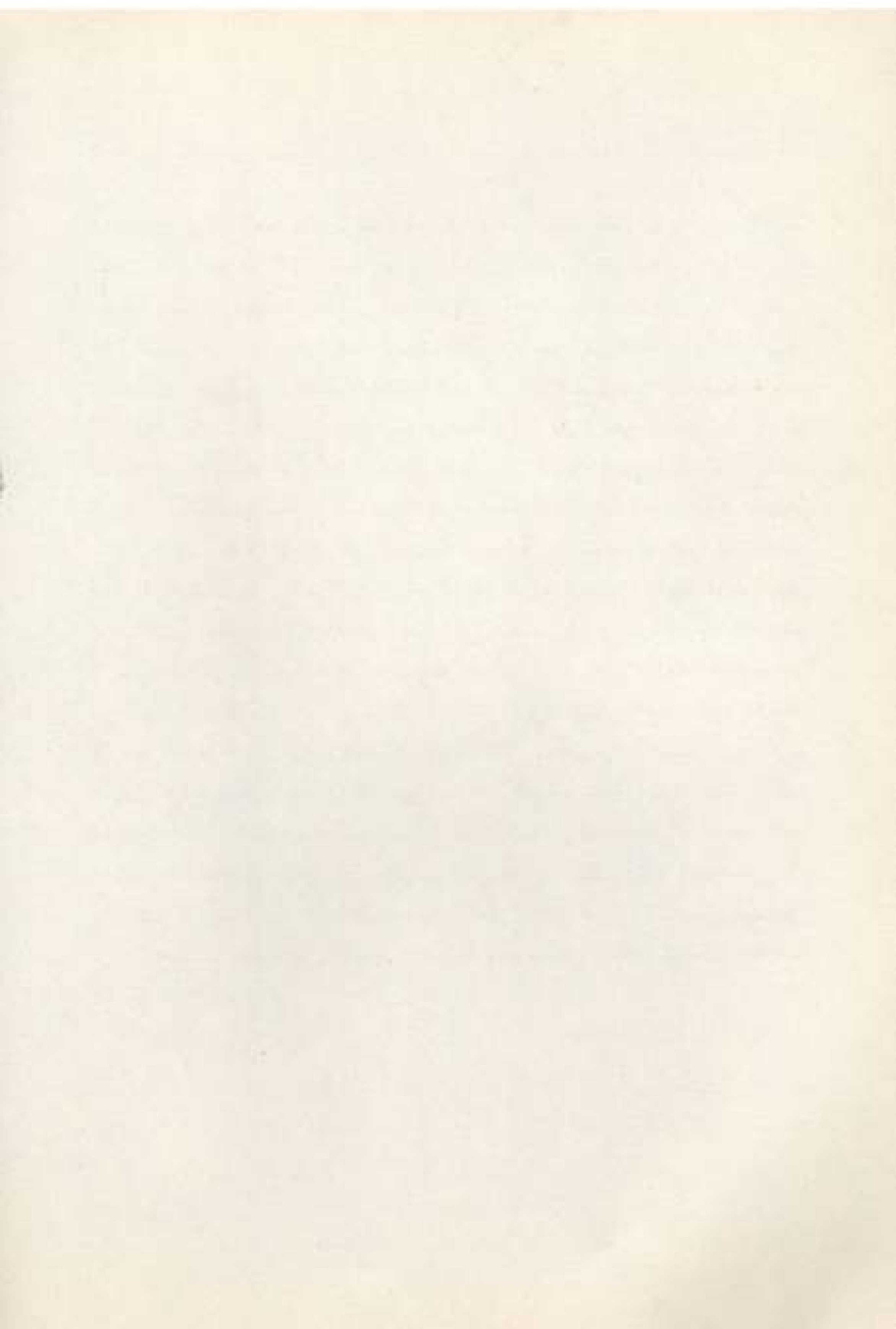
وبعد إطلالته الجديدة على الحياة العامة في أيار/مايو من العام 2007، عقبَ فترة احتجابٍ امتدت لأربعة أشهر، فإن مقتدى دعا إلى جبهةٍ موحَّدةٍ سنية - شيعية واصفاً الاحتلال الأميركي، وتنظم القاعدة في العراق، بأنهما عدوَّين للطائفتين معاً. ولقد كان النداء على الأرجح نداءً مخلصاً، لكنه في الوقت نفسه قد جاء في وقتٍ متأخر جداً، فبغداد كانت قد صارت في حينه مدينةً شيعيةً إلى درجةٍ كبيرة، وكان الناس قد أصبحوا في شِدَّةٍ من الخوف كي يتجرّأوا على العودة إلى مساكنهم القديمة. ولقد ساهمت الخطة الأمنيّة الأميركية في تخفيضٍ حاسمٍ للمذابح الطائفية، لكن الصحيح أيضاً هو أن الشيعة كانوا قد ربحوا المعركة، ولم يعد هنالك سوى النادر من الأحياء المختلطة. والقائد العام الأميركي دايفيد بيتراوس كان قد صرَّح بأن الوضع الأمنيّ آخذٌ في التحسن، إلا أن القليل من العراقيين الهاربين من بيوتهم قد عادوا إليها. ومقتدى هو القائد الشيعي الوحيد القادر على الاتحاد مع السنة على قاعدة من الوحدة الوطنية. لكن القادة السنيين العرب لم يستطيعوا التسليم بعدُ بأن فترة حكمهم للعراق قد انقضت. فالسنَّة والشيعة لم يعودوا قادرين على التعايش في شارعٍ واحدٍ، ولكنهم قد يكونون قادرين بصعوبة على الاشتراك بهوية وطنية مشتركة.

إن المشهد العام السياسي والعسكري في العراق، قد تغيَّر في العام 2007 عندما انقلب السكان السّنة ضد تنظيم القاعدة. ولقد بدأت تلك الظاهرة قبل ابتداء الحملة الأمنية الأميركية. لكنها لا تزال، رغم ذلك تُعتبر تطوراً شديد الأهمية. فلطالما كانت هجمات التفجيرات الانتحارية الضخمة التي تشنها القاعدة مستهدفة بها المدنيين، قد شكلت الوقود الأساسيّ لاشتعال أعمال القتال الطائفي بين

السنّة والشيعة منذ العام 2003. فالعرب السنّة، ومعهم عدد من الجماعات المتمردة الأخرى قد ارتدّت الآن على القاعدة بعد أن حاولت الأخيرة أن تحتكر السلطة لنفسها ضمن الطائفة السنية في نهاية العام 2006، بإعلان الدولة الإسلامية في العراق. والحاسم في التغيير كان محاولة القاعدة تجنيد ولو واحدٍ من كل عائلة سنيّة في صفوفها. فالسنيون من أصحاب الوظائف الوضيعة في الحكومة، من أمثال عمّال جمعِ القُمامة، كانوا قد قُتلوا. ومع قدوم خريف العام 2007، كان القائد العسكري الأميركي في بغداد يجاهر بانتصاراته على القاعدة قائلاً إن عناصرها قد أُبيدوا إلى درجة كبيرة في الأنبار، وبغداد، وديالا. لكن المقاتلين السنّة العرب، الذين هم الآن يتلقون التسلح والرواتب من الولايات المتحدة، لا يجعلون ولاءهم الأوّل للحكومة العراقية. فمقتدى قد يستطيع التكلم عن فرصٍ جديدةٍ لمقاومةٍ وطنيةٍ عراقيةٍ شاملةٍ ضد الاحتلال الأميركي، لكن كثيرين من المقاتلين السنّة المناهضين للقاعدة قد يكون لهم رأي آخر. فهم يريدون عكس الانتصار الشيعي الذي حصل في العام 2006 في معركة بغداد. وكان ثمة نسلٌ جديد من أمراء الحرب السنّة المدعومين من الولايات المتحدة، يبرز إلى الوجود. أحد هؤلاء هو أبو عابد، عضو سابق في الجيش الإسلامي المنشق. وهو ينشط في منطقة العامرية في غربي بغداد. حيث يعمل قائداً لفرقة فرسان العامريّة التي تطلق عليها الولايات المتحدة لقب «المواطنين المهتمّين». أما أهدافه المعلنة، فهي تُظهر أن نشوء الميليشيات السنية الجديدة قد يشير فقط إلى بدء مرحلة جديدة من الحرب الأهلية المذهبية. «ليست العامريّة سوى البداية» يقول أبو عابد، «وبعد أن ننتهي من القاعدة هنا فلسوف نلتفت صوب عدوّنا الرئيسي الذي هو الميليشيات الشيعية. سوف أقوم بتحرير حي الجهاد [منطقة مختلطة من السنّة والشيعة تقع قرب العامرية، كان قد استولى عليها جيش المهدي] ثم حي السعديّة، ثم غربي بغداد بكامله»[3].

إن عائلة الصدر تمتلك سجلاً غير اعتياديٍّ في مقاومتها لصدام حسين، وقد دفعت من أجل هذه المقاومة ثمناً باهظاً. وإن أحد أكبر أخطاء الولايات المتحدة في العراق هي محاولتها تهميش مقتدى وحركته. فلو اتفق وكان هذا

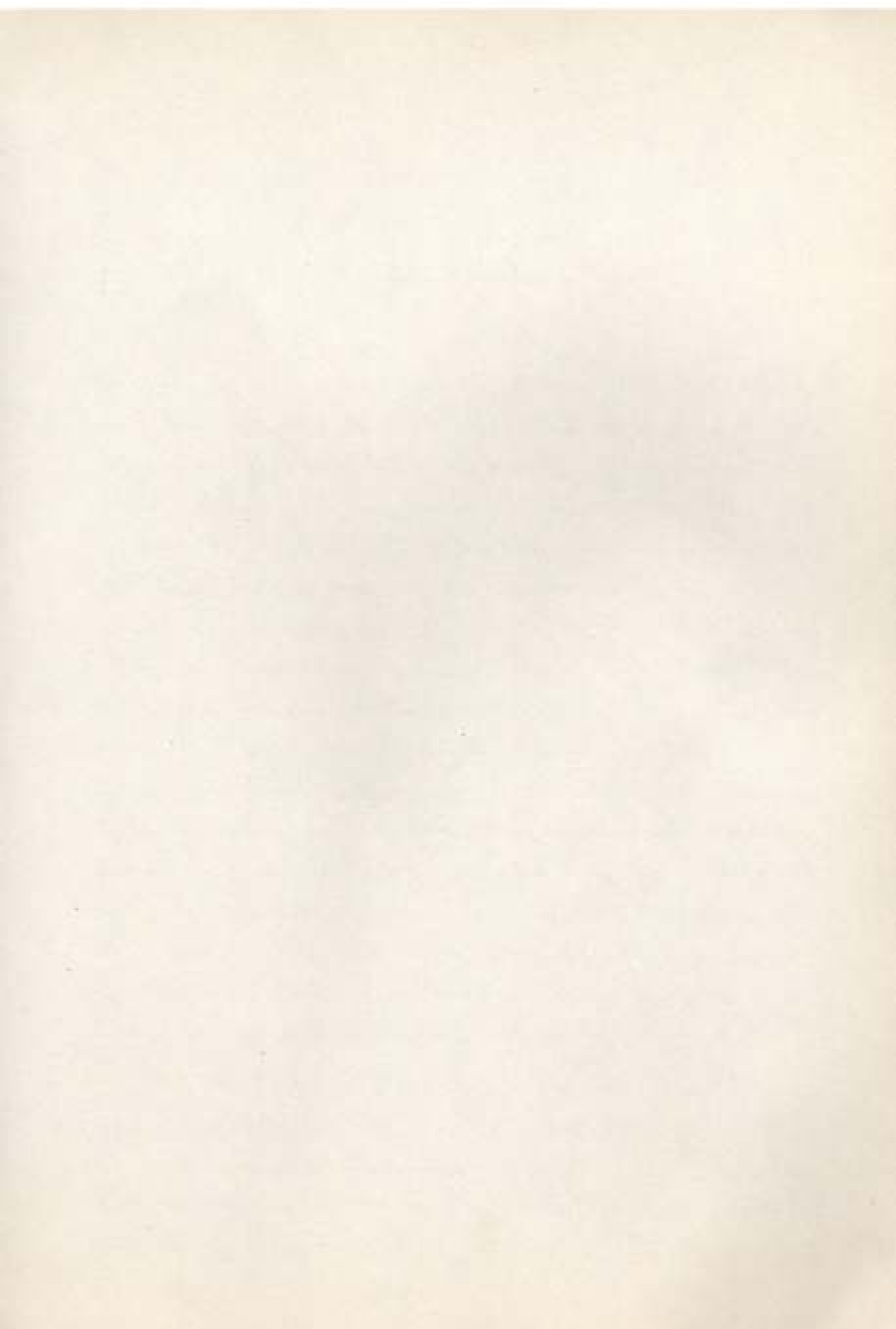
الرجل جزءاً من العملية السياسية في البلاد منذ بداية الأمر، إذن لكانت الفرص لخلق عراقٍ مزدهر أكثر مما هو متوفر الآن بكثير. ففي أية مواءمة لأوضاعٍ حقيقية يمكن أن تجري ما بين السنّة والشيعة، فلا بد للصدريين من أن يلعبوا دوراً أساسياً. فلربما أن قيام مقتدى بتمثيل جمهورٍ من الناخبين الذين يرقى عددهم إلى الملايين من فقراء الشيعة إنما هو أمرٌ أفضل مما قد يستطيع عمله أيُّ أحدٍ سواه. لكنه لم يستطع مرة أن يُحكم السيطرة على حركته بالذات. كما لم يستطع أن يوجِدَ قوّةً عسكرية انضباطية مثل حزب الله في لبنان. ولن يتحقق شيء من طموحات مقتدى للمصالحة الوطنية مع السنّة، ما دام أن جيش المهدي ما زال يُعرف بفرق الإعدام التي يضمُّها، وبعمليات التنظيف المذهبي التي تُنسب إليه. لقد امتدت حرب العراق إلى زمنٍ لم تستغرقه الحرب العالمية الأولى. وفي الوقت الذي تناقصت فيه أعمال العنف في النصف الثاني من العام 2007، فإن لا شيء قد تمّ حلُّه حتى الآن. فالتباينات السنية الشيعية، والنزاعات الخصوصية في داخل الطوائف، والعداء للاحتلال الأميركي هي مسائل لا تزال على ما كانت عليه من صعوبة من قبل. والطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الصدريون، وجيش المهدي التابع لهم، من خلقِ ثقةٍ بهم عند أهل السنّة، هو أن يكون مقتدى يعني ما يقوله عندما أطلق نداءه من أجل الوحدة، فيتولى أتباعه القيام طوعاً بإعادة المهجّرين السنّة من جديد، إلى منازلهم التي طُردوا منها. لكن لا يبدو حتى الآن ما يبشر أن مثل هذا الأمر قد يحدث. فلعل تفسُّخَ العراق قد ذهب قُدُماً إلى درجةٍ بعيدةٍ لا تسمح لأيِّ بلدٍ أن يوجَدَ بعدها في صيغةٍ تتعدّى الصيغة الفيديرالية الفضفاضة.



كلمة شكر

عندما طلب إليّ كولين روبينسون من شركه سكريبنر القيام بتأليف كتاب عن مقتدى الصدر، وعن شيعة العراق، فقد امتنعتُ للأسف عن إجابته إلى طلبه. ذلك لأنني اعتقدت أن موضوع الكتاب الذي يدور في رأسه هو موضوع مثير للاهتمام للغاية، لكنني كنت أخشى خطورة متابعة مثل هذا البحث. فلقد أردت أن أعتمد فيه فقط على شهود عيانٍ عراقيين، لكنني كنت أعرف أن الكثيرين من هؤلاء الشهود المحتملين يعيشون في أحياءٍ من مدينة بغداد، أو في مدنٍ إقليميةٍ لا أجرؤ على زيارتها. إنني لم أعد إلى هذا الأمر من جديدٍ لولا إصراره عليّ بأن أقومَ بذلك. وبعدما قرَّ قراري على أنني قادرٌ على استقاء المعلومات التي أحتاجُها إذا ما قمتُ بالتقدم في المشروع بحذرٍ شديدٍ، وإذا ما استطعتُ الاعتماد على وسطاء عراقيين كي يقوموا بمهمة الاتصال بالناس الذين أرغب في التحدث إليهم، كما بمهمة القيام، نيابة عني، بتسجيل عدة مقابلاتٍ معهم. وكنتُ بادىء ذي بدءٍ قد ذهبتُ إلى العراق في العام 1977، وعلى امتداد الثلاثين سنة التي تلت، كنت شاهداً على عدد كبير من الأزمات والمعارك التي جرى وصفها والكلام عليها. وفي مواضع أخرى، كنت قد اعتمدت على بعض العراقيين في طرح الأسئلة. وبدون مساعدتهم لي فما كان من الممكن لهذا الكتاب أن يجري به قلم. إني شديد الامتنان لأولئك المجهولين المساهمين معي، من الذين ينبغي أن تبقى أسماؤهم وشخصياتهم قيد الكتمان لأسبابٍ تتعلق بسلامتهم الشخصية.

كما أخصُّ بشكري، وكلائي: دايفيد ميلر، من شركة روجرز، كوليريدج ووايت وميلاني جاكسون في نيويورك. كما إنني شديد الامتنان أيضاً للمساعدة التي تلقيتُها من سايمون بلاندل، المكتبيُّ الذي يعمل في ريفورم كْلَبْ في لندن، الرجل الذي يملك قدرةً سحريّةً على جعلِ المنشورات الغامضة، وسواها من الكتب، تَظهر في لحظاتٍ بعد أن أكونُ قد سألته عنها.



هوامش الكتاب

الفصل الأول ـ الطريق إلى الكوفة

(1) ويلفرد ماديلانج، «خلفاء محمد: دراسة حول الخلفاء الأوائل»، (كامبريدج: مطبعة كامبريدج الجامعية، 1997)، ص 308.

(2) وكالة أسوشيتد برس، 2 كانون الثاني/يناير 2007.

(3) كنت قد طلبت من كل من حيدر الصافي وباسم عبد الرحمن في شهر شباط/فبراير من العام 2007 أن يقوم كلٌ منهما بكتابة روايته الخاصة عمّا حصل معنا، بشكل منفصل، بحيث إنني أستطيع مقارنتها مع ما علق في ذاكرتي منها.

(4) مطبعة يو. أن. أتش. سي. آر. تلخيص جنيفر باغونيس، قصر الأمم، جنيف، 5 حزيران/يونيو 2007.

الفصل الثاني ـ شيعة العراق

(1) مقابلة مع الشيخ علي، قائد صدري قديم، بغداد، آب/أغسطس 2007.

(2) بارنابي روجيرسون، «ورثة النبي محمد وجذور المسألة السنية الشيعية»، (لندن: أباكوس، 2006)، الصفحات 339 ـ 345.

(3) إدوارد مورتيمير، «الإيمان والقوة: سياسات الإسلام»، (لندن: فايبر أند فايبر، 1982)، الصفحات: 39 ـ 55.

(4) www.sistani.org، الثالث من حزيران/يونيو. ثمة أربعة أسئلة مستقلة، جميعها تسأل عن جواز لعبة الشطرنج. وكلها كانت قد تلقت الإجابة ذاتها بالنفي.

(5) فالح عبد الجبار، «الحركة الشيعية في العراق»، (لندن: دار الساقي، 2003)، الصفحات 185 ـ 198.

(6) غافين يونغ، «العراق: أرض الرافدين»، (لندن: كولينز، 1980)، الصفحتان: 123 ـ 124.

(7) عبد الجبار، «الحركة الشيعية في العراق»، ص 191.

(8) إسحاق نقاش، «شيعة العراق» (برنستون، أن. تجا: مطبعة جامعة برينستون، 2003)، الصفحات 3 ـ 9.
(9) المصدر نفسه، ص 14.
(10) عبد الجبّار، «الحركة الشيعية في العراق»، ص 55.

الفصل الثالث ـ الشهيد الأول

(1) «عراق مقتدى الصدر: عنصر تقويض أم عنصر تهدئة؟» تقرير جماعة الأزمات الدولية، رقم 55، الحادي عشر من تموز/يوليو 2006.
(2) مقابلة مغفلة في بغداد، أيار/مايو 2007.
(3) فالح عبد الجبّار، «الحركة الشيعية في العراق» (لندن: دار الساقي، 2003)، الصفحات 226 ـ 234.
(4) جواب على أسئلة مكتوبة مقدمة إلى جعفر الصدر، نجل محمد باقر، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(5) حنّا بطاطو، «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق»، نيو جرسي، (مطبعة جامعة برنستون 1978)، ص 1141.
(6) مقابلة شخصية في النجف، 6 حزيران/يونيو 2007.
(7) مقابلة شخصية مع غانم جواد، لندن، 11 حزيران/يونيو 2007.
(8) مقابلة مع حسين الشامي، النجف، حزيران/يونيو 2007.
(9) فؤاد مطر، «صدام حسين: الرجل، القضية، والمستقبل» (لندن: مركز العالم الثالث، 1981)، ص 70.
(10) مقابلة شخصية مع قمران كاراداغي، صحافي عراقي، حزيران/يونيو 1997.
(11) مقابلة شخصية مع حسين الشامي، النجف، 5 حزيران/يونيو 2007.
(12) المصدر نفسه.
(13) استنساخ عن شريط ڤيديو مسجل لاجتماع جرى في دبلو. تجي. بي. أتش. فرونت لاين، 26 حزيران/يونيو 1991.
(14) عبد الجبار، «الحركة الشيعية في العراق»، الصفحتان 206 ـ 207.
(15) مقابلة شخصية مع أحد طلاب باقر في النجف، حزيران/يونيو 2007.
(16) مقابلة شخصية مع حسين الشامي، 5 حزيران/يونيو 2007.
(17) عبد الجبار، «الحركة الشيعية في العراق»، الصفحات 208 ـ 215.
(18) مقابلة شخصية مع جماعة الأزمات الدولية، بغداد، كانون الأول/ديسمبر 2005، وكذلك: «عراق مقتدى الصدر: عنصر تقويض أم عنصر تهدئة».
(19) عبد الجبار، «الحركة الشيعية في العراق»، الصفحات 280 ـ 293.
(20) المصدر نفسه، الصفحات 227 ـ 232.

(21) جعفر الصدر، نجل محمد باقر، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(22) مقابلة شخصية مع الشيخ، النجف، حزيران/يونيو 2007، رواية محمد رضا النعيمي، الذي كان مع باقر في ليلته الأخيرة.
(23) مطر، «صدام حسين»، الصفحات 130 ـ 135.
(24) أندرو كوكبيرن، «الأقليات المضطهدة في العراق»، سميثسونيان، كانون الأول/ديسمبر 2003.
(25) مقابلة شخصية مع ضابط مخابرات عراقي، أيار/مايو 2007.
(26) مقابلة شخصية مع نجم السعدي، حزيران/يونيو 2007.

الفصل الرابع ـ دوّامة السنوات الثمانية

(1) تقرير دي. آي. إيه. جرى الحصول عليه بناء على قانون حرية تداول المعلومات؛ جريدة الإندبندنت، لندن، 12 كانون الأول/ديسمبر 1992.
(2) فؤاد مطر، «صدام حسين: الرجل، القضية، والمستقبل» (لندن: مركز العالم الثالث، 1981)، ص 134.
(3) فالح عبد الجبار، «الحركة الشيعية في العراق» (لندن: دار الساقي، 2003)، ص 346.
(4) روبرت فيسك، «الحرب الكبرى على الحضارات: فتوحات الشرق الأوسط» (لندن: فورث إيستايت، 2005)، ص 217.
(5) مطر، «صدام حسين»، الصفحات 131 ـ 148.
(6) مقابلة شخصية مع دبلوماسي روسي في بغداد، كانون الأول/ديسمبر 1990.
(7) مقابلة شخصية مع جعفر علي، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(8) مقابلة شخصية مع محمد ياسين، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(9) فيسك، «الحرب الكبرى على الحضارات»، ص 222.
(10) مقابلة شخصية مع جعفر علي، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(11) مقابلة شخصية مع ضابط، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(12) مقابلة شخصية مع رشيد عبد الغفور، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(13) مقابلة شخصية مع جندي عراقي سابق في النجف، أيار/مايو 2007.
(14) أماتزيا بارام وبَري روبين، مطبوعات، «طريق العراق إلى الحرب» (نيويورك: مطبعة القديس مارتن 1993)، ص 52.
(15) مقابلة شخصية مع غانم جواد، لندن، حزيران/يونيو 2007.
(16) مقابلة شخصية مع رجل دين مقرب من محمد باقر الصدر، النجف، حزيران/يونيو 2007.
(17) مقابلة شخصية مع غانم جواد، 25 حزيران/يونيو 2007.
(18) إدوارد مورتيمير، «الإيمان والقوة: سياسات الإسلام»، (لندن: فايبر آند فايبر، 1982)، الصفحتان 370 ـ 371.

(19) ديليب هيرو، «قاموس الشرق الأوسط» (لندن: ماكميلان، 1995) ص 64.
(20) مقابلة شخصية مع غانم جواد، حزيران/يونيو 2007.
(21) «العذاب الذي لا نهاية له: انتفاضة العام 1991، وما أعقبها»، هيومن رايتس ووتش، حزيران/يونيو 1992، ص 28.
(22) مقابلة شخصية مع السيد محمد الموسوي، النجف، الأول من حزيران/يونيو 2007.
(23) مقابلة شخصية مع أستاذ في جامعة النجف، حزيران/يونيو 2007.
(24) مقابلة شخصية مع ناجٍ من أحداث النجف، نيسان/أبريل 2007.
(25) مقابلة شخصية مع غانم جواد، لندن، 24 حزيران/يونيو 2007.

الفصل الخامس ـ انتفاضة الشيعة

(1) مقابلة شخصية مع آية الله العظمى الخوئي، الكوفة، نيسان/أبريل 1991.
(2) «العذاب الذي لا نهاية له: انتفاضة العام 1991، وما أعقبها»، هيومن رايتس ووتش، حزيران/يونيو 1992، ص 49.
(3) مقابلة شخصية مع السيد عبد المجيد الخوئي، لندن، 2 حزيران/يونيو 1998.
(4) مقابلة شخصية مع الجنرال وفيق السامرائي، رئيس المخابرات العسكرية العراقية، لندن، 3 تشرين الأول/أكتوبر 1998.
(5) مقابلة شخصية مع سناء محمد، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(6) مقابلة شخصية مع حسين الشهرستاني، أجراها معه أندرو كوكبيرن، طهران، 10 آذار/مارس 1998.
(7) مقابلة شخصية مع الكولونيل عثمان، ضابط سابق في الجيش، بغداد، 28 حزيران/يونيو 2007.
(8) مقابلة شخصية مع البريجيدير علي، لندن، 13 آذار/مارس 1998.
(9) مقابلة شخصية مع الكابتن آزاد شيروان، صلاح الدين، حزيران/يونيو 1991.
(10) فالح الجابر، «لماذا فشلت الانتفاضة»، إعداد فران هازلتون (لندن: كتب z، 1993)، ص 107.
(11) «العذاب الذي لا نهاية له»، ص 42.
(12) مقابلة شخصية مع شاهد عيان في البصرة، 22 نيسان/أبريل 1991.
(13) «العذاب الذي لا نهاية له»، ص 42.
(14) مقابلة شخصية مع الجنرال وفيق السامرائي، لندن، 3 تشرين الأول/أكتوبر 1998.
(15) كنعان مكية، «الوحشية والصمت» (نيويورك: دبليو. دبليو. نورتون، 1993)، ص 61.
(16) مقابلة شخصية مع البريجيدير علي، لندن، 13 آذار/مارس 1998.
(17) مكيّة، «الوحشية والصمت»، ص 68.
(18) مقابلة شخصية مع سناء محمد، بغداد، 27 حزيران/يونيو 2007.
(19) مكيّة، «الوحشية والصمت» ص 74.

(20) مقابلة شخصية مع علي محمد، الكوت، 30 حزيران/يونيو 2007.
(21) مقابلة شخصية مع عبد المجيد الخوئي، لندن، 2 حزيران/يونيو 1998.
(22) مقابلة شخصية مع البريجيدير علي، لندن، 13 آذار/مارس 1998.
(23) ميشال ر. غوردون والجنرال برنارد إي. ترانيتور «حرب الجنرال» (بوسطن: ليتل براون وشركاه، 1994)، الصفحتان 518 ـ 519.
(24) إن نسبة الشيعة إلى السنة في بغداد هو سؤال محير. فالسنيون يدّعون في العادة أن تعدادهم متساوٍ مع تعداد الشيعة، لكن الاستفتاء الذي جرى على الدستور في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2005، والانتخابات العامة التي جرت بعد ذلك بشهرين قد بينت أن الشيعة يشكلون ما نسبته 70% من عدد سكان العاصمة، وربما أكثر من ذلك.
(25) غوردون وترانيتور، «حرب الجنرال»، كتب الرئيس بوش في 13 حزيران/يونيو 1994، ص 517.
(26) المصدر نفسه، ص 516.
(27) «العذاب الذي لا نهاية له»، ص 37.
(28) المرجع نفسه.
(29) مقابلة شخصية مع السيد عبد المجيد الخوئي، لندن، 2 حزيران/يونيو 1998.
(30) مقابلة شخصية مع سعد جبر، لندن، 12 من آذار/مارس 1998.
(31) الجابر، «لماذا فشلت الانتفاضة» ص 108 ـ 109.
(32) مقابلة شخصية مع سناء محمد، بغداد، 27 حزيران/يونيو 2007.
(33) مقابلة شخصية مع الكولونيل عثمان، بغداد، 28 حزيران/يونيو 2007.
(34) مقابلة شخصية مع حسين، بغداد، 3 تموز/يوليو 2007.

الفصل السادس ـ انتقام صدام

(1) مقابلة شخصية مع سناء محمد، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(2) «العذاب الذي لا نهاية له: انتفاضة العام 1991، وما أعقبها»، هيومن رايتش ووتش، حزيران/يونيو 1992، ص 51.
(3) مقابلة شخصية مع الكولونيل عثمان، بغداد، حزيران/يونيو 2007.
(4) «المقابر الجماعية في المحوَّل: الحقيقة المكشوفة»، (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، أيار/مايو 2003)، الصفحتان 10 و11.
(5) المرجع نفسه، الصفحتان 11 ـ 12.
(6) المرجع نفسه، ص 13.
(7) «العذاب الذي لا نهاية له»، ص 44.
(8) مقابلة شخصية مع الدكتور الراوي، البصرة، نيسان/أبريل 1991.
(9) «العذاب الذي لا نهاية له»، ص 44.
(10) مقابلة شخصية مع صديق لجاسم، البصرة، تموز/يوليو 2007.

الفصل السابع ـ الليث الأبيض

(1) علي علاّوي، «احتلال العراق: ربحوا الحرب، وخسروا السلام» (نيوهافن، كونْ: مطبعة جامعة يال، 2007)، ص 54.
(2) مقابلة شخصية مع علي حسين خضر، بغداد، تموز/يوليو 2007.
(3) مقابلة شخصية مع الشيخ ياسين الأسعدي، حزيران/يونيو 2007.
(4) مقابلة شخصية مع محمد حسن إبراهيم، تموز/يوليو 2007.
(5) محمد صادق الصدر، قرص مدمج، 1998.
(6) علاّوي، «احتلال العراق»، ص 57.
(7) أجوبة على أسئلة مكتوبة مقدمة إلى جعفر الصدر، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(8) أندرو كوكبيرن وباتريك كوكبيرن، «الخارج من الرماد: عودة صدام حسين» (نيويورك: هاربركولينز، 1999)، الصفحتان 132 ـ 133.
(9) كوكبيرن وكوكبيرن «الخارج من الرماد» ص 290.
(10) علاّوي، «احتلال العراق»، ص 57.
(11) دان مورفي، «الصدر المشاغب، الولد سر أبيه»، كريستيان سيانس مونيتور، 27 نيسان/أبريل 2004.
(12) مقابلة شخصية مع الشيخ ياسين الأسعدي، حزيران/يونيو 2007.
(13) حديث مع حيدر الصافي، آب/أغسطس 2007.
(14) حديث مع غيث عبد الأحد، آب/أغسطس 2007.
(15) أجوبة على أسئلة مكتوبة مقدمة إلى جعفر الصدر، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(16) مقابلة شخصية مع محمد حسن إبراهيم، تموز/يوليو 2007.
(17) مقابلة شخصية مع علي حسين خضر، تموز/يوليو 2007.
(18) «عراق مقتدى الصدر: عنصر تقويض أم عنصر تهدئة؟ تقرير جماعة الأزمات الدولية، 11 تموز/يوليو 2006، ص 5، هامش 29.
(19) مقابلة شخصية مع ياسين سجاد، مدينة الصدر، تموز/يوليو 2007.
(20) «عراق مقتدى الصدر، عنصر تقويض أم عنصر تهدئة؟»، ص 5.
(21) مقابلة شخصية مع الشيخ ياسين الأسعدي، حزيران/يونيو 2007.

الفصل الثامن ـ الاغتيال الثاني

(1) مقابلة شخصية مع الشيخ أكرم الأسعدي، طالب سابق في الحوزة، 5 تموز/يوليو 2007.
(2) المرجع نفسه.
(3) مقابلة شخصية مع محمد سالم، تموز/يوليو 2007.
(4) فالح عبد الجبّار، وحسام داود، «القبائل والسلطة: القومية والإثنيات في الشرق الأوسط» (لندن: دار الساقي، 2003) الصفحات 90 ـ 96.

(5) المرجع نفسه، ص 95.
(6) ماهان عابدين، «الحركة الصدرية»، مجلة استخبارات الشرق الأوسط، العدد 5، رقم 7 (تموز/يوليو 2003).
(7) مقابلة شخصية مع علي حسين خضر، 2007.
(8) شريط مسجل لمحمد صادق الصدر في العام 1998.
(9) مقابلة شخصية مع محمد حسن إبراهيم، تموز/يوليو 2007.
(10) عابدين، «الحركة الصدرية»، ص 3.
(11) مقابلة شخصية مع محمد حسن إبراهيم، تموز/يوليو 2007.
(12) مقابلة شخصية مع علي حسين خضر، تموز/يوليو 2007.
(13) «عراق مقتدى الصدر: عنصر تقويض أم عنصر تهدئة؟»، تقرير جماعة الأزمات الدولية، 11 تموز/يوليو 2006، ص 4، هامش 24.
(14) «التقرير العالمي 1999»، هيومن رايتس ووتش، ص 2.
(15) مقابلة شخصية مع الشيخ ياسين الأسعدي تموز/يوليو 2007.
(16) مقابلة شخصية مع الدكتور حسان مصطفى، النجف، آب/أغسطس 2007.
(17) مقابلة شخصية مع علي حسين خضر، تموز/يوليو 2007.
(18) مقابلة شخصية مع مصطفى الخادمي، لندن، تموز/يوليو 2007.
(19) مجلة التايمز، 28 شباط/فبراير 1999.
(20) مقابلة شخصية مع سجاد علي، بغداد، تموز/يوليو 2007.
(21) «علي حسن المجيد، ومجازر البصرة في 1999»، هيومن رايتس ووتش، شباط/فبراير 2005، الصفحتان 9 ـ 10.
(22) مقابلة شخصية مع جاسم، البصرة، تموز/يوليو 2007.
(23) مقابلة شخصية مع طارق محمود، تموز/يوليو 2007، وكان يروي ما سمعه من فم شاهد عيان في مدينة قم في تلك الوقت.
(24) «عراق مقتدى الصدر: عنصر تقويض أم عنصر تهدئة؟»، ص 6، هامش 17.

الفصل التاسع ـ نجاة مقتدى

(1) نمرود رافائيلي، «كيف تفهم مقتدى الصدر»، مجلة ميدل إيست كورترلي، خريف 2004، ص 2.
(2) «التقرير العالمي 1999»، هيومن رايتس ووتش، ص 2.
(3) مقابلة شخصية مع الدكتور حسن مصطفى، النجف، تموز/يوليو 2007.
(4) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(5) رافائيلي، «كيف تفهم مقتدى الصدر»، ص 20.
(6) «عراق مقتدى الصدر: عنصر تقويض أم عنصر تهدئة؟»، تقرير جماعة الأزمات الدولية، 11 تموز/يوليو 2006، ص 6.

(7) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(8) أجوبة على أسئلة مكتوبة مقدمة إلى جعفر الصدر، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(9) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس، 2007.
(10) اي. سي. تجي. مقابلة، النجف، 26 حزيران/يونيو 2007.
(11) مقابلة تلفزيونية مع مقتدى الصدر على شاشة الجزيرة في 18 شباط/فبراير. ترجمها وعلّق عليها جوان كول في برنامج «تعليق خبير» في 19 شباط/فبراير 2006.
(12) مقابلة شخصية مع مناضل صدري، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(13) مقابلة شخصية مع حيدر عبد الحسين، وعبد الحسن علي، بغداد، آذار/مارس 2007.
(14) مقابلة شخصية مع أبي حاتم، العمارة، حزيران/يونيو 2003.
(15) «شيعة العراق تحت الاحتلال»، تقرير جماعة الأزمات الدولية، 9 أيلول/سبتمبر 2003، الصفحات 15 ـ 20.
(16) مقابلة شخصية مع عباس، بغداد، آب/أغسطس 2007.

الفصل العاشر ـ جريمة قتل في المقام

(1) مقابلة شخصية مع معدّ فياض، لندن، أيار/مايو 2003.
(2) المرجع نفسه، لندن، آب/أغسطس 2007.
(3) مجلة صنداي تليغراف، لندن، 14 نيسان/أبريل 2003.
(4) مقابلة شخصية مع عبد المحسن الخفاجي، لندن، أيار/مايو 2003.
(5) مقابلة شخصية مع رضوان حسين الرفاعي، لندن، أيار/مايو 2003.
(6) مقابلة شخصية مع الشيخ صلاح بلال، لندن، أيار/مايو 2003.
(7) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس 2007.

الفصل الحادي عشر ـ اغتنام الفرصة

(1) مقابلة شخصية مع عباس، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(2) مقابلة شخصية مع مناضل صدري، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(3) مقابلة شخصية مع عباس، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(4) مقابلة شخصية مع مناضل صدري، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(5) مقابلة شخصية مع الدكتور أحمد، النجف، آب/أغسطس 2007.
(6) أندرو كوكبيرن، «الأقليات المضطهدة في العراق»، سميثسونيان، كانون الأول/ديسمبر 2003.
(7) جوان كول، «الموافقة عن علم»، 17 نيسان/أبريل 2003.
(8) مامان عابدين، «الحركة الصدرية»، مجلة استخبارات الشرق الأوسط، العدد 5، رقم 7، تموز/يوليو 2003.

(9) مقابلة شخصية مع حيدر الصافي، لندن، آب/أغسطس 2007.
(10) عابدين، «الحركة الصدرية».
(11) «شيعة العراق تحت الاحتلال»، تقرير جماعة الأزمات الدولية، 9 أيلول/سبتمبر 2003، استشهاد بمقابلة شخصية مع محمد الفرتوسي جرت في 21 أيار/مايو 2003.
(12) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(13) عابدين، «الحركة الصدرية».
(14) وكالة فرانس برس، استشهاد «تعليق خبير»، بقلم جوان كول، 15 نيسان/أبريل 2003.
(15) نمرود رافائيلي، «كيف نفهم مقتدى الصدر»، ميدل إيست كوارترلي، خريف 2004.
(16) عابدين، «الحركة الصدرية».
(17) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(18) لوريتا نابوليوني، «العراق الثائر: الزرقاوي والجيل الجديد» (لندن: كونستابل 2005)، ص 157.
(19) رافائيلي، «كيف نفهم مقتدى الصدر».

الفصل الثاني عشر ـ محاصرة النجف

(1) ل. بُول بريمر III مع مالكولم ماك كونيل، «عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجوّ» (نيويورك: سايمون آند شاستر، 2006) ص 317.
(2) المرجع السابق، الصفحتان 121 ـ 122.
(3) علي ا. علاّوي، «احتلال العراق: ربحوا الحرب وخسروا السلام» (نيوهافن، كون: مطبعة جامعة يال 2007)، ص 211.
(4) بريمر، «عام قضيته في العراق»، ص 191 ـ 192.
(5) علاّوي، «احتلال العراق»، ص 191 ـ 192.
(6) «شيعة العراق تحت الاحتلال»، تقرير جماعة الأزمات الدولية، 9 أيلول/سبتمبر 2003، ص 17.
(7) مقابلة شخصية مع البروفيسور فاضل محمد، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(8) مقابلة شخصية مع منوّر مشيلاح، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(9) مؤسسة الإعلام عن الحرب والسلام، كربلاء www-iwpr.org، 4 آذار/مارس 2004.
(10) جوان كول، «تعليق خبير»، 3 نيسان/أبريل 2004.
(11) بريمر، «عام قضيته في العراق»، ص 318.
(12) روي ستيوارت، «المخاطر المهنية: أيامي في حكم العراق»، (لندن: بيكادور، 2006)، الصفحتان 341 ـ 342.
(13) جوان كول، «تعليق خبير»، 4 ـ 7 نيسان/أبريل 2004.
(14) مقابلة شخصية مع علي أحمد، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(15) جوان كول، «تعليق خبير»، 9 نيسان/أبريل 2004.
(16) مقابلة شخصية مع علي أحمد، بغداد، آب/أغسطس 2007.

الفصل الثالث عشر ـ سقوط النجف

(1) مقابلة شخصية مع عباس فاضل، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(2) مقابلة شخصية مع علي أحمد، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(3) مؤسسة الإعلام عن الحرب والسلام www-iwpr.org 13 تموز/يوليو 2004.
(4) مقابلة شخصية مع عباس فاضل، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(5) نمرود رافائيلي، «كيف نفهم مقتدى الصدر»، ميدل إيست كوارترلي، خريف 2004.
(6) مقابلة شخصية مع عباس فاضل، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(7) وكالة أسوشيتد برس، 6 آب/أغسطس 2007.
(8) محطة بي، بي، سي، 7 آب/أغسطس 2007.
(9) صحيفة الغارديان، 9 آب/أغسطس 2004.
(10) جوان كول، «تعليق خبير»، 14 آب/أغسطس 2004.
(11) مقابلة شخصية مع موفّق الربيعي، مستشار الأمن القومي، بغداد، مايو/أيار 2007. كانت هذه القصة قد رويت أولاً في كتاب علي. أ. علاّوي، «احتلال العراق: ربحوا الحرب وخسروا السلام» (نيوهافن، كونْ: مطبعة جامعة يال، 2007) الصفحتان 324 ـ 325.
(12) مقابلة شخصية مع عباس خضيري، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(13) مؤسسة الإعلام عن الحرب والسلام www-iwpr.org، 6 أيلول/سبتمبر 2004.
(14) جوان كول، «تعليق خبير»، 25 آب/أغسطس 2004.
(15) المرجع نفسه، 15 آب/أغسطس 2004.
(16) وكالة رويترز، 21 آب/أغسطس 2004.
(17) مقابلة شخصية مع الدكتور أحمد، النجف، تموز/يوليو 2007.
(18) علاّوي، «احتلال العراق»، ص 328.
(19) المرجع نفسه، ص 330.
(20) محطة سي. أن. أن. 4 كانون الأول/ديسمبر 2005.

الفصل الرابع عشر ـ عودة إلى السياسة

(1) مقابلة شخصية مع عباس خضيري، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(2) مقابلة شخصية مع صباح خادم، لندن، أيلول/سبتمبر 2007.
(3) «عراق مقتدى الصدر: عنصر تقويض أم عنصر تهدئة؟»، تقرير جماعة الأزمات الدولية، 11 تموز/يوليو 2007.
(4) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(5) المرجع نفسه.

(6) مقابلة شخصية مع عباس خضيري، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(7) مقابلة تلفزيونية مع مقتدى الصدر، قناة العربية، 13 كانون الثاني/يناير 2006.
(8) مقابلة تلفزيونية مع مقتدى الصدر، قناة الجزيرة، 18 شباط/فبراير 2006.
(9) مقابلة شخصية مع حسين علي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(10) مقابلة شخصية مع عباس فاضل، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(11) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(12) مقابلة شخصية مع سليم شهاب، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(13) مقابلة شخصية مع منال يوسف، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(14) مقابلة شخصية مع الدكتور محمد قاسم، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(15) مقابلة شخصية مع عباس فاضل، بغداد، آب/أغسطس 2007.
(16) مقابلة شخصية مع امرأة شيعية، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(17) مقابلة شخصية مع منال يوسف، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(18) مقابلة شخصية مع محمد طارق، أيلول/سبتمبر 2007.

الفصل الخامس عشر ـ معركة بغداد

(1) رسالة من باسم عبد الرحمٰن، أيلول/سبتمبر 2007.
(2) مقابلة شخصية مع حسين علي، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(3) مجلة نيويورك تايمز، 22 أيلول/ديسمبر 2006.
(4) ليلى فاضل، «الأمن في العراق لا يزال خادعاً»، مجلة ماك كلاتشي، 7 أيلول/سبتمبر 2007.
(5) رواية شفهية عن حيدر الصافي، لندن، أيلول/سبتمبر 2007.
(6) مقابلة شخصية مع الشيخ علي، آب/أغسطس 2007.
(7) مقابلة شخصية مع حسين علي، قائد سابق في جيش المهدي، أيلول/سبتمبر 2007.
(8) مقابلة شخصية مع أحد المقيمين في منطقة الحمراء، بغداد، أيلول/سبتمبر 2007.
(9) مقابلة شخصية مع سليم شهاب، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
(10) رسالة بالبريد الإلكتروني من شيخ في قرية بلد، آب/أغسطس 2006.
(11) مجلة نيويورك تايمز، عدد 22 كانون الأول/ديسمبر 2006.
(12) رسالة بالبريد الإلكتروني من شيخ في قرية بلد، آب/أغسطس 2006.
(13) فيليب سانتس «من داخل فرق الإعدام في جيش المهدي» نشرة: تيروريزم آند سيكيوريتي مونيتور، 14 شباط/فبراير 2007.
(14) أخبار وتقارير المواقع عن محاكم العراق .iCasualties.org، الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2007.
(15) سانتس، «من داخل فرق الإعدام في جيش المهدي».

(16) ليلى فاضل، «روايات مرعبة من داخل جيش المهدي»، نشرة ماك كلاتشي، 22 حزيران/ يونيو 2007.

الفصل السادس عشر ـ الحملة الأمنية

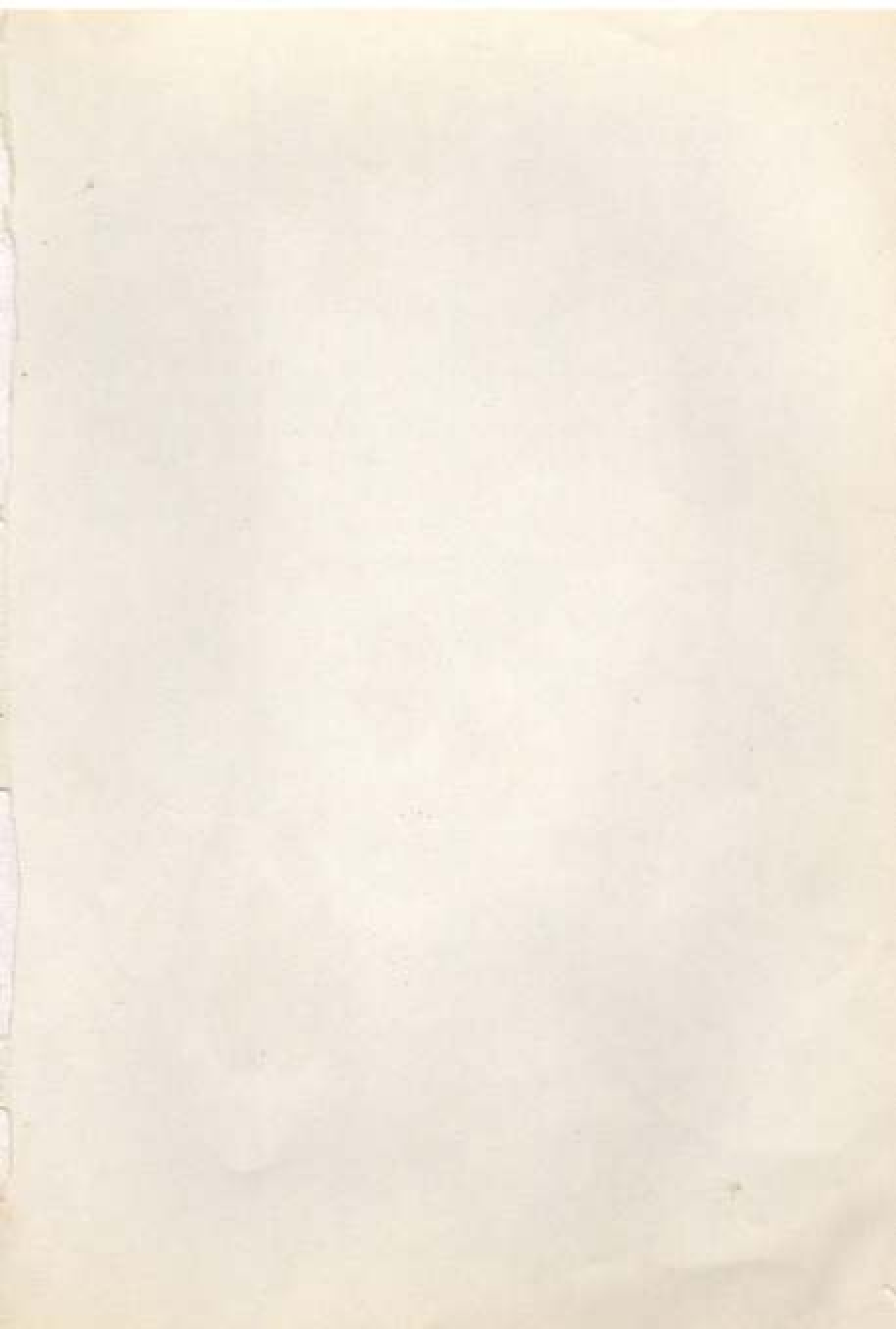
(1) مقابلة شخصية مع حسين علي، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
(2) مقابلة صحفية مع مقتدى الصدر، نشرت في مجلة ريبابليكا، 19 كانون الثاني/يناير 2007.
(3) علي أ. علاّوي، «احتلال العراق: ربحوا الحرب وخسروا السلام» (نيو هافن كون: مطبعة جامعة يال، 2007) ص 443، اقتباس عن مجلة نيويورك تايمز، 28 آذار/مارس 2006.
(4) مقابلة شخصية مع أحمد شلبي، بغداد، أيار/مايو 2007.
(5) علاّوي، «احتلال العراق»، ص 450.
(6) خطاب حالة الاتحاد، الرئيس جورج دبليو بوش، 23 كانون الثاني/يناير 2007.
(7) مقابلة شخصية مع حسين علي، أيلول/سبتمبر 2007.
(8) المرجع نفسه.
(9) المرجع نفسه.
(10) الفايننشال تايمز، 17 أيار/مايو 2007.
(11) مقابلة شخصية مع هوشيار زيباري، بغداد، أيار/مايو 2007.
(12) Iraqslogger، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
(13) «العراق: نظام الإعاشة ينهار مع اقتراب رمضان»، IRIN، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الخدمات الإنسانية، أيلول/سبتمبر 2007.
(14) زياد قاسم، «قائد حزب الفضيلة ينتقد الساسة العراقيين بقسوة»، Iraqslogger، 25 أيار/ مايو 2007.
(15) وكالة رويترز، الكوفة، 25 أيار/مايو 2007؛ نيويورك تايمز، 18 تموز/يوليو 2007.
(16) مقابلة شخصية مع مناضل من جيش المهدي، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2007.
(17) باباك رحيمي، «تفجير مزار العسكري يقوّي قبضة الصدر»، جايمس تاون فاوندايشن، حزيران/يونيو 2007.
(18) ليلى فاضل، «الصدر يدين الوجود الأميركي في العراق في مقابلة إذاعية»، ماك كلاتشي، 28 آب/أغسطس 2007.
(19) مقابلة صحافية مع مقتدى الصدر في الكوفة، نشرت في الإندبندنت في 20 آب/أغسطس 2007.
(20) «رجال قبائل مستأجرون لإنقاذ مكاتب المجلس الإسلامي العراقي الأعلى في معاقل الصدر»، Iraqslogger، 31 آب/أغسطس 2007.
(21) مقابلة صحافية مع مقتدى الصدر في الكوفة، نشرت في الإندبندنت في 20 آب/أغسطس 2007.
(22) واشنطن بوست، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
(23) مقابلة شخصية مع عضو في جماعة جيش المهدي، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2007.

الفصل السابع عشر ـ تفسُّخ العراق

(1) استطلاع رأي اشتركت به محطات: آي. بي. سي، بي. بي. سي، أن. تي. في. في شهر أيلول/ سبتمبر 2007.

(2) «الرجل الأكثر خطورة في العراق: رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر»، مجلة نيوزويك، 4 كانون الأول/ديسمبر 2006.

(3) «غيث عبد الأحد يقابل أبا عابد: حليف الولايات المتحدة الجديد ضد القاعدة»، جريدة الغارديان، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.



لقد أملتُ. لكنني لم أتوقع أن أتمكّن فعلاً من رؤية مقتدى الصدر في مدينة النجف. قيل لي إنه كان دائم الحركة والانتقال من بيت لآخر حيث إن جنرالات الولايات المتحدة الأميركية أفصحوا بملء أفواههم عن عزمهم على قتل الرجل. لأنهم كانوا يؤمنون أن رحيله قد يزيح عن كواهلهم عدداً من المشاكل التي يواجهونها في العراق مع الشيعة. وقد بالغ السيد بريمر، والجيش الأميركي، وساسة العراق في بغداد جميعاً في الاستهانة بقوة مقتدى.

لقد كان الرجل رقماً غامضاً في العام 2004. وما يزال حتى يومنا الحاضر. وَصَفَتْه الصحافة الأجنبية بأنه شخصية "انشقاقية" و"رجل الدين الجمرة"، وعمدوا إلى إظهاره بصورة شيطان: لكن من الناحية العملية والواقعية فإن الرجل قد أثبت نفسه كسياسي حاذق حذر، يعرف متى يتقدم ومتى ينسحب.

إن البزوغ المفاجئ لمقتدى الصدر كشخصية قوية أمرٌ لا يثير دهشة سوى من يجهل التاريخ الدمويّ لقصة المقاومة الشيعية العراقية لحكم صدام حسين. ولدور عائلة الصدر في تلك المقاومة. وهذا ما حدا بي إلى تفصيل ذلك في أوائل الكتاب كتمهيد لفهم خلفية كثير من الوقائع التي جرت وما زالت في العراق وخاصة في بغداد.

المؤلف


ISBN: 978-9953-0-2986-3


الشركة اللبنانية
لتوزيع الصحف
والمطبوعات ش.م.ل.